

شذراتُ سُلَيْبِ الْإِسْلَامِ

مِنْ طَيِّبَاتِ كَلِمَاتِ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ

الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْمُجْتَهِدُ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ

(٦٦١ - ٧٢٨ هَجْرِيَّةً)



دارُ الْقَدِيمِ

ص.ب. ٣٨٧٤ بيروت - لبنان

الرسالة التدمرية

تأليف

الشيخ الإمام العلامة المجتهد

شيخ الإسلام ابن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ من الهجرة

رحمه الله تعالى ! وغفر لنا وله !

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام ، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة الحرانی . رضی الله عنه وأرضاه . الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : فقد سألتني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات ، والشرع والقدر ، لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب فيهما . فانهما مع حاجة كل أحد إليهما ، ومع أن أهل النظر والعلم والارادة والعبادة لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال ، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعترى القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات .

فالكلام في باب التوحيد والصفات : هو من باب الخبر الدائر بين النفي والاثبات ، والكلام في الشرع والقدر : هو من باب الطلب والارادة ، الدائر بين الارادة والمحبة . وبين الكراهة والبغض ، نفيًا وإثباتًا . والانسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والاثبات ، والتصديق والتكذيب ، وبين الحب والبغض والحض والمنع ؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ، وعند أصناف المتكلمين في العلم ، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الإيمان ، وكما ذكره المقسمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان ، فذكروا

أن الكلام نوعان : خبر وإنشاء ، والخبر : دائر بين النفي والاثبات ، والإنشاء : أمر ، أو نهي ، أو إباحة .

وإذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال ، وينفى عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال . ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته . ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل . وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له ، وهو التوحيد في القصد والارادة والعمل . والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول ، كما دل على ذلك سورة (قل هو الله أحد) ودل على الآخر سورة (قل يا أيها الكافرون) وهما سورتا الإخلاص ، وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر . وركعتي الطواف وغير ذلك .

فأما الأول - وهو التوحيد في الصفات - فالأصل في هذا الباب : أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسله ، نفيًا وإثباتًا ؛ فيثبت لله ما أثبتته لنفسه . وينفى عنه ما نفاه عن نفسه . وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها : إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكيف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبتته من الصفات من غير إلحاد ، لا في أسمائه ولا في آياته ، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته ، كما قال تعالى (٧ : ١٨٠) ولله الأسماء الحسنى ، فادعوه بها . وذروا الذين يلحدون في أسمائه . سيجزون ما كانوا يعملون) وقال تعالى (٤١ : ٤٠) إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا . أفمن يُلْقَى في النار خير ، أم من يأتي آمناً يوم القيامة ؟ اعملوا ما شئتم - الآية) فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة الخلوقات : إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل . كما قال تعالى (٤٢ : ١١) ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) ففي قوله « ليس كمثل شيء » رد للتشبيه

والتمثيل ، وفي قوله « وهو السميع البصير » رد للإلحاد والتعطيل .
والله سبحانه بعث رسله باثبات مفصل ونفى مجمل ، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى (١٩ : ٦٥) فاعبدوه واصطبر لعبادته ، هل تعلم له سمياً ؟ (قال أهل اللغة : هل تعلم له سمياً : أى نظيراً يستحق مثل اسمه ، ويقال : مسامياً يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس (هل تعلم له سمياً) مثيلاً أو شبيهاً ، وقال تعالى (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) وقال تعالى (٢ : ٢٢) فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقال تعالى (٢ : ١٦٥) ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله) وقال تعالى (٦ : ١٠٠) وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم . سبحانه وتعالى عما يصفون .
بديع السموات والأرض ، أنى يكون له ولد ؟ ولم تكن له صاحبة ، وخلق كل شيء . وهو بكل شيء عليم) وقال تعالى (٢٥ : ١ ، ٢) تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً . الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك) وقال تعالى (٣٧ : ١٤٩-١٨٢) فاستقمتم : أربك البنات ولهم البنون ؟ أم خلقنا لللائكة إناثاً وهم شاهدون ؟ ألا إنهم من إفكهم ليقولون : ولد الله ، وإنهم لكاذبون ، أصطفى البنات على البنين ؟ ما لكم ، كيف تحكمون ؟ أفلا تدكرون ؟ أم لكم سلطان مبين ؟ فأتوا بكتابكم إن كنتم صادقين ، وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً ، ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون ، سبحانه الله عما يصفون . إلا عباد الله المخلصين - إلى قوله - سبحانه ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ، إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات وبديع الخلقات .

وأما الاثبات المفصل : فانه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته
كقوله (٢ : ٢٥٥) الله لا إله إلا هو الحى القيوم - الآية) بكاملها ، وقوله (قل هو
الله أحد الله الصمد) السورة ، وقوله (وهو العليم الحكيم) ، (وهو العليم القدير)
(وهو السميع البصير) ، (وهو العزيز الحكيم) ، (وهو الغفور الرحيم) ،
(٨٥ : ١٤ - ١٦) وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد) ،
(٥٧ : ٣ ، ٤) هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شئ عليم ، هو
الذى خلق السموات والأرض في ستة أيام ، ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج
فى الأرض وما يخرج ، منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها . وهو معكم أينما
كنتم . والله بما تعملون بصير) وقوله (٤٧ : ٢٨) ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله
وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقوله (٥ : ٥٤) فسوف يأتى الله بقوم يحبهم
ويحبونه ، أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين - الآية) وقوله (٥٨ : ٢٢)
رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه) وقوله (٩٣ : ٤) ومن يقتل مؤمناً
متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه) وقوله (٤٠ : ١٠) إن الذين
كفروا ينادون لمت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون)
وقوله (٢ : ٢١٠) هل ينظرون إلا أن يأتهم الله فى ظل من الغمام والملائكة)
وقوله (٤١ : ١١) ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض : اثبتا طوعاً
أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين) وقوله (٤ : ١٦٤) وكلم الله موسى تكليماً) وقوله
(١٩ : ٥٢) وناديناه من جانب الطور الأيمن وقرناه نحيياً) وقوله (٢٨ : ٧٤)
ويوم يناديهم فيقول : أين شركائى الذين كنتم تزعمون ؟) وقوله (٣٦ : ٨٢) إنما
أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) وقوله (٥٩ : ٢٢ - ٢٤) هو الله
الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر
سبحان الله عما يشركون ؛ هو الله الخالق البارئ المصور ، له الأسماء الحسنى ،
يسبح له ما فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم) إلى أمثال هذه الآيات

والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أسماء الرب تعالى وصفاته ،
فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنفى
التمثيل : ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل ، فهذه طريقة الرسل صلوات الله
وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاعج وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب
ومن دخل في هؤلاء من الصائبة والمتفلسفة والجهمية والقرامطة الباطنية ونحوهم
فأنهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل . ولا يثبتون إلا
وجوداً مطلقاً ، لاحقيقة له عند التحصيل . وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يتمتع
تحقيقه في الأعيان ، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل فأنهم يثقلونه بالمتنعات
والمعدومات والمجادات ، ويعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلاً يستلزم نفى الذات .
ففلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم . ولا حى
ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل . لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالاثبات شبهوه
بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفى شبهوه بالمعدومات ، فسلبوا النقيضين . وهذا
ممتنع في بداهة العقول ، وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب وما جاء به الرسول ،
فوقعوا في شر مما فرّوا منه ، فأنهم شبهوه بالمتنعات ، إذ سلب النقيضين كجمع
النقيضين ، كلاهما من المتنعات . وقد علم بالاضطرار أن الوجود لا بد له من موجد
واجب بذاته ، غنى عما سواه ، قديم أزلى لا يحوز عليه الحدوث ولا العدم ،
فوصفوه بما يتمتع وجوده فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو القدم .

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم ، فوصفوه بالسلب والإضافات ، دون
صفات الإثبات . وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، وقد علم بصريح
العقل : أن هذا لا يكون إلا في الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات . وجعلوا
الصفة هي الموصوف ، فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات ، وجعلوا هذه
الصفة هي الأخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحداً للعلوم الضروريات .

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم . فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنته من الصفات ، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام الحضة المترادفات . ومنهم من قال : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح العقول المطابق لصحيح المنقول المذكور في غير هؤلاء الكلمات . وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره . بل وفي شر منه ، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات ، وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ؛ ولكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهتدي إلى صراط العزيز الحميد ؛ ولكنهم من أهل المجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يفسطون في العقليات ، ويقرمطون في السمعيات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غنى عما سواه ، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحیوان والمعدن والنبات ، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع . وقد علم بالاضطرار : أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى (٥٢ : ٣٥) أم خلقوا من غير شيء ، أم هم الخالقون ؟) فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ، ولا هم الخالقون لأنفسهم : تعين أن لهم خالقاً خلقهم .

وإذا كان من المعلوم بالضرورة : أن في الوجود ماهو قديم واجب بنفسه وماهو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم . فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود . ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضى تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره ، فلا يقول

عاقِل : إذا قيل إن العرش شيء موجود ، وإن البعوض شيء موجود - إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود ، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً هو مسمى الاسم المطلق . وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره مع أن الاسم حقيقة في كل منهما . ولهذا سمي الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء ، وكانت تلك الأسماء مختصة به ، إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره . وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص . ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتمائل مساهما واتحاده - عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص - اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص فقد سمي الله نفسه حياً ، فقال (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) وسمى بعض عباده حياً ، فقال (١٠ : ٣١ يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) وليس هذا الحي مثل هذا الحي ، لأن قوله « الحي » اسم لله مختص به ، وقوله « يخرج الحي من الميت » اسم للحي المخلوق مختص به . وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص ، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق ، ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق ، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه ، سبحانه وتعالى . وكذلك سمي الله نفسه « علياً حليماً » وسمى بعض عباده علياً فقال (٥١ : ٢٨ وبشرناه بغلام عليم) يعني إسحاق ، وسمى آخر حليماً فقال (٣٧ : ١٠١ وبشرناه بغلام حليم) يعني إسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، وليس الحليم كالحليم ، وسمى نفسه « سمياً بصيراً » فقال (٤ : ٥٨ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى

أهلها وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل . إن الله نِعَمًا يعظكم به ، إن الله كان سميعًا بصيرًا) وسمى بعض عباده سميعًا بصيرًا فقال (٧٦ : ٢) إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعًا بصيرًا) وليس السميع كالسميع ، ولا البصير كالبصير ، وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم ، فقال (١٤٣ : ٢) إن الله بالناس لرؤوف رحيم) وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم ، فقال (٩ : ١٢٩) لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) وليس الرؤوف كالرؤوف ، ولا الرحيم كالرحيم ، وسمى نفسه بالملك فقال (الملك القدوس) وسمى بعض عباده بالملك ، فقال (١٨ : ٧٩) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) (١٢ : ٥٠) وقال الملك ائتوني به) وليس الملك كالملك ، وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمؤمن فقال (١٨ : ٣٢) أقمن كان مؤمنًا كمن كان فاسقًا ؟ لا يستوون) وليس المؤمن كالؤمن ، وسمى نفسه بالعزيز ، فقال (العزيز الجبار المتكبر) وسمى بعض عباده بالعزيز ، فقال (١٢ : ٥١) وقالت امرأة العزيز) وليس العزيز كالعزيز ، وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر ، فقال (٤٠ : ٣٥) كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمي صفاته بأسماء ، وسمى صفات عباده بنظير ذلك . فقال : (٢٥٥ : ٢) ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) (١٦٥ : ٤) أنزله بعلمه) وقال (٥٨ : ٥١) إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) وقال (١٥ : ٤١) أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) وسمى صفة الخلق علماً وقوة فقال (٥٨ : ١٧) وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) وقال (وفوق كل ذي علم عليم) وقال (٤٠ : ٨٣) فرحوا بما عندهم من العلم) وقال (٥٤ : ٣٠) الله الذي خلقكم من ضعف . ثم جعل من بعد ضعف قوة . ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة) وقال (١١ : ٥٢) ويزدكم قوة إلى قوتكم) وقال (٤٧ : ٥) والسماء بنيناها بأيدٍ) أى بقوة وقال (١٧ : ٣٨) واذكر عبدنا

داود ذا الأيد) أى ذا القوة . وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة . ووصف نفسه بالمشيئة . ووصف عبده بالمشيئة فقال (٨١ : ٢٨ ، ٢٩ لمن شاء منكم أن يستقيم . وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) وقال (٧٦ : ٢٩ ، ٣٠ إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا . وما تشاءون إلا أن يشاء الله . إن الله كان عليما حكيما) وكذلك وصف نفسه بالإرادة ، ووصف عبده بالإرادة ، فقال (٨ : ٦٧ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة . والله عزيز حكيم) ووصف نفسه بالحبة . ووصف عبده بالحبة ، فقال (٥ : ٥٤ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقال (١٣ : ٣ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ووصف نفسه بالرضا ، ووصف عبده بالرضا ، فقال (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه . وكذلك وصف نفسه بأنه يمتك الكفار . ووصفهم بالمت فقال (٤٠ : ١٠ إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم ، إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) وليس المقت مثل المقت . وهكذا وصف نفسه بالمكر والسكيد كما وصف عبده بذلك . فقال (٨ : ٣٠ ويمكرون ويمكر الله) وقال (٨٦ : ١٥ ، ١٦ إنهم يكيّدون كيّداً وأكىّد كيّداً) وليس المكر كالسكر ، ولا الكيد كالسكيد . ووصف نفسه بالعمل ، فقال (٣٦ : ٧١ أولم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون) ووصف عبده بالعمل فقال (جزاء بما كنتم تعملون) وليس العمل كالعمل . ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال (١٩ : ٥٢ ونادينا من جانب الطور الأيمن وقرناه نجيا) وقال (٢٨ : ٦٢ ويوم يناديهم) وقال (٧ : ٢٢ وناداهما ربهما) ووصف عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال (٤٩ : ٤ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون) وقال (٨٥ : ١٢ إذا ناجيت الرسول) وقال (٥٨ : ٩ إذا تناجيتهم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان) وليس المنادة ولا المناجاة كالمناجاة والمنادة . ووصف

نفسه بالتكليم في قوله (٤ : ١٦٤ وكلم الله موسى تكليماً) وقوله (٧ : ١٤٣ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقوله (٢ : ٢٥٣ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله) ووصف عبده بالتكليم في قوله (١٢ : ٥٤ وقال الملك : ائتوني به أستخلصه لنفسي . فلما كلمه قال : إنك اليوم لدينا مكين أمين) ووصف نفسه بالنبوة ، ووصف بعض الخلق بالنبوة فقال (٦٦ : ٣ وإذ أسرَّ النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ، فلما نبأَّت به وأظهره الله عليه عَرَفَ بعضه وأعرض عن بعض ، فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا ؟ قال : نبأني العليم الخبير) وليس الإنباء كالإنباء ، ووصف نفسه بالتعليم ، فقال (٥٥ : ١ - ٤ الرحمن . علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان) وقال (٥ : ٣ تعلمونهن مما علمكم الله) وقال (٣ : ١٦٤ لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وليس التعليم كالنفس . وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال (٤٨ : ٦ وغضب الله عليهم ولعنهم) ووصف عبده بالغضب في قوله (٧ : ١٥٠ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك في سبع مواضع من كتابه : أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل قوله (٤٣ : ١٣ لتستوا على ظهوره) وقوله (٢٣ : ٢٨ فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك) وقوله (١١ : ٤٤ واستوت على الجودي) وليس الاستواء كالاستواء . ووصف نفسه ببسط اليدين ، فقال (٦٤ : ٦٤ وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلَّتْ أيديهم ، ولعنوا بما قالوا ، بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء) ووصف بعض خلقه ببسط اليد في قوله (١٧ : ٢٩ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ، وإذا كان المراد بالبسط : الاعطاء والجود ، فليس إعطاء الله كاعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم

ونظائر هذا كثيرة ، فلا بد من إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفى مماثلته لخلقه ، فمن قال : ليس لله علم . ولا قوة ولا رحمة ، ولا كلام ، ولا يحب ، ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحدا ، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات . ومن قال : له علم كعلمى ، أو قوة كقوتى ، أو حب كحبى ، أو رضاء كرضائى ، أو يدان كيدائى ، أو استواء كاستوائى : كان مشبها ممثلا لله بالحيوانات . بل لا بد من إثبات بلا تمثيل . وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا بأصلين شريفين ، ومثلين مضروبين . (والله المثل الأعلى)
وبخاتمة جامعة

فصل

فأما الأعلان ، فأحدهما : أن يقال : القول فى بعض الصفات كالقول فى بعض ، فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حى بحياة ، عليم بعلم ، قدير بقدره ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام ، مريد بإرادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع فى محبته ورضاه ، وغضبه وكراهته ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره إما بالارادة ، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات ، فيقال له : لافرق بين مانفيته ، وبين ما أثبتته ، بل القول فى أحدهما كالقول فى الآخر . فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين ، فكذلك محبته ورضاه وغضبه . وهذا هو التمثيل . وإن قلت : إن له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به . قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به . وللمخلوق رضا وغضب يليق به . وإن قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال لك : والارادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة ، فإن قلت : هذه إرادة المخلوق ، قيل لك : وهذا غضب المخلوق . وكذلك يلزم القول فى كلامه ، وسمعه وبصره ، وعلمه وقدرته ، إن نفى عنه الغضب والمحبة والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ، فهذا منتف عن السمع والبصر

والكلام وجميع الصفات . وإن قال : إنه لاحقيقة لهذا إلا ما يختص بالخلقين ، فيجب نفيه عنه . قيل له : وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة . فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض ، يقال له : فيما نفيه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبتته .

فإذا قال المعتزلى : ليس له إرادة ولا كلام قائم به ، لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالخلوقات ، فانه يُبين للمعتزلى : أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا تكون كصفات المحدثات . فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك .

فإن قال : تلك الصفات أثبتّها بالعقل ، لأن الفعل الحادث دل على القدرة . والتخصيص دل على الإرادة ، والأحكام دلت على العلم . وهذه الصفات مستلزمة للحياة . والحى لا يخلو عن السمع والبصر والكلام ، أو ضد ذلك . قال له سائر أهل الإثبات : لك جوابان .

أحدهما : أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فهب أن ماسكت من الدليل العقلى لا يثبت ذلك . فانه لا ينفيه ، والنافى لا بد أن يأتى بدليل كالمثبت سواء بسواء وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لأن النافى عليه الدليل كما على المثبت ، والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلى ولا سمعى ، فيجب إثبات ما أثبتته الدليل السالم عن المعارض المقاوم .

الثانى : أن يقال : يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقلية ، فيقال : نفع العباد بالإحسان إليهم : يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على المشيئة ، وإكرام الطائعين : يدل على محبتهم . وعقاب الكافرين : يدل على بغضهم . كما قد ثبت بالمشاهدة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه . والغايات الحمودة فى مفعولاته ومأموراته - وهى ماتنتهى إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة ؛ كما يدل التخصيص على المشيئة

وأولى . لقوة العلة الغائية . ولهذا كان ما فى القرآن من بيان ما فى مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما فى القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة . وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء ، كالمعتزلى الذى يقول : إنه حى عليم قدير . وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات . فإنك إن قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيها أو تجسيدا ، لأننا لنجد فى الشاهد متصفا بالصفات إلا ما هو جسم . قيل لك : ولا نجد فى الشاهد ما هو مسمى حى عليم قدير إلا ما هو جسم . فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده فى الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء ، بل وكل شيء . لأنك لا تجده فى الشاهد إلا للجسم . فكل ما يحتاج به من نفي الصفات يحتاج به نافي الأسماء الحسنى . فما كان جوابا لذلك كان جوابا لمثبتي الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات ، وقال : لا أقول هو موجود ولا حى ، ولا عليم ، ولا قدير . بل هذه الأسماء لمخلوقاته . إذ هى مجاز . لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحى العليم .

قيل له : وكذلك إذا قلت : ليس بموجود ولا حى ولا عليم ولا قدير ، كان ذلك تشبيها بالمعدومات . وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات . فإن قال : أنا أنفى النفى والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات . فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً ، أو لا موجوداً ولا معدوماً . ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل أو يوصف بنفى الوجود والعدم ، ونفى الحياة والموت ، ونفى العلم والجهل .

فإن قلت : إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلا لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمملكة ، لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حى ولا ميت ، إذ ليس لهما بقابل .

قيل لك - أولا - هذا لا يصح في الوجود والعدم . فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر . وأما ما ذكرته من الحياة والموت والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون ، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى (١٦ : ٢٠ ، ٢١) والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ، أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون) فسمى الجماد ميتا ، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك - ثانيا - فما لا يقبل الإنصاف بالحياة والموت ، والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك ، فالأعمى الذى يقبل الانصاف بالبصر أكمل من الجماد الذى لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجمادات التى لا تقبل ذلك .

وأىضا : فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم . بل ومن اجتماع الوجود والعدم وفيهما جميعا ، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعا مما نفيت عنه الوجود والعدم . وإذا كان هذا ممتنعا فى صراح العقول كان هذا أعظم امتناعا . فجعلت الوجود الواجب الذى لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات ، وهذا غاية التناقض والفساد .

وقيل له أيضا : اتفاق المسميين فى بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذى نفته الأدلة السمعية والعقلية ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوده ، أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق فى شيء من خصائصه سبحانه وتعالى . وأما ما نفيت فيه فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيها وتجسيدا تمويه على الجهال الذين يظنون أن كل معنى سماه بهذا الاسم يجب نفيه . ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق

المعلوم بالسمع والعقل . وبهذه الطريقة أفسدت الملاحظة على طوائف الناس عقولهم ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ النى والضلالة .
وإن قال نفاة الصفات : إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات وهذا تركيب ممتنع .

قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب وعقل وعقل ومعقول ، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغيرة فى العقل . وهذا تركيب عندكم ، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً .
فإن قالوا : هذا توحيد فى الحقيقة . وليس هذا تركيباً ممتنعاً .

قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد فى الحقيقة . وليس هذا تركيباً ممتنعاً ، وهذا باب مطرد . فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات لا ينفى شيئاً فراراً مما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرّ منه ، فلا بد فى آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلاً لخلقه .

فيقال له : هكذا القول فى جميع الصفات ، وكل ما تثبته من الأسماء والصفات فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فهم الخطاب . ولكننا نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخاطر بالبال ، أو يدور فى الخيال .

وهذا يتبين بالأصل الثانى ، وهو أن يقال :

القول فى الصفات كالقول فى الذات . فإن الله ليس كمثله شىء ، لا فى ذاته ، ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات . فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له : كما قال ربعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهم « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه

سؤال عما لا يعلمه البشر . ولا يمكنهم الإجابة عنه . وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته . قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله . إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف . وهو فرع له وتابع له . فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله ، وأنت لاتعلم كيفية ذاته ؟ وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء . فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستوائه : ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستوائهم . وهذا الكلام لازم لهم في العقليات ، وفي تأويل السمعيات . فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل ، ألزم إذاً فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبتته ولو طولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقا . ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض ، الذين يوجبون فيما نفوه . إما التفويض وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ - قانون مستقيم .

فإذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا ، والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم في النفي ، وكذا تناقضهم في الإثبات ، فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر : لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه . فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاء غضبه وسخطه : هو إرادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط ، ولو فسر ذلك بمفعولاته . وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب . فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فَرَّ منه ، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ويسخطه ويبغضه المثير المعاقب فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه العقول في الشاهد للعد مثلاً وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .

وأما المثلاث المضروبان : فإن الله سبحانه وتعالى أخبر عما في الجنة من المخلوقات من إضافة المطاعم والملابس والمناكح والمساكن . فأخبر أن فيها لبناً وعسلاً وخمراً وماءً ولحمًا وحريراً وذهباً وفضة وفاكهة وحبوراً وقصوراً ، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما « ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء » وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا . وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق . وهذا بين واضح ، ولهذا اختلف الناس في هذا المقام ثلاث فرق .

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة ، وأن مباينة الله لخلقه أعظم .

والفريق الثاني : الذين أثبتوا ما أخبر به في الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ، مثل طوائف من أهل الكلام .
والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة والباطنية والفلاسفة أتباع المشائين ونحوهم من الملاحدة ، الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب فيجعلون الشرائع للأمور بها ، والمحظورات المنهى عنها لها تأويلات باطنة ، تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت فيقولون : إن الصلوات الخمس : معرفة أسرارهم ، وإن صيام رمضان : كتمان أسرارهم ، وإن حج البيت : السفر إلى شيوخهم ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها

كذب وافترأ على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه ، وإلحاد في آيات الله . وقد يقولون : الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فإذا صار الرجل من عارفهم ومحققهم وموحيديهم رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات ، وقد يدخل في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب ، وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتاج به على الملاحدة أهل الإيمان والاثبات يحتاج به كل من كان من أهل الإيمان والاثبات على من يشارك هؤلاء في بعض إلحادهم ، فإذا أثبت الله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات كما دل على ذلك الآيات البينات : كان ذلك هو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول ، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات . والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه . فإن الله لا مثيل له ، بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل ولا في قياس شمول تستوى أفرادها ، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فخالق أولى بالتنزيه عنه ، فإذا كان المخلوق منزهاً عن مماثلة المخلوق - مع الموافقة في الاسم - فخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق ، وإن حصلت موافقة في الاسم ، وهكذا القول في المثل الثاني .

وهي أن الروح التي فيها فأنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تخرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة ، والناس مضطربون فيها ، فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته كقول بعضهم إنها النفس أو الريح التي تردد في البدن ، وقول بعضهم إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن ، ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود ، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود فيقولون لا هي داخل البدن

ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخله ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عرض ، وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج ، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة ، وقد يقولون : إنها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخله ، وربما قالوا : ليست داخله في أجسام العالم ولا خارجه عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تلحقها بالمعدوم والممتنع ، وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا ممكن بدليل أن الكليات موجودة وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في الأعيان فيعتمدون فيما يقولون به في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لا يخفى فساده على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير ، وسبب ذلك أن الروح التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة ليست هي من جنس هذا البدن ولا من جنس العناصر والمولدات منها ، بل هي من جنس آخر يخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلوب التي توجد مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ ، وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي ، فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسماً ولهذا يقولون : الروح والجسم كما قال تعالى (٥٣ : ٤) وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم) وقال تعالى (٢ : ٢٤٧) وزاده بسطة في العلم والجسم) وأما أهل الكلام فمنهم من يقول : الجسم هو الموجود ، ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : المركب من الجواهر المفردة ، ومنهم

من يقول : هو المركب من المادة والصور ، وكل هؤلاء يقولون : إنه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ، بل هو مما يشار إليه ويقال : إنه هنا أو هناك . فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليها ويتبعها بصر الملت كما قال صلى الله عليه وسلم « إن الروح إذا خرجت تتبعها البصر » إنها تقبض ويعرج بها إلى السماء . كانت الروح جسماً بهذا الاصطلاح . والمقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة سمعية بصيرة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء . ونحو ذلك من الصفات : والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديداتها لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته . أو مشاهدة نظيره . فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكييفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكييفوها ، فإذا كان من نفى صفات الروح جاحداً معطلاً لها ، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلاً ممثلاً لها بغير شكلها . وهى مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات مستحقة لما لها من الصفات فالخالق سبحانه وتعالى أولى أن يكون من نفى صفاته جاحداً معطلاً . ومن قاسه بخلقها جاهلاً به ممثلاً . وهو سبحانه وتعالى ثابت بحقيقة الإثبات مستحق لما له من الأسماء والصفات .

وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة .

القاعدة الأولى : أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفى . فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير . ونحو ذلك والنفى : كقوله (لا تأخذه سنة ولا نوم) وينبغى أن يعلم أن النفى ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً وإلا فمجرد النفى ليس فيه مدح ولا كمال لأن النفى المحض عدم المحض ، والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً ، ولأن النفى المحض يوصف به

المعدوم والممتنع ، والممدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال ، فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات المدح ، كقوله : (الله لا إله إلا هو الحى القيوم ، لا تأخذه سنة ولا نوم) إلى قوله (ولا يؤوده حفظهما) فنفي السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام . فهو مبين لكمال أنه الحى القيوم . وكذلك قوله : (ولا يؤوده حفظهما) أى لا يكرثه ولا يثقله ، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتامها . بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته ، وكذلك قوله (٣٤ : ٣ لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض) فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة فى السموات والأرض . وكذلك قوله (٥٠ : ٣٨ ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام وما مسنا من لغوب) فإن نفي مس اللغوب - الذى هو التعب والاعياء - دل على كمال القدرة ونهاية القوة . بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب والكلال ما يلحقه ، وكذلك قوله (١٠٣ : ٦ لا تدركه الأبصار) إنما نفي الإدراك الذى هو الإحاطة . كما قاله أكثر العلماء . ولم ينف مجرد الرؤية ، لأن المعدوم لا يرى . وليس فى كونه لا يرى مدح ، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحاً ، وإنما المدح فى كونه لا يحاط به وإن رؤى . كما أنه لا يحاط به وإن علم . فكما أنه إذا علم . لا يحاط به علماً . فكذلك إذا رؤى لا يحاط به رؤية . فكان فى نفي الإدراك من إثبات عظمتة ما يكون مدحاً وصفة كمال ، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لا على نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذى اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه إلا بالسلب ، لم يثبتوا فى الحقيقة إلهاً محموداً ، بل ولا موجوداً ، وكذلك من شاركهم فى بعض ذلك ، كالذين قالوا : لا يتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش . ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه

ولا مباين للعالم ولا مجانب له ، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ، وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت ، ولهذا قال محمود بن سُبُكْتِكِين لمن ادعى ذلك في الخالق : مَيَّزْ لَنَا بَيْنَ هَذَا الرَّبِّ الَّذِي تَثْبِتُهُ وَبَيْنَ الْمَعْدُومِ ، وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات . فهذه الصفات منها مالا يتصف به إلا المعدوم ، ومنها مالا يتصف به إلا الجمادات والناقص .

فمن قال : لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم ، فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ولا متقدم على العالم ولا مقارن له ، ومن قال : إنه ليس بحى ، ولا سميع ، ولا بصير ، ولا متكلم . لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم ، فإن قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، ومالم يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير . قيل له : هذا اصطلاح اصطلاحتموه ، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والعمى والخرس والعجمة ، وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الجبال والعصى .

وأيضاً فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات ، أعظم نقصاً مما لا يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها . فالجماد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ولا الكلام ولا الخرس أعظم نقصاً من الحى الأعمى الأخرس ، فإن قيل : إن البارى لا يمكن اتصافه بذلك كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصم ونحو ذلك ، مع أنه إذا جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجماد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها ، وهذا تشبيه بالجمادات لا بالحيوانات فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحى ؟

وأيضاً فنفس نفى هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من

حيث هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال ، وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والعقل ونحو ذلك ، وما كان صفة كمال فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات . فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة - كالقرامطة ومن ضاهاهم - ينفون عنه تعالى اتصافه بالنيقضيض ، حتى يقولون : ليس بموجود ولا ليس بموجود ولا حي ولا ليس بحي ، ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول . كالجمع بين النقيضين ، وآخرون وصفوه بالنفي فقط . فقالوا : ليس بحي ولا سميع ولا بصير ، وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه ، فإذا قيل لهؤلاء : هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا : إنما يلزم ذلك لو كان قابلا لذلك ، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً ، وكذلك من ضاهاهم هؤلاء ، وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه إذا قيل : هذا ممتنع في ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث ، ولا واجب ولا ممكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا : هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنما يكون من التحيز فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين المتناقضين ، فيقال لهم : علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود ، والتحيز المذكور إن أريد به كون الأحياء الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم ، وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أي مبين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل : ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه ، فهم غيروا العبارة ليوهموها من لا يفهم حقيقة قولهم : إن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل ، كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحي ولا ميت ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل . القاعدة الثانية : إن ما أخبر به الرسول عن ربه . فإنه يجب الإيمان به ،

سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ، لأنه الصادق المصدق ، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوباً في الكتاب والسنة متفق عليه بين سلف الأمة ، وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد ، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه ، حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلاً رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى .

كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك ، فلفظ « الجهة » قد يراد به شيء موجود غير الله . فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم ، ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك . وقد علم أن ما تمّ موجود إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مبين للمخلوق سبحانه وتعالى ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته فيقال لمن نفي أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق فالله ليس داخلاً في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مبين للمخلوقات ، وكذلك يقال لمن قال « الله في جهة » أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول : فهو حق ، وإن أردت الثاني : فهو باطل .

وكذلك لفظ « التحيز » إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات : فالله أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض . وقد قال الله تعالى (٣٩ : ٦٧) وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة . والسموات مطويات بيمينه (وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يقبض الله بالأرض ويطوى السموات بيمينه . ثم يقول : أنا الملك . أين ملوك الأرض ؟ »

وفي حديث آخر « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالسكر » وفي حديث ابن عباس « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم » وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مبين لها منفصل عنها ليس حالاً فيها : فهو سبحانه كمال قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة : إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد ، أو ظاهرها ليس بمراد . فإنه يقال : لفظ « الظاهر » فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد : أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ما هو من خصائصهم . فلا ريب أن هذا غير مراد ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ولا يرضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرةً وباطلاً ، والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين : تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك ، وتارة : يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ لا اعتقادهم أنه باطل . فالأول ، كما قالوا فى قوله « عبدى جعت فلم تطعمنى - الحديث » وفى الأثر الآخر « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض . فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » وقوله « قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن » فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق ، فيقال لهم : لو أعطيت النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق ، أما الواحد فقول « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح فى أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ، ولا هو نفس يمينه ، لأنه قال « يمين الله فى الأرض » وقال « فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم : أن المشبه ليس هو المشبه به ، ففى نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله ، وأنه ليس هو نفس يمينه ، فكيف يجعل

ظاهره كفوفاً لأنه محتاج إلى التأويل ؟ مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس .

وأما الحديث الآخر : فهو في الصحيح مفسراً « يقول الله عىى جعت فلم تطعمنى ، فيقول : رب كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عىى فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عنى ، عىى مرضت فلم تعدنى فيقول : رب كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عىى فلاناً مرض فلو عدته لوجدتنى عنده » وهذا صريح فى أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجمع ، ولا كن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عنى ، ولو عدته لوجدتنى عنده ؛ فلم يبق فى الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله « قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن » فإنه ليس فى ظاهره : أن القلب متصل بالأصابع ، ولا مماس لها ، ولا أنها فى جوفه ، ولا فى قول القائل « هذا بين يدى » ما يقتضى مباشرة ليدىه ، وإذا قيل « السحاب المسخر بين السماء والأرض » لم يقتض أن يكون مماساً للساء والأرض ، ونظائر هذا كثيرة .

ومما يشبه هذا القول : أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل فى قوله (٣٩ : ٧٥ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيى ؟) فقيل هو مثل قوله (٣٦ : ٧١ أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً) فهذا ليس مثل هذا ، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدى ، فصار شبيهاً بقوله (بما كسبت أيديهم) وهنا أضاف الفعل إليه ، فمال : (لما خلقت) ثم قال : (بيى) .

وأيضاً فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفى اليمين ذكر لفظ التثنية كما فى قوله (٥ : ٦٤ بل يدها مبسوطتان) وهناك أضاف الأيدى إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله (٥٤ : ١٤ تجرى بأعيننا) وهذا فى الجمع نظير قوله (٦٧ : ١

بيده الملك) و (٣ : ٢٦ بيدك الخير) في المفرد فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمراً ، وتارة بصيغة الجمع كقوله (٤٨ : ١ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) وأمثال ذلك ، ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط ، لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم الذى يستحقه ، وربما تدل على معانى أسمائه ، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك فلو قال (٣٨ : ٧٥ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) لما كان كقوله (٣٦ : ٧١ مما علمت أيدينا) وهو نظير قوله (بيده الملك) و (بيده الخير) ولو قال (خلقت) بصيغة الافراد لكان مفارقاً له ، فكيف إذا قال (خلقت بيدي) بصيغة التثنية هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة ، بل المتواترة ، وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن كما هو مبسوط في موضعه ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ، والظاهر هو المراد في الجميع فإن الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير . واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا ، وقدرته كقدرتنا ، وكذلك لما اتفقوا على أنه حى حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة . لم يكن مرادهم : أنه مثل المخلوق الذى هو حى عليم قدير فكذلك إذا قالوا في قوله تعالى (٥ : ٥٤ يحبهم ويحبونه) (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله (٢٥ : ٥٩ ثم استوى على العرش) أنه على ظاهره : لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ، ولا حباً كحبه ، ولا رضاً كرضاه . فإن كان المستمع يظن أن الظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً . وإن كان يعتقد أن ظاهر ما هو

يليق بالخالق ويختص به : لم يكن له نفى هذا الظاهر ، ونفى أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي ، وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات ، فيكون الكلام في الجميع واحداً .

وبيان هذا : أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام ، وهي أبعاض لنا كالوجه واليد ، ومنها ما هو معان وأعراض ، وهي قائمة بنا ، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم : أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا . فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا ، بل صفة الموصوف تناسبه فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه وليس المنسوب كالمنسوب . ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه . كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » فشبه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه المرئي بالمرئي .

وهذا يتبين بالقاعدة الرابعة . وهي : أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات - أو كثير منها ، أو أكثرها أو كلها - أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفي ذلك فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير .

أحدها : كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

الثاني : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله : بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله ، فيبقى مع جنائته على النصوص وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله ، حيث ظن أن الذي يفهم من كلامها هو التمثيل

الباطل ، قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله ، والمعاني
الالهية الثلاثة بجلال الله تعالى .

الثالث : أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم . فيكون معطلا لما
يستحقه الرب .

الرابع : أنه يصف الرب بتقيض تلك الصفات من صفات الأموات
والجمادات ، أو صفات المعدومات . فيكون قد عطل به صفات الكمال التي
يستحقها الرب ، ومثله بالمنقوصات والمعدومات . وعطل النصوص عما دلت عليه
من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالخلوقات ، فيجمع في كلام الله بين
التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً في أسماء الله وآياته .

مثال ذلك : أن النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على
الخلوقات ، واستوائه على العرش . فأما علوه ومباينته للخلوقات : فيعلم بالعقل
الموافق للسمع ، وأما الاستواء على العرش : فطريق العلم به هو السمع ، وليس
في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مياينه ولا
مداخله ، فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء
الانسان على ظهور الفلك والأنعام ، كقوله (٤٣ : ١٣) وسخر لكم من الفلك
والأنعام ما تركبون لتستووا على ظهوره) فيتخيل له أنه إذا كان مستوياً على
العرش كان محتاجاً إليه كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة
لسقط المستوى عليها . ولو عثرت الدابة نحر المستوى عليها فقياس هذا : أنه لو عدم
العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى ، ثم يريد - بزعمه - أن ينفي هذا ، فيقول :
ليس استواؤه بقعود ولا استقرار ، ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه
ما يقال في مسمى الاستواء . فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك فلا فرق بين
الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً ،

وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء فإثبات أحدهما ونفى الآخر تحكم . وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة ، ولكن هنا : أن يعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره ، وكأن هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك . وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك ، لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته ، فذكر أنه : خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه (قَدَّرَ فهدى) وأنه بنى السماء بأيدٍ ، وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى ، وأمثال ذلك ، فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ولا عاماً يتناول المخلوق ، كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته ، وإنما ذكر استواء أضافه إلى نفسه الكريمة ، فلو قدر — على وجه الفرض الممتنع — أنه هو مثل خلقه — تعالى الله عن ذلك — لكان استوائه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس مماثلاً لخلقه ، بل قد علم أنه الغنى عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر إليه ، وهو الغنى عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلا استواء يخصه ، لم يذكر استواء يتناول غيره ، ولا يصلح له ، كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به ، فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . هل هذا إلا جهل مخض وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جوز ذلك على رب العالمين الغنى عن الخلق ؟ بل لو قدر أن جاهلاً فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً ، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال تعالى (٥٢ : ٤٧) والسماء بنيناها بأيدٍ) فهل يتوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج الذي يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يحمل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى حمل الأرض له ، والسحاب فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسماوات فوق الأرض . وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلى الأعلى رب كل شيء ومليكه ، إذا كان فوق جميع خلقه ، كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه ؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار ، وهو ليس بمستلزم في المخلوقات ؟ .

وقد علم أن ما ثبت للمخلوق من الغنى عن غيره فالتخلق سبحانه وتعالى أحق به وأولى .

وكذلك قوله (١٦:٦٧) أأنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور) من توهم أن مقتضى هذه الآية : أن يكون الله في داخل السماوات : فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر في السماء يقتضى ذلك ، فإن حرف « في » متعلق بما قبله وبما بعده . فهو بحسب المضاف إليه ، ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان ، وكون الجسم في الحيز . وكون العرض في الجسم ، وكون الوجه في المرأة ، وكون الكلام في الورق ، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصية يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف « في » مستعملاً في كل ذلك ، فلو قال قائل : العرش في السماء أم في الأرض ؟ لقليل له : في السماء ، ولو قيل : الجنة في السماء أم في الأرض ؟ لقليل : الجنة في السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السماوات ، بل ولا الجنة . فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس . فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فهذه الجنة سقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك ، مع أن كون الجنة في السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى (٢٣ : ١٥) فليمدد بسبب إلى السماء) وقال تعالى (٢٥ : ٤٨) وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً)

ولما كان قد استقر في نفوس الخطّيين : أن الله هو العلى الأعلى ، وأنه فوق كل شيء : كان المفهوم من قوله « إنه في السماء » أنه في العلو ، وأنه فوق كل شيء ، وكذلك الجارية لما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أين الله ؟ قالت : في السماء » إنما أرادت العلو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، وإذا قيل « العلو » فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها . فما فوقها كلها : هو في السماء . ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به . إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله . كما لو قيل « العرش في السماء » فإنه لا يقتضى أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق ، وإن قدر أن السماء المراد بها الأفلاك كان المراد : أنه عليها ، كما قال (٢٠ : ٧١) ولأصلبنكم في جذوع النخل) وكما قال (٣ : ١٣٧) فسيروا في الأرض) وكما قال (٩ : ٢) فسيحوا في الأرض) ويقال : فلان في الجبل ، وفي السطح ، وإن كان على أعلى شيء فيه .

القاعدة الخامسة : أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه ، فإن الله قال (٤ : ٤٢) أفلا يتدبرون القرآن ؟ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقال (٢٣ : ٦٩) أفلم يدبروا القول ؟) وقال (٣٨ : ٢٩) كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ، وليتذكر أولو الألباب) وقال (٤٧ : ٢٤) أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالها ؟) . فأمر بتدبر الكتاب كله ، وقد قال تعالى (٣ : ٧) هو الذى أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات - هن أم الكتاب - وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون : أنما به . كل من عند ربنا . وما يدكر إلا أولو الألباب)

وجهور سلف الأمة وخلفها : على أن الوقف على قوله (وما يعلم تأويله إلا الله) وهذا هو للأثور عن أبي بن كعب وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، وروى عن ابن عباس أنه قال : « التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها

وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب » وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله . وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أقره عند كل آية ، وأسأله عن تفسيرها ، ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ « التأويل » قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاثة معان أحدها : - وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله - أن التأويل : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجح ؛ لدليل يقترب به ، وهذا هو الذى عنه أكثر من تكلم من المتأخرين فى تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها . وهل ذلك محمود أم مذموم ، أوفق أو باطل ؟ .

الثانى : أن « التأويل » بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين فى التفسير ، واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين . قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعى وأحمد والبخارى وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه ، فالمراد به : معرفة تفسيره .

الثالث : من معانى « التأويل » هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام . كما قال الله تعالى (٥٢ : ٥٣) هل ينظرون إلا تأويله ؟ يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل : قد جاءت رسل ربنا بالحق (فتأويل ما فى القرآن من أخبار المعاد : هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء ، والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى فى قصة يوسف لما سجد له أبواه وإخوته ، قال (١٢ : ١٠٠) يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل) فجعل عين ما وجد فى الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثاني : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود فى الخارج : ومنه قول عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لى » يتأول القرآن ، تعنى قوله (١١٠ : ٣) فسبح بحمد ربك واستغفره) وقول سفيان ابن عيينة : السنة هى تأويل الأمر والنهى ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه : هو تأويل الخبر ، والكلام خبر وأمر ؛ ولهذا يقول أبو عبيد وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما ذكروا ذلك فى تفسير « اشتمال الصماء » لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه ، لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدها مالا يعلم بمجرد اللغة . ولكن تأويل الأمر والنهى لابد فيه من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات : هو حقيقة لنفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد : هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد . ولهذا ما يجىء فى الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه ؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه فى الدنيا ، كما أخبر أن فى الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وخمراً ، ونحو ذلك وهذا يشبه ما فى الدنيا لفظاً ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته حقيقته . فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته ، والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومه معانيها فى الشاهد ، ويعلم بها ما فى الغائب بواسطة العلم بما فى الشاهد مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به

من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد ، وفي الغائب مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به - من الجنة والنار - علمنا معنى ذلك ، وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك . وأما نفس الحقيقة المخبر عنها ، مثل التي لم تكن بعد ، وإنما تكون يوم القيامة ، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى (٢٠ : ٥ الرحمن على العرش استوى) قالوا « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » وكذلك قال ربعة بن عبد الرحمن شيخ مالك قبله « الاستواء معلوم والكيف مجهول . ومن الله البيان . وعلى الرسول البلاغ . وعلينا الإيمان » فبين أن الاستواء معلوم وأن كيفية ذلك مجهولة .

ومثل هذا يوجد كثيراً في كلام السلف والأئمة ، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا أحصى ثناء عليك . أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا في صحيح مسلم وغيره ، وقال في الحديث الآخر « اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك » والحديث في المسند وصحيح أبي حاتم عن ابن مسعود ، وقد أخبر فيه : أن الله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده . فعانى هذه الأسماء التي استأثر بها في علم الغيب عنده : لا يعلمها غيره سبحانه .

والله خبرنا : أنه عليم قدير سميع بصير غفور رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات . وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد ، والماسح والحاشر ،

والعاقب . وكذلك أسماء القرآن ، مثل القرآن والفرقان ، والهدى والنور والتنزيل والشفاء ، وغير ذلك ، ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هي من قبيل المترادف - لاتحاد الذات - أو من قبيل المتباين ، لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد في الصارم : معنى الصرم ، وفي المهند : النسبة إلى الهند والتحقيق : أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات .

ومما يوضح هذا : أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وأنه متشابه ، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغي أن يعرف الأحكام والتشابه الذى يعمه ، والأحكام والتشابه الذى يخص بعضه ، قال الله تعالى (١١ : ١) الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت فأخبر أنه قد أحكمت آياته كلها ، وقال تعالى (٣٩ : ٢٣) الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني فأخبر : أنه كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشئين ، فالحكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين التشابهات ، علماً وعملاً ، إذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب والنافع والضار . وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ، فيقال : حكمت السفينة وأحكمتها : إذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها : إذا جعلت لها حكمة ، وهى ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام الشئ إتقانه ، وإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب فى أخباره ، وتمييز الرشد من الغي فى أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتيان ، فقد سماه الله حكماً بقوله (١٠ : ١) الر تلك آيات الكتاب الحكيم فالحكيم بمعنى الحاكم ، كما جعله يقص بقوله (٢٧ : ٧٦) إن هذا القرآن يقص على بنو إسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون وجعله مفتياً فى قوله (٤ : ١٢٧) قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم فى الكتاب أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن . وجعله هادياً ومبشراً فى قوله (١٧ : ٩) إن هذا

القرآن يهدي للتي هي أقوم ، ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً .

وأما التشابه الذى يعمُّه : فهو ضد الاختلاف المنفى عنه فى قوله (٤ : ٨٢) ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وهو الاختلاف المذكور فى قوله (٥١ : ٨ ، ٩) إنكم لفى قول مُخْتَلَفٍ ، يُؤفَكُ عنه من أُنْكَ) فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتناسبه ، بحيث يصدق بعضه بعضاً ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه فى موضع آخر ، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته . وإذا نهى عن شيء لم يأمر به فى موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفى شيء لم ينفيه أو ينفى لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذى ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى ، أو يأمر به وينهى عنه فى وقت واحد ، ويفرق بين المتماثلين ، فيمدح أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هى المتضادة ، والمتشابهة : هى المتوافقة ، وهذا التشابه يكون فى المعانى وإن اختلفت الألفاظ ، فإذا كانت المعانى يوافق بعضها بعضاً ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً : كان الكلام متشابهاً ، بخلاف الكلام المتناقض الذى يضاد بعضه بعضاً . فهذا التشابه العام لا ينافى الإحكام العام : بل هو مصدق له . فإن الكلام المحكم المتقن : يصدق بعضه بعضاً ، لا يناقض بعضه بعضاً ، بخلاف الإحكام الخاص : فإنه ضد التشابه الخاص . والتشابه الخاص : هو مشابهة الشيء لغيره من وجه ، مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشبهه على بعض الناس أنه هو هو ، أو هو مثله . وليس كذلك . والإحكام : هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشئين مع

وجود الفاصل بينهما ، ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما ، فيكون مشتبهاً عليه . ومنهم من يهتدى إلى ذلك .

فالتشابه الذى لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض . ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا . فظن أنه مثله ، فعلم العلماء أنه ليس مثله ، وإن كان مشابهاً له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب : الشُّبُه التى يَصِلُ بها بعض الناس ، وهى ما يشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس . ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل .

والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات ؛ لأنه تشبيه للشيء فى بعض الأمور بما لا يشبهه فيه ، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه والقياس الفاسد . وما من شيئين إلا ويجتمعان فى شيء ، ويفترقان فى شيء ، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه . فلهذا كان ضلال بنى آدم من قبل التشابه ، والقياس الفاسد لا ينصبط ، كما قال الإمام أحمد : أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس . فالتأويل : فى الأدلة السمعية ، والقياس : فى الأدلة العقلية . وهو كما قال . والتأويل الخطأ : إنما يكون فى الألفاظ المتشابهة ، والقياس الخطأ : إنما يكون فى المعانى المتشابهة . وقد وقع بنو آدم فى عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ، حتى آل الأمر بمن يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم : إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو هو ، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء ، أو أن يكون إياه ، أو متحداً به ، أو حالاً فيه :

من الخالق مع المخلوق . فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها - حتى ظنوا وجودها وجوده - فهم أعظم الناس ضلالاً من جهة الاشتباه . وذلك : أن الموجودات تشترك في مسمى الوجود ، فرأوا الوجود واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهّموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم : من أن «الوجود» ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان : موجود مشترك فيه ، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك . فخالفوا الحس والعقل والشرع . وجعلوا مافي الأذهان ثابتاً في الأعيان ، وهذا كله من نوع الاشتباه ، ومن ههنا الله فرق بين الأمور ، وإن اشتركت من بعض الوجوه . وعلم ما بينهما من الجمع والفرق والتشابه والاختلاف ، وهؤلاء لا يضلون بالمشابهة من الكلام . لأنهم يجمعون بينه وبين الحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق ، وهذا كما أن لفظ «إنا» و «نحن» وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد ، له شركاء في الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ، لا شركاء له . فإذا تمسك النصراني بقوله تعالى (١٥ : ٩) إنا نحن نزلنا الذكر) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان الحكم ، كقوله تعالى (٢ : ١٦٣) وإلهم إله واحد) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحداً : يزيل ما هناك من الاشتباه . وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات ، وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم . وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات وماله من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله : فلا يعلمهم

إلا هو (٧٤ : ٣١ وما يعلم جنود ربك إلا هو) وهذا من تأويل التشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر ، إذا قال « قد أمرنا لك بعتاء » فقد علم أنه هو وأعوانه - مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك - أمروا به . وقد يعلم ماصدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك . والله سبحانه وتعالى لا يعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ، ولا حقائق ماصدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وبهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين ، من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : (٤٧ : ١٥ فيها أنهار من ماء) فهناك قد خصّ هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا ، لكن حقيقة مامتاز به ذلك الماء غير معلومة لنا ، وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر : من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذى يختص بها ، التى هى حقيقة لا يعلمها إلا هو . ولهذا كان الأئمة - كالإمام أحمد وغيره - ينكرون على الجهمية وأمثالهم - من الذين يُحرّفون الكلم عن مواضعه - تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد فى كتابه الذى صنّفه فى الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن ، وتأولته على غير تأويله . وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله . وذكر فى ذلك ما يشبهه عليهم معناه ، وإن كان لا يشبهه على غيرهم . وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينفوا مطلق لفظ « التأويل » كما تقدم من أن لفظ « التأويل » يراد به التفسير المبين لمراد الله فذلك لا يعاب ، بل يُحمد ، ويراد بالتأويل : الحقيقة التى استأثر الله بعلمها ، فذاك : لا يعلمه إلا هو . وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع ، ومن لم يعرف هذا

اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون : إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى (٣ : ٧ وما يعلم تأويله إلا الله) ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل . وهذا تناقض منهم ، لأن هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله . وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجه الغلط : أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها إلا هو . وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن ظاهره من المحذور ماهو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل . ويصرفونه إلى معان هى نظير المعانى التى نفوها عنه ، فيكون مانقوه من جنس ما أثبتوه . فإن كان الثابت حقاً ممكناً : كان المنفى مثله ، وإن كان المنفى باطلاً ممتنعاً : كان الثابت مثله .

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ، ويحتجون بقوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) قد يظنون أنا خوطبنا فى القرآن بما لا يفهمه أحد ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شئ . وهذا - مع أنه باطل - فهو متناقض ؛ لأننا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجوز أن نقول : له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه لإمكان أن يكون له معنى صحيح . وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم ، فلا تكون دلالاته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر . فلا يكون تأويلا . ولا يجوز دلالاته على معان لا نعرفها على هذا التقدير . فإن تلك المعانى التى دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأننا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعانى التى لم يدل عليها اللفظ أولى ؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما يراد به . فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعانى ، ولا يفهم منه معنى أصلاً : لم يكن مشعراً بما أريد به ، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يرَد به أولى ، فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ مؤول ،

بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلاً عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله ، اللهم إلا أن يراد بالتأويل : ما يخالف ظاهره المختص بالخلق . فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره ، لكن إذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو إنها تجري على المعاني الظاهرة منها : كانوا متناقضين ، وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهناك معنى فى سياق واحد ، من غير بيان : كأن تليساً ، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه : كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضاً ؛ لأن من أثبت تأويلاً أو نفاه فقد فهم معنى من المعانى .

وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها فى هذا الباب .

القاعدة الثالثة : أن لقائل أن يقول : لا بد فى هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز : فى النفى والإثبات ، إذ الاعتماد فى هذا الباب على مجرد نفى التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه : ليس بسديد . وذلك : أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدّر مميّز .

فالنافى إن اعتمد فيما ينفىه على أن هذا تشبيه ، قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه : فهذا باطل . وإن أردت : أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له فى الاسم : لزمك هذا فى سائر ما تثبته . وأنتم إنما أقمت الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذى فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له . ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول . فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه . ولا يلزم من نفى هذا نفى التشابه من بعض الوجوه ، كما فى الأسماء والصفات المتواطئة ، ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعانى . ثم إن كل

من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مُشَبَّه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ « التشبيه » و « التمثيل » وذلك : أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مُشَبَّه بمثل ، فمن قال : إن لله علماً قديماً ، أو قدرة قديمة : كان عندهم مشبهاً بمثلاً ؛ لأن القديم عند جمهورهم : هو أخص وصف الإله . فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلاً قديماً ، ويسمونه « مثلاً » بهذا الاعتبار . ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه : مالا يتصف به غيره ، مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ، ونحو ذلك . والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصنفات من لا يقول في الصفات : إنها قديمة ، بل يقول : الرب بصفاته قديم . ومنهم من يقول : هو قديم ، وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمان . ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن يقول : ذلك لا يقتضى مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه . فإن القِدَم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلاً عن أن تختص بالقدم . وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلهاً ولا رباً ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة . وليست صفاته نبياً . فهؤلاء إذا أطلقوا على الصنفات اسم التشبيه والتمثيل كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك .

ثم يقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيهاً ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفى ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية ، والقرآن قد نفى مسمى المثل والكف والنَدِّ ونحو ذلك ، ولكن يقولون : الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كُفَاءً ولا نِدَّةً . فلا يدخل

في النص . وأما العقل فلم ينف مسمى التشبيه في اصطلاح المعتزلة .
وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز ، والأجسام متماثلة .
فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام . وهذا هو التشبيه ،
وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات ، وينفون علوه على
العرش ، وقيام الأفعال الاختيارية به ، ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم
بما ليس بجسم . وأما العلو على العالم : فلا يصح إلا إذا كان جسماً . فلو أثبتنا علوه
للمزم أن يكون جسماً . وحينئذ فالأجسام متماثلة ، فيلزم التشبيه . فلهذا تجد هؤلاء
يسمون من أثبت العلو ونحوه : مشبهاً ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر
والكلام ونحوه : مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد^(١) وأمثاله ، وكذلك يوافقهم
على القول بتماثل الأجسام : القاضي أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو ،
لكن هؤلاء يجعلون « العلو » صفة خبرية ، كما هو أول قول القاضي أبي يعلى ،
فيكون الكلام فيه كالكلام في الوجه . وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافي
الجسم ، كما يقولونه في سائر الصفات . والعقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه
كالأمر فيما أثبتوه ، لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم : على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم ،
والأجسام متماثلة . والمثبتون يجيبون عن هذا : تارة بمنع المقدمة الأولى ، وتارة بمنع
المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال . ولا ريب أن
قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه ، أو بالقائم
بنفسه ، أو بالموجود ، أو بالمركب من الهوى والصورة ونحو ذلك . فأما إذا
فسروه بالمركب من الجواهر الفردة على أنها متماثلة : فهذا يبنى على صحة ذلك ،
وعلى إثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل . وجهور العقلاء يخالفونهم في ذلك .

(١) هو أبو بكر الباقلاني

والمقصود هنا : أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسماً ، بناء على تماثل الأجسام . والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم . كإطلاق الرافضة « النصب » على من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً رضى الله عنه ، ومن أبغضه فهو ناصبى . وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيثين يشتهان من وجه ويختلفان من وجه . وأكثر العقلاء على خلاف ذلك .

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع ، وبيننا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفى ذلك . وبيننا فساد قول من يقول بتماثلها .

وأيضاً فالاعتماد بهذا الطريق على نفى التشبيه اعتماد باطل ، وذلك : أنه إذا ثبت تماثل الأجسام فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التى ينفون بها الجسم . وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده كافياً فى نفى ذلك ، لا يحتاج نفى ذلك إلى نفى مسمى « التشبيه » لكن نفى التجسيم يكون مبنياً على نفى هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسماً ، ثم يقال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكهما فيما يجب ، ويجوز ويمتنع . وهذا ممتنع عليه . لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً فى نفى التشبيه على نفى التجسيم ، فيكون أصل نفيه نفى الجسم . وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى .

وإنما المقصود هنا : أن مجرد الاعتماد فى نفى ما ينفى على مجرد نفى التشبيه لا يفيد ، إذا من شيئين إلا ويشتهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على نفى النقص والعيب ونحو ذلك مما هو سبحانه مقدس عنه . فإن هذه طريقة صحيحة ، وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفى مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفى المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد ، وهو أن لا يشاركه

شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثل فيه أحد . ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها : إثبات ما وصف الله به نفسه من الصفات ، ونفى ثمالمته لشيء من المخلوقات .

فإن قيل : إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه من ذلك الوجه ما جاز

عليه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه ؟ .

قيل : هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك

لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ولا نفى ما يستحقه : لم يكن ممتنعاً ، كما

إذا قيل : إنه موجود حتى عليم سميع بصير ، وقد سمي بعض عباده حياً سميعاً عالياً

بصيراً ؟ قيل : لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى ، فإن ذلك

لا يقتضى حدوثاً ، ولا إمكاناً ، ولا نقصاً ، ولا شيئاً ما ينافي صفات الربوبية . وذلك

أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود ، أو الحياة أو الحى ، أو العلم أو العليم

أو السمع أو البصر ، أو السميع أو البصير ، أو القدرة أو القدير . والقدر المشترك مطلق

كلى لا يختص بأحدهما دون الآخر . فلم يقع بينهما اشتراك . لا فيما يختص

بالممكن المحدث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع

اشتراكهما فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذى اشتركا فيه صفة كمال ، كالوجود والحياة والعلم

والقدرة ، ولم يكن فى ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء

من خصائص الخالق : لم يكن فى إثبات هذا محذور أصلاً ، بل إثبات هذا من

لوازم الوجود . فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا ، ومن نفى هذا لزمه

تعطيل وجود كل موجود . ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية

سموهم معطلة . وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئاً ، ولربما قالت الجهمية : هو شيء

لا كالأشياء ، فإذا نفى القدر المشترك مطلقاً : لزم التعطيل العام ، وانعافى الذى يوصف

بها الرب تعالى ، كالحياة والعلم والقدرة ، بل الوجود والثبوت والحقيقة ونحو ذلك

تجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلاً ، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود ، وحياة وعلم ونحو ذلك . والله سبحانه منزّه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهذا الموضع : من فهمه فهماً جيداً وتدبره زالت عنه عامة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام ، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة ، وُبيّن فيها : أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيناً مقيداً ، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور : هو تشابهها من ذلك الوجه ، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا ، لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدها الآخر في شيء ، موجود فيه ، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله . ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً في هذا المقام ، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات ، حذراً من ملزومات التشبيه ، وتارة ينتظن إلى أنه لا بد من إثبات هذا على تقدير . فيجيب به فيما يثبت من الصفات لمن احتج به من النفاة ، ولكثرة الاشتباه في هذا المقام وقعت الشبهة في أن وجود الرب : هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ « الوجود » مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ ، أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها ، وفي أن المعدوم : هل هو شيء أم لا ؟ وفي وجود الموجودات : هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟ وقد كثرت من أئمة النظر الاضطراب والتناقض في هذه المقامات ، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين ، ويحكي عن الناس مقالاتٍ ماقالوها . وتارة يبقى في الشك والتعير . وقد بسطنا الكلام في هذه المقامات ، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة بما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة ، وبيننا أن الصواب هو : أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج ،

م ٤ - التدمير

بمخلاف الماهية التي في الذهن ، فإنها مغايرة للموجود في الخارج ؛ وأن لفظ «الذات» و«الشيء» و«الماهية» و«الحقيقة» ونحو ذلك : ألفاظ كلها متواطئة ، فإذا قيل : إنها مشككة لتفاضل معانيها . فالمشكك نوع من المواطء العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك ، سواء كان المعنى متفاضلاً في موارده أو متماثلاً ، وبيننا أن المعلوم شيء أيضاً في العلم والذهن ، لافي الخارج . فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني ، مع أن مافي العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعلم القائم به ، وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف ، لها وجود في الأذهان ، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ، فتتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة : فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة مَنْ فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى وأمكنه إغلاق باب الضلال ، ثم بسطها وشرحها له مقام آخر ، إذ لكل مقام مقال .
والمقصود هنا : أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما يُنفى عن الرب وينزه عنه ، كما يفعله كثير من المصنفين : خطأ لمن تدبر ذلك . وهذا من طرق النفي الباطلة .

فصل

وأفسد من ذلك : ما يسلكه نفاة الصفات أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه ، مما هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود الذين يقولون : إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وأنه الله . فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون : لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً . وذلك ممتنع ، وبسلوكهم

مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحظة نفاة الأسماء والصفات . فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه .

أحدها : أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ، فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام . والدليل معرف المدلول ومبين له ، فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود .

الوجه الثاني : أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات يمكنهم أن يقولوا : نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم . فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال ومن وصفه بصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد . وهذا في غاية الفساد .

الثالث : أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة .

الرابع : أن سالكى هذه الطريقة متناقضون . فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافق فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفى شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافق فيه من النفي ، فثبتت الصفات - كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر - إذا قال لهم النفاة ، كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بالجسم ، أو لأننا لانعرف موصوفاً بالصفات إلا جسماً . قالت لهم المثبتة : وأنتم قد قلتم : إنه حي عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ، وأنتم لا تعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً إلا جسماً ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن . وقالوا لهم : أنتم أثبتتم حياً عالماً قادراً بلا حياة

ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل .
ثم هؤلاء المثبتون إذ قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويفض ويحب ويبغض ،
أو من وصفه بالاستواء والنزول والارتفاع والحي . ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك
إذا قالوا : هذا يقتضى التجسيم . لأننا لانعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .
قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر
والكلام ، وهذا كهذا ، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ،
وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ، فالتفريق بينهما
تفريق بين المتماثلين . ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص
بهذه الطريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد
منهم في حق الله بالجسم ، لانفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجواهر والتجيز ونحو ذلك ، لأنها
عبارات مجملة لا تُحَقِّق حقاً ولا تبطل باطلاً ، ولهذا لم يذكر الله في كتابه
فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع ، بل هذا هو
من الكلام المبتدع الذى أنكره السلف والأئمة .

فصل

وأما في طرق الإثبات : فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي
التشبيه ، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من
الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه ، وأن
يوصف بالنقائص التى لا تجوز عليه مع نفي التشبيه ، كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء
والحزن والجوع والعطش مع نفي التشبيه ، وكما لو قال المفترى : يأكل
لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويبكى ويحزن لا كبكائهم
ولا حزنهم ، كما يقال : يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ،
ويتكلم لا ككلامهم ، ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ،

كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم ، حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، فإنه يقال لمن نفي ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبتته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفي التشبيه كافياً في الإثبات ؟ فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر .

فإن قال : العدة في الفرق هو السمع . فما جاء به السمع أثبتته دون ما لم يحىء به السمع .

قيل له - أولاً - السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه . فما أخبر به الصادق فهو حق : من نفي أو إثبات ، والخبر دليل على الخبر عنه ، والدليل لا ينعكس . فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع إذا لم يكن نفاه ، ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفها من السمع . وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها ، كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً فلا يد في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وبين ما ينفي عنه ، فإن الأمور المتماثلة في الجواز والوجوب والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعض في الجواز والوجوب والامتناع ، فلا بد من اختصاص المنفى عن المثبت بما يخصه بالمنفى ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفى بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الأمر عليه في نفسه ، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كل ما نافي صفات الكمال الثابتة لله فهو منزعه عنه ، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غني عما سواه ،

فالتفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه ليس هو موجوداً بنفسه ، بل وجوده بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما يحتاج إليه نفسه ، فلا يوجد إلا به . وهو سبحانه غنى عن كل ما سواه . فكل مانافى غناه فهو منزّه عنه ، وهو سبحانه قدير قوى . فكل مانافى قدرته وقوته فهو منزّه عنه ، وهو سبحانه حي قيوم ، فكل مانافى حياته وقيوميته فهو منزّه عنه .

وبالجملة : فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنی وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ماضد ذلك فالسمع ينفيه ، كما ينفي عنه المثل والكف . فإن إثبات الشيء نفى لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفى ذلك كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفى للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفى ما ينزه عنه الرب متسعة لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفى التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير الذين تناقضوا في ذلك وفرقوا بين المتماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه ، وكذلك احتج القرامطة على نفى جميع الأمور ، حتى نفوا النفى ، فقالوا : لا يقال : لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حى ولا ليس بحى ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدم . فلزم نفى النقيضين ، وهو أظهر الأشياء امتناعاً . ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين . فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزّه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا . وقد تقدم أن نفى ما ينفى عنه سبحانه : نفى متضمن للنفى والإثبات . إذ مجرد النفى لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدم يوصف بالنفى ، والمعدم لا يشبه الموجودات وليس هذا مدحاً له ؛ لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقض مطلقاً كما أن مائلة الخلق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى والنقص ضد الكمال . وذلك مثل أنه قد علم أنه حى والموت ضد ذلك . فهو منزّه عنه ، وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت . وكذلك

الغُوب نقص في القدرة والقوة والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه
افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك تتضمن
الافتقار إليه والاحتياج إليه . وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام
ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه ، ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل ويشرب ؟
والآكل والشارب أجوف والمصمت الصمد : أكل من الآكل والشارب ، ولهذا
كانت الملائكة صمداً ، لا تأكل ولا تشرب . وقد تقدم أن كل كمال ثبت
لخلق فخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فخالق أولى بتنزيهه عن
ذلك . والسمع قد نفى ذلك في غير موضع ، كقوله تعالى (الله الصمد) والصمد
الذي لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هي نسب الرحمن ،
أوهى الأصل في هذا الباب ، وقال في حق المسيح وأمه (٥ : ٧٥) ما للمسيح ابن
مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، وأمه صديقة ، كانا يأكلان الطعام)
فجعل ذلك دليلاً على نفى الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق
الأولى والأخرى ، والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب ،
فالغنى المنزه عن ذلك منزّه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد ، فإنها للعمل والفعل
وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل ، إذ ذاك من صفات الكمال . فمن يقدر
أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل ، وهو سبحانه منزّه عن الصاحبة والولد
وعن آلات ذلك وأسبابه ، وكذلك البكاء والحزن هو مستلزم الضعف والعجز
الذي ينزه عنه سبحانه ، وبخلاف الفرح والغضب ، فإنه من صفات الكمال . فكما
يوصف بالقدرة دون العجز ، وبالعلم دون الجهل ، وبالحياة دون الموت ، وبالسمع
دون الصمم ، وبالبصر دون العمى ، وبالكلام دون البكم ، فكذلك يوصف
بالفرح دون الحزن ، وبالضحك دون البكاء ونحو ذلك .
وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبتته السمع من أنه سبحانه لا كفء له ولا سميّ
له . وليس كمثل شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته حقيقة شيء من المخلوقات ،

ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات . فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا آدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر . فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما يجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والقضاء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه موجوداً معدوماً . وذلك جمع بين النقيضين . وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبصرى ، أو يد كيدى ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع . وإنما المقصود هنا : التنبيه على جوامع ذلك وطرقه ، وباسكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه ، فلا تثبته ولا ننفيه ، فثبت ما علمنا ثبوته ، ونفى ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته . والله أعلم .

فصل

وأما الأصل الثانى - وهو التوحيد فى العبادات المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً - فنقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد علم ما يكون قبل أن يكون ، وقدّر المقادير وكتبها حيث شاء ، كما قال تعالى (٢٢ : ٧٠) ألم تعلم أن الله يعلم ما فى السماء والأرض إن ذلك فى كتاب إن ذلك على الله يسير) وفى الصحيح عن النبى

صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله قدَّرَ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له ، كما خلق الجن والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعته (٤ : ٨٠ من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقد قال تعالى (٤ : ٦٤ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) وقال تعالى (٣ : ٣١ إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (٤٣ : ٤٥ وأسأل من أرسلنا من قبلك من رُسُلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) (٢٧ : ٢٥ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (٤٢ : ١٣ شرع لكم من الدين ما وصَّى به نوحاً والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ) وقال تعالى (٢٣ : ٥١ ، ٥٢ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ، إني بما تعملون عليم ، وأن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء إخوة لعلات^(١) وإن أولى الناس بابن مريم : لأنا ، إنه ليس بيني وبينه نبي » .

وهذا الدين هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين . فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح (١٠ : ٧٢ ، ٧١ واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كُبرُ عليكم مقامى وتذكيرى بآيات الله فعلى الله توكلت ، فأجمعوا أمركم وشركاءكم - إلى قوله - وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال عن إبراهيم (٢ : ١٣٠ - ١٣٣ ومن

(١) الأخوات لأب وأمهاتهن متعدّدات .

يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفّه نفسه - إلى قوله - إذ قال له ربّه أسلم ، قال أسلمت لرب العالمين - إلى قوله - ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون (وقال عن موسى (٨٤: ١٠) وقال موسى : يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) وقال في حوارى المسيح (١١١: ٥) وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى قالوا : آمنا ، واشهد بأننا مسلمون) وقال فيمن تقدم من الأنبياء (٤٤: ٥) يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقال عن بلقيس أنها قالت (٤٤: ٢٧) رب إني ظلمت نفسى ، وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ، فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ، ومن لم يستسلم له كان مستكبرا عن عبادته ، والمشارك به والمستكبر عن عبادته كافر والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده ؛ فهذا دين الإسلام الذى لا يقبل الله غيره ، وذلك إنما يكون بأن يطاع فى كل وقت ، بفعل ما أمر به فى ذلك الوقت ، فإذا أمر فى أول الأمر باستقبال الصخرة ، ثم أمنا ثانيا باستقبال الكعبة ؛ كان كل من الفعلين حين أمر به دخلا فى الإسلام ، فالدين : هو الطاعة والعبادة له فى الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجهة المصلى ، فكذلك الرسل - وإن تنوعت الشرعة والمنهاج والوجهة ، والمنسك - فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً ، كالم يمنع ذلك فى شريعة الرسول الواحد ، والله تعالى جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بآخريهم ويؤمن به ، وآخريهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قلل الله تعالى (٣ : ٨١) وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم : لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال : أقررتم وأخذتم على ذلكم إصرى ؟ قالوا : أقرنا . قال : فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين) قال ابن عباس « لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق : لئن بعث محمد وهو حى ليؤمنن به ولينصرنه » وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعالى (٥ : ٨) وأنزلنا إليك الكتاب بالحق

مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شِرةً ومنهاجاً) وجعل الايمان بهم متلازماً ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض ، قال الله تعالى (٤ : ١٥٠ ، ١٥١) إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً : أولئك هم الكافرون حقا) وقال تعالى (٢ : ٨٥) أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب . وما الله بغافل عما تعملون) وقد قال لنا (٢ : ١٣٦ ، ١٣٧) قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم في شقاق . فسيكفيكم الله وهو السميع العليم) فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ولا مؤمناً ، بل يكون كافراً ، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن ، كماذكروا أنه لما أنزل الله تعالى (٣ : ٨٥) ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه . وهو في الآخرة من الخاسرين) قالت اليهود والنصارى : فذبح مسلمون . فأنزل الله (٣ : ٩٧) والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فقالوا : لا نحج . فقال تعالى (ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالاقرار بما له على عباده من حج البيت ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم « بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت » ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى (٥ : ٣) اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى : هل هم مسلمون أم لا ؟ وهو نزاع لفظي ، فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم . والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً : فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء ، ورأس الإسلام مطلقاً : شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى (١٦ : ٣٦) ولقد بعثنا في كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى (٢١ : ٢٥) وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال عن الخليل (٤٣ : ٢٦ - ٢٨) وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه : إنني براء مما تعبدون . إلا الذي فطرني فإنه سيهدين . وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون) وقال تعالى عنه (٢٦ : ٧٥ - ٧٧) أفأريت ما كنتم تعبدون ، أتم وآبأؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدولى إلا رب العالمين) وقال تعالى (٦٠ : ٤) قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه ، إذ قالوا لقومهم : إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بك ، وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً ، حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال : (٤٣ : ٤٥) واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أ جعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) .

وذكر عن رسله - كنوح وهود وصالح وغيرهم - أنهم قالوا لقومهم (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) وقال عن أهل الكهف (١٨ : ١٣ - ١٥) إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى ور بطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعو من دونه إلهاً . لقد قلنا إذا شططاً - إلى قوله - فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً) وقد قال سبحانه (٤ : ٤٨) إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ذكر ذلك فى موضعين من كتابه ، وقد بين فى كتابه الشرك بالملائكة ، والشرك بالأنبياء ، والشرك بالكواكب ، والشرك بالأصنام

فقال عن النصارى (٩ : ٣١) اتخذوا أعبادهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) وقال تعالى : (٥ : ١١٦-١١٧) وإذ قال الله : يا عيسى ابن مريم ، أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ؟ قال سبحانه ، ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك إنك أنت علام الغيوب ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم) وقال تعالى (٣ : ٧٩، ٨٠) وما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لى من دون الله - إلى قوله - ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيا أمركم بالكفر بعد إذ أتمم مسلمون ؟) فبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر ، ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان ومريم شاركوا الله فى خلق السموات والأرض ، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان فى الصفات والأفعال ، بل ولا أثبت أحد من بنى آدم إلهاً مساوياً لله فى جميع صفاته ، وعامة المشركين بالله مقرون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكاً أو نبياً أو كوكباً أو صنماً ، كما كان مشركو العرب يقولون فى تلييتهم « لبيك لاشريك لك ، إلا شريكاً هو لك . تملكه وما ملك » فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لاشريك لك » وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين فى الملل والنحل والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له فى خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات ، بل من أعظم ما نقلوا فى ذلك : قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين النور والظلمة ، وإن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر ، ثم ذكروا لهم فى الظلمة قولين ، أحدهما : أنها محدثة . فتكون من جملة المخلوقات له ، والثانى :

أنها قديمة ، لكنهم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور ، وقد أخبر الله سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال (٣٩ : ٣٨) ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن الله ، قل أفرايتم ما تدعون من دون الله ، إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادني برحمة : هل هن ممسكات رحمته ؟ قل : حسبي الله . عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (٢٣ : ٨٤ - ٩١) قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون : لله ، قل : أفلا تذكرون ؟ قل : من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون : لله ، قل : أفلا تتقون ؟ - إلى قوله - فأني تسحرون ؟ - إلى قوله - ما اتخذ الله من ولد . وما كان معه من إله . إذاً لذهب كل إله بما خلق ، ولعلنا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون) وقال : (١٢ : ١٠٦) وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى « التوحيد » فإن عامة المتكلمين الذين يقرون التوحيد في كتب الكلام والنظر . غايتهم : أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع ، فيقولون : هو واحد في ذاته لا قسم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة : عندهم هو الثالث ، وهو توحيد الأفعال ، وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا « لا إله إلا الله » حتى يجعلوا معنى الإلهية : القدرة على الاختراع . ومعلوم : أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولاً لم يكونوا يخالفونه في هذا ، بل كانوا يفرون بأن الله خالق كل شيء ، حتى إنهم كانوا يقولون بالقدر أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس في العالم من ينزع في أصل هذا الشرك ، ولكن غاية

ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله كالقدريّة وغيرهم ، لكن هؤلاء يقولون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا : إنهم خالقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة . لا يقولون : إنها غنية عن الخالق . مشاركة له في الخلق . فأما من أنكر الصانع : فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذي أظهره فرعون .

والكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هذا التوحيد الذي قرروه لا يمتاز عنهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقولون به . مع أنهم مشركون ، كما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الاسلام .

وكذلك النوع الثانى ، وهو قولهم : لا شبيه له فى صفاته . فانه ليس فى الأمم من أثبت قديماً مماثلاً له فى الاستواء ، وقال : إنه يشاركه ، أو قال : إنه لا فعل له ، بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به فى بعض الأمور : وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل فى المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ، فإن ذلك يستلزم الجمع بين التقيضين ، كما تقدم . وعلم أيضاً بالعقل : أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك ، كاتفاقهما فى مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ، ونحو ذلك ، وأن نفى ذلك يقتضى تعطيل المحض ، وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفى الصفات فى مسمى ذلك ، فصار من قال : إن لله علماً أو قدرة أو إنه رؤى ، أو إن القرآن كلام الله غير مخلوق يقولون : إنه مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة الفلاسفة ، والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال : إن الله عليم قدير عزيز حكيم :

فهو مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة القرامطة ، وقالوا لا يوصف بالنفى ولا بالاثبات ، لأن في كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا في جنس تشبيه هو شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالمتنعات والمعدومات والجمادات ، فراراً من تشبيههم إياه - بزعمهم - بالأحياء .

ومعلوم : أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما تثبت لمخلوق أصلاً ، وهو سبحانه ليس كمثله شيء ، لافي ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات ، وإثبات الصفات ، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة الذوات لذاته : لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك . فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ، ويسمون أنفسهم الموحدين .

وكذلك النوع الثالث ، وهو قولهم : هو واحد لا قسم له في ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له ، لفظ مجمل . فإن الله سبحانه أحد صمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتحيز ، أو يكون قد ركب من أجزاء ، لـسكنهم يريدون من هذا اللفظ نفى علوه على عرشه . ومباينته لخلقه ، وامتنازه عنهم ، ونحو ذلك من المعاني المستزمنة لنفيه وتعطيله . ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه « توحيداً » فيه ما هو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقاً . فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن ، وقتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل لا بد أن يؤمنوا بأنه لا إله إلا الله .

وليس المراد « بالإله » هو القادر على الاختراع - كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين - حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع ، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره ، فقد شهد أن لا إله إلا الله . فإن المشركين

كانوا يقرون بهذا وهم مشركون ، كما تقدم بيانه بل « الاله » الحق هو الذى يستحق أن يعبد ، فهو إله بمعنى « مألوه » لا بمعنى « آله » والتوحيد : أن تعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك : أن تجعل مع الله إلهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار - أهل الاثبات - للقدر ، المنتسبون إلى السنة : إنما هو توحيد الربوبية ، وأن الله رب كل شئ . ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك ، مع أنهم مشركون ، وكذلك طوائف من أهل التصوف والمنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد ، غاية ما عندهم من التوحيد : هو شهود هذا التوحيد ، وأن تشهد أن الله رب كل شئ ومليكه وخالقه ، لاسيما إذا غاب العارف - عندهم - بمجوده عن وجوده ، وبمشهوده عن شهوده ، وبمعروفه عن معرفته ، ودخل في فناء توحيد الربوبية ، بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم هو الغاية التى لا غاية وراءها .

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقرَّ به المشركون من التوحيد . ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلاً عن أن يكون ولياً لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون في توحيد الربوبية ، مع إثبات الخالق للعالم ، المابين لخلقاته ، وآخرون يضمنون هذا إلى نفي الصفات ، فيدخلون في التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين . وكان جهم بن صفوان ^(١) ينفي الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جهم ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهى ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه ، لكن جهماً ومن اتبعه يقولون بالإرجاء ؛ فيضعف الأمر

(١) قال الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان : جهم بن صفوان الضال مبتدع رأس الجهمية . هلك فى زمان التابعين . قتله نصر بن سيار سنة ثمان وعشرين ومائة .

والنهي ، والثواب والعقاب عنده. والنَّجَّارِيَّة والضَّرَّارِيَّة وغيرهم : يقرُّون من جهم في مسائل القدر والإيمان ، مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصفات . والكَلَّابِيَّة والأشعرية خير من هؤلاء في باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات الفعلية ، وأثبتهم يثبتون الصفات الخبرية أيضاً ، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع . وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة ، والكَلَّابِيَّة هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب ، الذي سلك الأشعرى خطته ، وأصحاب ابن كلاب كالخارث المحاسبي ، وأبي العباس القلانسي ونحوهما خير من الأشعرية في هذا وهذا . فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل . والكُرَّامِيَّة ^(١) قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جملوا الإيمان قولَ اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب . فيجعلون المناق مؤمناً ، لكنه يخلد في النار . فخالقوا الجماعة في الاسم دون الحكم . وأما في الصفات والقدر والوعيد : فهم أشبه بأكثر طوائف المتكلمين الذين في أقوالهم مخالفة للسنة . وأما المعتزلة : فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم ، لكنهم ينفون القدر . فهم - وإن عظموا الأمر والنهي ، والوعد والوعيد وغلوا فيه - مكذبون بالقدر ، ففهم نوع من الشرك من هذا الباب . والإقرار بالأمر والنهي والوعد والوعيد - مع إنكار القدر - خير من الإقرار بالقدر ، مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد . ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي والوعد والوعيد . ولكن نبغ فيهم القدريَّة ، كما نبغ فيهم الخوارج والحرورية ، وإنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية ، مع إعراضهم عن الأمر

(١) هم أتباع محمد بن كرام - بوزن شداد السجستاني . قال الذهبي : كان كذاباً سجن لأجل بدعته بنيسابور ثمانية أعوام . ثم أخرج ، وسار إلى الشام ، فمات بها سنة خمس وخمسين ومائتين .

والنهي : شر من القدزية المعتزلة ونحوهم . أولئك يشبهون الجوس ، وهؤلاء يشبهون المشركين الذين قالوا (٦ : ١٤٨) لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا أحرمانا من شيء) والمشركون شر من الجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه . فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو : الإيمان بالوحدانية والرسالة « شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما ، مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة . فإقرار المرء بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه : لا ينبجيه من عذاب الله ، إن لم يقترب به إقراره بأنه لا إله إلا الله . فلا يستحق العبادة أحد إلا هو . وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين :

الأصل الأول : توحيد الإلهية . فإنه سبحانه أخبر عن المشركين - كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله يدعونهم ويتخذونهم شفعاء يدون إذن الله . قال تعالى (١٠ : ١٨) ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم . ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل : أتتَّبِئُونَ الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون) وقال عن مؤمن يس : (٣٦ : ٢٢-٢٥) وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ؟ أتأخذ من دونه آلهة إن يُرِذَّنَ الرحمنُ بضراً لانتفن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقدون ؟ إني إذاً لفي ضلال مبين ، إني آمنت بر بكم فاسمعون) وقال تعالى : (٦ : ٩٤) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ، وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم . وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) وقال تعالى : (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل : أو لو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون ؟ قل : لله الشفاعة جميعاً . له ملك السموات والأرض . ثم إليه ترجعون) وقال تعالى : (٣٢ : ٤) ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع)

وقال تعالى (٦ : ٥١) وأُنذِرْ به الذين يخافون أن يُحْشَرُوا إلى ربهم ، ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) وقال تعالى : (٢ : ٢٥٥) من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وقال تعالى (٢١ : ٢٦ - ٢٨) وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ! بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (٣٤ : ٢٢ ، ٢٣) قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله ، لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك . وما له منهم من ظهير ، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧) قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ؟ ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزير والمسيح والملائكة . فأنزل الله هذه الآية ، يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ، ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم : أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق كالعبادة والتوكل والخوف والتقوى ، كما قال تعالى (١٧ : ٢٢) لا تجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولاً) وقال تعالى (٣٩ : ٢) إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين) وقال تعالى (٣٩ : ٦٤ - ٦٦) قل : أفضير الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون ؟ - إلى قوله - : الشاكرين) وكل واحد من الرسل قال لقومه « اعبدوا الله ما لكم من إله غيره »

وقد قال تعالى في التوكل (٥ : ٢٣) وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) وقال : (١٤ : ١١) وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقال (٣٩ : ٣٨) قل حسبى الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (٩ : ٥٩) ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله

وقالوا : حسبنا الله . سيؤتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون (قال في
الايته « ما آتاهم الله ورسوله » وقال في التوكل « وقالوا حسبنا الله » . ولم يقل :
ورسوله ؛ لأن الايته هو الإعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال
الذى بلغه الرسول ، فان الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ،
قال تعالى (٥٩ : ٧) وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (وأما الحسبُ
فهو الكافى ، والله وحده هو كاف عبده ، كما قال تعالى (١٧٣ : ٣) الذين قال
لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم ، فاخشوهم . فزادهم إيماناً . وقالوا : حسبنا
الله ونعم الوكيل (فهو وحده حَسْبُهم كلهم ، وقال تعالى (٨ : ٦٤) يا أيها النبي
حَسْبُكَ اللهُ ومن اتبعك من المؤمنين (أى حَسْبُكَ وحسب من اتبعك من المؤمنين
هو الله ، فهو كافيتكم كلكم . وليس المراد : أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه
بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه ، وهو حسبه . ليس معه من يكون هو
وإياه حسباً للرسول ، وهذا فى اللغة كقول الشاعر فحسبك والضحاك سيف
مهند وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أى يكفىك وزيداً جميعاً درهم .
وقال فى الخوف والخشية والتقوى (٢٤ : ٥٢) ومن يطع الله ورسوله ويخش
الله وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هم الفائزون (فأثبت الطاعة لله وللرسول . وأثبت الخشية
والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام (٧١ : ٢ ، ٣) إني لاكم نذير مبين
أن أعبدوا الله واتقوه وأطيعون (فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة
له ، فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله ، وقد قال تعالى (٥ : ٧١) فلا تخشوا
الناس واخشون (وقال تعالى (٣ : ١٧٥) فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين)
وقال الخليل عليه السلام (٦ : ٨١) وكيف أخاف ما أشركتم ؟ ولا تخافون أنكم
أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً . فأى الفريقين أحق بالأمن إن
كنتم تعلمون ؟ (وقال تعالى (٦ : ٨٢) الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك
لهم الأمن وهم مهتدون (وفى الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال « لما نزلت

هذه الآية شقَّ ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هو الشرك . ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح (٣١ : ١٣) إن الشرك لظلم عظيم) ؟ وقال تعالى (٢ : ٤٠) وإياى فارهبون) (٢ : ٤١) وإياى فاتقون)

ومن هذا الباب : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول فى خطبته « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فانه لا يضر إلا نفسه ، ولن يضر الله شيئا » وقال « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء محمد » فى الطاعة قرّن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفى المشيئة أمر أن يحذف ذلك بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول بخلاف المشيئة ، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة الله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن ، إن لم يشأ الله .

فعلينا أن نؤمن به صلى الله عليه وسلم ونطيعه ، ونرضيه ونحبه ، ونسلم لحكمه وأمثال ذلك . قال تعالى : (٤ : ٨٠) من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى (٨ : ٦٢) إن كانوا مؤمنين والله ورسوله أحق أن يرضوه) وقال تعالى (٩ : ٢٤) قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره) وقال تعالى (٤ : ٦٥) فلا ، وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما) وقال تعالى (٣ : ٣١) قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) وأمثال ذلك .

فصل

إذا ثبت هذا . فنعلم : أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره وبقضائه وشرعه ؛

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبليسية .

فالجوسية : الذين كذبوا بقدر الله ، وإن آمنوا بأمره ونهيه ؛ ففلاهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهى . قال تعالى (١٤٨:٦) وقال الذين أشركوا : لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) فمن احتج على تعطيل الأمر والنهى بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الإبليسية ، الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه وتعالى . وطعنوا في حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مُقَدِّمهم ، كما نقله أهل المقالات . ونقل عن أهل الكتاب .

والمقصود : أن هذا مما تقوله أهل الضلال . وأما أهل الهدى والفلاح : فيؤمنون بهذا وهذا . ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء ور به ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وأحاط بكل شيء علماً ، وكل شيء أحصاه في إمام مبین .

ويتضمن هذا الأصل : من إثبات علم الله وقدرته ومشيئته ووحدانيته وربوبيته ، وأنه خالق كل شيء ور به ومليكه - : ماهو من أصول الإيمان ، ومع هذا لا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب التي يخلق بها المسببات ، كما قال تعالى (٧ : ٥٧) حتى إذا أفلت سحابةً ثقالاً سقناه لبلد ميت ، فأنزلنا به الماء ، فأخرجنا به من كل الثمرات) وقال تعالى (١٦:٥) يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام) وقال تعالى (٢ : ٢٦) يضل به كثيراً ، ويهدي به كثيراً) فأخبر أنه يفعل بالأسباب ، ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها : فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر

ما خلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بانكار ما خلقه الله من القوى التي في الحيوان ، التي يفعل بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك : فقد أشرك بالله ، وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك : أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه ، ولا بد من عدم مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه . فليس في الوجود شيء واحد يفعل شيئاً إذا شاء إلا الله وحده ، قال تعالى (٤٩: ٥١) ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد . ولهذا من قال : إن الله لا يصدر عنه إلا واحد - لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد - كان جاهلاً ، فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء ، لا واحد ولا اثنان : إلا الله الذى خلق الأزواج كلها ، مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون . فالنار التي جعل الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها ، وبمحل يقبل الاحتراق ، فإذا وقعت على السمنديل والياقوت ونحوها لم تحرقها ، وقد يطلّ الجسم بما يمنع إحراقه ، والشمس التي يكون منها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه . فإذا حصل حاجز من سحب أو سقف لم يحصل الشعاع تحته . وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

والمقصود هنا : أنه لا بد من الإيمان بالقدر ، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس « هو نظام التوحيد » فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده . ومن وحد الله وكذب بالقدر : نقص توحيده . ولا بد من الإيمان بالشرع وهو الإيمان بالأمر والنهي والوعد والوعيد ، كما بعث الله بذلك رسله ، وأنزل كتبه . والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا ، فإنه لا بد له من حركة تجلب بها منفعته ، وحركة يدفع بها مضرته ، والشرع هو الذى يميز له بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره ، وهو عدل الله في خلقه ، ونوره بين عباده . فلا يمكن للآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه وما يتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ، فإن الإنسان هَمَامٌ حارثٌ ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء : حارث وهمام » وهو معنى قولهم « متحرك بالارادات » فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريد : هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم ، كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضهم يعرفه بالاستدلال الذى يهتدون إليه بقولهم .

وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم وهدايتهم لهم . وفى هذا المقام تسكلم الناس فى أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل ، أم ليس فيها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما بسط فى غير هذا الموضع ، وبيننا ما وقع فى هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويَلْتَذُّ به ؛ أو سبباً لما يبغضه ويؤذيه ، وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً . لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التى تكون عاقبة الأفعال — من السعادة والشقاوة فى الدار الآخرة — لا تعرف إلا بالشرع ، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر ، وأمرت به من تفاصيل الشرائع : لا يعلمه الناس بقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفاصيل أسماء الله وصفاته : لا يعلمه الناس بقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بقولهم جمل ذلك .

وهذا التفصيل الذى يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه قوله تعالى (٤٢ : ٥٢) وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا) وقوله تعالى (٣٤ : ٥٠) قل : إن ضللتُ فإنما أضِلُّ على نفسى . وإن اهتديت فبما

يُوحى إلى ربي . إنه سميع قريب) وقوله تعالى (٢١ : ٤٥ قل : إنما أنذركم بالوحي) .

ولكن طائفة توهمت أن للحسن والقبح معنى غير هذا . وأنه يعلم بالعقل . وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن مجاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا ، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقلين أو الشرعيين ، وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانت تنكر أن يوصف الله بالحبّة والرضا والسخط والفرح ، ونحو ذلك : مما جاءت به النصوص الإلهية ، ودات عليه الشواهد العقلية ، تنازعوا - بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح - هل ذلك ممتنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح ، وأنه سبحانه منزّه عن ذلك ، لا يفعله لجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين ، والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ، فلا جعلوه محموداً على ما فعله من العذاب ، أو ما تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من التعذيب والنقمة ، والآخرون نزّهوه بناءً على القبح العقلي الذي أثبتوه ، ولا حقيقة له ، وسووه بخلقهم فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط وعظم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل . والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد والغي ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء - مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتاب الله ودينه وشرائعه - : فهم مخالفون أيضاً لضرورة الحسّ والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم

لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره : هو الحقيقة الشرعية الدينية . ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً ، فقد افترى ، وخالف ضرورة الحس ، ولكن قد يعرض للإنسان في بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور ، فاما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه : فهذا متنع . فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى في منامه ما يسوؤه تارة ، وما يسره أخرى ، فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلاح - كالفناء والسكر ونحو ذلك - إنما تنشأ عن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها - لضعف تمييزه - لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً . ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام : فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية قدراً وشرعاً . وغلط في خلق الله وفي أمره . حيث ظن وجود هذا ، ولا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح في عدم التمييز وفقدان العقل والمعرفة وإذا سمعت بعض الصوفية يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لاحظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدي القاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي يؤمر بها ، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه ، ومن أراد بذلك : أنه تبطل إرادته بالكلية ، وأنه لا يحس بالذات والألم ، والنافع والضار : فهذا مكابر مخالف لضرورة الحس والعقل ، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل .

والفناء يراد به ثلاثة أمور ، أحدها : الفناء الديني الشرعي ، الذي جاء به الرسل ، ونزلت به الكتب وهو أن يفنى عما لم يأمره الله به بفعل ما أمره الله به ؛ يفنى عن عبادة غير الله بعبادته ، وعن طاعة غير الله بطاعته وطاعة الله ورسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ؛

وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى (٩ : ٢٤ قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتر بصوا حتى يأتي الله بأمره) فهذا كله مما أمر الله به ورسوله .

وأما الفناء الثانى - وهو الذى يذكره بعض الصوفية - فهو أن يغنى عن شهود ماسوى الله تعالى ، فيفتى بمعبوده عن عبادته ، وبمذكوره عن ذكره ، وبمعروفه عن معرفته ، بحيث يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى . فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله ، ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم ولا للسابقين الأولين ، ومن جعل هذا نهاية السالكين : فهو ضال ضلالاً مبيناً ، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله : فهو مخطئ خطأ فاحشاً ، بل هو من عوارض طريق الله التى تعرض لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التى تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود فيهما واحد بالعين ، فهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد الذين هم أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرده قوله ، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحذور ، فعومل بموجب ذلك - مثل أن يضرب ، ويحاج حتى يُبْتَلَىٰ بعضُ الأوصاب والأوجاع - فإن لام من فعل ذلك به وعابه : فقد نقض قوله ، وخرج عن أصل مذهبه ، وقيل له : هذا الذى فعله بك مقضيٌّ مقدور . فخلق الله وقدره ومشيئته متناول لك وله ، وهو يعمكما . فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، وإلا فليس بحجة لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر ، ويُعرض عن الأمر والنهي ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحذور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى (٣ : ١٢٠) وإن تصبروا وتتقوا لا يضرَّكم كَيْدُهُمْ شيئاً) وقال في قصة يوسف (١٢ : ٩٠) إنه من يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ) فالتقوى فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى (٤٠ : ٥٥) فاصبر إن وعد الله حق . واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار) . فأمره - مع الاستغفار - بالصبر ، فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار : أولهم وآخرهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « يا أيها الناس توبوا إلى ربكم . فوالذي نفسي بيده ، إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة » وقال « إنه ليغانُ على قلبي ، وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة » وكان يقول « اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي خطيئتي وعمدي وهزلي وجدي . وكل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر » وقد ذكر عن آدم أبي البشر : أنه استغفرُ ربه وتاب إليه فاجتباه ربه ، فتاب عليه وهده . وعن إبليس أبي الجن أنه أصر متعلقاً بالقدر . فلغنه وأقصاه . فن أذنب وتاب ودم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فما ظلم . قال الله تعالى (٣٣ : ٧٢ ، ٧٣) وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ، ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات . ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً) ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار في غير آية ، كما قال تعالى (٤٧ : ١٩) فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال تعالى (٤١ : ٦) فاستقيموا إليه واستغفروه) وقال تعالى (١١ : ٣-١) الرّ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير : أن لا تعبدوا إلا الله ، إني لكم منه نذير وبشير . وأن استغفروا ربكم ثم

توبوا إليه يتمتعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى) وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره: «يقول الشيطان: أهلك الناس بالذنوب، وأهلكوني بلا إله إلا الله وبلاستغفار، فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء. فهم يذنبون ولا يتوبون، لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا» وقد ذكر الله سبحانه عن ذى النون أنه (٢١: ٨٧) نادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت، سبحانه إني كنت من الظالمين قال تعالى (٢١: ٨٨) فاستجبنا له ونجينا من الغم، وكذلك تنجي المؤمنين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم «دعوة أخى ذى النون: ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربته».

وجماع ذلك: أنه لا بد له في الأمر من أصليين، ولا بد له في القدر من أصليين.

ففى الأمر: عليه الاجتهاد فى امثال الأمر علما وعملا، فلا يزال يجتهد فى العلم بما أمر الله به والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفریطه الأوامر وتعدیه الحدود. ولهذا كان من المشروع: أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار. فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى استغفر ثلاثاً، وقد قال الله تعالى (٣: ١٧) والمستغفرين بالأسحار) فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار، وآخر سورة نزلت: قول الله تعالى (١١٠: ١-٣) إذا جاء نصر الله والفتح. ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا. فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً) وفى الصحيح عن عائشة «أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده: سبحانهك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لى، يتأول القرآن».

وأما فى القدر: فعليه أن يستعين بالله فى فعل ما أمر به، ويتوكل عليه ويدعوه ويرغب إليه، ويستعيز به، ويكون مفتقرا إليه فى طلب الخير وترك الشر. وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطاه لم يكن ليصيبه؛ وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه. ومن هذا

الباب: احتجاج آدم وموسى لما قال موسى «يا آدم ، أنت أبو البشر، خالقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته . لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه ، فبكم وجدت مكتوباً على من قبل أن أخلق (٢٠ : ١٢١ وعصى آدم ربه فغوى) ؟ قال : بكذا وكذا ، فحج آدم موسى » ^(١) وذلك : أن موسى لم يكن عتبه على آدم لأجل الذنب . فان آدم كان قد تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك . وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعاييب ، كما قال تعالى (٤٠ : ٥٥ فاصبر إن وعد الله حق . واستغفر لذنبك) فمن راعى الأمر والقدر — كما ذكر — كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به ، متوكلاً عليه ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى غير موضع ، كقوله فى أم الكتاب (إياك نعبد وإياك نستعين) وقوله (١١ : ١٢٣ فاعبده وتوكل عليه) وقوله (٤٢ : ١٠ عليه توكلت وإليه أنيب) وقوله (٦٥ : ٢ ، ٣ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شىء قدراً) .

فالعبادة لله والاستعاذة به ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية : « اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون . فانه لا حول ولا قوة إلا بالله ، وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .

ولا بد فى عبادته من أصلين ، أحدهما : إخلاص الدين ، والثانى : موافقة أمره الذى بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى

(١) رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة . وانظر شرحه فى الفتح

(ج ص ٤٠٦ — ٤١٢) وفى الثورى (ج ١٦ ص ٢٠٠ — ٢٠٣)

دعائه : « اللهم اجعل على كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » وقال الفضيل في قوله تعالى (٦٧ : ٢) ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا علي ، ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إذا كان العمل خالصاً ، ولم يكن صواباً : لم يقبل . وإذا كان صواباً ، ولم يكن خالصاً : لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً ؛ والخالص : أن يكون لله ، والصواب : أن يكون على السنة . ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين الذي لم يأذن به الله ، من عبادة غيره ، وعبادته بما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى (٤٢ : ٢١) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله . والدين الحق : أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس في عبادته واستعانتهم به على أربعة أقسام .

فالمؤمنون المتقون : هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه وحده .

وطائفة شعبده من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السنة ، ولكن ليس لهم توكل ولا استعانة ولا صبر ، بل فيهم عجز وجزع وطائفة : فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يُمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطنياً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى .

فالأولون لهم : دين ضعيف ، ولكنه مستمر باق ، إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتباع فيه السنة .

وشر الأقسام : من لا يعبد ولا يستعينه ، فهو لا يشهد أن عمله لله ، ولا أنه بالله فالمعتزلة ونحوهم من القدريّة ، الذين أنكروا القدر : هم في تعظيم الأمر والنهي

والوعد والوعيد: خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي . والصوفية : هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، حتى يجعلوا الغاية : هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك ، ويصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وستهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه . وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة . وإنما دين الله : ما بعث به رساله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير القرون وأفضل الأمة ، وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى : (٩ : ١٠٠) والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه) فرضى عن السابقين الأولين رضا مطلقاً ، ورضى عن التابعين لهم بإحسان ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة « خير القرون : القرن الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول « من كان منكم مُسْتَنّاً فَلَيْسَتْ بِن قَد مات ، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ؛ وإقامة دينه . فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما « يامعشر القراء : استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم ميمناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً » . وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « خَطَّ لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً ، وخط خطوطاً عن يمينه وعن شماله . ثم قال : هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (٦ : ١٥٣) وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم

م ٦ - التدمرية

عن سبيله) « وقد أمرنا سبحانه أن نقول في صلاتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم . غير المفضوب عليهم ولا الضالين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اليهود مفضوب عليهم ، والنصارى ضالون » وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم . ولهذا كان يقال « تعوذوا بالله من فتنه العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون » وقال تعالى (٢٠ : ١٢٣) فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى) قال ابن عباس رضى الله عنهما « تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه : أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة » وقرأ هذه الآية ، وكذلك قوله تعالى (٢ : ١ - ٤) ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك خلاف المفضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . وحسن أولئك رفيقا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تسلما كثيرا

الفتوى الحموية الكبرى

تأليف

شيخ الإسلام علم الأعلام العالم الرباني

تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

الشهير بابن تيمية الحنبلي

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

قدس الله روحه

ونور ضريحه

على النسخة التي حققها أخونا الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة

المدرس بالمسجد الحرام

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الإسلام العالم الرباني تقي الدين ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة رحمه الله تعالى - وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة هـ - وجرى بسبب هذا الجواب أمور ومحن . وهو جواب عظيم النفع جداً . فقال السائل :
ما قول السادة الفقهاء ، أئمة الدين : في آيات الصفات . كقوله تعالى (٥: ٢٠) الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وقوله (٣٠: ١٠) ١٣ و ٢ : ٢٥ و ٥٩ : ٣٢ : ٤ و ٥٧ : ٤ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) وقوله (٤١ : ١١) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ) إلى غير ذلك من الآيات ، وأحاديث الصفات . كقوله صلى الله عليه وسلم « إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن » وقوله « يضع الجبار قدمه في النار » إلى غير ذلك . وما قالت العلماء فيه . وأبسطوا القول في ذلك . ماجورين إن شاء الله تعالى .

فأجاب الشيخ رحمه الله وغفر له

الحمد لله رب العالمين .

قولنا فيها : ما قال الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار . والذين اتبعوهم بإحسان ، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء ، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم . وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره . فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد ، وشهد له بأنه بعثه داعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً ، وأمره أن يقول (١٢ : ١٠٨) هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي)

فمن الحمال في العقل والدين : أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور ، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا

فيه ، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة . وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة . وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم ، وأتم عليهم نعمته - محال مع هذا وغيره - أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً ، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا ، وما يجوز عليه ، وما يمتنع عليه . فان معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية ، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب ، وحصلته النفوس ، وأدركته العقول . فكيف يكون ذلك الكتاب ، وذلك الرسول ، وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يُحكّموا هذا الباب اعتقاداً وقولاً ؟

ومن المحال أيضاً : أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أمته كل شيء حتى الخِراءة وقال : « تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها . لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك » وقال فيما صح عنه أيضاً « ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم » وقال أبو ذر « لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طأثر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً » وقال عمر بن الخطاب « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً . فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم ، وأهل النار منازلهم ، حفظ ذلك من حفظه . ونسيه من نسيه » رواه البخارى .

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين وإن دقت : أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم ، رب العالمين الذى معرفته غاية المعارف ، وعبادته أشرف المقاصد ، والوصول إليه غاية المطالب . بل هذا خلاصة الدعوة النبوية ، وزبدة الرسالة الإلهية . فكيف يتوم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة : أن لا يكون بيان هذا الحساب قد وقع من الرسول على غاية التمام . ثم إذا كان قد وقع ذلك منه ، فمن المحال : أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصرها في هذا الباب : زائدين فيه . أو ناقصين منه .

ثم من المحال أيضاً : أن تكون القرون الفاضلة - القرن الذى بعث فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم - ؟ كانوا غير عالمين وغير قائلين فى هذا الباب بالحق المبين . لأن ضد ذلك : إما عدم العلم والقول ، وإما اعتقاد نقيض الحق ، وقول خلاف الصدق . وكلاهما ممتنع .

أما الأول : فلأن من فى قلبه أدنى حياة وطلب للعلم ، أو نعمة فى العبادة : يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ، ومعرفة الحق فيه : أكبر مقاصده . وأعظم مطالبه - أعنى بيان ما ينبغى اعتقاده ، لا معرفة كيفية الرب وصفاته - وليست النفوس الصحيحة إلى شئ أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر . وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدانية . فكيف يتصور - مع قيام هذا المقتضى الذى هو من أقوى المقتضيات - أن يتخلف عنه مقتضاه فى أولئك السادة فى مجموع عصورهم ؟ هذا لا يكاد يقع فى أبلد الخلق وأشدهم إعراضاً عن الله ، وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا والفلة عن ذكر الله ، فكيف يقع فى أولئك ؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائلية : فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم .

ثم الكلام فى هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره فى هذه الفتوى وأضعافها ، يعرف ذلك من طلبه وتتبعه .

ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السالفين . كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لا يعرف قدر السلف ، بل ولا عرف الله ورسوله ، والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها : من أن « طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم » وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء فقد يعنى بها معنى صحيحاً . فان هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف - من المتفلسفة ومن حذا حذوهم - على طريقة السلف : إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف : هى مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث ، من غير فقه لذلك ، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم

(٣: ٧٨ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا) وأن طريقة الخلف .
 هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات
 فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر .
 وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين
 الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب
 طريقة الخلف .

وسبب ذلك : اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص
 بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين . فلما اعتقدوا انتفاء
 الصفات في نفس الأمر ، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى : بقوا مترددين
 بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى — وهي التي يسمونها طريقة السلف — وبين صرف
 اللفظ إلى معان بنوع تكلف — وهي التي يسمونها طريقة الخلف — فصار هذا الباطل
 مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع . فان النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور
 عقلية ، ظنوها بينات ، وهي شبهات . والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه
 فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين : كانت النتيجة
 استجهاال السابقين الأولين ، واستبلاهم ، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين : بمنزلة
 الصالحين من العامة ، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ، ولم يتفطنوا لدقائق العلم
 الإلهي ، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله .

ثم هذا القول — إذا تدبره الإنسان — وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية
 الضلالة . كيف يكون هؤلاء المتأخرون — لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب
 من المتكلمين . الذين كثر في باب الدين اضطرابهم ، وغلظ عن معرفة الله
 حجابهم ، وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سنّ نادم
وأقروا على أنفسهم بما قالوا متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم .
كقول بعض رؤسائهم :

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعى العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسوننا وغاية دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية . فما رأيتها تشفى عيلاً ،
ولا تروى غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق : طريقة القرآن . اقرأ في الإثبات
(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) وقرأ في النفي
(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً) ومن جَرَّب مثل تجربتي :
عرف مثل معرفتي . »

ويقول الآخر منهم « لقد خضت البحر الحُضْمَ ، وتركت أهل الإسلام وعلومهم
وخُضْتُ في الذي نهَوْنِي عنه ، والآن : إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل
لفلان . وها أنا أموت على عقيدة أُمِّي » ويقول الآخر منهم « أ أكثر الناس
شكاً عند الموت : أصحاب الكلام » . ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا
حُقِّق عليهم الأمر : لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر ،
ولا وقعوا من ذلك على عين ولا أثر .

كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهَوِّكون أعلم
بالله وأسمائه وصفاته ، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين : من
المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل ،
وأعلام الهدى ، ومصابيح الدجى ، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم
نطق الكتاب وبه نطقوا ، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على
سائر أتباع الأنبياء ، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم ، وأحاطوا من

حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيى من يطلب
المقابلة ؟ .

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة - لا سيما العلم بالله
وأحكام أسمائه وآياته - من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟ أم كيف يكون أفراخ
المتفلسفة ، وأتباع الهند واليونان ، وورثة المجوس والمشركون ، وضلال اليهود
والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم . أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل
القرآن والإيمان ؟ .

وإنما قدمت هذه المقدمة ؛ لأن من استقرت هذه المقدمة عنده عرف طريق
الهدى أين هو في هذا الباب وغيره ، وعلم أن الضلال والتهوك إنما استولى على
كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم ، وإعراضهم عما بعث الله
به محمداً صلى الله عليه وسلم من البينات والهدى ، وتركهم البحث عن طريقة
السابقين والتابعين ، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بأقراره على نفسه ،
وبشهادة الأمة على ذلك ، وبدلالات كثيرة . وليس غرضي واحداً معيناً ، وإنما
أصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء .

وإذا كان كذلك فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره ، وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم من أولها إلى آخرها ، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين ،
ثم كلام سائر الأمة مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى هو
العلی الأعلى ، وهو فوق كل شيء ، وهو عال على كل شيء ، وأنه فوق العرش ،
وأنه فوق السماء ، مثل قوله تعالى (٣٥ : ٢٠) إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقوله (٣ : ٥٥) إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ)
وقوله (٦٧ : ١٥ ، ١٦) أَعْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ - أَمْ
أَمْنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا) وقوله (٤ : ١٥٨) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ
إِلَيْهِ) وقوله (٧٠ : ٤) تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) وقوله (٣٢ : ٥) يُدَبَّرُ

الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرَجُ إِلَيْهِ) وقوله (١٦ : ٥٠) يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوِّهِمْ) وقوله (ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) في سبعة مواضع وقوله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) وقوله (٤٠ : ٣٦ ، ٣٧) يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ، فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ، وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا) وقوله (٤١ : ٤٢) تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) وقوله (٦ : ١١٤) مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ) إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بالكلفة ، وفي الأحاديث الصحاح والحسان مالا يحصى إلا بالكلفة . مثل قصة معراج الرسول إلى ربه ، ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه . وقوله في الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار « فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم ، فيسألهم ، وهو أعلم بهم » وفي الصحيح في حديث الخوارج « ألا تأمنوني ، وأنا أمين من في السماء ؟ يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً » وفي حديث الرقية الذي رواه أبو داود وغيره « ربنا الله الذي في السماء ، تقدس اسمك ، وأمرك في السماء والأرض ، كما رحمتك في السماء ، اجعل رحمتك في الأرض ، اغفر لنا حوبنا وخطايانا ، أنت رب الطيبين . أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع » قال صلى الله عليه وسلم « إذا اشتكى أحد منكم أو اشتكى أخ له فليقل : ربنا الله الذي في السماء » وذكره . وقوله في حديث الأوعال « والعرش فوق ذلك . والله فوق عرشه . وهو يعلم ما أنتم عليه » رواه أحمد وأبو داود وغيرهما . وقوله في الحديث الصحيح للجارية « أين الله ؟ قالت : في السماء . قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله . قال : أعتقها ، فإنها مؤمنة » وقوله في الحديث الصحيح « إن الله لما خلق الخلق كتب في كتابه فهو موضوع عنده فوق العرش : إن رحمتي سبقت غضبي » وقوله في حديث قبض الروح « حتى يعرج به إلى السماء التي فيها الله » وقول عبد الله بن رواحة الذي أنشده للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأقره عليه :

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مشوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا
وقول أمية بن أبي الصلت الثقفي الذي أنشد للنبي صلى الله عليه وسلم هو وغيره
من شعره فاستحسنه ، وقال : « آمن شعره وكفر قلبه » .

مجدوا الله ، فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيراً
بالبناء الأعلى الذي سبق لنا س وسوى فوق السماء سريراً
شرجبا مايناله بصر العين ترى دونه الملائك صورا
وقوله في الحديث الذي في المسند « إن الله حي كريم يستحي من عبده إذا رفع
يديه إليه أن يردهما صفراً » وقوله في الحديث « يمد يديه إلى السماء يقول يارب
يارب » إلى أمثال ذلك مما لا يحصىه إلا الله ، مما هو من أبلغ المتواترات اللفظية
والمعنوية التي تورث علماً يقينياً من أبلغ العلوم الضرورية : أن الرسول المبلغ
عن الله ألقى إلى أمته المدعوين : أن الله سبحانه على العرش ، وأنه فوق السماء ،
كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام ، إلا
من اجتالته الشياطين عن فطرته .

ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لوجع أبلغ مئين أو ألوفا ، ثم ليس
في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من سلف الأمة ،
لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ، ولا عن الأئمة الذين أدرکوا زمن
الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك ، لانصا ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد
منهم قط : إن الله ليس في السماء ، ولا أنه ليس على العرش ، ولا أنه بذاته في
كل مكان ، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم
ولا خارجه ، ولا أنه لا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه
بالأصابع ونحوها ، بل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله
عليه وسلم لما خطب خطبته العظيمة يوم عرفات في أعظم مجمع حضره الرسول صلى الله

عليه وسلم جعل يقول ألا هل بلغت ؟ » فيقولون : نعم ، فيرفع إصبعه إلى السماء وينكبها إليهم ويقول : اللهم اشهد » غير مرة ، وأمثال ذلك كثير .

فإن كان الحق فيما يقول هؤلاء السالبون النافون للصفات الثابتة في الكتاب والسنة من هذه العبارات ونحوها ، دون ما يفهم من الكتاب والسنة : إما نصاً وإما ظاهراً ، فكيف يجوز على الله ، ثم على رسوله ، ثم على خير الأمة : أنهم يتكلمون دائماً بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق الذي يجب اعتقاده ثم لا يبوحدون بالحق الذي يجب اعتقاده قط ، ولا يدلون عليه لا نصاً ولا ظاهراً ، حتى يحى أنباط الفرس والروم ، وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف أو كل فاضل أن يعتقدوها ، لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب ، وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم ، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصاً أو ظاهراً ، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير ، بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين .

فإن حقيقة الأمر — على ما يقوله هؤلاء — أنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عز وجل وما يستحقه من الصفات نفيًا وإثباتًا ، لامن الكتاب ولا من السنة ، ولا من طريق سلف الأمة ، ولكن انظروا أنتم فما وجدتموه مستحقاً له من الصفات فصفوه به — سواء كان موجوداً في الكتاب والسنة أو لم يكن — وما لم تجدوه مستحقاً له في عقولكم فلا تصفوه به .

ثم هم ههنا فريقان أكثرهم يقولون : ما لم تثبتته عقولكم فانفوه ومنهم . من يقول : بل توقفوا فيه ، وما نقاه قياس عقولكم الذي أنتم فيه مختلفون ومضطربون اختلافاً أكثر من أى اختلاف على وجه الأرض فانفوه ، وإليه عند التنازع فارجعوا . فإنه الحق الذي تعبدتكم به ، وما كان مذكوراً في الكتاب والسنة — مما يخالف قياسكم هذا ويثبت ما لم تدركه عقولكم ، على طريقة أكثرهم —

فاعلموا أنى أمتحنكم لا لتعملوا بتنزيله ، ولا لتأخذوا الهدى منه ، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة ، ووحشى الألفاظ ، وغرائب الكلام أو أن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله ، مع نفى دلالاته على شيء من الصفات . هذا حقيقة الأمر على رأى هؤلاء المتكلمين .

وهذا الكلام قد رأيته صرح بمعناه طائفة منهم ، وهو لازم لجماعتهم لزوما لا محيد لهم عنه . ومضمونه : أن كتاب الله لا يهتدى به في معرفة الله ، وأن الرسول معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله ، وأن الناس عند التنازع لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ، بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء ، كالبراهمة والفلاسفة ، وهم المشركون والمجوس وبعض الصابئة . وإن كان هذا الرد لا يزيد الأمر إلا شدة ولا يرتفع الخلاف به ، إذ لكل فريق طواغيت يريدون أن يتحاكموا إليهم ، وقد أمروا أن يكفروا بهم .

وما أشبه حال هؤلاء المتكلمين بمن قال الله فيهم (٤ : ٦٠ - ٦٢ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّحَاكُمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ، ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا) فإن هؤلاء إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرسول — والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته — أعرضوا عن ذلك ، وهم يقولون : إنما قصدنا الإحسان علماً وعملاً بهذه الطريق التي سلكناها ، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية .

ثم عامة هذه الشبهات التي يسمونها دلائل : إنما تقلدوا أكثرها عن طاغوت

من طواغيت المشركين ، أو الصابئين ، أو بعض ورثتهم الذين أمروا أن يكفروا بهم ، مثل فلان وفلان ، أو عن قال كقولهم لتشابه قلوبهم . قال الله تعالى (٤ : ٦٥) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) وقال (٢ : ٢١٣) كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُخَكِّمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُْ الْبَيِّنَاتِ (ولازم هذه المقالة : أن لا يكون الكتاب هدى للناس ، ولا بياناً ولا شفاء لما فى الصدور ، ولا نورا ولا مردا عند التنازع . لأننا نعلم بالاضطرار : أن ما يقول هؤلاء المتكلفون : أنه الحق الذى يجب اعتقاده : لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصا ولا ظاهراً ، وإنما غاية المتحذلق : أن يستنتج هذا من قوله (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) - (١٩ : ٦٥) هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ؟) .

وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دل الخلق على أن الله ليس على العرش ، ولا فوق السموات ونحو ذلك بقوله (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) لقد أبعد النجعة ، وهو إما ملغز وإما مدلس ، لم يخاطبهم بلسان عربى مبين . ولازم هذه المقالة : أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيرا لهم فى أصل دينهم ؛ لأن مردمهم قبل الرسالة وبعدها واحد وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالة .

يا سبحان الله !! كيف لم يقل الرسول يومامن الدهر ، ولا أحدمن سلف الأمة : هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه ، ولكن اعتقدوا الذى تقتضيه مقاييسكم ، واعتقدوا كذا وكذا ، فإنه الحق . وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره وانظروا فيها ، فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه ، وما لا فتوقفوا فيه أو انفوه . ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر بأن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة . فقد علم ماسيكون ثم قال « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بهدى ،

كتاب الله وسنتي » وروى عنه أنه قال في صفة الفرقة الناجية « هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » فهلا قال : من تمسك بالقرآن ، أو بدلالة القرآن ، أو بفهوم القرآن ، أو بظاهر القرآن في باب الاعتقادات فهو ضال ، وإنما الهدى رجوعكم إلى مقاييس عقولكم وما يحدثه المتكلمون منكم بعد القرون الثلاثة في هذه المقالة ، وإن كان قد نبغ أصلها في أواخر عصر التابعين ؟ .

ثم أصل هذه المقالة - التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ من تلامذة اليهود والمشركون ، وضلال الصابئين . فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام - أعني : أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة ، وإنما استوى بمعنى استولى ونحو ذلك - أول ما ظهرت هذه المقالة الجعد من جعد بن درهم ، وأخذها : عنه ابن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه . وقد قيل : إن الجعد أخذ مقالته عن الجهم أبان بن سميعان ، وأخذها أبان من طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم . وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم .

وكان الجعد بن درهم هذا - فيما قيل - من أرض حران . وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة ، بقايا دين أهل نمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم . ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانية المشركون كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس ، وفرعون ملك مصر ، والنجاشي ملك الحبشة للنصارى . فهذا اسم جنس لا سم علم .

فكانت الصابئة - إلا قليلا منهم - إذ ذاك على الشرك ، وعلماءهم هم الفلاسفة وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركا بل مؤمنا بالله واليوم الآخر ، كما قال تعالى (٢ : ٦٢) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وقال (٥ : ٩٥) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ

وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ^(١) لكن كثير منهم - أو أكثرهم - كانوا كفاراً أو مشركين كما أن كثيراً من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا ، وصاروا كفاراً ومشركين ، فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك كانوا كفاراً أو مشركين ، وكانوا يعبدون الكواكب وبنون لها الهياكل .

ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب سبحانه : أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منها . وهم الذين بعث الله إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم إليهم . فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة والفلاسفة ، وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حران وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته ، وأخذها الجهم أيضاً - فيما ذكره الإمام أحمد وغيره - لما ناظر الشَّمْنِيَّةَ بعض فلاسفة الهند الدهريين - وهم الذين يمجّدون من العلوم ماسوى الحسيات .

فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشرّكين ، والفلاسفة الضالون : هم إما من الصابئين ، وإما من المشرّكين .

ثم لما عرّبت الكتب الرومية واليونانية ، في حدود المائة الثانية ، زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداءً ، من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم ولما كان في حدود المائة الثالثة : انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية ، بسبب بشر بن غياث المِرِّيْسِي وطبقته ، وكلام الأئمة ، مثل مالك وسفيان بن عيينة وابن المبارك وأبى يوسف والشافعي وأحمد وإسحاق والفضيل ابن عياض وبشر الحافي ، وغيرهم كثير في ذمهم وتضليلهم .

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس : مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات ، وذكرها أبو عبد الله محمد

(١) ظاهر الآيتين : أن هؤلاء جميعاً لا يضرهم ما سبق لهم من الكفر ، إذا هم خرجوا عنه ، وتبرؤوا منه وصدقوا في إيمانهم بالله ورسوله واليوم الآخر .

ابن عمر الرازي في كتابه الذي سماه تأسيس التقديس . ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء ، مثل أبي علي الجبائي ، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني وأبي الحسين البصري ، وأبي الوفاء بن عقيل ، وأبي حامد الغزالي وغيرهم : هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه ، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً . ولهم كلام حسن في أشياء .

فإنما بينت أن عين تأويلاتهم : هي عين تأويلات المريسي . ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري صنف كتاباً وسماه « نقض عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد ، فيما افتري على الله من التوحيد » حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعدُ بها ، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته ومن جهة غيره . ثم رد ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي علم حقيقة ما كان عليه السلف ، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم وضعف حجة من خالفهم .

ثم إذا رأى أن الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على ذم المريسية ، وأكثروهم كفروهم أو ضللوهم ، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسي : تبين الهدى لمن يريد الله هدايته . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والفتوى لا تحتل البسط في هذا الباب ، وإنما أشير إشارة إلى مبادئ الأمور والعاقل يسبر وينظر .

وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر ههنا إلا قليلاً منه ، مثل كتاب السنن للإسكافي ، والإبانة لابن بطة ، والسنة لأبي ذر الهروي ، والأصول لأبي عمرو الطلمنكي ، وكلام أبي عمر بن عبد البر والأسماء والبصاف للبيهقي . وقبل ذلك السنة للطبراني ، ولأبي الشيخ الأصبهاني ولأبي عبد الله بن منده ، ولأبي أحمد العسال الأصبهانيين ، وقبل ذلك السنة

للخلال، والتوحيد لابن خزيمة، وكلام أبي العباس بن سريح. والرد على الجهمية
لجماعة، مثل البخارى وشيخه عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفى، وقبل ذلك السنة
لعبد الله بن أحمد، والسنة لأبى بكر بن الأثرم، والسنة لحنبل وللمروزي، ولأبى داود
السجستانى، ولابن أبى شيبة، والسنة لأبى بكر بن أبى عاصم، وكتاب خلق أفعال
العباد للبخارى، وكتاب الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمى وغيرهم، وكلام
أبى العباس عبد العزيز المكي صاحب الحيدة فى الرد على الجهمية، وكلام نعيم بن
حماد الخزاعى، وكلام غيرهم، وكلام الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه
ويحيى بن سعيد، ويحيى بن يحيى النيسابورى وأمثالهم. وقبل ذلك لعبد الله
ابن المبارك وأمثاله وأشياء كثيرة

وعندنا من الدلائل السمعية والعقلية مالا يتسع هذا الموضع لذكره .
وأنا أعلم أن المتكلمين النفاة لهم شبهات موجودة، ولكن لا يمكن ذكرها
فى الفتوى . فمن نظر فيها وأراد إبانة ما ذكره من الشبه فانه يسير .
فاذا كان أصل هذه المقالة - مقالة التعطيل والتأويل - مأخوذاً عن تلامذة
المشركين والصابئين واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن - بل نفس عاقل - أن
يأخذ بسبيل هؤلاء المفضوب عليهم أو الضالين؟ ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم
من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

فصل

ثم القول الشامل فى جميع هذا الباب : أن يوصف الله بما وصف به نفسه
أو وصفه به رسوله، وما وصفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث .
قال الإمام أحمد رضى الله عنه : لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه
به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا يتجاوز القرآن والحديث .
ومذهب السلف : أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله

من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

ونعلم أن ما وصف الله به نفسه من ذلك : فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود التكلم بكلامه ، لاسيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول ، وأفصح الخلق في بيان العلم ، وأفصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد . وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثل شيء ، لافي نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا في أفعاله ، فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة ، وله أفعال حقيقة ، فكذلك له صفات حقيقة . وهو ليس كمثل شيء ، لافي ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، بكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً . فإن الله منزّه عنه حقيقة ، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه ، واستلزام الحدوث سابقة العدم ، ولافتقار الحدث إلى محدث ، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى .

ومذهب السلف : بين التعطيل وبين التمثيل ، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ، فيعطوا أسماء الحسنى وصفاته العليا ، ويحرفوا الكلم عن مواضعه ، ويلحدوا في أسماء الله وآياته وكل واحد من فريق التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل . أما المعطلون : فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالخلق . ثم شرعوا في نفي تلك المفاهيم . فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل ، مثلاً أولاً وعطّلوا آخراً . وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم ، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به سبحانه وتعالى . فإنه إذا قال القائل : لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً ، وكل ذلك من المحال ، وبحج ذلك من الكلام - فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان . وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم ، أما استواء يليق بجلال الله ويختص به : فلا يلزمه شيء

من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها ، كما يلزم سائر الأجسام . وصار هذا مثل قول الممثل : إذا كان للعالم صانع ، فإما أن يكون جوهرًا أو عرضا ، إذ لا يعقل موجود إلا هذان ، وقوله : إذا كان مستويا على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير والفلك ، إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا - فإن كليهما مثل وكليهما عطل حقيقة ما وصف الله به نفسه . وامتاز الأول بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقي . وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين .

والقول الفاصل : هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ، ويختص به . فكما أنه سبحانه موصوف بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك ، ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراس التي لعم المخلوقين وقدرتهم ، فكذلك هو سبحانه فوق العرش . ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق و ملازوماتها .

واعلم أنه ليس في العقل الصريح ، ولا في شيء من النقل الصحيح : ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلا ، لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق . فمن كان في قلبه شبهة وأحب حلها فذلك سهل يسير .

ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة من المتأولين لهذا الباب . في أمر مريح . فان من ينكر الرؤية يزعم أن العقل يحيلها ، وأنه مضطربها إلى التأويل ومن يحيل أن الله علما وقدرة ، وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك يقول : إن العقل أحال ذلك ، فاضطر إلى التأويل ، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد والأكل والشرب الحقيقيين في الجنة يزعم أن العقل أحال ذلك ، وأنه مضطرب إلى التأويل ، ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك ، وأنه مضطرب إلى التأويل .

ويكفيك دليلا على فساد قول هؤلاء : أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستقرة .

فما يحيله العقل ، بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب ما يدعى الآخر أن العقل أحاله .

يأليت شعري بأى عقل يوزن الكتاب والسنة ! ؟ فرضى الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال : « أوكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ماجاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء ؟ »

وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر . وهو من وجوه .
أحدها : بيان أن العقل لا يحيل ذلك .

والثاني : أن النصوص الواردة لا تحتل التأويل .

والثالث : أن عامة هذه الأمور قد علم بالاضطرار أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بها ، كما أنه جاء بصلاة الخمس ، وصوم شهر رمضان . فالتأويل الذى يحيلها عن هذا بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية فى الحج والصلاة والصوم وسائر ما جاءت به النبوات .

الرابع : أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص ، وإن كان فى النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله ، وإنما يعلمه مجملاً - إلى غير ذلك من الوجوه ، على أن الأساطين من هؤلاء الفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين فى عامة المطالب الإلهية . فإذا كان هذا هكذا فالواجب تلقى علم ذلك من النبوات على ما هو عليه .

ومن المعلوم للمؤمنين : أن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً ، وأنه بين الناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر . والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد . وهو الإيمان بالخلق والبعث ، كما جمع الله بينهما فى قوله تعالى (٢ : ٨) وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) وقوله تعالى (٣١ : ٢٨) مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَغْنُتْكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ) وقوله تعالى

(٣٠ : ٢٧ : وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقد بين الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الإيمان بالله واليوم الآخر ما هدى الله به عباده ، وكشف به مراده .

ومعلوم للمؤمنين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من غيره بذلك ، وأنصح من غيره للأمة ، وأفصح من غيره عبارة وبياناً ، بل هو أعلم الخلق بذلك ، وأنصح الخلق للأمة وأفصحهم . فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة . ومعلوم أن المتكلم أو الفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته كمل كلامه وفعله ، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه ، وإما من عجزه عن بيان علمه . وإما لعدم إرادة البيان . والرسول هو الغاية في كمال العلم ، والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين ، والغاية في قدرته على البلاغ المبين . ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يجب وجود المراد .

فعلم قطعاً أن ما بينه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر حصل به مراده من البيان ، وما أراده من البيان فهو مطابق لعلمه ، وعلمه بذلك أكمل العلوم . فكل من ظن أن غير الرسول أعلم بهذا منه ، أو أكمل بيانا منه ، أو أحرص على هدى الخلق منه : فهو من الملحدین لامن المؤمنين .

والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيلهم : في هذا الباب على سبيل الاستقامة . وأما المنحرفون عن طريقهم : فهم ثلاث طوائف : أهل التخييل وأهل التأويل ، وأهل التجهيل .

فأهل التخييل : هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف : ومتفقه . فإنهم يقولون : إن ما ذكر الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع الجمهور به ، لا أنه بين به الحق ، ولا هدى به الخلق ، ولا أوضح به الحقائق . ثم هم على قسمين .

منهم من يقول : إن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هي عليه ، ويقولون :

إن من المتفلسفة الإلهية : من علمها ، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم
الأوثياء : من علمها ، ويزعمون أن من الفلاسفة والأولياء : من هو أعلم بالله واليوم
الآخر من الرسلين . وهذه مقالة غلاة الملحد من الفلاسفة والباطنية ، باطنية
الشيعة وباطنية الصوفية .

ومنهم من يقول : بل الرسول علمها ، لكن لم يبينها ، وإنما تكلم بما
يناقضها ، وأراد من الخلق فهم ما يناقضها . لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات
التي لا تطابق الحق ، ويقول هؤلاء : يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى
اعتقاد التجسيم ، مع أنه باطل ، وإلى اعتقاد معاد الأبدان ، مع أنه باطل . ويخبرهم
بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون ، مع أن ذلك باطل ، قالوا : لأنه لا يمكن
دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد . فهذا قول
هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر .

وأما الأعمال : فمنهم من يقرها ، ومنهم من يجريها هذا الجرى ، ويقول :
إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض ، ويؤمر بها العامة دون الخاصة . فهذه
طريقة الباطنية الملاحدة الإسماعيلية ونحوهم .

وأما أهل التأويل ، فيقولون : إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد
بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل ، ولكن قصد بها معاني ، ولم يبين لهم تلك
المعاني ، ولا دهم عليها ، ولكن أراد أن ينظروا ليعرفوا الحق بعقولهم ، ثم يجتهدوا
في صرف تلك النصوص عن مدلولها . ومقصوده : امتحانهم وتكليفهم وإتباع
أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه ، ويعرفوا الحق من غير
جهته . وهذا قول المتكلمة والجهمية والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك .
والذين قصدنا الرد في هذه الفتيا عليهم : هم هؤلاء ، إذ كان نفور الناس عن
الأوليين مشهوراً ، بخلاف هؤلاء . فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة ،

وهم في الحقيقة: لا للإسلام نصرؤا؁ ولا للفلاسفة كسروا؁ لكن أولئك الملاحدة. أزمؤهم في النصوص — نصوص المعاد — نظير ما ادعوه في نصوص الصفات. فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار: أن الرسول جاء بمعاد الأبدان؁ وقد علمنا فساد الشبهة المانعة منه. وأهل السنة يقولون لهؤلاء: ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسول جاء بإثبات الصفات. ونصوص الصفات في الكتب الإلهية: أكثر وأعظم من النصوص في المعاد؁ ويقولون لهم: معلوم أن مشركى العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد؁ وقد أنكروه على الرسول؁ وناظروه عليه؁ بخلاف الصفات؁ فإن العرب لم تكن تنكرها. ففعل أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد؁ وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات؁ فكيف يجوز مع هذا أن يكون مأخبر به من الصفات ليس كما أخبر به؁ وما أخبر به من المعاد هو على مأخبر به؟ وأيضاً فقد علم: أنه صلى الله عليه وسلم قد ذم أهل الكتاب على ما حرفوه وبدلوه؁ ومعلوم: أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات. فلو كان هذا مما بدّل وحُرّف لكان إنكار ذلك عليهم أولى؁ فكيف؟ وقد كانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات ضحك تعجباً وتصديقاً لها؁ ولم يعجبهم قط بما تعيب النفاة به أهل الإثبات على لفظ التجسيم والتشبيه ونحو ذلك؁ بل عابهم بقولهم (٦٤٥: يدُ الله مَغْلُوبَةً) وقولهم (٣: ١٨١) إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاهُ) وقولهم: إنه استراح لما خلق السموات والأرض؁ فقال تعالى (٣٨: ٥٠) وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُثُوبٍ) والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث؁ وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن؁ فإذا جاز أن تتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان؁ فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى؁ والثاني: مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه باطل؁ فالأول أولى بالبطلان.

وأما الصنف الثالث — وهم أهل التجهيل — فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف؁ يقولون: إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعرف معانى ما أنزل الله

إليه من آيات الصفات ، ولا جبريل يعرف معانى الآيات ، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك . وكذلك قولهم فى أحاديث الصفات : إن معناها لا يعلمه إلا الله ، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء ، فعلى قولهم . يكون قد تكلم بكلام لا يعرف معناه .

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى (٣: ٧ وما يعلم تأويله إلا الله) فإنه وقف أكثر السلف على قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) وهو وقف صحيح ، لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره ، وبين « التأويل » الذى انفرد الله تعالى بعلمه وظنوا أن « التأويل » المذكور فى كلام الله تعالى هو « التأويل » المذكور فى كلام المتأخرين ، وغلطوا فى ذلك .

فإن لفظ « التأويل » يراد به ثلاث معان . فالتأويل فى اصطلاح كثير من المتأخرين : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترب بذلك . فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلا على اصطلاح هؤلاء ، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ « التأويل » ذلك ، وأن للنصوص تأويلا يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون .

ثم كثير من هؤلاء يقولون : تجرى على ظاهرها ، فظاهرها مراد مع قولهم : إن لها تأويلا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله . وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم .

والمعنى الثانى : أن التأويل هو تفسير الكلام ، سواء وافق ظاهره أو لم يوافق . وهذا هو معنى « التأويل » فى اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم . وهذا التأويل يعلمه الراسخون فى العلم ، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) كما نقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن إسحاق وابن قتبية وغيرهم ، وكلا

القولين حق باعتبار ، كما بسطناه في موضع آخر ، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا ، وكلاهما حق .

والمعنى الثالث : أن « التأويل » هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها ، وإن وافقت ظاهره ، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة - من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك - هو الحقائق الموجودة أنفسها ، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان ، وهذا هو التأويل في لغة القرآن ، كما قال تعالى عن يوسف أنه قال (١٢ : ١٠٠) يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا) وقال تعالى : (٧ : ٥٣) هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ) وقال تعالى : (٤ : ٥٩) فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) .

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله ، وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها ، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف - كمالك وغيره - « الاستواء معلوم والكيف مجهول » فالاستواء معلوم : يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى ، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم . وأما كيفية ذلك الاستواء : فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى .

وقد روى عن ابن عباس ما ذكره عبد الرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال : « تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل ، فمن ادعى علمه فهو كاذب » وهذا كما قال تعالى (١٧ : ٣٢) فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « يقول الله تعالى : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » وكذلك علم وقت الساعة ونحو ذلك . فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا

الله تعالى، وإن كنا نفهم معاني ما خاطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه كما قال تعالى (٤٧: ٢٤) أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ؟ وقال : (٢٣ : ٦٨) أَفَلَمْ يَذْكُرُوا الْقَوْلَ ؟ فأمَرَ بتدبر القرآن كله ، لا بتدبر بعضه : وقال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن - عثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما - «أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لا يتجاوزونها حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً » وقال مجاهد « عرضت المصحف على ابن عباس رضى الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته أقف عند كل آية وأسأله عنها » وقال الشعبي « ما ابتدع أحد بدعة إلا وفى كتاب الله بيانها » وقال مسروق « ما سئل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه فى القرآن ولكن علمنا قصر عنه » . وهذا باب واسع قد بسط فى موضعه والمقصود هنا : التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التى أوجبت الضلالة فى باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعنى القرآن ، الذى نزل إليه ولا جبريل : جعله غير عالم بالسمعيات ، ولم يجعل القرآن هدى ولا بيانا للناس .

ثم هؤلاء ينكرون العقلية فى هذا الباب بالكلية . فلا يجعلون عند الرسول وأئمة فى باب معرفة الله عز وجل لاعولاً عقلية ولا سمعية . وهم قد شاركوا الملاحدة فى هذا من وجوه متعددة . وهم مخطئون فيما نسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى السلف من الجهل ، كما أخطأ فى ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة وسائر أصناف الملاحدة .

ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها وألفاظ من نقل مذهبهم إلى غير ذلك من الوجوه بحسب ما يحتمله هذا الموضع ، ما يعلم به مذهبهم :
روى أبو بكر البهقي فى الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعى قال « كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه

ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات » وقد حكى الأوزاعي - وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابع التابعين ، الذين هم : مالك إمام أهل الحجاز ، والأوزاعي إمام أهل الشام ، والليث إمام أهل مصر ، والثوري إمام أهل العراق - حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش وبصفاته السمعية . وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه والنافي لصفاته ، ليعرف الناس أن مذهب السلف كان يخالف هذا . .

وروى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الأوزاعي قال : سئل مكحول والزهرى عن تفسير الأحاديث ؟ فقالا : أمرؤها كما جاءت ، وروى أيضاً عن الوليد بن مسلم قال : سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات ؟ فقالوا : أمرؤها كما جاءت - وفي رواية قالوا : أمرؤها كما جاءت بلا كيف . وقولهم رضي الله عنهم «أمرؤها كما جاءت» رد على المعطلة ، وقولهم : « بلا كيف » رد على الممثلة .

والزهرى ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم ، والأربعة الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين . ومن طبقتهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهما . وروى أبو القاسم الأزجى بإسناده عن مطرف بن عبد الله قال : سمعت مالك ابن أنس - إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات - يقول : قال عمر بن عبد العزيز « سَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده سنناً ، الأخذُ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، ليس لأحد من خلق الله تغييرها ، ولا النظر في شيء خالفها ، من اهتدى بها فهو مهتد ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ، ولَّاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً » .

وروى الخلال - بإسناد كلهم أئمة ثقات - عن سفيان بن عيينة قال : سئل ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن قوله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى ؟ قال

« الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ المبين وعلينا التصديق » وهذا الكلام مروى عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه .

ومنها : ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني وأبو بكر البيهقي عن يحيى بن أبي يحيى قال « كنا عند مالك بن أنس ، فجاء رجل فقال : يا أبا عبد الله (الرِّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) كيف استوى ؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرضاء ثم قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وما أراك إلى مبتدعا ، فأمر به أن يُخرج » .

فقول ربيعة ومالك « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب » موافق لقول الباقرين « أمروها كما جاءت بلا كيف » فانما نفوا علم الكيفية ، ولم ينفوا حقيقة الصفة . ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه ، على ما يليق بالله لما قالوا « الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول » ولما قالوا « أمروها كما جاءت بلا كيف » فان الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً ، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم .

وأيضاً : فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية ، إذا لم يفهم عن اللفظ معنى ، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبت الصفات .

وأيضاً : فإن من ينفي الصفات الجزئية - أو الصفات مطلقاً - لا يحتاج إلى أن يقول « بلا كيف » فمن قال « إن الله ليس على العرش » لا يحتاج أن يقول « بلا كيف » فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا « بلا كيف » .

وأيضاً : فقولهم « أمروها كما جاءت » يقتضى إبقاء دلالتها على ما هي عليه . فانها جاءت ألفاظ دالة على معانى ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال « أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد » أو « أمروا لفظها مع اعتقاد

أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة « وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت ، ولا يقال حينئذ « بلا كيف » إذ نفى الكيف عما ليس بثابت لغو من القول . وروى الأثرم في السنة ، وأبو عبد الله بن بطة في الإبانة ، وأبو عمرو الطلمنكي وغيرهم بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون - وهو أحد أئمة المدينة الثلاث ، الذين هم مالك بن أنس ، وابن الماجشون ، وابن أبي ذئب وقد سئل عما جحدت به الجهمية - « أما بعد ، فقد فهمت ما سألت فيما تنايعت فيه الجهمية ومن خلفها في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتدبر ، وكنت الألسن عن تفسير صفته ، وانحصرت العقول دون معرفة قدرته ، وردت عظمته العقول فلم تجدمسا غفرجت خاسئة وهي حسيرة . وإنما أمروا بالنظر والتفكر فيما خلق بالتقدير وإنما يقال « كيف ؟ » لمن لم يكن مرة ثم كان . فأما الذي لا يحول ولا يزول ، ولم يزل وليس له مثل : فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو . وكيف يعرف قدر من لم يبدأ ، ومن لا يموت ولا يبلى ؟ وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى ، يعرفه عارف أو يحدد قدرته واصف ؟ على أنه الحق المبين ، لاحق أحق منه ، ولا شيء أبين منه ، الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته : عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه ، لا تكاد تراه صغراً ، يحول ويزول . ولا يرى له سمع ولا بصر : لما يتقلب به ويحتال من عقله أعضل بك وأخفى عليك مما ظهر من سمعه وبصره . فتبارك الله أحسن الخالقين ، وخالق العالمين ، وسيد السادة وربهم (ليس كمثل شيء) وهو السميع البصير) اعرف - رحمك الله - غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها ؛ إذا لم تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم ما لم يصف ؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته ؟ أو تنزجر به عن شيء من معصيته ؟ فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً : فقد (اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ) فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف به الرب ، وسمى من نفسه ، بأن قال : لا بد إن كان له كذا من

أن يكون له كذا فمضى عن البين بالخفي ، فجحد ما سعى الرب من نفسه بصمت الرب عما لم يسم منها . فلم يزل يملئ له الشيطان حتى جحد قول الله عز وجل (٢٢: ٧٥) وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ فقال : لا يراه أحد يوم القيامة فجحد - والله - أفضل كرامة الله التي أكرم بها أوليائه يوم القيامة : من النظر إلى وجهه ، ونضرتة إياهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر ، قد قضى أنهم لا يموتون ، فهم بالنظر إليه ينضرون - إلى أن قال - : وإنما جحد رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة . لأنه قد عرف أنه إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين ، وكان له جاحداً ، وقال المسلمون « يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحب ؟ قالوا : لا . قال : فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحب ؟ قالوا : لا . قال : فانكم ترون ربكم يومئذ كذلك » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تمتلئ النارحتى يضع الجبار فيها قدمه ، فتقول : قط قط ، وينزوى بعضها إلى بعض » وقال لثابت بن قيس « لقد ضحكك الله مما فعلت بضيفك البارحة » وقال فيما بلغنا « إن الله تعالى ليضحك من أزلكم وقنوطكم وسرعة إجابتكم . فقال له رجل من العرب : إن ربنا ليضحك ؟ قال : نعم . قال : لانعدم من رب يضحك خيراً » في أشباه لهذا مما لا نحصىه وقال تعالى (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وقال (٤٨: ٥٢) وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) وقال تعالى (٢٩: ٢٠) وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي) وقال تعالى (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ) وقال تعالى (٦٧: ٣٩) وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) فوالله ما دلهم على عظم ما وصف به نفسه ، وما تحيط به قبضته : إلا صغر نظيرها منهم عندهم . إن ذلك الذي ألقى في روعهم وخلق على معرفة قلوبهم ، فما وصف الله من نفسه . فسماء

على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم سميناه كما سماه ، ولم تتكلف منه صفة ماسواه
لا هذا ولا هذا ، لا نحدد ما وصف ، ولا تتكلف معرفة ما لم يصف .

اعلم - رحمك الله - أن العصمة في الدين : أن تنتهى في الدين حيث انتهى بك
ولا تجاوز ما قد حدّ لك . فإن من قوام الدين : معرفة المعروف ، وإنكار المنكر
فما بسطت عليه المعرفة ، وسكنت إليه الاثقة ، وذكر أصله في الكتاب والسنة
وتوارثت علمه الأمة : فلا تخافن في ذكره وصفته من ربك ما وصف من نفسه
عيّاً ، ولا تكلفن بما وصف لك من ذلك قدراً ، وما أنكرته نفسك ولم تجد
ذكره في كتاب ربك ، ولا في حديث عن نبيك - من ذكر صفة ربك - فلا تكلفن
علمه بعقلك ، ولا تصفه بلسانك ، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه ، فإن
تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه كانكارك ما وصف منها . فكما أعظمت
ما جحد الجاحدون - بما وصف من نفسه - فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون
مما لم يصف منها ، فقد - والله - عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم
يعرف ، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر ، يسمعون ما وصف الله به نفسه من
هذا في كتابه ، وما يبلغهم مثله عن نبيه . فما مرض من ذكر هذا وتسميته قلب مسلم
ولا تكلف صفة قدره ، ولا تسمية غيره من الرب : مؤمن ، وما ذكر عن النبي
صلى الله عليه وسلم : أنه سماه من صفة ربه ، فهو بمنزلة ما سمي ووصف الرب تعالى
من نفسه ، والراسخون في العلم ، الواقفون حيث انتهى علمهم ، الواصفون لربهم
بما وصف من نفسه ، التاركون لما ترك من ذكرها : لا ينكرون صفة ماسمى منها جحداً
ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعميّاً . لأن الحق ترك ما ترك وتسمية ما سمي
(١١٥:٤) وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ
مَصِيرًا) وهب الله لنا ولكم حكماً ، وألحقنا وإياكم بالصالحين .

هذا كله كلام ابن الماجشون الإمام . فتدبره وانظر كيف أثبت الصفات ونفى
علم الكيفية ؟ موافقاً لغيره من الأئمة . وكيف أنكروا على نفي النفات بأنه يلزمهم

من إثباتها كذا وكذا كما تقول الجهمية : إنه يلزم أن يكون جسماً أو عرضاً ، فيكون محدثاً .

وفي كتاب الفقه الأكبر المشهور عند أصحاب أبي حنيفة الذي رواه بإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي قال : سألت أبا حنيفة عن الفقه الأكبر؟ فقال : لا تكفرن أحداً بذنوب ، ولا تنف أحداً به من الإيمان ، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا توال أحداً دون أحد ، وأن ترد أمر عثمان وعلى إلى الله عز وجل .

قال أبو حنيفة : الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العلم ، ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه ؟ خير له من أن يجمع العلم الكثير .

قال أبو مطيع : قلت أخبرني عن أفضل الفقه . قال : تعلم الرجل الإيمان والشرائع والسنن والحدود واختلاف الأئمة - وذكر مسائل الإيمان ، ثم ذكر مسائل القدر والرد على القدرية بكلام حسن ليس هذا موضعه - ثم قال قلت : فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فيتبعه على ذلك أناس فيخرج على الجماعة ، هل ترى ذلك ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو فريضة واجبة . قال : هو كذلك ، لكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون : من سفك الدماء واستحلال الحرام - قال وذكر الكلام في قتل الخوارج والبغاة إلى أن قال - سألت أبو حنيفة عن قال لأعرف ربي في السماء أم في الأرض ؟ فقال : فقد كفر . لأن الله يقول (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وعرشه فوق سبع سموات . قلت : فإن قال : إنه على العرش استوى ، ولكنه يقول : لا أدري العرش في السماء أم في الأرض ؟ قال : هو كافر ، لأنه أنكر أن يكون في السماء ، لأنه تعالى في أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل .

وفي لفظ : سألت أبا حنيفة عن يقول : لا أعرف ربى في السماء أم في الأرض ؟ قال قد كفر . قال لأن الله يقول (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) وعرشه فوق سبع سموات . قال : فإنه يقول : على العرش استوى ، ولكن لا يدرى العرش في الأرض أم في السماء ؟ قال : إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر .

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه : أنه كفر الواقف الذي يقول : لا أعرف ربى في السماء أم في الأرض ، فكيف يكون النافي الجاحد الذي يقول : ليس في السماء ولا في الأرض ؟ واحتج على كفره بقوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) قال : وعرشه فوق سبع سموات ، وبين بهذا أن قوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) صريح أن الله فوق السماوات فوق العرش ، وأن الاستواء على العرش دل على أن الله نفسه فوق العرش . ثم إنه أردف ذلك بتكفير من قال : إنه على العرش استوى ، ولكن توقف في كون العرش في السماء أم في الأرض ؟ قال : لأنه أنكر أنه في السماء . لأن الله في أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لامن أسفل . وهذا تصريح من أبي حنيفة بتكفير من أنكر أن يكون الله في السماء . واحتج على ذلك بأن الله في أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لامن أسفل . وكل من هاتين الحجتين فطرية عقلية . فإن القلوب مفضولة على الإقرار بأن الله في العلو ، وعلى أنه يدعى من أعلى لامن أسفل . وقد جاء اللفظ الآخر صريحاً عنه بذلك .. فقال « إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر » وروى هذا اللفظ بإسناد عنه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصارى الهروى في كتاب الفاروق . وروى أيضاً ابن أبي حاتم : أن هشام بن عبيد الله الرازى - صاحب محمد ابن الحسن القاضي - الذى حبس رجلاً في التجهم فتاب ، فجيء به إلى هشام ليطلقه . فقال : الحمد لله على التوبة . فامتنحه هشام ، فقال : أشهد أن الله على عرشه ، بائن من خلقه ؟ فقال : أشهد أن الله على عرشه ، ولا أدري ما بائن من خلقه ؟ فقال : ردوه إلى الحبس ، فإنه لم يتب . وروى أيضاً عن يحيى بن معاذ

الرازي أنه قال « إن الله على العرش بائن من الخلق ، وقد أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً . لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي ردى ضليل ، وهالك مرتاب يمزج الله بخلق ، ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان » .

وروى أيضاً عن علي بن المديني - لما سئل : ما قول أهل الجماعة ؟ - قال « يؤمنون بالرؤية والكلام وأن الله فوق السماوات ، على العرش استوى » فسئل عن قوله تعالى (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ رَايَهُمْ) فقال : اقرأ ما قبلها (٥٨ : ٧ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ؟) وروى أيضاً عن أبي عيسى الترمذي قال « هو على العرش ، كما وصف نفسه في كتابه ، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان » وروى عن أبي زرعة الرازي أنه لما سئل عن تفسير قوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) فقال « تفسيره كما تقرأ ، هو على العرش ، وعلمه في كل مكان . ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله » وروى أبو القاسم اللالكائي الحافظ الطبري صاحب أبي حامد الاسفرائيني في كتابه المشهور في أصول السنة بإسناده عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، قال « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل ، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه . فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة . فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ، ثم سكتوا . فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة . لأنه قد وصفه بصفة لاشيء » .

ومحمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء . وقد حكى هذا الإجماع وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمر السلبية غالباً أو دائماً « وقوله من غير تفسير » أراد به : تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات .

وروى البيهقي وغيره بإسناد صحيح عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال « هذه الأحاديث التي يقول فيها « ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب خيره » و « أن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك فيها قدمه » و « الكرسي موضع القدمين » وهذه الأحاديث في الرؤية : هي عندنا حق ، حملها الثقات بعضهم عن بعض ، غير أننا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها ، وما أدركنا أحداً يفسرها .

أبو عبيد : أحد الأئمة الأربعة الذين هم : الشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وأبو عبيد . وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف . وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء . فقد أخبر : أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها ، أي تفسير الجهمية .

وروى اللالكائي والبيهقي عن عبد الله بن المبارك : أن رجلاً قال له « يا أبا عبد الرحمن ، إنني أكره الصفة عن صفة الرب . فقال له عبد الله بن المبارك : أنا أشد الناس كراهية لذلك ، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به . وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه » أو نحو هذا .

أرد ابن المبارك : أنا نكره أن نبتدئ بوصف الله من ذات أنفسنا حتى نحییء به الكتاب والآثار .

وروى عبد الله بن أحمد وغيره - بإسناد صحيح - عن ابن المبارك أنه قيل له « بماذا نعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق السموات على عرشه ، بائن من خلقه ، ولا نقول كما تقول الجهمية : إنه ههنا في الأرض » وهكذا قال الإمام أحمد وغيره . وروى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب الإمام سمعت حماد بن زيد - وذكر هؤلاء الجهمية - فقال « إنما يحاولون أن يقولوا ليس : في السماء شيء » .

وروى ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن سعيد بن عامر الضبعي - إمام أهل البصرة علماً ودينياً ، من شيوخ الإمام أحمد - أنه ذكر عنده الجهمية فقال « أشر قولاً من اليهود والنصارى ، وقد اجتمع اليهود والنصارى وأهل

الأديان مع المسلمين على : أن الله على العرش ، وقالوا هم . ليس على العرش شيء .
وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة ، إمام الأئمة « من لم يقل : إن الله فوق
سمواته على عرشه ، بائن من خلقه : وجب أن يستتاب . فإن تاب وإلا
ضربت عنقه ، ثم ألقى على مِزْبة لثلا يتأذى بريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة »
ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح .

وروى عبد الله بن الإمام أحمد بإسناده عن عباد بن العوام الواسطي - إمام
أهل واسط من طبقة شيوخ الشافعي وأحمد - قال « كلمت بشراً المريسي
وأصحاب بشر ، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا : ليس في
السماء شيء » .

وعن عبد الرحمن بن مهدي الإمام المشهور أنه قال « ليس في أصحاب الأهواء
شر من أصحاب جهنم ، يدورون على أن يقولوا : ليس في السماء شيء ، أرى
والله أن لاينا كحوا ، ولا يوارثوا » .

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن عبد الرحمن
ابن مهدي قال « أصحاب جهنم يريدون أن يقولوا : إن الله لم يكلم موسى ،
ويريدون أن يقولوا : ليس في السماء شيء ، وإن الله ليس على العرش . أرى أن
يستتابوا ، فإن تابوا وإلا قتلوا »

وعن الأصمعي قال « قدمت امرأة جهنم ، فنزلت باللباغين . فقال رجل
عندها : الله على عرشه . فقالت : محدود على محدود ، فقال الأصمعي : كفرت
بهذه المقالة » .

وعن عاصم بن علي بن عاصم شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما قال « ناظرت
جهمياً ، فتبين من كلامه : أنه لا يؤمن أن في السماء رباً » .

وروى الإمام أحمد قال : أخبرنا سريج بن النعمان قال : سمعت عبد الله

ابن نافع الصائغ قال : سمعت مالك بن أنس يقول « الله في السماء ، وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان » .

وقال الشافعي « خلافة أبي بكر الصديق حق ، قضاه الله في السماء . وجمع عليها قلوب عباده » .

وفي الصحيح عن أنس بن مالك قال « كانت زينب تفتخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، تقول : زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله من فوق سبع سموات » وهذا مثل قول الشافعي .

وقصة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة مشهورة في استتابة بشر المريسى حتى هرب منه ، لما أنكر الصفات وأظهر قول جهنم ، قد ذكرها ابن أبي حاتم وغيره . وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زَمَنِين الإمام المشهور من أئمة المالكية في كتابه الذي صنّفه في أصول السنة قال فيه :-

باب الإيمان بالعرش

قال « ومن قول أهل السنة : أن الله عز وجل خلق العرش ، واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق ، ثم استوى عليه كيف شاء ، كما أخبر عن نفسه في قوله (الرَّعْنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وقوله (٥٧ : ٤) ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجِ فِي الْأَرْضِ - الآية) فسبحان من بعد وقرب بعلمه ، فسمع النجوى - وذكر حديث أبي رَزِين الْعُقَيْلِي « قلت يا رسول الله ، أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض ؟ قال : في عَمَاء ، ما تحته هواء ، وما فوقه هواء . ثم خلق عرشه على الماء » قال محمد « الماء » السحاب الكثيف المطبق فيما ذكره الخليل - وذكر آثاراً أخر ثم قال :-

باب الإيمان بالكُرسى

قال محمد بن عبد الله : « ومن قول أهل السنة : أن الكُرسى بين يدي العرش

وأنه موضع القدمين - ثم ذكر حديث أنس الذي فيه التجلي يوم الجمعة في الآخرة وفيه « فإذا كان يوم الجمعة : هبط من عليين على كرسيه ، ثم يحف الكرسي على منابر من ذهب مكللة بالجواهر ، ثم يحيى النبيون فيجلسون عليها » - وذكر ما ذكره يحيى بن سالم صاحب التفسير المشهور : حدثني العلاء بن هلال عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما « إن الكرسي الذي وسع السموات والأرض لموضع القدمين ، ولا يعلم قدر العرش إلا الذي خلقه » وذكر من حديث أسيد بن موسى حدثنا حماد بن سلمة عن زر بن حبيش عن ابن مسعود قال « ما بين السماء الدنيا والتي تليها : مسيرة خمسمائة عام ، وبين كل سماء وسماء : خمسمائة عام ، وبين السماء السابعة والكرسي : خمسمائة عام ، وبين الكرسي والماء : خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء ، والله فوق العرش ، وهو يعلم ما أتم عليه . »

ثم قال في (باب الإيمان بالحجب) قال : ومن قول أهل السنة ، إن الله بائن من خلقه ، يحتجب عنهم بالحجب ، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً - وذكر آثاراً في الحجب .

ثم قال في (باب الإيمان بالنزول) قال : ومن قول أهل السنة : إن الله ينزل إلى سماء الدنيا ، ويؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حداً ، وذكر الحديث من طريق مالك وغيره - إلى أن قال - : وأخبرني وهب عن ابن وضاح عن الزهري عن ابن عباد قال : ومن أدركت من المشائخ - مالك وسفيان وفضيل بن عياض وعيسى بن المبارك ووکیع - كانوا يقولون : إن النزول حق . قال ابن وضاح : وسألت يوسف بن عدي عن النزول ؟ قال : نعم ، أو من به ، ولا أحد فيه حداً ، وسألت عنه ابن معين ؟ فقال : نعم ، أمر به ولا أحد فيه حداً .

قال محمد : وهذا الحديث يبين أن الله عز وجل على العرش في السماء دون الأرض ، وهو أيضاً بين في كتاب الله ، وفي غير حديث عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، قال تعالى (٣٢ : ٤) يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقال تعالى : (٦٧ : ١٥ ، ١٦) أَمْ مِّنْكُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يُخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ؟ أَمْ أُمِيتُمْ مِّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا) وقال تعالى : (٣٥ : ١٠) إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقال تعالى : (٦ : ١٨) وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) وقال تعالى : (٣ : ٥٥) يَا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ كُنْ هَاجِرًا وَنَاجِيًا وَرَافِعًا إِلَى اللَّهِ) وقال تعالى : (٤ : ١٥٨) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ . وذكر من طريق مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم للجارية « أين الله ؟ قالت : في السماء قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله قال : فاعتمها » قال : والأحاديث مثل هذا كثيرة جداً ، فسيحان من علمه بما في السماء كله بما في الأرض ، لا إله إلا هو العلي العظيم .

وقال - قبل ذلك في الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه - : واعلم أن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياءه ورسوله : يرون الجهل بما لم يخبر به عن نفسه علماً ، والعجز عما يدعو عليه إيماناً ، وأنهم إنما يتتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه . وقد قال : وهو أصدق القائلين (٢٨ : ٨٨) كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) وقال تعالى : (٦ : ١٩) قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ؟ قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) وقال تعالى : (٣ : ٣٠) وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ) وقال تعالى : (٣٨ : ٨٢) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي) وقال تعالى (٥٢ : ٤٨) فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) وقال تعالى : (٢٠ : ٣٩) وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) وقال تعالى : (٥ : ٦٤) وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ، غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ، وَلَعِنُوا بِمَا قَالُوا . بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وقال تعالى : (٣٩ : ٦٧) وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) الآية ، وقال تعالى : (٢٠ : ٤٦) إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى) وقال تعالى : (٤ : ١٦٤) وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وقال تعالى :

(٢٤ : ٣٥) اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ (الآية ، وقال تعالى :
(٢ : ٢٥٥) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ (الآية ، وقال تعالى :
(٥٧ : ٣) هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ (ومثل هذا في القرآن
كثير ، فهو تبارك وتعالى نور السموات والأرض كما أخبر عن نفسه ، وله وجه
ونفس ، وغير ذلك مما وصف به نفسه ، ويسمع ويرى ويتكلم ، هو الأول الذي لاشيء
قبله ، والآخر الباقي إلى غير نهاية ولا شيء بعده ، والظاهر العالى فوق كل شيء ،
والباطن بطن علمه بخلقه فقال : (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) حتى قيوم لا تأخذه
سنة ولا نوم - وذكر أحاديث الصفات - ثم قال : فهذه صفات ربنا التى وصف
بها نفسه فى كتابه ووصفه بها نبيه ، وليس فى شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير
(ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) لم تره العيون ، فتحذه كيف هو ؟ ولكن
رأته القلوب فى حقائق الإيمان » اهـ .

وكلام الأئمة فى هذا الباب أطول وأكثر من أن تسع هذه الفتيا عشره ،
وكذلك كلام الناقلين لمذاهبهم . مثل ما ذكره أبو سليمان الخطابى فى رسالته
المشهوره فى الغنى عن الكلام وأهله ، قال :

« فأما ما سألت عنه من الصفات ، وما جاء منها فى الكتاب والسنة : فإن
مذهب السلف : إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ، ونفى الكيفية والتشبيه عنها .
وقد نفاها قوم ، فأبطلوا ما أثبتته الله ، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا فى ذلك إلى
ضرب من التشبيه والتكييف ، وإنما القصد : فى سلوك الطريقة المستقيمة بين
الأمرين ، ودين الله تعالى بين العالى فيه والمقصر عنه . والأصل فى هذا : أن
الكلام فى الصفات فرع عن الكلام فى الذات ، ويحتذى فى ذلك حذوه
ومثاله . فإذا كان معلوماً أن إثبات البارئ سبحانه إنما هو إثبات وجوده ، لا إثبات
كيفية . فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجوده لا إثبات تحديد وتكييف .
فإذا قلنا : يد ، وسمع ، وبصر ، وما أشبهها ، فإنما هى صفات أثبتها الله لنفسه ، ولسنا

قول : إن معنى « اليد » القوة والنعمة ، ولا معنى « السمع والبصر » العلم ، ولا قول : إنها جوارح ، ولا تشبهها بالأيدى والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل ، ونقول : إن القول إنما وجب بإثبات الصفات . لأن التوقيف ورد بها . ووجب نفى التشبيه عنها : لأن الله ليس كمثله شيء . وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات « هذا كله كلام الخطابي . وهكذا قاله أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له أخبر فيها : أن مذهب السلف على ذلك .

وهذا الكلام الذى ذكره الخطابي قد نقل نحوه من العلماء من لا يخصى عددهم ، مثل أبى بكر الاسماعيلي ، والإمام يحيى بن عمار السجزي ، وشيخ الإسلام أبى إسماعيل الهروي ، ومثل أبى عثمان الصابوني شيخ الإسلام ، وأبى عمر ابن عبد البر النمرى إمام المغرب وغيرهم .

وقال أبو نعيم الاصبهاني صاحب الحلية في عقيدة له ، قال في أولها « طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة . قال : فما اعتقدوه : أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العرش واستواء الله يقولون بها ، ويشبتونها من غير تكيف ولا تمثيل ولا تشبيه ، وأن الله بائن من خلقه ، والخلق بائون منه لا يحل فيهم ، ولا يمتزج بهم . وهو مستو على عرشه في سمائه ، دون أرضه وخلقته » .

وقال الحافظ أبو نعيم في كتابه « محجة الواثقين ومدرجة الوامقين » تأليفه « وأجمعوا أن الله فوق سمواته عال على عرشه مستو عليه ، لا مستول عليه ، لا كما تقول الجهمية إنه بكل مكان ، خلافا لما نزل في كتابه (أَعْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ) (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) له العرش المستوى عليه والكرسى الذى وسع السموات والأرض ، وهو قوله (وَرَسَعُ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) وكرسيه جسم ، والأرضون السبع والسموات السبع عند الكرسي كخلق في أرض فلاة . وليس كرسيه علمه ، كما قالت الجهمية ، بل يوضع كرسيه يوم

القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه تعالى وتقدس يحى يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده والملائكة صفًا صفًا، كما قال تعالى : (٨٩ : ٢٢ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وزاد النبي صلى الله عليه وسلم : أنه تعالى وتقدس يحى يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده ، فيففر لمن يشاء من مذنبى الموحدين ، ويعذب من يشاء ، كما قال تعالى (٤ : ١٢٩ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ)

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الاصبهاني ، شيخ الصوفية فى حدود المائة الرابعة فى بلاده ، قال « أحببت أن أوصى أصحابى بوصية من السنة ، وموعظة من الحكمة ، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والآثر بلا كيف ، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين ، قال فيها : وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل ، والاستواء معقول ، والكيف مجهول ، وأنه عز وجل بائن من خلقه ، والخلق منه بائون ، بلا حلول ولا تمازجة ، ولا اختلاط ولا ملاصقة . لأنه الفرد البائن من الخلق ، الواحد الفنى عن الخلق ، وأن الله عز وجل سميع بصير عليم خبير ، يتكلم ويرضى ، ويسخط ويضحك ، ويعجب ، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكا . ويزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء ، فيقول : هل من داع فاستجيب له ؟ هل من من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ حتى يطلع الفجر . ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل . فمن أنكر النزول أو تأوله فهو مبتدع ضال . وسائر الصفة من العارفين على هذا » اهـ

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال فى كتاب السنة : حدثنا أبو بكر الأثرم حدثنا إبراهيم بن الحارث - يعنى العبادى - حدثنا الليث بن يحيى قال : سمعت إبراهيم بن الأشعث - قال أبو بكر : هو صاحب الفضل - قال : سمعت الفضيل بن عياض يقول : « ليس لنا أن نتوهم فى الله

كيف هو؟ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه. وكل هذا النزول والضحك، وهذه المباهاة وهذه الاطلاع: كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف، وكيف؟ فإذا قال الجهى: أنا أ كفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أنا أومن برب يفعل ما يشاء». ونقل هذا عن الفضيل جماعة منهم البخارى فى أفعال العباد. ونقله شيخ الإسلام الهروى بإسناده فى كتابه الفاروق قال: حدثنا يحيى ابن عمار حدثنا أبى حدثنا يوسف بن يعقوب حدثنا حرمى بن على البخارى وهانى بن النضر عن الفضيل.

وقال عمرو بن عثمان المكي فى كتابه الذى سماه «التعرف بأحوال العباد والمتعبدين»: «ما يحبه الشيطان للتائبين - وذكر أنه يوقعهم فى القنوط، ثم فى الغرور وطول الأمل، ثم فى التوحيد - فقال: من أعظم مايوسوس فى التوحيد بالتشكيل، أو فى صفات الرب بالتمثيل والتشبيه، أو بالوجد لها والتعطيل - ثم قال بعد ذكر حديث الوسوسة - واعلم رحمك الله: أن كلما توهمه قلبك، أو سنع فى مجارى فكرك، أو خطر فى معارضات قلبك: من حسن أو بهاء، أو ضياء أو إشراق، أو جمال، أو سنع مسائل، أو شخص متمثل: فالله تعالى بغير ذلك، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر. ألا تسمع لقوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقوله (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)؟ أى لاشبيه له ولا نظير ولا مساوى ولا مثيل. أو لم تعلم أنه لما تجلى للجبل تدكدك لعظم هيئته وشامخ سلطانه؟ فكما لا يتجلى لشيء إلا اندك، كذلك لا يتوهم أحد إلا هلك. فرد بما بين الله فى كتابه من نفسه: عن نفسه الشبيه والمثيل والنظير والكفء. فإن اعتصمت بها وامتنعت منه: أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب تعالى وتقدس فى كتابه، وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، فقال لك: إذا كان موصوفا

بكذا أو وصفته بكذا : أوجب له التشبيه . فأكذبه لأن اللعين إنما يريد أن يستزلك ويفويك ، ويدخلك في صفوف الملحدين الزائغين الجاحدين لصفة الرب تعالى .

واعلم - رحمك الله تعالى - أن الله تعالى واحد لا كالأحاد ، فرد صمد لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد - إلى أن قال - خلصت له الأسماء السنية فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق ، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خلياً ، ولا اسماً كان منه برياً ، تبارك وتعالى . فكان هادياً سيهدى ، وخالقاً سيخلق ، ورازقاً سيرزق ، وغافراً سيففر وفاقلاً سيفعل . ولم يستحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفته أنه سيكون ذلك الفعل ، فهو يسمى به في جملة فعله ، كذلك قال الله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكَ صَفًّا صَفًّا) بمعنى أنه سيحيى . فلم يستحدث الاسم بالحيى ، وتختلف الفعل لوقت الحيى . فهو جاء سيحيى ، ويكون الحيى منه موجوداً بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه . لأن ذلك فعل الربوبية ، فيستحسر العقل ، وتنقطع النفس عند إرادة الدخول في تحصيل كيفية العبود . فلا تذهب في أحد الجانبين : لا معطل ، ولا مشبه ، وارض الله بما رضى به لنفسه وقِفْ عند خبره عن نفسه مسلماً مستسلماً مصداقاً ، بلا مباحثة التنفير ، ولا مناسبة التنقير - إلى أن قال : فهو تبارك وتعالى القائل (أنا الله) لا الشجرة ، والجائى قبل أن يكون جائياً ، لا أمره ، المتجلى لأوليائه في المعاد ، فتبيض به وجوههم وتفلج به على الجاحدين حججهم ، المستوى على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان تبارك وتعالى ، الذى كلم موسى تكليماً ، وأراه من آياته فسمع موسى كلام الله . لأنه قرَّبَه نَجِيًّا ، تقدس أن يكون كلامه مخلوقاً ، أو محدثاً أو مربوباً ، الوارث بخلقه لخلقه ، السميع لأصواتهم ، الناظر بعينه إلى أجسامهم ، يدها مبسوطتان ، وهما غير نعمته ، خلق آدم ونفخ فيه من روحه ، وهو أمره . تعالى وتقدس أن يحل بجسم ، أو يمازج بجسم أو يلاصق به ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً ،

الشأى، له المشيئة، العالم، له العلم، الباسط يديه بالرحمة، النازل كل ليلة إلى سماء الدنيا ليتقرب إليه خلقه بالعبادة، وليرغبوا إليه بالوسيلة، القريب فهو أقرب في قربه من جبل الوريد، البعيد في علوه من كل مكان بعيد. ولا يشبه بالناس - إلى أن قال القائل: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) القائل (أَمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ؟ أَمْ أَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا؟) تعالى وتقدس أن يكون في الأرض كما هو في السماء، جل عن ذلك وعلا علوا كبيرا « اهـ.

وقال الامام أبو عبد الله الحارث بن اسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه المسمى « فهم القرآن » قال في كلامه على الناسخ والمنسوخ، وأن النسخ لا يجوز في الأخبار قال: « لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وصفاته، ولا أسمائه يجوز أن ينسخ منها شيء - إلى أن قال: وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عليا أن يخبر بذلك أنها دنية سفلى، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب، بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب، وأنه لا يبصر ما قد كان ولا يسمع الأصوات، ولا قدرة له، ولا يتكلم، ولا كلام كان منه، وأنه تحت الأرض لا على العرش. جل وعلا عن ذلك فإذا عرفت ذلك. واستيقنته: علمت ما يجوز عليه النسخ وما لا يجوز. فان تلوت آية في ظاهر تلاوتها تحسب أنها ناسخة لبعض أخباره، كقوله عن فرعون (١٠: ٩٠) حتى إذا أدركه الْعَرْقُ قَالَ آمَنْتُ (والآيات، وكقوله (٤٧: ٣١) حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ) إلى أن قال: قد تأول قوم أن الله عَنَى أَنْ ينجيه بيده من النار، لأنه آمن عند الفرق، وقال: إنما ذكر الله أن قوم فرعون يدخلون النار دونه، فقال (١١: ٩٨) فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ (وقال (٤٠: ٤٥) وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ) ولم يقل بفرعون، قال: وهكذا الكذب على الله. لأن الله تعالى يقول (٧٩: ٢٥)

فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى) وكذلك قوله (٣٩ : ٣ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا) فأقر التلاوة على استئناف العلم من الله عز وجل عن أن يستأنف علماً بشيء . لأن من ليس له علم بما يريد أن يصنعه لم يقدر أن يصنعه . نجده ضرورة ، قال (٦٧ : ١٤) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ؟) قال وإنما قوله (حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ) إنما يريد : حتى نراه فيكون معلوماً موجوداً . لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء معدوماً من قبل أن يكون ويعلمه موجوداً قد كان ، فيعلم في وقت واحد معدوماً موجوداً ، وأن لم يكن . وهذا محال - وذكر كلاماً في هذا في الإرادة - إلى أن قال : وكذلك قوله (٢٦ : ١٥) إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ) ليس معناه : أن يحدث له سمعاً ، ولا تكلف أن يسمع ما كان من قولهم . وقد ذهب قوم من أهل السنة أن الله استماعاً في ذاته ، فذهبوا إلى أن ما يعقل من أنه يحدث منهم علم سمع : لما كان من قول . لأن الخلق إذا سمع حدث له عقد فهم عما أدركته أذنه من الصوت وكذلك قوله (٩ : ١٠٥) وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَیَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ) لا يستحدث بصراً محدثاً في ذاته . وإنما يحدث الشيء فيراه مكوناً ، كما لم يزل يعلمه قبل كونه - إلى أن قال : - وكذلك قوله تعالى (وَهُوَ أَقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) وقوله (أَلَرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) وقوله (أَمْ مِّنْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ) وقوله (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقوله (يَذُرُّ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَيْهِ) وقوله (تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ إِلَيْهِ) وقوله لعيسى (إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى مَوْطِنٍ كَرِيمٍ) وقوله (إِلَيْهِ) وقوله (٧ : ٢٠٦) إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ) وذكر الآلهة : أن لو كانوا آلهة لا بتقوا إلى ذي العرش سبيلا ، حيث هو ، فقال (١٧ : ٤٢) قُلْ : لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابَتَقَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) أي : طلبوه ، وقال (سَبِّحْ اسْمَ

رَبِّكَ الْأَعْلَى) قال أبو عبد الله : فلم ينسخ ذلك هذا أبداً ، كذلك قوله (٤٣ : ٨٤) وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) وقوله (٥٠ : ١٦) وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) وقوله (٦ : ٣) وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) وقوله (٥٨ : ٧) مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ - الْآيَةُ) فليس هذا بناسخ لهذا ، ولا هذا ضد لذلك .

واعلم أن هذه الآيات ليس معناها : أن الله أراد الكون بذاته ، فيكون في أسفل الأشياء ، أو ينتقل فيها لا تتقاهما ، ويتبعض فيها على أقدارها ، ويزل عنها عند فنائها ، جل وعز عن ذلك . وقد نزع بذلك بعض أهل الضلال ، فرعوا أن الله تعالى في كل مكان بنفسه كائناً ، كما هو على العرش ، لا فرقان بين ذلك . ثم أحالوا في النفي بعد تثبيت ما يجوز عليه في قولهم مانفوه . لأن كل من ثبت شيئاً في المعنى ثم ينفيه بالقول لم يغن عنه نفيه بلسانه . واحتجوا بهذه الآيات على أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائناً ، ثم نفوا معنى ما أثبتوا ، فقالوا : لا كالشيء في الشيء .

قال أبو عبد الله : لنا قوله (حَتَّى نَعْلَمَ) (وَسَيَرَى اللَّهُ) (وَإِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ) فإثماً معناه : حتى يكون الموجود فيعلمه موجوداً ، ويسمعه مسموعاً ويبصره مبصراً ، لا على استحداث علم ولا سمع ولا بصر . وأما قوله (إِذَا أَرَدْنَا إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَوْنِ الْمَرَادِ فِيهِ ، وَأَنْ قَوْلَهُ (عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) (٦ : ١٧) وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ - الْآيَةُ) (٦٧ : ١٤) أَعْمَنُ مَنْ فِي السَّمَاءِ) (١٧ : ٤٢) إِذَا لَا بَتَّعُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) فهذا وغيره مثل قوله (٧٠ : ٤) تَخْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) (٣٥ : ٩) إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش ، فوق الأشياء كلها ، منزّه عن الدخول في خلقه ، لا يخفى عليه منهم خافية . لأنه أبان في هذه الآيات أنه أراد : أنه بنفسه فوق عباده ، لأنه قال (أَعْمَنُ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْصِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ) يعني فوق

العرش ؛ والعرش فوق السماء . لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء :
 في السماء . وقد قال مثل ذلك في قوله (٩ : ٢ فسيحوا في الأرض) يعنى على
 الأرض ، لا يريد الدخول في جوفها ، وكذلك قوله (٥ : ٢٦ يتيهون
 في الأرض) يعنى على الأرض ، لا يريد الدخول في جوفها ، وكذلك قوله
 (٢٠ : ٧١ لأصلبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) يعنى فوقها عليها . وقال (أءَمِنْتُمْ
 مَنْ فِي السَّمَاءِ) ثم فصل فقال (أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ) ولم يصل ، فلم
 يكن لذلك معنى إذا فصل قوله (مَنْ فِي السَّمَاءِ) ثم استأنف التخويف
 بالخسف ، لا أنه على عرشه فوق السماء . وقال تعالى (٣٢ : ٥ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ
 مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقال (٧٠ : ٤ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ
 وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) فبين عروج الأمر وعروج الملائكة ، ثم وصف وقت صعودها
 بالارتفاع صاعدة إليه فقال (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) فقال صعودها
 إليه ، وفصله من قوله « إليه » كقول القائل : اصعد إلى فلان في ليلة أو يوم .
 وذلك أنه في العلو ، وأن صعودك إليه في يوم . فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا
 إلى الله عز وجل ؛ وإن كانوا لم يروه ولم يساووه في الارتفاع في علوه ، فإنهم صعدوا
 من الأرض وعرجوا بالأمر إلى العلو ، قال تعالى (٤ : ١٥٨ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ
 إِلَيْهِ) ولم يقل عنده ، (وقال فرعون ٤٠ : ٣٦ ، ٣٧ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا
 لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) ثم استأنف
 الكلام فقال (وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا) فيما قال لى : إن إلهه فوق السموات ،
 فبين الله سبحانه وتعالى أن فرعون ظن بموسى أنه كاذب فيما قال ، وعمد لطلبه ،
 حيث قاله مع الظن بموسى أنه كاذب . ولو أن موسى قال : إنه في كل مكان
 بذاته لطلبه في بيته أو في بدنه أو حُشَّه ، فتعالى الله عن ذلك ، ولم يجهد نفسه
 ببيان الصرح .

قال أبو عبد الله : وأما الآي التي يزعمون أنها قد وصلها ولم يقطعها ، كما قطع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه ، فقال (٥٨ : ٧) أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) فأخبر بالعلم ، ثم أخبر أنه مع كل مناج ، ثم ختم الآية بالعلم بقوله (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) فبدأ بالعلم وختم بالعلم ، فبين أنه أراد أنه يعلمهم حيث كانوا لا يخفون عليه ، ولا يخفى عليه مناجاتهم ، ولو اجتمع القوم في أسفل ، وناظر إليهم في العلو ، فقال : إني لم أزل أراكم وأعلم مناجاتكم : لكان صادقاً . والله المثل الأعلى أن يشبه الخلق . فإن أبوا إلا ظاهر التلاوة وقالوا : هذا منكم دعوى خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة . لأن من هو مع الاثنين فأكثر هو معهم لا فيهم ، ومن كان مع شيء خلا جسمه ؛ وهذا خروج من قولهم وكذلك قوله تعالى (٥٠ : ١٦) وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) لأن ما قرب من الشيء ليس هو في الشيء . ففي ظاهر التلاوة على دعواهم : أنه ليس في حبل الوريد ، وكذلك قوله (٤٣ : ٨٤) وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) لم يقل في السماء ثم قطع ، كما قال (٦٧ : ١٤) أَمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ) ثم قطع فقال (أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ) فقال (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) يعني هو إله أهل السماء وإله أهل الأرض . وذلك موجود في اللغة . تقول : فلان أمير في خراسان ، وأمير في بلخ ، وأمير في سمرقند ، وإنما هو في موضع واحد ، ولا يخفى عليه ما وراءه فكيف العالي فوق الأشياء ، الذي لا يخفى عليه شيء من الأشياء يدبره ؟ فهو إله فيهما إذ كان مدبراً لهما ، وهو على عرشه وفي^(١) كل شيء . تعالى عن الأشباه والأمثال » اهـ .

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه « اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات » قال في آخر خطبته « فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار

(١) كذلك في الأصل ، ولعل الصواب (فوق)

فى توحيد الله عز وجل ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه قولاً واحداً وشرعاً ظاهراً وهم الذين نقلوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك حتى قال « عليكم بسنتى » وذكر الحديث - وحديث « لعن الله من أحدث حدثاً » - قال فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف ، وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى فى أحكام التوحيد ، وأصول الدين ، من الأسماء والصفات ، كما اختلفوا فى الفروع ، ولو كان منهم فى ذلك اختلاف لنقل إلينا ، كما نقل سائر الاختلاف . فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم ، حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان ، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين ، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن ، لأن الاختلاف كان عندهم فى الأصل كفر . والله المنة .

« ثم إني قائل - وبالله أقول - إنهم لما اختلفوا فى أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين ، فحاض فى ذلك من لم يعرفوا بعلم الآثار ، ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار . وصار معولهم على أحكام هوى النفس المستخرجة من سوء الظن به على مخالفة السنة ، والتعلق منهم بآيات لم يسعدهم فيها ماوافق النفوس ، فأنزلوها على ماوافق هواهم وصححوها بذلك مذهبهم - احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين وماأخذ المؤمنين ، ومنهاج الأولين خوفاً من الوقوع فى أقاويلهم التى حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته ، ومنع المستجيبين له حتى حذرهم » - ثم ذكر أبو عبد الله : خروج النبي صلى الله عليه وسلم عليهم وهم يتنازعون فى القدر وغضبه وحديث « لا ألفين أحدكم » وحديث « ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة » وأن الناجية ما كان عليه هو وأصحابه - ثم قال : فلزم الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة ، ولم يكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان ، المعروفين بنقل الأخبار ممن لا يقبل المذاهب المحدثه ؛ فيتصل ذلك قرناً بعد قرن ممن عرفوا بالعدالة والأمانة الحافظين على الأمة ما لهم وما عليهم من إثبات السنة - إلى أن قال :

« فأول ما نبتهى به : ما أوردنا هذه المسألة من أجله : ذكر أسماء الله عز وجل في كتابه وما بين صلى الله عليه وسلم من صفاته في سنته ، وما وصف به عز وجل نفسه مما سند كر قول القائلين بذلك ، مما لا يجوز لنا أن نرده إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية بذلك ، ومما قد أمرنا بالاستسلام له - إلى أن قال - : ثم إن الله تعرف إلينا بعد إثبات الوجدانية والإقرار بالألوهية : أن ذكر تعالى في كتابه بعد التحقيق بما بدأ من أسمائه وصفاته ، وأكد عليه السلام بقوله قبلوا منه لقبولهم لأوائل التوحيد من ظاهر قوله « لا إله إلا الله » - إلى أن قال - بإثبات نفسه بالتفصيل من المجمل فقال : لموسى عليه السلام (٤١: ٢٠) وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي) وقال (٣٠: ٣) وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ) ولصحة ذلك واستقرار ما جاء به المسيح عليه السلام فقال (١١٦: ٥) تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) وقال عز وجل (٦: ٥٤) كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) وأكد عليه السلام صحة إثبات ذلك في سنته فقال : « يقول الله عز وجل : من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي » وقال : « كتب كتاباً بيده على نفسه : إن رحمتي غلبت غضبي » وقال « سبحان الله رضى نفسه » وقال في محاجة آدم لموسى « أنت الذى اصطفاك الله واصطنعك لنفسه » فقد صح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفساً ، وأثبت له الرسول ذلك . فعلى من صدق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر به عن نفسه ، ويكون ذلك مبنيًا على ظاهر قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)

ثم قال « فعلى المؤمنين - خاصتهم وعامتهم - قبول كل ماورد عنه عليه السلام بنقل العدل عن العدل حتى يتصل به صلى الله عليه وسلم . وإن مما قضى الله علينا في كتابه ووصف به نفسه ، ووردت السنة بصحة ذلك : أن قال (الله نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ثم قال عقيب ذلك (نُورٌ عَلَى نُورٍ) وبذلك دعاه صلى الله عليه وسلم « أنت نور السموات » ثم ذكر حديث أبي موسى « حجاب النور - أو النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » وقال :

سبحات وجهه : جلاله ونوره . نقله عن الخليل وأبي عبيد - وقال : قال عبد الله ابن مسعود « نَوَّرَ السَّمَاوَاتِ نَوْرُ وَجْهِهِ » .
ثم قال : « وما ورد به النص . أنه حي ، وذكر قوله تعالى (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) والحديث « يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث » قال : وما تعرف الله إلى عباده : أن وصف نفسه أن له وجهاً موصوفاً بالجلال والإكرام ، فأثبت لنفسه وجهاً - وذكر الآيات .

ثم ذكر حديث أبي موسى المتقدم ، فقال : في هذا الحديث من أوصاف الله عز وجل « لا ينام » موافق لظاهر الكتاب (٢ : ٢٥٥) لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ) وأن له وجهاً موصوفاً بالأنوار ، وأن له بصراً ، كما علمنا في كتابه أنه سميع بصير - ثم ذكر الأحاديث في إثبات الوجه وفي إثبات السمع والبصر والآيات الدالة على ذلك - ثم قال : ثم إن الله تعالى تعرف إلى عباده المؤمنين أن قال « له يدان قد بسطهما بالرحمة - وذكر الأحاديث في ذلك ، ثم ذكر شعراً مية بن أبي الصلت ثم ذكر حديث « لا يزال يلتقي في النار ، وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع فيها رجله » وهي رواية البخاري ، وفي رواية أخرى « يضع عليها قدمه » ثم ما رواه مسلم البطين عن ابن عباس « أن الكرسي موضع القدمين ، وأن العرش لا يقدر قدره إلا الله » وذكر قول مسلم البطين نفسه ، وقول السدي ، وقول وهب بن منبه ، وأبي مالك ، وبعضهم يقول « موضع قدميه » وبعضهم يقول « واضع رجله عليه » .

ثم قال : فهذه الرويات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقة لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، متداولة في الأقوال ، ومحفوظة في الصدور ، لا ينكر خلف عن السلف ، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم ، نقلتها الخاصة والعامة ، مدونة في كتبهم إلى أن حدث في آخر الأمة من قلل الله عددهم عن حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مجالستهم ومكالمتهم ، وأمرنا أن لا نعود

مرضاهم ولا نشيع جنازتهم . فقصده هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه وعمدوا إلى الأخبار ، فعمدوا في دفعها إلى أحكام المقاييس ، وكفر المتقدمين ، وأنكروا على الصحابة والتابعين ، وردوا على الأئمة الراشدين ، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل .

ثم ذكر المأثور عن ابن عباس وجوابه لنجدة الحرورى ، ثم حديث الصورة^(١) وذكر أنه صنف فيه كتاباً مفرداً واختلاف الناس في تأويله ، ثم قال : وسنذكر أصول السنة وماورد من الاختلاف فيما نعتقد فيما خالفنا فيه أهل الزيغ وماوافقنا فيه أصحاب الحديث من المثبتة إن شاء الله . ثم ذكر الخلاف في الإمامة واحتج عليها وذكر اتفاق المهاجرين والأنصار على تقديم الصديق ، وأنه أفضل الأمة ، ثم قال : وكان الاختلاف في خلق الأفعال : هل هي مقدرة أم لا ؟ قال : وقولنا فيها : إن أفعال العباد مقدرة معلومة - وذكر إثبات القدر ، ثم ذكر الخلاف في أهل الكبائر ومسألة الأسماء والأحكام - وقال : قولنا فيها : إنهم مؤمنون على الإطلاق ، وأمرهم إلى الله ، إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم ، وقال : أصل الإيمان موهبة يتولد منها أفعال العباد ، فيكون أصل التصديق والإقرار والأعمال - وذكر الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه - وقال : قولنا : إنه يزيد وينقص قال : ثم كان الاختلاف في القرآن مخلوقاً وغير مخلوق ، فقولنا وقول أئمتنا : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنه صفة الله ، منه بدأ قولنا ، وإليه يعود حكماً - ثم ذكر الخلاف في الرؤية ، وقال : قولنا وقول أئمتنا فيما نعتقد : أن الله يرى في القيامة - وذكر الحجة - ثم قال : اعلم رحمك الله أنى ذكرت أحكام الاختلاف على ماورد من ترتيب المحدثين في كل الأزمنة . وقد بدأت أن أذكر أحكام الجمل من العقود فأقول : ونعتقد أن الله عز وجل له عرش ، هو على عرشه فوق سبع سمواته بكل أسمائه وصفاته ، كما قال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (يُدَبَّرُ

الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ) ولا نقول : إنه في الأرض كما هو في السماء على عرشه ، لأنه عالم بما يجري على عباده ثم يعرج إليه - إلى أن قال - ونعتقد أن الله تعالى خلق الجنة والنار وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء - إلى أن قال - ونعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم عرج به بنفسه إلى سدرة المنتهى - إلى أن قال - ونعتقد أن الله قبض قبضتين ، فقال « هؤلاء الجنة ، هؤلاء النار » ونعتقد أن الرسول صلى الله عليه وسلم حوضاً . ونعتقد أنه أول شافع وأول مشفع - وذكر الصراط والميزان والموت ؛ وأن المقتول قتل بأجله واستوفى رزقه - إلى أن قال - ومما نعتقد : أن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الآخر ، فيسقط يده فيقول « ألا هل من سائل ؟ الحديث » وليلة النصف من شعبان وعشية عرفة - وذكر الحديث في ذلك - قال : ونعتقد أن الله تعالى كلم موسى تكليماً ، واتخذ إبراهيم خليلًا ، وأن الخلة غير الفقر . لا كما قال أهل البدع ، ونعتقد أن الله تعالى خص محمداً صلى الله عليه وسلم بالرؤية ، واتخذ خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا . ونعتقد أن الله تعالى اختص نفسه بمفتاح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله (٣١ : ٣٤) إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ - الآية) ونعتقد المسح على الخفين ثلاثاً للمسافر ويوماً وليلة للمقيم ، ونعتقد الصبر على السلطان من قريش على ما كان من جور أو عدل ما أقام الصلاة من الجمع والأعياد ؛ والجهاد معهم ماض إلى يوم القيامة ، والصلاة في الجماعة حيث ينادى لها واجب إذا لم يكن عذراً أو مانع . والتراويح سنة ، ونشهد أن من ترك الصلاة عمداً فهو كافر والشهادة ، والبراءة بدعة . والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة ، ولا ننزل أحداً جنة ولا ناراً حتى يكون الله ينزلهم ، والمرء والجدال في الدين بدعة . ونعتقد أن ماشجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم إلى الله ، وترحم على عائشة وترضى عنها . والقول في اللفظ والملفوظ ، وكذلك في الاسم والمسمى بدعة ، والقول في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة .

واعلم أنى ذكر اعتقاد أهل السنة على ظاهر ماورد عن الصحابة والتابعين مجلًا من غير استقصاء، إذ تقدم القول من مشائخنا المعروفين من أهل الإبانة والديانة، إلا أنى أحببت أن أذكر عقود أصحابنا المتصوفة فيما أحدثته طائفة نسبوا إليهم ماقد تخرصوا من القول بما نزه الله تعالى المذهب وأهله من ذلك - إلى أن قال - وقرأت لمحمد بن جرير الطبري في كتاب سماه « التبصير » كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلاف عندهم، وسألوه أن يصنف لهم مايعتقده ويذهب إليه . فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى ، فذكر عن طائفة إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة ، ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبة لم يخص طائفة . فبين أن ذلك على جهالة منه بأقوال المخلصين منهم . وكان من نسب إليه ذلك القول بعد أن ادعى على الطائفة ابن أخت عبد الواحد بن زيد - والله أعلم بمحلّه عند المخلصين - فكيف بابن أخته ؟ وليس إذا أحدث الزائغ في نخلته قولاً نسب إلى الجملة ، كذلك في الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولاً في الفقه وليس فيه حديث يناسب ذلك : ينسب إلى ذلك جملة الفقهاء والمحدثين .

واعلم أن لفظ الصوفية وعلومهم تختلف ، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم وممروزات ، وإشارات تجرى فيما بينهم . فمن لم يداخلهم على التحقيق ونازل ما هم عليه رجع عنهم وهو خاسيء وحسير - ثم ذكر إطلاقهم لفظ الرؤية بالقييد - فقال : كثيراً ما يقولون : رأيت الله - وذكر عن جعفر بن محمد قوله لما سئل « هل رأيت الله حين عبده ؟ قال : رأيت الله ثم عبده . فقال السائل : كيف رأيته ؟ فقال : لم تره الأبصار بتحديد الأعيان ، ولكن رؤية القلوب بتحقيق الإيقان » ثم قال : وأنه تعالى يرى في الآخرة كما أخبر في كتابه ، وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا قولنا وقول أئمتنا دون الجهال من أهل النبوة فينا ، وأن مما نعتقده أن الله حرم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم ، وذكر ذلك في حجة الوداع . فمن زعم أنه يبلغ مع الله إلى درجة يبيح الحق له ما حظر

على المؤمنين - إلا المضطر على حال يلزمه إحياء للنفس لو بلغ العبد ما بلغ من العلم والعبادات - فذلك كفر بالله ، وقائل ذلك قائل بالإباحة وهم المنسلخون من الديانة . وإن مما نعتقده ترك إطلاق تسمية العشق على الله تعالى - وبين أن ذلك لا يجوز لاشتقاقه ، ولعدم ورود الشرع به - وقال : أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة ، وفيما نص الله من ذكر المحبة كفاية ، وأن مما نعتقده : أن الله لا يحل في المرئيات ، وأنه المنفرد بكمال أسمائه وصفاته ، بائن من خلقه مستو على عرشه ؛ وأن القرآن كلامه غير مخلوق حيثما تلى ودرس وحفظ ، ونعتقد أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلًا ، واتخذ نبينا محمدًا صلى الله عليه وسلم خليلًا وحيبًا . وأخلقه لهما منه على خلاف ما قاله المعتزلة : إن الخلقة الفقر والحاجة - إلى أن قال : وأخلقه والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما . ولا تدخل أوصافه تحت التكيف والتشبيه ؛ وصفات الخلق من المحبة والخلقة جائز عليها الكيف . فأما صفاته تعالى فمعلومة في العلم وموجودة في التعريف ، قد انتفى عنها التشبيه . فالإيمان به واجب ، واسم الكيفية عن ذلك ساقط .

ومما نعتقده : أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات . وإنما حرم الله الغش والظلم . وأما من قال بتحريم تلك المكاسب فهو ضال مضل مبتدع ، إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء ، وإنما حرم الله ورسوله الفساد لا الكسب والتجارات . فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة . وإن مما نعتقد : أن الله لا يأمر بأكل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات ، لأن ما طالبهم به موجود إلى يوم القيامة ؛ والمعتقد أن الأرض تخلو من الحلال ، والناس يتقلبون في الحرام فهو مبتدع ضال ، إلا أنه يقل في موضع ، ويكثر في موضع لا أنه مفقود من الأرض ومما نعتقده : أنا إذا رأينا من ظاهر جميلا لا تهمة في مكسبه وماله وطعامه . وجائز أن يؤكل طعامه ، والعاملة في تجارته . فليس علينا الكشف عما قاله . فإن سأل

سائل على سبيل الاحتياط جاز إلا من داخل الظلمة ، ومن ينزع عن الظلم وأخذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك : فالسؤال والتوقى كما سأل الصديق غلامه . فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارج عن تلك الأموال فاختلفا فلا يطلق عليه اسم الحلال ولا الحرام إلا أنه مشتبّه . فمن سأل استبرأ لدينه كما فعل الصديق . وأجاز ابن مسعود وسلمان الأكل منه وعليه التبعة ، والناس طبقات والدين الحنيفية السمحة .

وإن مما اعتقد أن العبد مادامت أحكام الدار جارية عليه فلا يسقط عنه الخوف والرجاء . وكل من ادعى الا من : فهو جاهل بالله وبما أخبر به عن نفسه (٧ : ٩٩) فلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ) وقد أفردت كشف عورات من قال بذلك . ونعتقد أن العبودية لا تسقط عن العبد ماعقل وعلم ماله وما عليه يمين على أحكام القوة والاستطاعة ، إذ لم يسقط الله ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين . ومن زعم أنه قد خرج عن رق العبودية إلى فضاء الحرية باسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المسدية بعلائق الأخروية : فهو كافر لاحالة إلا من اعتراه علة أو رافة ، فصار معتوهاً أو مجنوناً أو مبرسماً قد اختلط عقله ، أو لحقه غشية ارتفع عنه بها أحكام العقل ، وذهب عنه التمييز والمعرفة . فذلك خارج عن الملة مفارق للشرعية . ومن زعم الإشراف على الخلق يعلم مقاماتهم ومقدارهم عند الله بغير الوحي المنزل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خارج عن الملة . ومن ادعى أنه يعرف مآل الخلق ومنقلبهم وعلى ماذا يموتون عليه ويحتم لهم ، بغير الوحي من قول الله وقول رسوله : فقد باء بغضب من الله . والفراصة حق على أصول ما ذكرناه . وليس ذلك مما رسمناه في شيء . ومن زعم أن صفاته تعالى بصفاته - ويشير إلى غير آية العظمة والتوفيق والهداية - وأشار إلى صفاته عز وجل القديمة ، فهو حلولى قائل باللاهوتية والالتحام . وذلك كفر لاحالة .

ونعتقد أن الأرواح كلها مخلوقة ، ومن قال : إنها غير مخلوقة فقد ضاها قول النصارى النسطورية في المسيح . وذلك كفر بالله العظيم ، ومن قال : إن شيئاً من صفات الله حال في العبد أو قال بالتبعيض على الله فقد كفر . والقرآن كلام الله ليس بمخلوق ولا حال في مخلوق ، وأنه كيفاً تلى وقرئ وحفظ فهو صفة الله عز وجل . وليس الدرس من المدروس ، ولا التلاوة من المتلو . لأنه عز وجل بجميع صفاته وأسمائه غير مخلوق ، ومن قال بغير ذلك فهو كافر . ونعتقد أن القراءة الملحنة بدعة وضلالة ، وأن القصائد ، بدعة ومجراها على قسمين . فالحسن من ذلك : ذكر آلاء الله ونعمائه وإظهار نعت الصالحين وصفة المتقين : فذلك جائز ، وتركه والاشتغال بذكر الله والقرآن والعلم أولى به ، وما جرى على وصف المربيات ونعت المخلوقات فاستماع ذلك على الله كفر ، واستماع الغناء والربيعات على الله كفر ، والرقص بالايقاع ونعت الرقاصين على أحكام الدين فسق ، وعلى أحكام التواجد . والغناء : لهو ولعب ، وحرام على كل من يسمع القصائد والربيعات الملحنة الجائى بين أهل الأطباع على أحكام الذكر إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد ومعرفة أسمائه وصفاته ، وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك ومالا يليق به عز وجل مما هو مزه عنه ، فيكون استماعه كما قال (٣٩ : ١٨) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) الآية . وكل من جهل ذلك وقصد استماعه على الله على غير تفصيل فهو كافر لا محالة . فكل من جمع القول وأصغى بالإضافة إلى الله فغير جائز ، إلا لمن عرف بما وصفت من ذكر الله ونعمائه وما هو موصوف به عز وجل ، مما ليس للمخلوقين فيه نعت ولا وصف ، بل ترك ذلك أولى وأحوط . والأصل في ذلك : أنها بدعة ، والفتنة فيها غير مأمونة على استماع الغناء . والربيعات بدعة ، وذلك مما أنكره المطلبى - الشافعى - ومالك والثورى ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل وإسحاق ، والاقتداء بهم أولى من الاقتداء بمن لا يعرفون في الدين ، ولا لهم قدم صدق عند المحلصين . وبلغنى

أنه قيل لبشر بن الحارث : إن أصحابك قد أحدثوا شيئاً يقال له القصائد .
قال : مثل إيش ؟ قال مثل قوله * اصبرى يانفس حتى تسكنى دار الجليل *
فقال : حسن . وأين يكون هؤلاء الذين يستمعون ذلك ؟ قال قلت : ببغداد .
فقال : كذبوا ، والله الذى لا إله غيره لا يسكن ببغداد من يستمع ذلك .

قال أبو عبد الله : ومما نقول - وهو قول أئمتنا - أن الفقير إذا احتاج وصبر
ولم يتكلف إلى وقت يفتح الله له كاناً على ، فمن عجز عن الصبر كان السؤال
أولى به على قوله صلى الله عليه وسلم « لأن يأخذ أحدكم حبله » الحديث
ونقول : إن ترك المكاسب غير جائز إلا بشرائط موسومة من التعفف
والاستغناء عما فى أيدي الناس ؛ ومن جعل السؤال حرفة وهو صحيح : فهو
مذموم فى الحقيقة خارج . ونقول : إن المستمع إلى الغناء والملاهى كما قال عليه
السلام « الغناء يثبت النفاق فى القلب » وإن لم يكفر فهو فسق لا محالة . والذى
نختاره : قول أئمتنا من ترك المراءى فى الدين والكلام فى الإيمان ، مخلوق أو
غير مخلوق . ومن زعم أن الرسول صلى الله عليه وسلم واسطة يؤدى ، وأن المرسل
إليهم أفضل : فهو كافر بالله . ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كفر اه .

ومن متأخريهم : الشيخ الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبى صالح الجيلانى قال
فى كتابه الغنية : أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو
أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد - إلى أن قال : وهو بجهة العلو مستو على
العرش ، محتو على الملك محيط علمه بالأشياء (٣٥ : ٩) إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ
الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ (٣٢ : ٤) يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى
الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ)
ولا يجوز وصفه بأنه فى كل مكان ، بل يقال إنه فى السماء على العرش
كما قال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) - وذكر آيات وأحاديث إلى أن

قال - : وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش ، قال : وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزله على كل نبي أرسله بلا كيف ، - وذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضع . وذكر في سائر الصفات نحو هذا .

ولو ذكرت ما قاله العلماء في ذلك لطال الكتاب جداً .

قال أبو عمر بن عبد البر : روينا عن مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان ابن عيينة والأوزاعي ومعر بن راشد في أحاديث الصفات : أنهم كلهم قالوا « أمروها كما جاءت » قال أبو عمر : ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من نقل الثقات ، أو جاء عن أصحابه رضي الله عنهم : فهو علم يُدان به ؛ وما أحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم : فهو بدعة وضلالة . وقال في شرح الموطأ - لما تكلم على شرح حديث النزول - قال : هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد ، لا يختلف أهل الحديث في صحته . وهو منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش استوى ، من فوق سبع سموات ، كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم : إن الله تعالى في كل مكان بذاته المقدسة . قال : والدليل على صحة ما قال أهل الحق : قول الله - وذكر بعض الآيات - إلى أن قال : وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته . لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم .

قال أبو عمر بن عبد البر أيضاً : أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل قالوا في تأويل قوله : (٥٨ : ١٤) مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَآهُمْ) هو على العرش وعلمه في كل مكان . وما خالفهم في ذلك من يحتاج بقوله .

وقال أبو عمر أيضاً : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج : فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة . ويزعم أن من أقرَّ بها مشبه ، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود . والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أئمة الجماعة .

فهذا كلام ابن عبد البر إمام أهل المغرب .

وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه المتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري ، وذُبَّ عنهم قال في كتاب الأسماء والصفات : (باب ما جاء في إثبات اليمين صفتين لا من حيث الجارحة . لورود خبر الصادق به) قال الله تعالى (يَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَنَعَكَ أَنَّ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ) وقال : (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب مثل قوله في حديث الشفاعة : « يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده » ومثل قوله في الحديث المتفق عليه : « أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك الألواح بيده » . وفي لفظ « وكتب لك التوراة بيده » ومثل ما في صحيح مسلم : « وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده » ومثل قوله صلى الله عليه وسلم « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة ، يتكفؤها الجبار بيده ، كما يتكفأ أحدكم خبزته في سفرته ، نزلاً لأهل الجنة » وذكر أحاديث مثل قوله : « بيدي الأمر » ، « والخير في يديك » ، « والذي نفس محمد بيده » ، و « إن الله ييسر يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، وييسر يده بالنهار ليتوب مسيء الليل » وقوله « للقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » وقوله « يطوى الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا

الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوى الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ » وقوله : « يمين الله ملأى لا يفيضها نفقة ، سحَاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض ؟ فإنه لم يَفِضْ ما في يمينه ، وعرشه على الماء ، ويده الأخرى القسط يخفض ويرفع » وكل هذه الأحاديث في الصحاح ، وذكر أيضاً قوله : « إن الله لما خلق آدم قال له ويده مقبوضتان : اختر أيتهما شئت ، قال : اخترت يمين ربي ، وكلتا يدي ربي يمين مباركة » وحديث : « إن الله لما خلق آدم مسح على ظهره » إلى أحاديث آخر ، ذكرها من هذا النوع .

ثم قال البيهقي : أما المتقدمون من هذه الأمة : فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب ، وكذلك قال في الاستواء على العرش وسائر الصفات الخبرية مع ، أنه يحكى قول بعض المتأخرين .

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل : لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها ، والواجب حملها على ظاهرها ، وأنها صفات لله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من سائر الخلق ، ولا يعتد التشبيه فيها ، لكن على ما روى عن الإمام أحمد وسائر الأئمة - وذكر بعض كلام الزهري ومكحول ومالك والثوري والأوزاعي والليث وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة والفضيل بن عياض ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وأسود بن سالم وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد ومحمد بن جرير الطبري وغيرهم في هذا الباب ، وفي حكاية ألفاظهم طول - إلى أن قال : ويدل على إبطال التأويل : أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين : حملوها على ظاهرها ، ولم يتعرضوا لتأويلها ، ولا صرفوها عن ظاهرها ، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة .

وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري التكلم ، صاحب الطريقة

المنسوبة إليه في الكلام في كتابه الذي صنفه في اختلاف المصلين ، ومقالات
الإسلاميين - وذكر فرق الروافض والخوارج والمرجئة والمعتزلة وغيرهم ، ثم قال :
(مقالة أهل السنة وأصحاب) الحديث جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة :
الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وبما جاء عن الله تعالى ، وما رواه الثقات
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يردون شيئاً من ذلك ، وأن الله واحد
أحد ، فرد صمد ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبده
ورسوله ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله
يبعث من في القبور ، وأن الله على عرشه كما قال : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
سَتَوًى) وأن الله يدين بلا كيف ، كما قال : (٣٨ : ٧٥ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) ،
وكما قال : (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) ، وأن له عينيْن بلا كيف ، كما قال :
(٥٤ : ١٤ تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا) ؛ وأن له وجهاً ، كما قال : (٥٥ : ٢٧ وَيَنقَى
وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) ؛ وأن سماء الله تعالى ، لا يقال إنها
غير الله ؛ كما قالت المعتزلة والخوارج ، وقرروا أن الله علماً ؛ كما قال : (٤ : ١٦٥
أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) وكما قال : (٣٥ : ١١ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ
إِلَّا بِعِلْمِهِ) ، وأثبتوا له السمع والبصر ؛ ولم ينفوا ذلك عن الله ، كما نفته
المعتزلة ، وأثبتوا لله القوة ، كما قال : (٤١ : ١٥ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي
خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) - وذكر مذهبهم في القدر إلى أن قال -
ويقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق ، والكلام في اللفظ والوقف ، من قال
باللفظ وبالوقف : فهو مبتدع عندهم ، لا يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق ، ولا يقال
غير مخلوق ، ويقولون : أن الله يرى بالأبصار يوم القيامة ، كما يرى القمر ليلة
البدر ، يراه المؤمنون ، ولا يراه الكافرون ، لأنهم عن الله محجوبون ، قال
عز وجل (٨٣ : ١٥ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ) - وذكر قولهم
في الإسلام والإيمان والحوض والشفاعة وأشياء - إلى أن قال : ويقرن بأن

الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، ولا يقولون مخلوق ، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبار بالنار - إلى أن قال - وينكرون الجدل والمراء في الدين ، والخصومة والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل ، ويتنازعون فيه من دينهم . ويسلمون للروايات الصحيحة ، ولما جاءت به الآثار الصحيحة ، التي جاء بها الثقات ، عدل عن عدل ، حتى ينتهى ذلك إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا يقولون : كيف ؟ ولا لم ؟ لأن ذلك بدعة - إلى أن قال - : ويقولون أن الله يحىء يوم القيامة ، كما قال تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء ، كما قال : (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) - إلى أن قال - : ويرون مجانبه كل داع إلى بدعة ، والتشاغل بقراءة القرآن ، وكتابة الآثار ، والنظر في الفقه ، مع الاستكانة والتواضع وحسن الخلق ، مع بذل المعروف وكف الأذى ، وترك الغيبة والنميمة والسعاية ، وتفقد المآكل والمشارب ، قال : فهذه جملة ما يأمرون به ، ويستسلمون إليه ويرونه . وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله ، وبه المستعان .

وقال الأشعري أيضا - في اختلاف أهل القبلة في العرش - : قال أهل السنة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ولا يشبه الأشياء ، وأنه استوى على العرش ، كما قال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) ولا تتقدم بين يدي الله في القول بل نقول استوى بلا كيف ، وأن له وجهًا ، كما قال (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) وأن له يدين ، كما قال (خَلَقْتُ يَدَيَّ) وأن له عينين ، كما قال (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) وأنه يحىء يوم القيامة هو وملأئكته كما قال (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ، كما جاء في الحديث . ولم يقولوا شيئًا إلا ما وجدوه في الكتاب ، أو جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال المعتزلة : إن الله استوى على العرش بمعنى استولى ، وذكر مقالات أخرى .

وقال أبو الحسن الأشعري أيضا في كتابه الذي سماه « الإبانة في أصول الديانة » وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه ، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه - فقال : (فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة) .

فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة ، فعرفونا قولكم الذي به تقولون ، وديانتكم التي بها تدينون قيل له : قولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكلام ربنا وسنة نبينا ، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث . ونحن بذلك معتمدون . وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل - نصر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته - قائلون ، ولما خالف قوله مخالفون ، لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذي أبان الله به الحق ورفع به الضلال ، وأوضح به المنهاج ، وقع به بدع المبتدعين ، وزيع الزائعين ، وشك الشاكين . فرحمة الله عليه من إمام مقدم ، وجيل معظم ، وكبير مفهم .

وجلة قولنا : أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وبما جاءوا به من عند الله ، وبما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا نرد من ذلك شيئا ؛ وأن الله واحد ، لا إله إلا هو ، فرد صمد ، لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ؛ وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى والحق ليظهره على الدين كله ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من القبور ، وأن الله مستو على عرشه ، كما قال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وأن له وجها ، كما قال (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) وأن له يدين بلا كيف ، كما قال (لَمَّا خَلَّصْتُ بَيْدِي) وكما قال (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) وأن له عينين بلا كيف ، كما قال (تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا) وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالا - وذكر نحو مما ذكر في الفرق - إلى أن قال : ونقول إن الاسلام أوسع من الإيمان وليس كل اسلام إيمانا . وندين بأن الله يقلب القلوب بين إصبعين من أصابعه

عز وجل ، وأنه عز وجل يضع السموات على إصبع والأرضين على إصبع ، كما جاءت الرواية الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - إلى أن قال - : وأن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص . ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي رواها الثقات عدلا عن عدل ، حتى تنتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - إلى أن قال - ونصدق بجميع الروايات التي أثبتتها أهل النقل من النزول إلى سماء الدنيا ، وأن الرب عز وجل يقول : « هل من سائل ؟ هل من مستغفر ؟ » وسائر ما نقلوه وأثبتوه ، خلافا لما قال أهل الزيغ والتضليل . وزد ما اختلفنا فيه إلى كتاب ربنا ، وسنة نبينا ، وإجماع المسلمين . وما كان في معناه ، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا به ربنا ، ولا نقول على الله ما لا نعلم . ونقول : إن الله يحىء يوم القيامة ، كما قال (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وإن الله يقرب من عباده كيف شاء ، كما قال (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) وكما قال (٥٣ : ٨ ، ٩ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى . فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) - إلى أن قال - وسنحتج لما ذكرناه من قولنا ، وما بقى مما لم نذكره بابا بابا .

ثم تكلم على أن الله يرى ، واستدل على ذلك . ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق ، واستدل على ذلك ، ثم تكلم على من وقف في القرآن ، وقال : لا أقول : إنه مخلوق ولا غير مخلوق ، ورد عليه . ثم قال : (باب ذكر الاستواء على العرش) .

فقال : إن قال قائل : ماتقولون في الاستواء ؟ قيل له : نقول : إن الله مستور على عرشه ، كما قال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى) وقال تعالى (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقال تعالى (٤ : ١٥٨ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) وقال تعالى (٣٢ : ٤ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقال تعالى حكاية عن فرعون (٤٠ : ٣٦ ، ٣٧ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ، فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى . وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ

كاذِبًا) كذب موسى في قوله « إن الله فوق السموات » وقال تعالى (٦٧ : ١٤)
أَمْ مِّنْكُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ ؟ (والسموات فوقها العرش . فلما
كان العرش فوق السموات قال (أأنتم من في السماء) لأنه مستو على العرش
الذى هو فوق السموات . وكل ما علا فهو سماء . فالعرش أعلى السموات ، وليس
إذا قال (أأنتم من في السماء) يعنى جميع السماء ، وإنما أراد العرش الذى هو
أعلى السموات . ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السموات فقال (٧١ : ١٦) وَجَعَلَ
الْقَمَرَ فِيهِ نُورًا) فلم يُرد أن القمر يملؤها ، وأنه فيهن جميعاً . ورأينا المسلمين
جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء . لأن الله على العرش الذى هو فوق
السموات . فلو أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش ، كما لا يحيطونها
إذا دعوا إلى الأرض .

ثم قال : (فصل) وقد قال القائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية :
إن معنى قوله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) أنه استولى وقهر وملك ، وأن الله
عز وجل فى كل مكان ، وجحدوا أن يكون الله على عرشه ، كما قال أهل الحق .
ودهبوا فى الاستواء إلى القدرة .

فلو كان كما ذكره : كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة .
لأن الله قادر على كل شيء ، والأرض : فالله قادر عليها وعلى الحشوش وعلى
كل مافى العالم ، فلو كان الله مستوياً على العرش ، معنى الاستيلاء - وهو عز
وجل مستول على الأشياء كلها - لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء
وعلى الحشوش والأقذار . لأنه قادر على الأشياء مستول عليها ، وإذا كان قادراً على
الأشياء كلها ، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول : إن الله مستو على الحشوش
والأخلية - لم يجز أن يكون الاستواء على العرش الاستيلاء ، الذى هو عام
فى الأشياء كلها ، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص العرش دون
الأشياء كلها .

وذكر دلالات القرآن والحديث والإجماع والعقل .

ثم قال : (باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين) وذكر الآيات على ذلك ، ورد على المتأولين لها بكلام طويل لا يتسع هذا الموضع لحكايته . مثل قوله : فإن سئلتنا : أتقولون لله يدان ؟ قيل : نقول ذلك . وقد دل عليه قوله تعالى (٤٨ : ١٠) يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) وقوله تعالى (لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله مسح ظهر آدم بيده ، وخلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده » وقد جاء في الخبر المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله خلق آدم بيده ، وخلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده ، وغرس شجرة طوبى بيده » وليس يجوز في لسان العرب ، ولا في عادة أهل الخطاب ، أن يقول القائل : عملت كذا بيدي ، ويريد بها النعمة ، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها ، وما يجري مفهوما في كلامها ، ومعقولا في خطابها ، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل : فعلت بيدي ، ويعنى بها النعمة - بطل أن يكون معنى قوله تعالى « بيدي » النعمة .

وذكر كلاماً طويلاً في تقرير هذا ونحوه .

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم - وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعرى ، ليس فيهم مثله ، ولا قبله ولا بعده - قال في كتاب « الإبانة » تصنيفه : -

فان قال : فما الدليل على أن لله وجهاً ويدا ؟ قيل له : قوله تعالى (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) وقوله تعالى (٣٨ : ٧٥) مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ) فأثبت لنفسه وجهاً ويدا .

فان قال : فلم أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة ؟ إن كنتم لا تعقلون وجهاً ويدا إلا جارحة ؟ .

قلنا : لا يجب هذا ، كما لا يجب إذا لم نعقل حياً عالماً قادراً إلا جسماً : أن

تقضى نحن وأتم بذلك على الله سبحانه وتعالى ، وكما لا يجب في كل شيء كان قائماً بذاته أن يكون جوهرًا ، لأننا وإياكم لا نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك ، وكذلك الجواب لهم إن قالوا : فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفاته عرضاً ، واعتلوا بالوجود .
وقال : فان قال : فهل تقولون : إنه في كل مكان ؟ .

قيل له : معاذ الله ، بل هو مستو على عرشه ، كما أخبر في كتابه فقال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وقال الله تعالى (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقال (أَعْمَنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ) قال : ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفه والحشوش ، والمواضع التي يرغب عن ذكرها ، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها مالم يكن ، وينقص بنقصاتها إذا بطل منها ما كان ، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض وإلى خلفنا ، وإلى يميننا وإلى شمالنا . وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله .

وقال أيضاً في هذا الكتاب : صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها وهي : الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والإرادة ، والبقاء والوجه ، والعينان ، واليدان ، والغضب ، والرضا .

وقال في كتاب « التمهيد » كلاماً أكثر من هذا .

وكلامه وكلام غيره من المتكلمين في مثل هذا الباب كثير لمن يطلبه . وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام .

وملاك الأمر : أن يهب الله للعبد حكمة وإيماناً ، بحيث يكون له عقل ودين ، حتى يفهم ويدين ، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كل شيء . ولكن كثيراً من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين ، ومحسناً للظن بهم دون غيرهم ، ومتوها أنهم حققوا في هذا الباب مالم يحققه غيرهم . فلو أتى بكل

آية ماتبعها حتى يؤتى بشيء من كلامهم ، ثم هم - مع هذا - مخالفون لأسلافهم غير متبعين لهم ؛ فلو أنهم أخذوا بالهدى الذى يجدونه فى كلام أسلافهم لرُجى لهم - مع الصدق فى طلب الحق - أن يزدادوا هدى . ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة ، ثم لا يتمسك بما جاءت به من

الحق : ففيه شبه من اليهود ، الذين قال الله فيهم (٢ : ١٩) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ، وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ . قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ؟) فإن اليهود قالوا « لا نؤمن إلا بما أنزل علينا » فقال الله تعالى لهم (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين) أى إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم ، يقول سبحانه وتعالى : لا لما جاءكم أنبياءكم تتبعون ، ولا لما جاءكم به سائر الأنبياء تتبعون ، ولكن إنما تتبعون أهواءكم ، فهذا حال من لم يتبع الحق إلا من طائفته ولا من غيرها ، مع كونه يتعصب لطائفته بلا برهان من الله ولا بيان .

وكذلك قال أبو المعالى الجوينى فى كتابه « الرسالة النظامية » اختلفت مسالك العلماء فى هذه الظواهر . فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك فى آى الكتاب ، وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانكشاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردّها ، وتقويض معانيها إلى الرب - فقال : والذى أرتضيه رأياً وأدين الله به عقداً : اتباع سلف الأمة ، والدليل السمعى القاطع فى ذلك : إجماع الأمة ، وهو ، حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة . وقد درج صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها ، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة . وكانوا لا يألون جهداً فى ضبط قواعد الملة ، والتواصى بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها . فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بقروع

الشرية . وإذ قد انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك هو الوجه المتبع . فحق على ذى الدين أن يعتقد تنزيه البارى عن صفات المحدثين ، ولا يخوض فى تأويل المشكلات ، ويكتل معناها إلى الرب تعالى . فليجبر آية الاستواء والحجى وقوله (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى) وقوله (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) وقوله (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره : على ما ذكرناه اهـ .

قلت : وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب : ذكر ألفاظ بعض أئمة العلماء ، الذين نقلوا مذهب السلف فى هذا الباب . وليس كل من ذكرنا شيئاً من قوله من المتكلمين وغيرهم نقول بجميع مايقوله فى هذا وغيره ، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به ، وكان معاذ بن جبل يقول فى كلامه المشهور عنه الذى رواه أبو داود فى سننه « اقبلوا الحق من كل من جاء به ، وإن كان كافراً » وأقال فاجراً . واحذروا زيفة الحكيم ، قالوا : كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق ؟ قال : إن على الحق نوراً » أو كلاماً هذا معناه .

فأما تقرير ذلك بالدليل ، وإمطة مايعرض من الشبهة ، وتحقيق الأمر على وجه يخلص إلى القلب مايرد به من اليقين ، ويقف على مواقف آراء العباد فى هذه المهامه : فما تتسع له هذه الفتوى . وقد كتبت شيئاً من ذلك قبل هذا ، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا . وربما أكتب إن شاء الله فى ذلك ما يحصل به المقصود .

وجماع الأمر فى ذلك : أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه ، وقصد اتباع الحق ، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه ، والإلحاد فى أسماء الله وآياته . ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً ألبتة ، مثل أن يقول القائل : ما فى الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه فى الظاهر قوله (٥٧ : ٤) وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ (وقوله

صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه » ونحو ذلك : فإن هذا غلط . وذلك أن الله معنا حقيقة ، وهو فوق العرش حقيقة ، كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه وتعالى (٥٧ : ٤) هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء ، وهو معنا أينما كنا ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال « والله فوق العرش وهو يعلم ما أتم عليه » .

وذلك أن كلمة « مع » في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة ، من غير وجوب ماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال . فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال : ما زلنا نسير والتمير معنا أو النجم معنا ، أو يقال : هذا المتاع معي ، لجامعته لك . وإن كان فوق رأسك ؛ فالله مع خلقه حقيقة ، وهو فوق عرشه حقيقة . ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد ، فلما قال (يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا) إلى قوله تعالى (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ) دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها : أنه مطلع عليكم ، شهيد عليكم ، مهيمن عليكم ، عالم بكم . وهذا معنى قول السلف : إنه معهم بعلمه . وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته . وكذلك في قوله (٥٨ : ٧) مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ) إلى قوله (إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ) أَيْنَا كَانُوا) الآية ، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار (٩ : ٤٠) لَا تَخْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره ، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا : معية الاطلاع والنصر والتأييد ، وكذلك قوله تعالى (١٦ : ١٢٨) إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) وكذلك قوله لموسى وهارون (٢٠ : ٤٦) إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى) المعية هنا على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد . وقد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي

و يشرف عليه أبوه من فوق السقف، فيقول: لاتخف، أنا معك، أو أنا هنا حاضر، ونحو ذلك ينبه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه. ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها. وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع، فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع، يقتضى في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر. فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، وتدل على قدر مشترك بين جميع مواردّها - وإن امتاز كل موضع بخصوصية - فعلى التقديرين: ليس مقتضاها: أن يكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق، حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها. ونظيرها من بعض الوجوه: الربوبية والعبودية، فإنها - وإن اشتركت في أصل الربوبية والتعبد - لها معان بحسب المواضع فلما قال (رب العالمين، رب موسى وهارون) كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق. فإن من أعطاه الله من السكّال أكثر مما أعطى غيره فقد ربه ورباه ربوبية وتربية أكمل من غيره وكذلك قوله (٧٦: ٦) عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) و(١٧: ١) سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) فإن العبد: تارة يُعْنَى به المعبّد: فيعم الخلق، كقوله (١٩: إن كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا) وتارة يعنى به: العابد فيخص. ثم يختلفون، فمن كان أعبد علماً وحالاً كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع.

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس مشككة، لتشكك المستمع فيها: هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة، أو من قبيل المشتركة في اللفظ فقط. والمحققون يعملون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة، إذ واضح اللغة إنما وضع اللفظ بازاء القدر المشترك، وإن كانت نوعاً مختصاً من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ.

ومن علم ن «المعية» تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات، كإضافة

الربوبية مثلاً ، وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش ، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية ، ولا يوصف بالسفل ولا بالتحتية قط ، لا حقيقة ولا مجازاً : علم القرآن على ما هو عليه من غير تحريف .

ثم من توهم أن كون الله في السماء - بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه - فهو كاذب إن نقله عن غيره ، وضال : إن اعتقده في ربه ، وما سمعنا أحداً يفهمه من اللفظ ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد . ولو سئل سائر المسلمين : هل يفهمون من قول الله ورسوله (إن الله في السماء) أن السماء تحويه ؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول : هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا .

وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالاً لا يفهمه الناس منه ، ثم يريد أن يتأوله ، بل عند المسلمين : أن الله في السماء (و) هو على العرش) واحد ، إذ السماء إنما يراد به العلو . فالمعنى : أن الله في العلو لا في السفلى . وقد علم المسلمون أن كرسىه سبحانه وتعالى وسع السموات والأرض ، وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وأن العرش خلق من مخلوقات الله ، لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته ، فكيف يتوهم - بعد هذا - أن خلقاً يحصره ويحويه ؟ وقد قال الله سبحانه (وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) وقال (فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ) بمعنى « على » ونحو ذلك ، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازاً . وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف ، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه ، فلا يبصقن قبل وجهه » الحديث حق على ظاهره ، وهو سبحانه فوق العرش ، وهو قبل وجه المصلي ، بل هذا الوصف ثبت للمخلوقات . فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ، أو يناجي الشمس والقمر : لكانت السماء والشمس والقمر فوقه . وكانت أيضاً قبل وجهه . وقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم المثل بذلك - والله المثل الأعلى - ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا

وإمكانه ، لا تشبيه الخالق بالخلق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد إلا سبى ربه مُخْلِياً به . فقال له أبو رزين العقيلي : كيف . يارسول الله وهو واحد ، ونحن جميع ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ، هذا القمر ، كلكم يراه مُخْلِياً به ، وهو آية من آيات الله ، فالله أكبر » أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم . وقال « إنكم سترون ربكم ، كما ترون الشمس والقمر » فشبّه الرؤية بالرؤية ، وإن لم يكن المرئى له مشابهاً للمرئى . فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه : كلٌّ يراه فوقه قبل وجهه ، كما يرى الشمس والقمر . ولا منافاة أصلاً . ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله : يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد .

واعلم أن من المتأخرين من يقول : مذهب السلف : إمرارها على ما جاءت به ، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد . وهذا اللفظ يحمل . فإن قوله « ظاهرها غير مراد » يحتمل أنه أراد بالظاهر : نعوت المخلوقين ، وصفات المحدثين ، مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلى : أنه مستقر في الحائط الذي يصلى إليه ، و « أن الله معنا » ظاهره : أنه إلى جانبنا ونحو ذلك ، فلا شك أن هذا غير مراد ، ومن قال : إن مذهب السلف أن هذا غير مراد : فقد أصاب في المعنى ، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث . فإن هذا المحال ليس هو الظاهر ، على ما قد بيناه في غير هذا الموضع . اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس ، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار ، معذوراً في هذا الإطلاق . فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس ، وهو من الأمور النسبية . وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد: أن هذا هو الظاهر : أن هذا ليس هو الظاهر ، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله « الظاهر غير مراد عندهم » أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته ، ولا يختص

بصفة المخلوقين ، بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً ، أو جوازاً خارجياً غير مراد . فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف ، أو تعدد الكذب . فما يمكن أحداً قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل - لا نصاً ولا ظاهراً - أنهم كانوا يعتقدون : أن الله ليس فوق العرش ، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقة .

وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف ويقولون : إن طريقة أهل التأويل : هي في الحقيقة طريقة السلف ، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى ، ولكن السلف سكتوا عن تأويلها ، والمتأخرين رأوا المصلحة في تأويلها ، لميسس الحاجة إلى ذلك ، ويقولون : الفرق أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل وأولئك لا يعينون ، لجواز أن يراد غيره . وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف ، أما في كثير من الصفات : قطعاً ، مثل : أن الله تعالى فوق العرش . فان من تأمل كلام السلف المنقول عنهم ، الذي لم نحك هنا عشره : علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة ، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط ، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك .

والله يعلم أني - بعد البحث التام ، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف - ما رأيت كلام أحد منهم يدل - لا نصاً ولا ظاهراً ولا بالقرائن - على نفى الصفات الخيرية في نفس الأمر ، بل الذي رأيت : أن كثيراً من كلامهم يدل - إما نصاً وإما ظاهراً - على تقرير جنس هذه الصفات . ولا أقبل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة ، بل الذي رأيت : أنهم يثبتون جنسها في الجملة . وما رأيت أحداً منهم نقاها ، وإنما ينفون التشبيه ، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه ، مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضاً ، كقول نعيم بن

حماد الخزازي شيخ البخاري « من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله نفسه به فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها » .

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا : هذا جهي معطل . وهذا كثير جداً في كلامهم . فان الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً ، كذبا منهم وافتراء ، حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك ، حتى قال ثمامة بن الأشرس من رؤساء الجهمية : ثلاثة من الأنبياء مشبهة : موسى حيث قال (إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ) وعيسى حيث قال (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) ومحمد حيث قال « ينزل ربنا » وحتى إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة - مثل مالك وأصحابه ، والثوري وأصحابه ، والأوزاعي وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم - في قسم المشبهة .

وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءاً سماه « تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة » ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب ، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه ، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد ، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي بألقاب افتروها ، فالروافض تسميهم نواصب ، والقدرية يسمونهم مجبرة ، والمرجئة تسميهم شكاكا ، والجهمية تسميهم مشبهة ، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ، ونوابت وغثاء وغثرا - إلى أمثال ذلك - كما كانت قريش تسمى النبي صلى الله عليه وسلم تارة مجنوناً ، وتارة شاعراً ، وتارة كاهناً ، وتارة مفترياً . قالوا : فهذا علامة الارث الصحيح ، والمتابعة التامة ، قالوا : فان السنة هي ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، اعتقاداً واقتصاداً ، وقولاً وعملاً ، فكما أن المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة ، وإن اعتقدوا صدقها - بناء على عقيدتهم الفاسدة -

فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في الحيا والمات باطنا وظاهرا . وأما الذين واقفوه ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر ، والذين واقفوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن ، والذين واقفوه ظاهراً وباطناً بحسب الإمكان : فلا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيهم نقصا يذمونهم به ويسمونهم بأسماء مكذوبة ، وإن اعتقدوا صدقها ، كقول الرافضي : من لم يبغض أبا بكر رضى الله عنه وعمر فقد أبغض علياً . لأنه لا ولاية لعل إلا بالبراءة منها . ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصياً ، بناء على هذه الملازمة الباطلة التي اعتقدها صحيحة أو عاند فيها وهو الغالب . وكقول القدرية : من اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد : فقد سلب عن العباد الاختيار والقدرة ، وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة ، وكقول الجهمي : من قال إن الله فوق العرش : فقد زعم أنه محصور ، وأنه جسم مركب محدود ، وأنه مشابه لخلقه . وكقول الجهمية المعتزلة : من قال إن الله علماً وقدرة : فقد زعم أنه جسم مركب ، وأنه مشبه . لأن هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز ، وكل متحيز جسم مركب ، أو جوهر فرد . ومن قال ذلك فهو مشبه ، لأن الأجسام متماثلة . ومن حكى عن الناس المقالات وسماه بهذه الأسماء المكذوبة ، بناء على عقيدتهم التي هم مخالفون لهم فيها ، فهو ورثه . والله من ورائه بالمرصاد ، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله .

وجماع الأمر : أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام ، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة : قسمان يقولون : تجري على ظواهرها . وقسمان يقولون : هي على خلاف ظواهرها . وقسمان يسكتون .

أما الأولون : قسمان ، أحدهما . من يجريها على ظواهرها ، ويجعل ظواهرها من جنس صفات المخلوقين . فهؤلاء المشبهة . ومذهبهم باطل أنكره السلف ؛ وإليه توجه الرد بالحق .

الثانى : من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله ، كما يجرى ظاهر اسم العليم والقدير والرب والإله والموجود والذات ونحو ذلك على ظاهرها اللائق بجلال الله . فان ظواهر هذه الصفات فى حق الخلق : إما جوهر محدث ، وإما عرض قائم به ، فالعلم والقدرة والكلام والمشيئة والرحمة والرضا والغضب ونحو ذلك فى حق العبد : أعراض ، والوجه واليد والعين فى حقه : أجسام . فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرة وكلاماً ومشية ، وإن لم يكن ذلك عرضاً ، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين . جاز أن يكون وجه الله وبداه صفات ليست أجساماً يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين . وهذا هو المذهب الذى حكاه الخطابى وغيره عن السلف ، وعليه يدل كلام جمهورهم ، وكلام الباقرين لا يخالفه . وهو أمر واضح . فان الصفات كالذات ، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس ذات المخلوقات ، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات .

فمن قال : لا أعقل علماً ويدا إلا من جنس العلم واليد المعهودين . قيل له : فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين ؟ ومن المعلوم : أن صفات كل موصوف تناسب ذاته ، وتلائم حقيقته فمن لم يفهم من صفات الرب الذى ليس كمثل شئ إلا ما يناسب المخلوق : فقد ضل فى عقله ودينه .

وما أحسن ما قال بعضهم : إذا قال لك الجهى : كيف استوى ؟ أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا ؟ أو كيف يده ؟ ونحو ذلك . فقل له : كيف هو فى نفسه ؟ فإذا قال لك : لا يعلم ما هو إلا هو ، وكنه البارى تعالى غير معلوم للبشر . فقل له : فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف ، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفية ؟ وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذى ينبغى لك .

بل هذه المخلوقات فى الجنة : قد ثبت عن ابن عباس أنه قال « ليس فى الدنيا ما

في الجنة إلا الأسماء» وقد أخبر الله تعالى : أنه : (٣٢ : ١٧) لا تعلم نفس ما أخفى لهم من قوته أعين ، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم : أن « في الجنة مالا عين رأت . ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » فإذا كان نعيم الجنة - وهو خلق من خلق الله كذلك - فما الظن بالخالق سبحانه وتعالى ؟ وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها ، وإمساك النصوص عن بيان كیفيتها ، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى ؟ مع أنا نقطع بأن الروح في البدن ، وأنها تخرج منه وتخرج إلى السماء ، وأنها تسَلُّ منه وقت النزاع ، كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة ، لا تغالى في تجريدها غلو المتفلسفة ومن وافقهم ، حيث نفوا عنها الصعود والنزول والاتصال بالبدن ، والانفصال عنه . وتخطوا فيها ، حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون هذه الصفات ثابتة لها بحسبها ، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق المنصوص فيكونون قد أخطئوا في اللفظ ، وأنى لهم بذلك ؟ .

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرهما - أعني الذين يقولون : ليس لها في الباطن مدلول هو صفة لله تعالى قط ، وأن الله لا صفة له ثبوتية ، بل صفاته : إما سلبية وإما إضافية ، وإما مركبة منهما ، أو يثبتون بعض الصفات ، وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر ، أو يثبتون الأحوال دون الصفات على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين - فمؤلاء قسمان : قسم يتأولونها ويميزون المراد ، مثل قولهم « استوى » بمعنى استولى ، أو بمعنى علو المكانة والقدر ، أو بمعنى ظهور نوره للعرش ، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه - إلى غير ذلك من معاني المتكلمين - وقسم يقولون : الله أعلم بما أراد بها ، لكننا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه .

وأما القسمان الواقفان : فقسم يقولون : يجوز أن يكون ظاهرهما المراد اللائق بجلال الله ، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ، ونحو ذلك . وهذه طريقة كثير

من الفقهاء وغيرهم . وقوم يسكون عن هذا كله ، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث ، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات .

فهذه الأقسام الستة كلها لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها .

والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها : القطع بالطريقة الثابتة ، كالأيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه وتعالى فوق عرشه . وتعلم الطريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك دلالة لا تحتل النقيض ، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك ، مع احتمال النقيض ، وتردد المؤمن في ذلك : هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان (٢٤ : ٤٠) ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره : فليدعُ بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضی الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام يصلي من الليل قال : اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » وفي رواية لأبي داود أنه « كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك » فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه ، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله ، وكلام الصحابة والتابعين ، وأئمة المسلمين : انفتح له طريق الهدى . ثم إن كان قد خبر نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب ، وعرف غالب ما يزعمونه برهاناً - وهو شبهة - رأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها ، أو شبهة مركبة من قياس فاسد ، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية ، أو دعوى إجماع لا حقيقة له ، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة . ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عن من لم يعرف اصطلاحهم : أو همت الفرّ ما يوهمه السراب للعطشان . ثم ازداد إيماناً وعلماً بما جاء به الكتاب والسنة ، فإن الضد يظهر حسنه الضد . وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً ، وبقدرة أعرف . فأما المتوسطون من المتكلمين فيخاف عليهم

ملا يخاف على من لم يدخل فيه ، وعلى من قد أنهاه نهايته . فإن من لم يدخل فيه فهو في عافية . ومن أنهاه فقد عرف الغاية . فما بقى يخاف من شيء آخر . فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله . وأما المتوسط : فيتوهم بما يتلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمي هؤلاء . وقد قال بعض الناس « أكثر ما يفسد الدنيا : نصف متكلم ، ونصف متفقه ، ونصف متطبب ، ونصف نحوى ، هذا يفسد الأديان ، وهذا يفسد البلدان ، وهذا يفسد الأبدان ، وهذا يفسد اللسان » . ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم في الغالب (٥١ : ٨ ، ٩ في قول مختلف يؤفك عنه من أفك) يعلم الذكي منهم والعاقل : أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة وأن حجته ليست بيينة . وإنما هي كاقيل فيها :

حجج تهافت كالزجاج تخالها * حقاً ، وكل كاسر مكسور
ويعلم العليم البصير بهم : أنهم من وجه مستحقون ماقاله الشافعي رضى الله عنه حيث قال « حكى في أهل الكلام : أن يضربوا بالجر يد والنعال ، ويطاف بهم في القبائل والعشائر ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة ، وأقبل على الكلام » ومن وجه آخر : إذا نظرت إليهم بعين القدر ، والخيرة مستولية عليهم ، والشيطان مستحوذ عليهم : رحمتهم ورققت عليهم ، أوتوا ذكاء وما أوتوا زكاءً ، وأعطوا فهماً ، وما أعطوا علوماً ، وأعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة (٤٦ : ٢٦ فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء ، إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) ومن كان علياً بهذه الأمور تبين له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم . حيث حذروا عن الكلام ، ونهوا عنه وذموا أهله وعابوهم . وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزد إلا بعداً . فنسأل الله العظيم : أن يهدينا صراطه المستقيم . صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

يريد الله ليظهوركم . .

تفسير آية الوضوء ، مما لم ينشر قبل من غرر كلام

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، مفتى الأنام ، المجتهد الفقيه الإمام :
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني . رحمه الله ورضي عنه :
قول الله عز وجل (٥ : ٦ يا أيها الذين آمنوا ، إذا قمتم إلى الصلاة : فاغسلوا
وجوهكم ، وأيديكم إلى المرافق . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .
وإن كنتم جنباً فاطهروا . وإن كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم
من الغائط ، أو لامستم النساء - فلم تجدوا ماء - فتميموا صعيداً طيباً ، فامسحوا
بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج . ولكن يريد ليطهركم
وليؤتيكم نعمته عليكم . لعلكم تشكرون) .

هذا الخطاب يقتضي : أن كل قائم إلى الصلاة فإنه مأمور بما ذكر : من
الغسل ، والمسح . وهو الوضوء .

وذهبت طائفة : إلى أن هذا عام مخصوص .

وذهبت طائفة : إلى أنه يوجب الوضوء على كل من كان متوضئاً . وكلا
القولين ضعيف .

فأما الأولون : فإن منهم من قال : المراد بهذا : القائم من النوم . وهذا
معروف عن زيد بن أسلم ، ومن وافقه من أهل المدينة من أصحاب مالك وغيرهم .
قالوا : الآية أوجبت الوضوء على النائم بهذا ، وعلى المنفوط بقوله « أو جاء
أحد منكم من الغائط » وعلى لامس النساء بقوله « أو لامستم النساء » وهذا هو
الحديث المعتاد . وهو الموجب للوضوء عندهم .

ومن هؤلاء من قال : فيها تقديم وتأخير . تقديره : إذا قمتم إلى الصلاة من
النوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فيقال : أما تناولها للقائم من النوم المعتاد : فظاهر لفظها يتناوله . وأما كونها مختصة به ، بحيث لا تتناول من كان مستيقظا وقام إلى الصلاة : فهذا ضعيف . بل هي متناولة لهذا لفظا ومعنى .

وغالب الصلوات يقوم الناس إليها من يقظة . لا من نوم . كالعصر والمغرب والعشاء . وكذلك الظهر في الشتاء . لكن الفجر يقومون إليها من نوم . وكذلك الظهر في القائلة . والآية تعم هذا كله .

لكن قد يقال : إذا أمرت الآية القائم من النوم - لأجل الريح التي خرجت منه بغير اختياره - فأمرها للقائم الذي خرج منه الريح في اليقظة أولى وأحرى . فتكون - على هذا - دلالة الآية على اليقظة بطريق تنبيه الخطاب وخواه . وإن قيل : إن اللفظ عام ، يتناول هذا بطريق العموم اللفظي .

فهذان قولان متوجهان . والآية على القولين عامة . وتعم أيضاً القيام إلى النافلة بالليل والنهار ، والقيام إلى صلاة الجنابة ، كما سنبينه إن شاء الله . فتي كانت عامة لهذا كله : فلا وجه لتخصيصها .

وقالت طائفة : تقدير الكلام : إذا قتم إلى الصلاة وأنتم محدثون ، أو قد أحدثتم . فإن المتوضئ ليس عليه وضوء . وكل هذا عن الشافعي رحمه الله . ويوجبه الشافعي في التيمم . فإن ظاهر القرآن يقتضى وجوب الوضوء والتيمم على كل قائم يخالف هذا^(١) .

فإن كان قد قال هذا : كان له قولان .

ومن المفسرين من يجعل هذا قول عامة الفقهاء من السلف والخلف . لاتفاقهم على الحكم . فيجعل اتفاقهم على هذا الحكم اتفاقا على الاضمار ، كما ذكر أبو الفرج ابن الجوزي . قال : وللعلماء في المراد بالآية قولان .

أحدهما : إذا قتم إلى الصلاة محدثين فاغسلوا . فصار الحدث مضمراً في

(١) كذا في الأصل .

وجوب الوضوء . وهذا قول سعد بن أبي وقاص ، وأبي موسى ، وابن عباس ،
رضى الله عنهم ، والفقهاء .

قال : والثاني ، أن الكلام على إطلاقه من غير إضمار ، فيجب الوضوء على
كل من يريد الصلاة ، محدثاً كان أو غير محدث .
وهذا مروى عن عكرمة وابن سيرين .

ونقل عنهم : أن هذا الحكم غير منسوخ . ونقل عن جماعة من العلماء : أن
ذلك كان واجباً بالسنة . وهو ما روى بريدة رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه
وسلم ، صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد . وقال : عهداً فعلته يا عمر » .
قلت : أما الحكم - وهو أن من توضأ لصلاة صلى بذلك الوضوء صلاة أخرى -
فهذا قول عامة السلف والخلف . والخلاف في ذلك شاذ . وقد علم بالنقل المتواتر
عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لم يكن يوجب الوضوء على من صلى ثم قام إلى
صلاة أخرى . فإنه قد ثبت بالتواتر « أنه صلى بالمسلمين يوم عرفة الظهر والعصر
جميعاً ، جمع بهم بين الصلاتين » وصلى خلفه ألوف مؤلفة لا يحصيهم إلا الله .
ولما سلم من الظهر ، صلى بهم العصر . ولم يحدث وضوءاً . لا هو ولا أحد .
ولا أمر الناس بإحداث وضوء . ولا نقل ذلك أحد . وهذا يدل على أن التجديد
لا يستحب مطلقاً .

وهل يستحب التجديد لكل صلاة من الخمس ؟ فيه نزاع . وفيه عن أحمد
رحمه الله روايتان .

وكذلك أيضاً لما قدم مزدلفة « صلى بهم المغرب والعشاء جمعاً » من غير
تجديد وضوء للعشاء . وهو في الموضعين قد قام هو وهم إلى صلاة بعد صلاة . وأقام
لكل صلاة إقامة . وكذلك سائر أحاديث الجمع الثابتة في الصحيحين من حديث
ابن عمر ، وابن عباس ، وأنس رضى الله عنهم . كلها تقتضي : أنه هو صلى الله
عليه وسلم - والمسلمون خلفه - صلوا الثانية من المجموعتين بطهارة الأولى ، لم يحدثوا
لها وضوءاً .

وكذلك هو صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيحين من حديث ابن عباس وعائشة وغيرهم « أنه كان يتوضأ لصلاة الليل . فيصلّى به الفجر » مع أنه كان ينام حتى يَقُطَّ . ويقول « تنام عيناي ولا ينام قلبي » فهذا أمر من أصح ما يكون أنه : كان ينام ثم يصلى بذلك الوضوء الذى توضحه للنافلة ، يصلى به الفريضة . فكيف يقال : إنه كان يتوضأ لكل صلاة ؟ .

وقد ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر . ثم قدم عليه وفد عبد القيس . فاشتغل بهم عن الركعتين بعد الظهر حتى صلى العصر ، ولم يحدث وضوءاً » .

وكان يصلى تارة الفريضة ثم النافلة . وتارة النافلة ثم الفريضة ، وتارة فريضة ثم فريضة . كل ذلك بوضوء واحد .

وكذلك المسلمون صلوا خلفه في رمضان بالليل بوضوء واحد مرات متعددة . وكان المسلمون على عهده يتوضأون ثم يصلون ما لم يحدثوا ، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة . ولم ينقل عنه - لا بإسناد صحيح ولا ضعيف - : أنه أمرهم بالوضوء لكل صلاة .

فأقول باستحباب هذا يحتاج إلى دليل .

وأما القول بوجوده : فمخالف للسنة المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولإجماع الصحابة . والنقل عن علي رضي الله عنه بخلاف ذلك لا يثبت . بل الثابت عنه خلافه . وعلى رضي الله عنه أجل من أن يخفى عليه مثل هذا . والكذب على علي كثير مشهور . أكثر منه على غيره .

وأحمد بن حنبل رحمه الله - مع سعة علمه بآثار الصحابة والتابعين - أنكر أن يكون في هذا نزاع . وقال أحمد بن القاسم : سألت أحمد عن صلى الله عليه وسلم من خمس صلوات بوضوء واحد ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إذا لم ينتقض وضوءه . ما ظننت أن أحداً أنكر هذا .

وروى البخارى فى صحيحه عن أنس رضى الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة . قلت : وكيف كنتم تصنعون ؟ قال : يجزىء أحدنا الوضوء ، ما لم يحدث » وهذا هو فى الصلوات الخمس المفرقة . ولهذا استحب أحد ذلك فى أحد القولين ، مع أنه كان أحياناً يصلى صلوات بوضوء واحد . كما فى صحيح مسلم عن بريدة رضى الله عنه قال « صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ، ومسح على خفيه . فقال له عمر : إني رأيتك صنعت شيئاً لم تكن صنعته ؟ قال : عمداً صنعته يا عمر » .

والقرآن أيضاً يدل على أنه لا يجب على المتوضئ أن يتوضأ مرة ثانية من

وجوه .

أحدها : أنه سبحانه قال (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) فقد أمر من جاء من الغائط ، ولم يجد الماء : أن يتيمم الصعيد الطيب . فدل على أن الحجىء من الغائط يوجب التيمم . فلو كان الوضوء واجباً على من جاء من الغائط ومن لم يحجىء ، فإن التيمم أولى بالوجوب . فإن كثيراً من الفقهاء يوجبون التيمم لكل صلاة . وعلى هذا فلا تأثير للحجىء من الغائط . فإنه إذا قام إلى الصلاة وجب الوضوء أو التيمم ، وإن لم يحجىء من الغائط . ولو جاء من الغائط ، ولم يقم إلى الصلاة : لا يجب عليه وضوء ولا تيمم ، فيكون ذكر الحجىء من الغائط عبثاً على قول هؤلاء .

الوجه الثانى : أنه سبحانه خاطب المؤمنين . لأن الناس كلهم يكونون محدثين فإن البول والغائط أمر معتاد لهم ، وكل بنى آدم مُحْدِث . والأصل فيهم : الحدث الأصغر . فإن أحدهم من حين كان طفلاً قد اعتاد ذلك ، فلا يزال مُحْدِثاً ، بخلاف الجنابة . فإنها إنما تعرض لهم عند البلوغ . والأصل فيهم : عدم الجنابة . كما أن الأصل فيهم : عدم الطهارة الصغرى . فلماذا قال « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » ثم قال « وإن كنتم جنباً فاطهروا » فأمرهم بالطهارة الصغرى مطلقاً .

لأن الأصل : أنهم كلهم محدثون قبل أن يتوضَّؤوا . ثم قال « وإن كنتم جنباً فاطهروا » وليس منهم جنبٌ إلا من أجنب . فلهذا فرق سبحانه بين هذا وهذا .
الثالث : أن يقال : الآية اقتضت وجوب الوضوء إذا قام المؤمن إلى الصلاة .
فدل على أن القيام هو السبب الموجب للوضوء . وأنه إذا قام إلى الصلاة صار واجباً حينئذ وجوباً مضيئاً . فإذا كان العبد قد توضأ قبل ذلك : فقد أدى هذا الواجب قبل تضيئه . كما قال (٩:٦٢) إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله (فدل على أن النداء يوجب السعي إلى الجمعة . وحينئذ يتضيق وقته فلا يجوز أن يشتغل عنه ببيع ولا غيره . فإذا سعى إليها قبل النداء : فقد سبق إلى الخيرات . وسعى قبل تضيق الوقت . فهل يقول عاقل : إن عليه أن يرجع إلى بيته ليسعى عند النداء ؟ .

وكذلك الوضوء : إذا كان المسلم قد توضأ للظهر قبل الزوال . أو للغرب قبل غروب الشمس . أو للفجر قبل طلوعه ، وهو إنما يقوم إلى الصلاة بعد الوقت . فن قال : إن عليه أن يعيد الوضوء ، فهو بمنزلة من يقول : إن عليه أن يعيد السعي إذا أتى الجمعة قبل النداء .

والمسلمون على عهد نبيهم كانوا يتوضؤون للفجر وغيرها قبل الوقت . وكذلك المغرب . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجلها ، ويصليها إذا توارت الشمس بالحجاب . وكثير من أصحابه كانت بيوتهم بعيدة من المسجد . فمؤلاً لو لم يتوضؤوا قبل المغرب : لما أدركوا معه أول الصلاة . بل قد تفوتهم جميعاً بعد المواضع . وهو نفسه صلى الله عليه وسلم لم يكن يتوضأ بعد الغروب ، ولا من حضر عنده في المسجد ، ولا كان يأمر أحداً بتجديد الوضوء بعد المغرب . وهذا كله معلوم مقطوع به . وما أعرف في هذا خلافاً ثابتاً عن الصحابة : أن من توضأ قبل الوقت عليه أن يعيد الوضوء بعد دخول الوقت . ولا يستحب أيضاً لمثل هذا تجديد وضوء . وإنما تكلم الفقهاء فيمن صلى بالوضوء الأول : هل يستحب له التجديد ؟

وأما من لم يصل به : فلا يستحب له إعادة الوضوء . بل تجديد الوضوء في مثل هذا بدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولما عليه المسلمون في حياته وبعده إلى هذا الوقت .

فقد تبين أن هذا قبل القيام قد أدى هذا الواجب قبل تضييقه . كالساعي إلى الجمعة قبل النداء . وكمن قضى الدين قبل حلوله . ولهذا قال الشافعي وغيره : إن الصبي إذا صلى ثم بلغ لم يعد الصلاة . لأنها تلك الصلاة بعينها ، سابق إليها قبل وقتها . وهو قول في مذهب أحمد . وهذا القول أقوى من إيجاب إعادة . ومن أوجبها قاسه على الحج ، وبينهما فرق . كما هو مبسوط في غير هذا الموضع .

* * *

وهذا الذي ذكرناه في الوضوء : هو بعينه في التيمم . ولهذا كان قول العلماء : إن التيمم كالوضوء . فهو طهور المسلم ما لم يجد الماء . وإن تيمم قبل الوقت وتيمم للنافلة ، فيصلي به الفريضة وغيرها . كما هو قول ابن عباس . وهو مذهب كثير من العلماء ، أبي حنيفة وغيره . وهو أحد القولين عن أحمد .

والقول الآخر - وهو التيمم لكل صلاة - هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد . وهو قول لم يثبت عن غيره من الصحابة ، كما قد بسط في موضعه

* * *

فالآية محكمة والله الحمد . وهي على ما دلت عليه ، من أن كل قائم إلى الصلاة فهو مأمور بالوضوء . فإن كان قد توضأ قبل ذلك فقد أحسن . وفعل الواجب قبل تضييقه ، وسارع إلى الخيرات ، كمن سعى إلى الجمعة قبل النداء .

فقد تبين أن الآية ليس فيها إضمار ولا تخصيص ، ولا تدل على وجوب الوضوء مرتين . بل دلت على الحكم الثابت بالسنن المتواترة ، وهو الذي عليه جماعة المسلمين . وهو وجوب الوضوء على المصلي . كما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا

أحدث حتى يتوضأ . فقال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط « وفي صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » . وهذا يوافق الآية الكريمة . فإنه يدل على أنه لا بد من الطهور . ومن كان على وضوء فهو على طهور . وإنما يحتاج إلى الوضوء من كان محدثاً . كما قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وهو إذا توضأ ثم أحدث : فقد دلت الآية على أمره بالوضوء إذا قام إلى الصلاة ، وإذا كان قد توضأ ، فقد فعل ما أمر به . كقوله : لا تصلى إلا بوضوء . أو لا تصلى حتى تتوضأ ونحو ذلك . مما بين أنه مأمور بالوضوء لجنس الصلاة ، الشامل لأنواعها وأعيانها . ليس مأموراً لكل نوع أو عين بوضوء غير وضوء الآخر . ولا في اللفظ ما يدل على ذلك .

لكن هذا الوجه لا يدل على تقدم الوضوء على الجنس . كمن أسلم فتوضأ قبل الزوال أو الغروب ، أو كمن أحدث فتوضأ قبل دخول الوقت . بخلاف الوجه الذي قبله . فإنه يتناول هذا كله .

فصل

وقوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) يقتضى وجوب الوضوء على كل مصلٍ مرة بعد مرة . فهو يقتضى التكرار . وهذا متفق عليه بين المسلمين في الطهارة . وقد دلت عليه السنة المتواترة ، بل هو معلوم بالاضطرار من دين المسلمين عن الرسول صلى الله عليه وسلم : أنه لم يأمرنا بالوضوء لصلاة واحدة . بل أمر بأن يتوضأ كلما صلى . ولو صلى صلاة بوضوء ، وأراد أن يصلى سائر الصلوات بغير وضوء : استتيب . فإن تاب وإلا قتل .

لكن المقصود هنا : دلالة الآية عليه ، وذلك من لفظ « الصلاة » فإن « الصلاة » هنا اسم جنس . ليس المراد صلاة واحدة . فقد أمر إذا قام إلى جنس الصلاة أن يتوضأ . والجنس يتناول جميع ما يصليه من الصلوات في جميع عمره .

فإن قيل : هذا يقتضى عموم الجنس ، فمن أين التكرار ؟ فإذا قام إلى أى صلاة تَوْضاً ، لكن من أين أنه إذا قام إليها يوماً آخر يتوضاً ؟ .
قيل : لأنه في هذا اليوم الثانى قَامَ إلى الصلاة . فهو مأمور بالوضوء إذا قام إلى مسمى الصلاة . فحيث وجد قيام إلى مسمى الصلاة ، فهو مأمور بالوضوء متى وجد ذلك . فعليه الوضوء . وهو كقوله تعالى (١٧ : ٧٨ أقم الصلاة لدلوك الشمس) فالمراد : جنس الدلوك ، فهو مأمور بإقامة الصلاة له . وكذلك قوله (٥٠ : ٣٩ فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) فهو متناول لكل طلوع وغروب . وليس المراد طلوعاً واحداً . فكأنه قال : قبل كل طلوع لها ، وقبل كل غروب . وأقم الصلاة عند كل دلوك . وكل صلاة يقوم إليها متوضاً لها .
وقد تنازع الناس في الأمر المطلق : هل يقتضى التكرار ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

قيل : يقتضيه ، كقول طائفة ، منهم القاضى أبو يعلى وابن عقيل .
وقيل : لا يقتضيه ، كقول كثير ، منهم أبو الخطاب .
وقيل : إن كان معلقاً بسبب اقتضى التكرار . وهذا هو المنصوص عن أحمد كآية الطهارة والصلاة .

فإن قيل : فهذا لا يتكرر في الطلاق والعتق المطلق .
قيل : لأن عتق الشخص الواحد لا يتكرر . وكذلك الطلاق المعلق نفسه لا يتكرر ، بل الطلقة الثانية حكمها غير حكم الأولى . وهو محدود بثلاث . ولكن إذا قال النادر : لله علىّ إن رزقنى الله ولداً أن أعتق عنه . وإذا أعطانى مالا أن أزكيه ، أو أتصدق بعشره : تكرر . وبسط هذا له موضع آخر .

فصل

قوله تعالى (وإن كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء - الآية) هذا مما أشكل على بعض الناس .

فقال طائفة من الناس « أو » بمعنى الواو ، وجعلوا التقدير : وجاء أحد منكم من الغائط . ولا مستم النساء .

قالوا : لأن من مقتضى « أو » أن يكون كل من المرض والسفر موجباً للتيمم ، كالغائط والملازمة . وهذا مخالف لمعنى الآية ، فإن « أو » ضد الواو ، والواو : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى « أو » فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضى إثبات أحدهما . لكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر . كقوله : جالس الحسن أو ابن سيرين ، وتعلم الفقه أو النحو ، ومنه خصال الكفارة يخير بينها ، ولو فعل الجميع جاز . وقد يكون مع الحصر . يقال للمريض : كُلْ هذا ، أو هذا . وكذلك في الخبر : هي لإثبات أحدهما ، إما مع عدم علم المخاطب . وهو الشك ، أو مع علمه . وهو الإيهام ، كقوله تعالى (٣٧ : ١٤٧) وأرسلناه إلى مائة ألف ، أو يزيدون) لكن المعنى الذى أراده : هو الأصح ، وهو أن خطابه بالتيمم : للمريض والمسافر ، وإن كان قد جاء من الغائط ، أو جامع .

ولا ينبغى - على قولهم - أن يكون المراد : أن لا يباح التيمم إلا مع هذين . بل التقدير : بالاحتلام ، أو حدث بلا غائط ، فالتيمم هنا أولى . وهو سبحانه لما أمر كل قائم إلى الصلاة بالوضوء ، وأمرهم إذا كانوا جنباً : أن يطهروا ، وفيهم المحدث بغير الغائط ، كالقائم من النوم ، والذى خرجت منه الريح . ومنهم الجنب بغير جماع ، بل باحتلام . فالآية عمّت كل محدث وكل جنب . فقال تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر - فتيمموا) فأباح التيمم للمحدث والجنب إذا كان مريضاً أو على سفر ، ولم يجد ماء . والتيمم رخصة .

فقد يظن الظان : أنها لا تباح إلا مع خفيف الحدث والجنابة ، كالريح والاحتلام بخلاف الغائط والجماع . فإن التيمم مع ذلك ، والصلاة معه : مما تستعظمه النفوس وتهابه . فقد أنكر بعض كبار الصحابة تيمم الجنب مطلقاً . وكثير من الناس

يهاب الصلاة مع الحدث بالتيمم ، إذ كان جعلُ التراب طهوراً كالماء : هو مما فضل الله به محمداً صلى الله عليه وسلم وأُمته . ومن لم يستحکم إيمانه : لا يستجيز ذلك .
فبين الله سبحانه : أن التيمم مأمور به مع تغليظ الحدث بالغائط ، وتغليظ الجنابة بالجماع . والتقدير : وإن كنتم مرضى أو مسافرين ، أو كان - مع ذلك - جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

ليس المقصود : أن يجعل الغائط والجماع فيما ليس معه مرض أو سفر . فإنه إذا جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامس النساء ، وليسوا مرضى ولا مسافرين . فقد بين ذلك بقوله (إذا قمت الصلاة فاغسلوا وجوهكم) وبقوله (إن كنتم جنباً فاطهروا) فدلّت الآية على وجوب الوضوء والغسل على الصحيح والمقيم .

وأيضاً فتخصيصه المحيى من الغائط والجماع : يُجَوِّز أن يكون لا يتيمم في هذه الحالة ، دون ما هو أخف من ذلك ، من خروج الريح ومن الاحتلام . فإن الريح كالنوم ، والاحتلام يكون في المنام . فهناك يحصل الحدث والجنابة والإنسان نائم . فإذا كان في تلك الحال يؤمر بالوضوء والغسل ، فإذا حصل ذلك وهو يقظان : فهو أولى بالوجوب . لأن النائم رفع عنه القلم ، بخلاف اليقظان .

ولكن دلت الآية على أن الطهارة تجب ، وإن حصل الحدث والجنابة بغير اختياره ، كحدث النائم واحتلامه . وإذا دلت على وجوب طهارة الماء في الحال ، فوجوبها مع الحدث الذي حصل باختياره أو يقظته : أولى . وهذا بخلاف التيمم . فإنه لا يلزم إذا أباح التيمم للمعذور الذي أحدث في النوم باحتلام أو ريح : أن يبيحه لمن أحدث باختياره . فقال تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) ليبين جواز التيمم لهذين . وإن حصل حدثهما في اليقظة ، وبفعلهما وإن كان غليظاً .

ولو كانت « أو » بمعنى الواو : كان تقدير الكلام : أن التيمم لا يباح إلا بوجود الشرطين - المرض ، والسفر - مع المحيى من الغائط والاحتلام . فيلزم من هذا أن

لا يباح مع الإحتلام ولا مع الحدث بلا غائط ، كحدث النائم ، ومن خرجت منه الريح . فإن الحكم إذا علق بشرطين لم يثبت مع أحدهما . وهذا ليس مراداً قطعاً ، بل هو ضد الحق . لأنه إذا أبيح مع الغائط الذى يحصل بالاختيار ، فمع الخفيف وعدم الاختيار أولى .

فتبين أن معنى الآية : وإن كنتم مرضى أو على سفر فتيمموا . وإن كان مع ذلك قد جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء . كما يقال : وإن كنت مريضاً أو مسافراً . والتقدير : وإن كنتم أيها القائمون إلى الصلاة - وأنتم مرضى أو مسافرين - قد جئتم من الغائط أو لامستم النساء . ولهذا قال من قال : إنها خطاب للقائمين من النوم : إن التقدير إذا قتم إلى الصلاة ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فإنه سبحانه ذكر أولاً فعلهم بقوله « إذا قتم » « أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء » الثلاثة أفعال . وقوله « وإن كنتم مرضى أو على سفر » حال لهم . أى كنتم على هذه الحال . كقوله : وإن كنتم على حال العجز عن استعمال الماء - إما لعدمه ، أو لخوف الضرر باستعماله - فتيمموا إذا قتم إلى الصلاة من النوم . أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

ولكن الذى رجحناه : أن قوله « إذا قتم » عام : إما لفظاً ومعنى ، وإما معنى وعلى هذا فالمعنى : إذا قتم إلى الصلاة فتوضئوا ، أو اغتسلوا إن كنتم جنباً . وإن كنتم مرضى أو مسافرين ، أو فعلتم ما هو أبلغ فى الحدث - جئتم من الغائط أو لامستم النساء - إذ التقدير : وإن كنتم مرضى أو مسافرين ، وقد قتم إلى الصلاة أو فعلتم - مع القيام إلى الصلاة . والمرض أو السفر - هذين الأمرين : المحيى من الغائط ، والجماع . فيكون قد اجتمع قيامكم إلى الصلاة والمرض والسفر وأحد هذين . فالقيام موجب للطهارة ، والعذر مبيح ، وهذا القيام . فإذا قتم وجب التيمم إن كان قياماً مجرداً . أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء .

ولكن من الناس من يعطف قوله « أو جاء » « أو لامستم » على قوله « إذا قتم » والتقدير : وإذا قتم أو جاء أو لامستم . وهذا مخالف لنظم الآية . فإن نظمها يقتضى أن هذا داخل فى جزاء الشرط . وقوله (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فتيمموا) فإن الذى قاله قريب من جهة المعنى . ولكن التقدير : وإن كنتم إذا قتم إلى الصلاة مرضى أو على سفر ، أو كان مع ذلك : جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء . فهو تقسيم من مفرد ومركب .

يقول : إن كنتم مرضى أو على سفر فأتين إلى الصلاة فقط بالقيام من النوم أو القعود المعتاد . أو كنتم - مع هذا - : قد جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فقوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر) خطاب لمن قيل لهم « إذا قتم إلى الصلاة فاغسلوا » و « إن كنتم جنباً فاطهروا » فالمعنى : يا أيها القائم إلى الصلاة توضاً . وإن كنت جنباً فاغتسل . وإن كنت مريضاً أو مسافراً تيمم . أو كنت مع هذا وهذا ، مع قيامك إلى الصلاة ، وأنت محدث ، أو جنب . ومع مرضك وسفرك قد جئت من الغائط ، أو لامست النساء : فتيمم إن كنت معذوراً . وإيضاح هذا : أنه من باب عطف الخاص على العام الذى يخص بالذكر لامتياز . وتخصيصه يقتضى ذلك . ومثل هذا يقال : إنه داخل فى العام ، ثم ذكر بخصوصه . ويقال : بل ذكره خاصاً يمنع دخوله فى العام . وهذا يحىء فى العطف بأو . وأما بالواو : فمثل قوله تعالى (٣ : ٩٨) وملائكته وجبريل وميكال) وقوله (٣٣ : ٧) وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم - الآية) ومن هذا قوله (٢٩ : ٤٥) إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) ونحو ذلك .

وأما فى « أو » ففى مثل قوله تعالى (٣ : ١٣٥) والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) وقوله (٤ : ١١٠) ومن يعمل سوءاً

أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيمًا) وقوله (٤ : ١١٢) ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً) وقوله (٢ : ١٨٢) ومن خاف من موصٍ جَنَفًا أو إثمًا) فإن الجنف هو الميل عن الحق ، وإن كان عامداً قال عامة المفسرين « الجنف » الخطأ و « الإثم » العمد . قال أبو سليمان الدمشقي : الجنف ، الخروج عن الحق . وقد يسمى « المخطيء » والعامد « إلا أن المفسرين علقوا « الجنف » على المخطيء ، و « الإثم » على العامد . ومثله قوله (٧٦ : ٢٤) ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) فإن « الكفور » هو الآثم أيضاً . لكنه عطف خاص على عام . وقد قيل : هما صنفان لموصوف واحد ، وهو أبلغ . فإن عطف الصفة على الصفة والموصوف واحد ، كقوله (٨٧ : ٢ ، ٣) الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى) وقوله (٥٧ : ٣) هو الأول والآخر والظاهر والباطن) وقوله (٢٣ : ١ - ٤) قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون) ونظائر هذا كثيرة .

قال ابن زيد : الآثم ، المذنب الظالم والكفور . هذا كله واحد . قال ابن عطية : هو مخير في أنه يعرف الذي ينبغي أن لا يطيعه بأى وصف كان من هذين . لأن كل واحد منهم فهو آثم . وهو كفور ، ولم يكن للأمة من الكثرة بحيث يغلب الإثم على المعاصي . قال : واللفظ إنما يقتضى نهى الإمام عن طاعة آثم من العصاة ، أو كفور من المشركين .

وقال أبو عبيدة وغيره : ليس فيها تحخير « أو » بمعنى الواو . وكذلك قال طائفة : منهم البغوى ، وابن الجوزى .

وقال المهدي : أى لا تطع من آثم أو كفر . ودخول « أو » يوجب أن لا تطيع كل واحد منهما على انفراده . ولو قال : ولا تطع منهما آثماً أو كفوراً ، لم يلزم النهى إلا في حال اجتماع الوصفين .

وقد يقال : إن « الكفور » هو الجاحد للحق ، وإن كان مجتهداً مخطئاً .
فيكون هذا أعم من وجه ، وهذا أعم من وجه التمسك^(١) .

وقوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) من هذا الباب . فإنه خاطب للمؤمنين . فقال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) وهذا يتناول المحدثين كما تقدم . ثم قال (وإن كنتم جنباً فاطهروا) ثم قال « وإن كنتم - مع الحدث وللمجنابة - مرضى أو على سفر ، ولم تجدوا ماءً فقيموا » وهذا يتناول كل محدث ، سواء كان قد جاء من الغائط أو لم يجيء ، كالستيقظ من نومه ، والمستيقظ إذا خرجت منه الريح . ويتناول كل جنب ، سواء كانت جنابته باحتلام أو جماع . فقال « وإن كنتم محدثون - جنب مرضى أو على سفر - أو جاء أحد منكم من الغائط » وهذا نوع خاص من الحدث « أو لامستم النساء » وهذا نوع خاص من الجنابة .

ثم قد يقال : لفظ « الجنب » يتناول النوعين ، وخص الجامع بالذكر ، وكذلك « القائم إلى الصلاة » يتناول من جاء من الغائط ومن أحدث بدون ذلك ، لكن خص الجائي بالذكر ، كما في قوله (٢ : ١٨٢) فمن خاف من موص جنفاً أو إثمًا) فالإثم هو المتعمد ، وتخصيصه بالذكر - وإن كان دخل - لبيان حكمه بخصوصه ، ولئلا يظن خروجه عن اللفظ العام . وإن كان لم يدخل فهو نوع آخر . والتقدير : إن كنتم مرضى أو على سفر فقيموا . وهذا معنى الآية .

فصل

وقوله (أو جاء أحد منكم من الغائط) ذكر الحدث الأصغر . فالجاء من الغائط هو مجيء من الموضع الذي يقضى فيه الحاجة . وكانوا ينتابون الأماكن المنخفضة ، وهي الغائط . وهو كقولك : جاء من المرحاض . وجاء من الكنيف

(١) كذا في الأصل

ونحو ذلك . هذا كله عبارة عن جاء وقد قضى حاجته بالبول أو الغائط . والريح يخرج معها .

وقد تنازع الفقهاء : هل تنقض الريح لكونها تستصحب جزءاً من الغائط . فلا يكون على هذا نوعاً آخر ؟ أو هي لا تستصحب جزءاً من الغائط . بل هي نفسها تنقض . ونقضها متفق عليه بين المسلمين . وقد دل عليه القرآن في قوله « إذا قمت » سواء كان أريد القيام من النوم أو مطلقاً . فإن القيام من النوم : مراد على كل تقدير . وهو إنما ينقض بخروج الريح . هذا مذهب الأئمة الأربعة ، وجهور السلف والخلف : أن النوم نفسه ليس بناقض ، ولكنه مظنة خروج الريح وقد ذهبت طائفة إلى أن النوم نفسه ينقض ، ونقض الوضوء بقليله وكثيره . وهو قول ضعيف . وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان ينام حتى يغط . ثم يقوم يصلي ولا يتوضأ ، ويقول : تنام عيناي ولا ينام قلبي » . فدل على أن قلبه الذي لم ينام كان يعرف به أنه لم يحدث ، ولو كان النوم نفسه كالبول والغائط والريح : لنقض كسائر النواقض .

وأيضاً قد ثبت في الصحيحين « أن الصحابة كانوا ينتظرون الصلاة حتى تحفق رؤوسهم . ثم يصلون ولا يتوضؤون . وهم في المسجد ينتظرون العشاء خلف النبي صلى الله عليه وسلم » .

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عن العشاء ليلة ، فأخراها حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا . ثم رقدنا ثم استيقظنا . ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال : ليس أحد من أهل الأرض الليلة ينتظر الصلاة غيركم » .

ولسلم عنه قال « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة . فخرج علينا حين ذهب ثلث الليل ، أو بعضه - ولا ندرى أى شيء شغله ، من أهله أو غير ذلك - فقال حين خرج : إنكم لتنتظرون صلاة

ما ينتظرها أهل دين غيركم . ولولا أن يثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة .
ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى .

ومسلم أيضاً عن عائشة رضى الله عنها قالت « أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، حتى ذهب عامة الليل ، وحتى نام أهل المسجد . ثم خرج فصلى . فقال : إنه لوقتها . لولا أن أشق على أمتي . »

ففي هذه الأحاديث الصحيحة : أنهم ناموا ، وقال في بعضها « إنهم رقدوا ثم استيقظوا ثم رقدوا ثم استيقظوا » وكان الذين يصلون خلفه جماعة كثيرة ، وقد طال انتظارهم وناموا . ولم يستفصل أحد ، لا سئل ولا سأل الناس : هل رأيتم رؤيا ؟ أو هل مَكَنَّ أحدكم مقعده ؟ أو هل كان أحدكم مستنداً ؟ وهل سقط شيء من أعضائه على الأرض ؟ فلو كان الحكم يختلف لسألم .

وقد علم أنه في مثل هذا الانتظار بالليل - مع كثرة الجمع - يقع هذا كله . وقد كان يصلى خلفه النساء والصبيان .

وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت « أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالي بصلاة العشاء . فلم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال عمر بن الخطاب : نام النساء والصبيان . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لأهل المسجد ، حين خرج عليهم : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم . وذلك قبل أن يفشو الإسلام في الناس . »

وقد خَرَجَ البخارى هذا الحديث في « باب خروج النساء إلى المسجد بالليل والنفس » وفي « باب النوم قبل العشاء لمن غلب عليه النوم » وخرجه في « باب وضوء الصبيان وحضورهم الجماعة » وقال فيه « إنه ليس أحد من أهل الأرض يصلى هذه الصلاة غيركم . »

وهذا يبين أن قول عمر « نام النساء والصبيان » يعنى والناس في المسجد ينتظرون الصلاة .

وهذا يبين أن المنتظرين للصلاة ، كالذى ينتظر الجمعة إذا نام أى نوم كان لم ينقض وضوءه . فإن النوم ليس بناقض . وإنما الناقض : الحدث . فإذا نام النوم المعتاد ، الذى يختاره الناس فى العادة - كنوم الليل والقائلة - فهذا يخرج منه الريح فى العادة ، وهو لا يدرى إذا خرجت ، فلما كانت الحكمة خفية لا نعلم بها : قام دليلها مقامها . وهذا هو النوم الذى يحصل هذا فيه فى العادة .

وأما النوم الذى يشك فيه : هل حصل معه ريح أم لا ؟ فلا ينقض الوضوء . لأن الطهارة ثابتة بيقين ، فلا تزول بالشك .

وللناس فى هذه المسألة أقوال متعددة ، ليس هذا موضع تفصيلها . لكن هذا هو الذى يقوم عليه الدليل .

وليس فى الكتاب والسنة نص يوجب النقص بكل نوم . فإن قوله « الْعَيْنُ وَكَاهَ النَّهْرُ » ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاه » قد روى فى السنن من حديث على بن أبى طالب ومعاوية رضى الله عنهما ، وقد ضعفه غير واحد . وبتقدير صحته : فإنما فيه « إذا نامت العينان استطلق الوكاه » وهذا يفهم منه : أن النوم المعتاد هو الذى يستطلق منه الوكاه . ثم نفس الاستطلاق لا ينقض . وإنما ينقض ما يخرج مع الاستطلاق . وقد يسترخى الإنسان حتى ينطلق الوكاه ولا ينقض وضوءه .

وإنما قوله فى حديث صفوان بن عسال « أمرنا أن لا نزع خفافنا ، إذا كنا سفراً - أو مسافرين - ثلاثة أيام ولياليهن ، إلا من جنابة . لكن من غائط أو بول أو نوم » فهذا ليس فيه ذكر نقض النوم . ولكن فيه : أن لا لبس الخفين لا ينزعهما ثلاثة أيام إلا من جنابة . ولا ينزعهما من الغائط والبول والنوم . فهو نهى عن نزعهما لهذه الأمور . وهو يتناول النوم الذى ينقض . ليس فيه : أن كل نوم ينقض الوضوء .

هذا إذا كان لفظ « النوم » فى كلام النبي صلى الله عليه وسلم . فكيف إذا

كان من كلام الراوى ؟ وصاحب الشريعة قد يعلم أن الناس إذا كانوا قعوداً أو قياماً فى الصلاة أو غيرها ، فينعس أحدهم وينام ، ولم يأمر أحداً بالوضوء فى مثل هذا أما الوضوء من النوم المعروف عند الناس : فهو الذى يترجح معه فى العادة خروج الريح وأما ما كان قد يخرج معه الريح ، وقد لا يخرج : فلا ينقض على أصل الجمهور ، الذين يقولون : إذا شك هل ينقض أو لا ينقض ؟ أنه لا ينقض . بناء على يقين الطهارة .

فصل

وهو سبحانه أمرنا بالطهارتين الصفري والكبرى ، وبالتيمم على كل منهما ، فقال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) فأمر بالوضوء . ثم قال (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فأمر بالتطهر من الجنابة ، كما قال فى الحيض (٢ : ٢٢٢) فلا تقر بوهن حتى يطهرن . فإذا تطهرن فائتوهن من حيث أمركم الله) وقال فى سورة النساء (٤ : ٤٣) ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وهذا يبين أن التطهر هو الاغتسال والقرآن يدل على أنه لا يجب على الجنب إلا الاغتسال ، وأنه إذا اغتسل جاز له أن يقرب الصلاة . والاعغتسال من الجنابة فليس عليه نية رفع الحدث الأصفر ، كما قال جمهور العلماء . والمشهور فى مذهب أحمد : أن عليه نية رفع الحدث الأصفر . وكذلك ليس عليه فعل الوضوء ، ولا ترتيب ولا موالاة عند الجمهور . وهو ظاهر مذهب أحمد .

وقيل : لا يرتفع الحدث الأصفر إلا بهما .

وقيل : لا يرتفع حتى يتوضأ . روى ذلك عن أحمد .

والقرآن يقتضى : أن الاغتسال كافٍ . وأنه ليس عليه بعد الغسل من الجنابة حدث آخر . بل صار الأصفر جزءاً من الأكبر . كما أن الواجب فى الأصفر جزء من الواجب فى الأكبر . فإن الأكبر يتضمن غسل الأعضاء الأربعة .

ويدل على ذلك : قول النبى صلى الله عليه وسلم لأُم عطية واللواتى غسلن

ابنته « اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ، إن رأيتهن ذلك . وابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » .

فجعل غسل مواضع الوضوء جزءاً من الغسل . لكنه يقدم كما تقدم الميامن . وكذلك الذين نقلوا صفة غسله ، كعائشة رضى الله عنها ، ذكرت « أنه كان يتوضأ ، ثم يفيض الماء على شعره ، ثم على سائر بدنه » ولا يقصد غسل مواضع الوضوء مرتين ، وكان لا يتوضأ بعد الغسل .

فقد دل الكتاب والسنة على أن الجنب والحائض لا يغسلان أعضاء الوضوء ، ولا ينويان وضوءاً ، بل يتطهران ويغتسلان كما أمر الله تعالى . وقوله (فاطهروا) أراد به الاغتسال . فدل على أن قوله في الحيض « حتى يطهرن فإذا تطهرن » أراد به الاغتسال ، كما قاله الجمهور : مالاك والشافعي وأحمد . وأن من قال : هو غسل الفرج . كما قاله داود ، فهو ضعيف .

فصل

قال الله عز وجل (وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء . فلم تجدوا ماء . فتيمموا صعيداً طيباً) . فقوله « فلم تجدوا ماء » يتعلق بقوله « على سفر » لا بالمرض . والمرضى يتيمم وإن وجد الماء . والمسافر إنما يتيمم إذا لم يجد الماء . ذكر سبحانه وتعالى النوعين الغالبين : الذى يتضرر باستعمال الماء ، والذى لا يجده .

وقوله « على سفر » يعم السفر الطويل والقصير ، كما قاله الجمهور . وقوله « وإن كنتم مرضى » كقوله في آية الخوف (٤ : ١٠٢) ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى : أن تضعوا أسلحتكم) وقوله في الإحرام (٢ : ١٩٦) فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه (وفى الصيام (٢ : ١٨٥) فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر) ولم يوقت الله تعالى وقتاً فى المرض .

والذى عليه الجمهور : أنه لا يشترط فيه خوف الهلاك . بل من كان الوضوء يزيد مرضه ، أو يؤخر برؤه ، يتييم . وكذلك فى الصيام والإحرام . ومن يتضرر بالماء لبرد ، فهو كالمرضى عند الجمهور . لكن الله ذكر الضرر العام ، وهو المرض . بخلاف البرد . فإنه إنما يكون فى بعض البلاد لبعض الناس الذين لا يقدرّون على الماء الحار .

وكذلك ذكر المسافر الذى لا يجد الماء ، ولم يذكر الحاضر . فإن عدمه فى الحضر نادر . لكن قد يحبس الرجل وليس عنده إلا ما يكفيه لشربه . كما أن المسافر قد لا يكون معه إلا ما يكفيه لشربه وشرب دوابه . فهذا عند الجمهور عادم للماء فيتييم .

فصل

وقوله (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) . ذكر أعظم ما يوجب الوضوء . وهو قضاء الحاجة . وأغلظ ما يوجب الغسل ، وهو ملازمة النساء . وأمر كلا منهما ، إذا كان مريضاً أو مسافراً لا يجد الماء : أن يتييم . وهذا هو مذهب جمهور الخلف والسلف .

وقد ثبت تيمم الجنب فى أحاديث صحاح وحسان ، كحديث عمار بن يامر رضى الله عنهما . وهو فى الصحيحين . وحديث عمران بن حصين ، رضى الله عنه وهو فى البخارى . وحديث أبى ذر ، وعمرو بن العاص ، وصاحب الشجّة رضى الله عنهم . وهو فى السنن .

فهاتان آيتان من كتاب الله ، وخمسة أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد عرفت مناظرة ابن مسعود فى ذلك لأبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما .

ولهذا نظائر كثيرة من الصحابة . إذا عرفتها تعرف دلالة الكتاب والسنة عن الرجل العظيم القدر ، تحقيقاً لقوله (٤ : ٥٩ فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله

(الرسول) ولا يرد هذا النزاع إلا إلى الله والرسول المعصوم المبلغ عن الله ، الذى لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى . الذى هو الواسطة بين الله وبين عباده .

فصل

[مس المرأة لا ينقض الوضوء]

ونذكر هذا على قوله (أو لامستم النساء) .

المراد به : الجماع . كما قاله ابن عباس رضى الله عنهما وغيره من العرب . وهو يروى عن على رضى الله عنه وغيره . وهو الصحيح فى معنى الآية . وليس فى نقض الوضوء من مس النساء ، لا كتاب ولا سنة . وقد كان المسلمون دائماً يمسون نساءهم . وما نقل مسلم واحد عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه أمر أحداً بالوضوء من مس النساء . .

وقول من قال : إنه أراد ما دون الجماع ، وإنه ينقض الوضوء . فقد روى عن ابن عمر والحسن « باليد » وهو قول جماعة من السلف فى المس بشهوة ، والوضوء منه حسن مستحب لإطفاء الشهوة ، كما يستحب الوضوء من الغضب لإطفائه . وأما وجوبه : فلا .

وأما المس المجرد عن الشهوة : فما أعلم للنقض به أصلاً من السلف . وقوله تعالى (أو لامستم النساء) لم يذكر فى القرآن الوضوء منه ، بل إنما ذكر التيمم ، بعد أن أمر المحدث القائم للصلاة : بالوضوء . وأمر الجنب بالاعتسال فذكر الطهارة بالصعيد الطيب ، ولا بد أن يبين النوعين .

وقوله (أو جاء أحد منكم من الغائط) بيان لتيمم هذا .

وقوله (أو لامستم النساء) لم يذكر واحداً منهما لبيان طهارة الماء .

إذا كان قد عرف أصل هذا . فقول « إذا قمتم فاغسلوا » وقوله « وإن كنتم جنباً فاطهروا » فالآية ليس فيها إلا أن اللامس إذا لم يجد الماء يتيمم . فكيف يكون هذا من الحدث الأصغر ؟ يأمر من مس المرأة أن يتيمم ، وهو لم يأمره أن

يتوضأ . فكيف يأمر بالتيمم من لم يأمره بالوضوء ؟ وهو إنما أمر بالتيمم من أمره بالوضوء والاعتسال . ونظير هذا يطول . ومن تدبر الآية قطع بأن هذا هو المراد .

فصل

ودلت الآية على أن المسافر : يجمع أهله ، وإن لم يجد الماء ، ولا يكره له ذلك كما قاله الله في الآية . وكما دلت عليه الأحاديث . حديث أبي ذر وغيره .

فصل

التيمم يرفع الحدث الأكبر والأصغر

وقوله (فتييمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج . ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) دليل على أن التيمم مطهر كالماء سواء .

وكذلك ثبت في صحيح السنة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجدت الماء فأمس به بشرتك فإن ذلك خير » رواه الترمذى وصححه ورواه أبو داود والنسائى .

وفى الصحيح عنه : قال « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » .

وهو - صلى الله عليه وسلم - جعل التراب طهوراً فى طهارة الحدث وطهارة الجنب . كما قال فى حديث أبى سعيد « إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر فيهما ، فإن كان بهما أذى - أو خبث - فليدلكهما بالتراب . فإن التراب لهما طهور » وقال فى حديث أم سلمة « ذيل المرأة يطهره ما بعده » .

فدل على أن التيمم مطهر ، يجعل صاحبه طاهراً ، كما يجعل الماء مستعملاً فى الطهارة طاهراً ، إن لم يكن جنباً ولا محدثاً . فمن قال : إن التيمم جنب أو محدث ، فقد خالف الكتاب والسنة . بل هو متطهر .

وقوله فى حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه « أصليت بأصحابك وأنت

جنب ؟ » استفهام . أى هل فعلت ذلك ؟ فأخبره عمرو رضى الله عنه : أنه لم يفعله بل تيمم لخوفه : أن يقتله البرد . فسكت صلى الله عليه وسلم عنه ، وضحك . ولم يقل شيئاً .

فإن قيل : إن هذا إنكار عليه : أنه صلى مع الجنابة . فإنه يدل على أن الصلاة مع الجنابة لا تجوز . فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر ما هو منكراً ، فلما أخبره : أنه صلى بالتيمم . دل على أنه لم يصل وهو جنب .

فالحديث حجة على من احتج به ، وجعل المتييم جنباً ومحدثاً . والله يقول (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فلم يُجْزِ الله له الصلاة حتى يتطهر . والمتييم قد تطهر بنص الكتاب والسنة . فكيف يكون جنباً غير متطهر ؟

لكنها طهارة بدل . فإذا قدر على الماء بطلت هذه الطهارة ، وتطهر بالماء حينئذ . لأن البول المتقدم جعله محدثاً . والصعيد جعله مطهراً ، إلى أن يجد الماء . فإن وجد الماء فهو محدث بالسبب المتقدم لا أن الحدث كان مستمراً .

ثم من قال : التيمم مبيح ، لا رافع فإن نزاعه لفظي . فإنه إن قال : إنه يبيح الصلاة مع الجنابة والحدث ، وإنه ليس بطهور ، فهو يخالف النصوص . والجنابة محرمة للصلاة . فيمتنع أن يجتمع المبيح والحرم على سبيل التمام . فإن ذلك يقتضى اجتماع الضدين . والمتييم غير ممنوع من الصلاة . فالمنع ارتفع بالاتفاق ، وحكم الجنابة المنع . فإذا قيل بوجوده ، بدون مقتضاها - وهو المنع - فهذا نزاع لفظي .

فصل

الاستنجاء بالماء ليس بواجب

وفى الآية دلالة على أن المتخلى لا يجب عليه غسل فرجه بالماء ، إنما يجب الماء في طهارة الحدث بسبيله . على أن إزالة النَجْوِ والخبث لا يتعين لها الماء . فإنه على ذلك تدل النصوص . إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر فيها تارة بالماء ، وتارة بغير الماء ، كما قد بسط في مواضع^(١) .

(١) كالحديث المتقدم في صفحة ١٤٧ في طهارة النعل بالدلك .

إذ المقصود هنا : التنبيه على ما دلت عليه الآية . فإن قوله (أو جاء أحد منكم من الغائط ، فلم تجدوا ماء فتييموا) نصٌّ في أنه عند عدم الماء يصلى وإن تغوط . بلا غسل .

وقد ثبت في السنة « أنه يكفيه ثلاثة أحجار » وأما مع العذر : فإنه قال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) وهذا يتناول كل قائم ، وهو يتناول من جاء من الغائط ، كما يتناول من خرجت منه الريح . فلو كان غسل الفرجين بالماء واجباً على القائم إلى الصلاة . لكان واجباً كوجوب غسل الأعضاء الأربعة .

والقرآن يدل على أنه لا يجب عليه إلا ما ذكره من الغسل والمسح . وهو يدل على أن المتوضئ والمتييم متطهر . والفرجان جاءت السنة بالاكتفاء فيهما بالاستحجار .

وقوله تعالى (٩ : ١٠٨) فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب المتطهرين) يدل على أن الاستنجاء مستحب ، يحبه الله ، لا أنه واجب ^(١) . بل لما كان غير هؤلاء من المسلمين لا يستنجون بالماء - ولم يذمهم على ذلك بل أقرهم . ولكن خص هؤلاء بالمدح - دل على جواز ما فعله غير هؤلاء . وأن فعل هؤلاء أفضل ، وأنه مما فضل الله به الناس بعضهم على بعض .

فصل

الترتيب في الوضوء وغيره من العبادات والعقود ، والنزاع فيه مشهور . فذهب الشافعي وأحمد : يجب . ومذهب مالك وأبي حنيفة : لا يجب . وأحمد قد نص على وجوبه نصوصاً متعددة . ولم يذكر المتقدمون - كالقاضي ، ومن قبله - عنه نزاعاً .

قال أبو محمد : لم أر عنه فيه خلافاً .

قال : وحكى أبو الخطاب : رواية أخرى عن أحمد : أنه غير واجب .

(١) على أن « المتطهرين » هنا هم المزكون أنفسهم بهدى الرسالة من أقذار الجاهلية

قلت : هذه أخذت من نصه في القبضة للاستنشاق . فلو أخر غسلها إلى ما بعد غسل الرجلين : ففيه عن أحمد روايتان منصوصتان . فإنه قال في إحدى الروايتين : إنه لو نسيهما حتى صلى : تميمض واستنشق ، وأعاد الصلاة ، ولم يعد الوضوء . لما في السنن عن المقدم بن معديكرب « أنه أتى بوضوء . فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم تميمض واستنشق » فغير أبي الخطاب فرق بينهما وبين غيرها ، بأن الترتيب إنما يجب فيما ذكر في القرآن . وهما ليسا في القرآن .

وأبو الخطاب - ومن تبعه - رأوا هذا فرقاً ضعيفاً .

فإن الأنف والقدم لو لم يكونا من الوجه لما وجب غسلهما . ولهذا خرّج الأصحاب : أنهما من الوجه . كما قال الخرقى وغيره « والقدم والأنف من الوجه » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بهما غسل الوجه . يبدأ بغسل ما بطن منه . وقدم المضمضة ، لأن القدم أقرب إلى الظاهر من الأنف . ولهذا كان الأمر بهؤكد . وجاءت الأحاديث الصحيحة بالأمر به . ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يغسل سائر الوجه .

فإذا قيل بوجودهما مع النزاع ، فهما كسائر ما نوزع فيه . مثل البياض الذي بين العذار والأذن ، فمالك وغيره يقول : ليس من الوجه . وفي النزعتين والتحذيف ثلاثة أوجه .

قيل : هما من الرأس . وقيل : من الوجه .

والصحيح : أن النزعتين من الرأس ، والتحذيف من الوجه^(١) . فلو نسي ذلك فهو كما لو نسي المضمضة والاستنشاق . فتسوية أبي الخطاب أقوى .

(١) هو القدر الذي يقع في جانب الوجه مهما وضع طرف خيط على رأس الأذن . والطرف الثاني على زاوية الجبين .

وعلى هذا : فأحمد إنما نص على من ترك ذلك ناسياً . ولهذا قيل له : نسي المضمضة وحدها ؟ فقال : الاستنشاق عندي أوكد . يعني إذا نسي ذلك وصلى . قال : يغسلهما ، ويعيد الصلاة ، والإعادة إذا ترك الاستنشاق عنده أوكد ، للأمر به في الأحاديث الصحيحة . وكذلك الحديث المرفوع ، فان جميع من نقل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أخبروا : أنه بدأ بهما .

وهذا حَكَمِي فعلا واحداً . فلا يمكن الجزم بأنه كان متعمداً .

وحينئذ فليس في تأخيرها عمداً سنة ، بل السنة في النسيان . فان النسيان متيقن . فان الظاهر : أنه كان ناسياً إذا قُدِّرَ الشك . فاذا جاز مع التعمد ، فع النسيان أولى . فالناسي معذور بكل حال ، بخلاف المتعمد . وهو القول الثالث . وهو الفرق بين المتعمد لتتاكيس الوضوء ، وبين المعذور بنسيان أو جهل . وهو أرجح الأقوال . وعليه يدل كلام الصحابة ، وجمهور العلماء .

وهو الموافق لأصول المذهب في غير هذا الموضع . وهو المنصوص عن أحمد في الصورة التي خَرَّجَ منها أبو الخطاب .

فمن ذلك : إذا أخل بالترتيب بين الذبح والحلق . فإن الجاهل يعذر بلا خلاف في المذهب . وأما العالم المتعمد : فعنه روايتان ، والسنة إنما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يُسأل عن ذلك ؟ فيقول : افعَل ، ولا حرج » لأنهم قدموا وأخروا بلا علم . لم يتعمدوا المخالفة للسنة . وإلا فالقرآن قد جاء بالترتيب لقوله (٢ : ١٩٦) ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إني قللت هديي ، ولَبَدَّتْ رأسي ، فلا أُحِلَّ وأحلق حتى أنحر » .

وقوله (٢٩ : ٢٢) ثم ليقتضوا تفههم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) أدل على الترتيب من قوله (٢ : ١٥٨) إن الصفا والمروة من شعائر الله) .

لكن يقال : قد فرقوا بأن هذه عبادة واحدة مرتبطة ببعضها ببعض . وتلك عبادات ، كالحج والعمرة والصلاة والزكاة .

وهكذا فرق أبو بكر عبد العزيز بين الوضوء وغيره . فقال : ذاك كله من الحج والدماء والذبح والخلق والطواف . والحج عبادة واحدة . ولهذا متى وطئ قبل التحلل الأول فسد الحج عند الجمهور . وهل يحصل كالدم وحده ، أو كالدم والخلق ؟ على روايتين .

ومنها : إذا نسي بعض آيات السورة في قيام رمضان . فإنه لا يعيدها . ولا يعيد ما بعدها ، مع أنه لو تعدد تنكيس آيات السورة وقراءة المؤخر قبل المقدم : لم يجوز بالاتفاق . وإنما النزاع في ترتيب السور . نص على ذلك أحمد . وحكاه عن أهل مكة . سئل عن الإمام في شهر رمضان يدع الآيات من السورة ، ترى لمن خلفه أن يقرأها ؟ قال : نعم . ينبغي له أن يفعل . قد كانوا بمكة يوكلون رجلاً يكتب ما ترك الإمام من الحروف وغيرها . فإذا كان ليلة الختمه أعاده .

قال الأصحاب - كآبي محمد - وإنما استحب ذلك لتتم الختمه . ويكمل الثواب فقد جعل أهل مكة وأحمد وأصحابه إعادة المنسى من الآيات وحده يكمل الختمه والثواب ، وإن كان قد أدخل بالترتيب هنا . فإنه لم يقرأ تمام السورة . وهذا مأثور عن علي رضي الله عنه « أنه نسي آية من سورة . ثم في أثناء القراءة : قرأها ، وعاد إلى موضعه » ولم يشعر أحد أنه نسي إلا من كان حافظاً .

فهيكذا من ترك غسل عضو أو بعضه نسياناً يغسله وحده ، ولا يعيد غسل ما بعده . فيكون قد غسله مرتين . فإن هذا لا حاجة إليه .

وهذا التفصيل يوافق ما نقل عن الصحابة والأكثرين . فإن الأصحاب وغيرهم فعلوا كما نقله ابن المنذر عن علي ، ومكحول والنخعي ، والزهرى والأوزاعي ، فيمن نسي مسح رأسه ، فرأى في لحيته بللاً . فمسح به رأسه ، فلم يأمره بإعادة غسل رجليه . واختاره ابن المنذر .

وقد نقل عن علي ، وابن مسعود « ما أبالي بأي أعضائي بدأت » قال أحمد : إنما عني به اليسرى على اليمنى . لأن مخرجهما من الكتاب واحد .

ثم قال أحمد : حدثني جرير عن قابوس عن أبيه « أن علياً سئل . فقيل له : أعددنا يستعجل ، فيغسل شيئاً قبل شيء ؟ فقال : لا . حتى يكون كما أمره الله تعالى » فهذا الذي ذكره أحمد عن علي يدل على وجوب الترتيب .

وما نقله ابن المنذر في صورة النسيان : يدل على أن الترتيب يسقط مع النسيان ، ويعيد المنسى فقط .

فدل على أن التفصيل قول علي رضي الله عنه .

وقد ذكر من أسقطه مطلقاً : ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال « لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك » .

لسكن قال أحمد وغيره : لا نعرف لهذا أصلاً . ونقلوا في الوجوب عن سعيد ابن المسيب وعطاء والحسن . وهؤلاء أئمة التابعين .

وصورة النسيان مرادة قطعاً . فتبين أنها قول جمهور السلف ، أو جميعهم . والأمر للنكر : أن تتعمد تنكيس الوضوء . فلا ريب أن هذا يخالف لظاهر الكتاب ، مخالف للسنة المتواترة . فإن هذا لو كان جائزاً لسكان قد وقع أحياناً ، أو تبين جوازه ، كما في ترتيب التسبيح لما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أفضل الكلام - بعد القرآن - أربع . وهن من القرآن : سبحان الله والحمد لله . ولا إله إلا الله . والله أكبر . لا يضرك بأيتهن بدأت » .

ومما يدل على ذلك شرعاً ومذهباً : أن من نسي صلاة صلاها إذا ذكرها بالنص .

وقد سقط الترتيب هنا في مذهب أحمد بلا خلاف . ومذهب أبي حنيفة وغيره . ولكن حكى عن مالك : أنه لا يسقط . وقاسوا ذلك على ترتيب الطهارة . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » نص في أنه يصلها في أي وقت ذكر . وليس عليه غير ذلك .

وقد سلم الأصحاب : أن ترتيب الجمع لا يسقط بالنسيان .

وعوم الحديث يدل على سقوطه . فلو كانت المنسية هي الأولى من صلاتي الجمع : أعادها وحدها بموجب النص . ومن أوجب إعادة الثانية فقد خالف . وكذلك يقال في سائر أهل الأعذار ، كالمسبوق إذا أدركهم في الثانية : صلاها معهم . ثم صلى الأولى . كما لو أدرك بعض الصلاة . وليس ترتيب صلاته على أول الصلاة بأعظم من ترتيب آخر الصلاة على أولها .

وإذا كان هكذا سقط ما أدرك ، ويقضى ماسقط . فهذا في الصلاتين أولى . لاسيما وهو إذا لم يدرك من المغرب إلا تشهدا تشهد ثلاث شهادات ، كما في حديث ابن مسعود المشهور في قصة مسروق وحديثه . وهذا أصل ثابت كالنص والإجماع . يعتبر به نظائره . وهو سقوط الترتيب عن المسبوق .

وكانوا في أول الإسلام لا يرتبون . فيصلون ما فاتهم ، ثم يصلون مع الإمام . لكن نسخ ذلك . وقد روى أن أول من فعله معاذ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « قد سن لكم معاذ فاتبعوه » .

والأئمة الأربعة : على أنه يقرأ في ركعتي القضاء بالحمد وسورة . وكذلك لو أدرك الإمام ساجداً سجد معه بالنص واتفاق الأئمة . فقد سجد قبل القيام لم تابعة الإمام وإن لم يعتد به . لكنه لو فعل هذا عمداً لم يحز . فلو كبر وسجد ثم قام : لم تصح صلاته .

لكن هذا يستدل به على أن الركعة الواحدة يجب فيها الترتيب . فإن هذا السجود - ولو ضم إليه بعد السلام ركوعاً مجرداً - لم يصح ذلك ركعة . بل عليه أن يأتي بركعة بعدها سجدة . لأنه أدخل بالترتيب والموالة .

فكذلك إذا نسي الركوع حتى تشهد وسلم . ففيه قولان في المذهب : هل تبطل صلاته ؟ والمنصوص إن لم يطل الفصل بنى على مامضى ، وهو قول الشافعي رحمه الله وغيره .

وذهب طائفة من العلماء إلى سقوط الموالاة والترتيب في الصلاة مع النسيان .
فقال مكحول ، ومحمد بن أسلم - في المصلى : ينسى سجدة أو ركعة - يصلها متى
ما ذكرها . ويسجد للسهو . وقال الأوزاعي - لرجل نسي سجدة من صلاة الظهر ،
فذكرها في صلاة العصر - يمضى في صلاته . فإذا فرغ سجد .

ويدل على هذا القول : أحاديث سجود السهو . فإنها تدل على أنه يتم الصلاة ،
ثم يسجد للسهو ، ولو مع طول الفصل .

وأما المسبوق : فالسجود الذى فعله مع الإمام : كان لمتابعة الإمام . ولهذا
قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر « زادك الله حرصاً . ولا تعد » وهو متمكن
من أن يأتى بالركعة بعد السلام فلا عذر له حتى ^(١) وإذا نسي ركناً
من الأولى حتى شرع في الثانية . ففيها قولان .

مالك وأحمد لا يقولان بالتلفيق . بل تلغو المنسي ركنها . وتقوم هذه مقامها .
ولكن هل يكون ذلك بالقراءة أو بالركوع ؟ فيه نزاع .

والشافعى يقول : ما فعله بعد الركوع المنسى ، فهو لغو . لأن فعله في غير محله .
لا أن يفعل نظيره في الثانية . فيكون هو تمام الأول . كما لو سلم من الصلاة ، ثم
ذكر . فإن السلام يقع لغواً .

فأحمد ومالك يقولان : هو إنما يقصد بما فعله أن يكون من الركعة الثانية .
لم يقصد أن يكون من الأولى ، وهو إذا قرأ أو ركع في الركعة الثانية : أمكن أن
يجعلها هي الأولى . فإن الترتيب بين الركعات يسقط بالعذر . فلا وجه لإبطال
هذه . ولا يكون فاعلها في غير محله ، إلا إذا جعلت هذه ثانية . فإذا جعلت
الأولى : كان قد فعله في محله .

وإذا قيل : هو قصد الثانية قبل ، وقصد بالسجود فيها السجود في الثانية
لرعاية ترتيبه في أبعاض الركعة بأن لا يعمل بعضها في ركعة غيرها : أولى من

(١) يابض بالأصل

رعايتها في الركعتين . فإن جعل الأولى ثانية يجوز للعذر ، كما في المسبوق . وأما جعل سجود الثانية تماماً للأولى : فلا نظير له في الشرع . وبسط هذا له مكان آخر .
والمقصود هنا : سقوط الترتيب في الوضوء بالنسيان . وكذلك سقوط الموالاة كما هو قول مالك . وكذلك بغير النسيان من الأعذار ، مثل بُعد الماء . كما نقل عن ابن عمر . فإن الصلاة نفسها إذا جاز فيها عدم الموالاة للعذر ، فالوضوء أولى . بدليل صلاة الخوف في حديث ابن عمر ، وأحاديث سجود السهو .
وأما حديث صاحب اللئمة ، التي كانت في ظهر قدمه : فمثل هذا لا ينسى . فدل أنه تركها تقریظاً .

والموالاة هي غسل الجنابة : لا تجب ، للحديث الذي فيه أنه « رأى في بدنه موضعاً لم يصبه الماء ، فعصر عليه شعره » .

والأصحاب فرقوا بينه وبين الوضوء . فإنه لا يجب ترتيبه ، فكذلك الموالاة . ومالك يوجب الموالاة ، وإن لم يوجب الترتيب في الوضوء .

وأما في الغسل : فالبدن كعضو واحد . والعضو الواحد لا ترتيب فيه بالاتفاق . وأما إذا تفريق الغسل : فهو كتعهد تفريق غسل العضو الواحد . لكن فرق بينهما . فإن غسل الجنابة كإزالة النجاسة ، لا يتعدى حكم الماء محلّه . بخلاف الوضوء . فإن حكمه طهارة جميع البدن ، والمغسول أربعة أعضاء . وهذا محل نظر . والجنب إذا وجد بعض ما يكفيه استعماله . وأما المتوضئ : ففيه قولان للأصحاب . ومن جوز ذلك جعل الوضوء يتفرق للعذر ، وجعل ما غسل يحصل به بعض الطهارة . وكذلك الماسح على الخفين إذا خلعهما . هل يقتصر على مسح الرجلين أو يعيد الوضوء ؟ فيه قولان ، هما روايتان .

وقد قيل : إن المأخذ هو الموالاة . وقيل : إن المأخذ أن الوضوء لا ينتقض . فإذا عاد الحدث إلى الرجل عاد إلى جميع الأعضاء . وهذا عند العذر : فيه نزاع كما تقدم .

وقد يكون الترتيب شرطاً لا يسقط بجهل ولا نسيان . كما في الحديث الصحيح « من ذبح قبل الصلاة فإنما هو شاة لحم » فالذبح للأضحية : مشروط الصلاة قبله . وأبو بردة بن نيار رضى الله عنه كان جاهلاً . فلم يعذره بالجهل . بل أمره بإعادة الذبح . بخلاف الذين قدموا في الحج : الذبح على الرمي ، أو الحلق على ما قبله . فإنه قال « افعل ولا حرج » فهاتان سنتان : سنة في الأضحية ، إذا ذبحت قبل الصلاة : أنها لا تجزئ . . وسنة في الهدى ، إذا ذبح قبل الرمي جهلاً : أجزأ . والفرق بينهما - والله أعلم - أن الهدى صار نسكاً بسوقه إلى الحرم وتقليده وإشعاره . فقد بلغ محله في المكان والزمان . فإذا قُدِّم جهلاً : لم يخرج عن كونه هدياً . وأما الأضحية : فإنها قبل الصلاة لا تتميز عن شاة اللحم . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من ذبح قبل الصلاة ، فإنما هي شاة لحم قدمها لأهله » وإنما هي نسك بعد الصلاة . كما قال تعالى (فصل لربك وانحر) وقال (٦ : ١٦٢) إن صلاتى ونسكى) فصار فعله قبل هذا الوقت : كالصلاة قبل وقتها .

فهذا وقت الأضحية . وقته بعد فعل الصلاة ، كما بين الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك في الأحاديث الصحيحة . وهو قول الجمهور من العلماء : مالك وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . وإنما قَدَّرَ وقتها بمقدار الصلاة : الشافعى ومن وافقه من أصحاب أحمد ، كالخرقى .

وفي الأضحية : يشترط ، في أحد القولين : أن يذبح بعد الإمام . وهو قول مالك ، وأحد القولين في مذهب أحمد . ذكره أبو بكر . والحجة فيه : حديث جابر في الصحيح ^(١) .

(١) قال « صلى بنا رسول الله يوم النحر بالمدينة . فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نحر . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من نحر قبله : أن يعيد بنحر آخر - الحديث » متفق عليه .

وقد قيل : إن قوله (١:٤٩) لاتقدموا بين يدي الله ورسوله (نزلت في ذلك وكذلك في الإفاضة من عرفة قبل الإمام قولان . في مذهب أحمد : يجب فيه دم . فهذا عند من يوجب بمزلة اتباع المأموم الإمام في الصلاة .

فصل

وما ذكره من نصه على قراءة مانسى : يدل على أن الترتيب يسقط بالنسيان في القراءة . وقد ذكر أحمد وأصحابه : أن الموالاة الفاتحة واجبة . وإذا تركها لعذر نسيان ، قالوا - واللفظ لأبي محمد - وإن كثرت ذلك - أى الفصل - استأنف قراءتها إلا أن يكون المسكوت مأموراً به ، كالمأموم يشرع في قراءة الفاتحة ثم يسمع قراءة الإمام فينصت له . ثم إذا سكوت الإمام : أتم قراءتها وأجزأته . أو ما إليه أحمد . وكذلك إن كان السكوت نسياناً أو نوباً ، أو لانتقاله إلى غيرها غلطا : لم تبطل . فإذا ذكر : أتى بما بقي منها . فإن تمادى فيما هو فيه - بعد ذكرها - أبطلها . ولزمه استثنائها . قال : وإن قَدَّمَ آية منها في غير موضعها : أبطلها . وإن كان غلطا : رجع إلى موضع الغلط فأتىها .

فلم يسقطوا الترتيب بالعذر ، كما أسقطوا الموالاة . فإن الموالاة أخف . فإنه لو قرأ بعض سورة اليوم وبعضها غداً : جاز . ولو نكسها : لم يحز .

ويفرق في الترتيب بين الكلام المستقل الذى إذا أتى به وحده كان مما يسوغ تلاوته ، وبين ما هو مرتبط بغيره . فلو قال « صراط الذين أنعمت عليهم » لم يكن هذا كلاماً مفيداً حتى يقول « اهتدوا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم » ولو قال « إياك نعبد وإياك نستعين » ثم قال « الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم » كان مفيداً . لكن مثل هذا لا يقع فيه أحد . ولا يبتدىء أحد الفاتحة بمثل ذلك ، لاعمداً ولا غلطا . وإنما يقع الغلط فيما يحتاج فيه إلى الترتيب . فهذا فرق بين ما ذكره فيما ينسى من الفاتحة وما ينسى من الختمة .

فصل

ومما يبين أن الترتيب يسقط إذا احتاج إلى التكرار بلا تفریط من الإنسان :
أن التيمم يجزىء بضربة واحدة ، كما دل عليه الحديث الصحيح - حديث عمار
بن ياسر رضى الله عنهما - وهو مذهب أحمد بلا خلاف . وهو فى الصحيحين من
حديث أبى موسى . ومن حديث ابن أبى زى .

فى حديث ابن أبى زى « إنما كان يكفيك هكذا . ف ضرب بكفيه الأرض
ونفخ فيهما . ثم مسح بهما وجهه وكفيه » وكذلك لمسلم فى حديث أبى موسى
« إنما كان يكفيك أن تقول هكذا . وضرب بيديه إلى الأرض . فنفض يديه .
فمسح وجهه وكفيه » وللبخارى « ومسح وجهه وكفيه مرة واحدة » .
وقد اختلف الأصحاب فى هذه الصفة .

ف قيل : يرتب . فيمسح وجهه بيطون أصابعه ، وظاهر يديه براحتيه .
وقيل : لا يجب ذلك . بل يمسح بهما وجهه وظاهر كفيه .

وعلى الوجهين : لا يؤخر مسح الراحتين إلى ما بعد الوجه . بل يمسحهما :
إما قبل الوجه ، وإما مع الوجه ، وظهور الكفين . ولهذا قال ابن عقيل : رأيت
التيمم بضربة واحدة قد أسقط ترتيباً مستحقاً فى الوضوء . وهو أنه بعد أن مسح
باطن يديه مسح وجهه .

وفى الصحيحين من حديث عمار بن ياسر من طريق أبى موسى رضى الله
عنهم ، قال « إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا . ثم ضرب بيديه الأرض ضربة
واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه » لفظ البخارى « وضرب
بكفيه ضربة على الأرض . ثم نفضهما . ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله - أو ظهر
شماله بكفه - ثم مسح بهما وجهه » .

وهذا صريح فى أنه لم يمسح الراحتين بعد الوجه . ولا يختلف مذهب أحمد :
أن ذلك لا يجب . وأما ظهور الكفين : فرواية البخارى صريحة فى « أنه مر على
١١ - مجموعة

ظهر الكف قبل الوجه » وقوله في الرواية الأخرى « وظاهر كفيه » يدل على أنه مسح ظاهر كل منهما براحة اليد الأخرى . وقال فيها « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر وجهه قبل الوجه ^(١) » .

وقال أبو محمد : فرض الراحتين سقط بإمرار كل واحدة على ظهر الكف . وهذا إنما يوجب سقوط فرض باطن الراحة . وأما باطن الأصابع : فعلى ما ذكره سقط مع الوجه .

وعلى كل حال : فباطن اليدين بصيهما التراب حين يضرب بهما الأرض ، وحين يمسح بهما الوجه ، وظهر الكفين . وإن مسح إحداها بالأخرى ، فهو ثلاث مرات .

ولو كان الترتيب واجباً لوجب أن يمسح باطنهما بعد الوجه . وهذا لا يمكن مع القول بضربة واحدة . ولو فعل ذلك للزم تكرار مسحهما مرة بعد مرة . فسقط لذلك . فإن التيمم لا يشرع فيه التكرار ، بخلاف الوضوء . فإنه - وإن غسل يديه ابتداءً ، وأخذ بهما الماء لوجهه - فهو بعد الوجه يغسلهما إلى المرفقين . وهو يأخذ الماء بهما . فيتكرر غسلهما . لأن الوضوء يستحب فيه التكرار في الجملة . لأنه طهارة بالماء . ولكن لو لم يغسل كفيه بعد غسل الوجه فهو محل نظر ، فإنه يغرف بهما الماء ، وقد قالوا : إذا نوى الاغتراف لم يصير الماء مستعملاً . وإن نوى غسلهما فيه : صار مستعملاً . وإن لم ينو شيئاً ففيه وجهان .

والصحيح : أنه لا يصير مستعملاً ، وإن نوى غسلهما فيه . لحجى السنة بذلك . وهذا يقتضى أن غسلهما بنية الاغتراف لا تحصل به طهارتهما . بل لابد من غسل آخر والأقوى : أن هذا لا يجب . بل غسلهما بنية الاغتراف يجزئ عن تكرار غسلهما ، كما في التيمم .

وأيضاً فإنه يغسل ذراعيه بيديه . فيكون هذا غسلًا لباطن اليد .

(١) كذا . ولعله « الراحة »

ولو قيل : بل بقي غسلهما ابتداء ، ومع الوجه يسقط فرضهما ، كما قيل مثل ذلك في التيمم : لكان متوجهاً . فإنه قال في الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) كما قال في التيمم (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ففي الوضوء آخر ذكر اليد .

لكن الرواية التي انفرد بها البخارى : تبين أنه مسح ظهر الكفين قبل الوجه . وسائر الروايات مجملة ، تقتضى أنه لما مسح لم يمسح الراحتين بعد الوجه ، فكذلك ظهر الكفين . بل مسح ظهرهما مع بطنهما . لأن مسحهما جملة أقرب إلى الترتيب . فإن مسح العضو الواحد بعضه مع بعض أولى من تفريق ذلك وأيضاً : فتكون الراحتان ممسوحتين مع ظهر الكف . والاعتداد بذلك أولى من الاعتداد بمسحهما مع الوجه .

وما ذكره بعض الأصحاب - من أنه يحمل الأصابع للوجه ، و بطون الراحتين لظهور الكفين - خلاف ما جاءت به الأحاديث . وليس في كلام أحد ما يدل عليه . وهو متعسر ، أو متعذر . وهو بدعة لا أصل لها في الشرع . و بطون الأصابع لا تكاد تستوعب الوجه .

وإنما احتاجوا إلى هذا ليجعلوا بعض التراب لظاهر الكفين بعد الوجه . فيقال لهم : كما أن الراحتين لا يمسحان بعد الوجه بلا نزاع ، فكذلك ظهر الكفين . فإنهم - وإن مسحوا ظهر الكفين بالراحتين ببطون الأصابع - مسحوا مع الوجه ، مسح باليدين قبل الوجه ، كما قال ابن عقيل . ولهذا اختار المجد : أنه لا يجب الترتيب فيه ، بل يجوز مسح ظهر الكفين قبل الوجه . كما دل عليه الحديث الصحيح . والحديث الصحيح يدل على أنه يمسح الوجه وظاهر الكفين بذلك التراب . وأن مسح ظهر الكفين بما بقي في اليدين من التراب يكفي لظهر الكفين . فإن ألفاظ الحديث كلها تتعلق بأنه يمسح وجهه بيديه . ومسح اليدين

إحداها بالأخرى : لم يجعل بعض باطن اليد للوجه وبعضه للكفين . بل يباطن
اليدين مسح وجهه ومسح كفيه ، ومسح إحداها بالأخرى .
وأجاب القاضى ومن وافقه - متابعة لأصحاب الشافعى - بأنه إذا تيمم الجرح فى
عضو : يكون التيمم فيه عند وجوب غسله ، فيفصل بالتيمم بين أبعاض الوضوء ،
هذا فعل مبتدع . وفيه ضرر عظيم ، ومشقة لا تأتى بها الشريعة . وهذا ونحوه
إسراف فى وجوب الترتيب ، حيث لم يوجه الله ورسوله . والنفاة يجوزون التنكيس
لغير عذر . وخيار الأمور أوساطها . ودين الله بين العالى والجافى . والله أعلم .

الْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ

وموقف العبد عندهما

(مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ . وَمَا أَصَابَكَ
مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ . وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ
رَسُولًا . وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) .

جود تفسيرها ، واستنباط دقيق معانيها

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقى إلا بالله

قال الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة الحرانی . تغمده الله تعالى برحمته .
الحمد لله . نحمده ونستعينه ، ونستهديه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم .

فصل

في قوله تعالى (٤ : ٧٩ ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك) وبعض ما تضمنته من الحكم العظيمة .
هذه الآية : ذكرها الله في سياق الأمر بالجهاد ، وذم الناكثين عنه . قال تعالى (٤ : ٧١ يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم . فانفروا ثبات ، أو انفروا جميعاً - الآيات) إلى أن ذكر صلاة الخوف . وقد ذكر قبلها طاعة الله وطاعة الرسول ، والتحاكم إلى الله وإلى الرسول . ورد ما تنازع فيه الناس إلى الله وإلى الرسول . وذم الذين يتحاكمون ويردون ما تنازعوا فيه إلى غير الله والرسول .
فكانت تلك الآيات : تبييناً للإيمان بالله وبالرسول . ولهذا قال فيها (٤ : ٦٥ فلا وربك لا يؤمنون ، حتى يُحكّموك فيما شجر بينهم . ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت . ويسلموا تسليماً) .

وهذا جهاد عما جاء به الرسول . وقد قال تعالى (٤٩ : ١٥ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا . وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله) وقال

تعالى (٩ : ٢٤ قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها : أحب إليكم من الله ورسوله ، وجهاد في سبيله . فتربصوا حتى يأتي الله بأمره . والله لايهدي القوم الفاسقين) وقال (٩ : ١٩ - ٢١ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر ، وجهاد في سبيل الله ؟ لا يستوون عند الله . والله لايهدي القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله . وأولئك هم الفائزون . يُبَشِّرُهُم رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَاتٍ - الآية) .

وقال تعالى (١٠ : ٦١-١٤ يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم : تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم . ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ، ومساكن طيبة في جنات عدن . ذلك الفوز العظيم . وأخرى تحبونها : نصر من الله وفتح قريب . وبشر المؤمنين . يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله ، كما قال عيسى ابن مريم للحواريين : من أنصاري إلى الله ؟ قال الحواريون : نحن أنصار الله . فأمّنت طائفة من بني إسرائيل ، وكفرت طائفة . فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم . فأصبحوا ظاهرين) .

وذكر بعد آيات الجهاد (٤ : ١٠٥ - ١٢٥) إنزال الكتاب على رسول الله ليحكم بين الناس بما أراه الله ، ونهيّه عن ضد ذلك . وذكره فضل الله عليه ورحمته في حفظه ، وعصمته من إضلال الناس له ، وتعليمه ما لم يكن يعلم . وذم من شاق الرسول ، واتباع غير سبيل المؤمنين . وتعظيم أمر الشرك ، وشديد خطره وأن الله لا يغفره . ولكن يغفر مادونه لمن يشاء - إلى أن يبين أن أحسن الأديان : دين من يعبد الله وحده ، لا يشرك به شيئا . بشرط أن تكون عبادته بفعل

الحسنات التي شرعها ، لا بالبدع والأهواء . وهم أهل ملة إبراهيم ، الذين اتبعوا ملة إبراهيم حنيفا (٤ : ١٢٥) واتخذ الله إبراهيم خليلا .

فكان في الأمر بطاعة الرسول والجهاد عليها : اتباع التوحيد ، وملة إبراهيم . وهو إخلاص الدين لله ، وأن يعبد الله بما أمر به على ألسن رسله من الحسنات : وقد ذكر تعالى في ضمن آيات الجهاد : ذم من يخاف العدو ، ويطلب الحياة . وبين أن ترك الجهاد : لا يدفع عنهم الموت . بل أينما كانوا أدركهم الموت ، ولو كانوا في بروج مشيدة . فلا ينالون بترك الجهاد منفعة . بل لا ينالون إلا خسارة الدنيا والآخرة . فقال تعالى (٤ : ٧٧) ألم تر إلى الذين قيل لهم : كفوا أيديكم ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة . فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله ، أو أشد خشية . وقالوا : ربنا ، لِمَ كتبت علينا القتال ؟ لولا أخرتنا إلى أجل قريب ؟ قل : متاع الدنيا قليل . والآخرة خير لمن اتقى . ولا تظلمون فتىلا) .

وهذا الفريق قد قيل : إنهم منافقون . وقيل : نافقوا لما كتب عليهم القتال . وقيل : بل حصل منهم جبن وفشل . فكان في قلوبهم مرض . كما قال تعالى (٤٧ : ٢٠ ، ٢١) فإذا أنزلت سورة محكمة ، وذُكر فيها القتال : رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المغشي عليه من الموت . فأولى لهم . طاعة وقول معروف - الآية) وقال تعالى (٣٣ : ١٢) إذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض : ما وعدنا الله ورسوله إلا غورا) .

والمغنى متناول لهؤلاء وهؤلاء . ولكل من كان بهذه الحال .

ثم قال (٤ : ٧٨) أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة . وإن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك . قل : كل من عند الله . فما هؤلاء القوم لا يكادون يققهون حديثا ؟) .

فالضمير في قوله « وإن تصبهم » يعود إلى من ذكر . وهم « الذين يخشون الناس » أو يعود إلى معلوم ، وإن لم يذكر . كما في مواضع كثيرة .
وقد قيل : إن هؤلاء كانوا كفاراً من اليهود . وقيل : كانوا منافقين . وقيل : بل كانوا من هؤلاء وهؤلاء . والمعنى يعم كل من كان كذلك . ولكن تناوله لمن أظهر الإسلام وأمر بالجهاد : أولى .
ثم إذا تناول الذم هؤلاء : فهو للكفار الذين لا يظهرون الإسلام أولى وأحرى والذي عليه عامة المفسرين : أن « الحسنه » و « السيئه » يراد بهما النعم والمصائب . ليس المراد : مجرد ما يفعله الإنسان باختياره ، باعتباره من الحسنات أو السيئات .

فصل

ولفظ « الحسنات » و « السيئات » في كتاب الله : يتناول هذا وهذا . قال الله تعالى عن المنافقين (٣ : ١٢٠) إن تمسككم حسنة تسوهم . وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها . وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) وقال تعالى (٩ : ٥٠) إن تصببك حسنة تسوهم . وإن تصببك مصيبة يقولوا : قد أخذنا أمرنا من قبل ويتولوا وهم فرحون) وقال تعالى (٧ : ١٦٧) ولولا أنهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون) وقال تعالى (٤٢ : ٤٨) وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها . وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، فإن الإنسان كفور) وقال تعالى في حق الكفار المتطيرين بموسى ومن معه (٧ : ١٣٠) فإذا جاءتهم الحسنة قالوا : لنا هذه . وإن تصبهم سيئة يطّبروا بموسى ومن معه (ذكر هذا بعد قوله (٧ : ١٢٩) ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكرون) .

وأما الأعمال المأمور بها ، والمنهى عنها : ففي مثل قوله تعالى (٢٨ : ٨٤) من جاء بالحسنة فله خير منها . ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) وقوله تعالى (١١٥ : ١١) إن الحسنات يذهبن السيئات . ذلك ذكرى للذاكرين) وقوله تعالى

(٢٥ : ٧٠ فأولئك يُبدِّل الله سيئاتهم حسنات . وكان الله غفوراً رحيمًا) .
وهنا قال (ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك)
ولم يقل : وما فعلت ، وما كسبت . كما قال (٤٢ : ٣٠ وما أصابكم من مصيبة
فما كسبت أيديكم) وقال تعالى (٥ : ٥٢ فاعلم أنما يريد الله : أن يصيبهم ببعض
ذنوبهم) وقال تعالى (٩ : ٥٣ قل : هل ترصون بنا إلا إحدى الحُسَيْنَيْن ؟
ونحن نترصد بكم . أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا) وقال تعالى
(١٣ : ٣٣ ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعةً أو تحلُّ قريباً من دارهم)
وقال تعالى (٥ : ١٠٩ فأصابتكم مصيبة الموت) وقال تعالى (٢ : ١٥٦ وبشر
الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون) .

فلهذا كان قوله « ما أصابك من حسنة » و « من سيئة » متناول لما يصيب
الإنسان ، ويأتيه من النعم التي تسره ، ومن المصائب التي تسوءه .
فالآية متناولة لهذا قطعاً . وكذلك قال عامة المفسرين .

قال أبو العالية « إن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله » قال : هذه في
السراء « وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك » قال : وهذه في الضراء .
وقال السدي « إن تصبهم حسنة قالوا » والحسنة الخصب ، ينتج خيولهم
وأنعامهم ومواشيهم ، ويحسن حالهم ، وتلد نساؤهم الغلمان « قالوا : هذه من عند
الله . وإن تصبهم سيئة قالوا » - والسيئة : الضرر في أموالهم ، تشأماً بمحمد -
« قالوا : هذه من عندك » يقولون : بتركنا ديننا ، واتباعنا محمداً أصابنا هذا البلاء .
فأنزل الله « قل كل من عند الله » الحسنة والسيئة « فما لهؤلاء القوم لا يكادون
يفقهون حديثاً ؟ » قال : القرآن .

وقال الوالي عن ابن عباس « ما أصابك من حسنة فمن الله » قال : ما فتح الله
عليك يوم بدر . وكذلك قال الضحاك .

وقال الوالي أيضاً عن ابن عباس « من حمته » قل : ما أصاب من العنيفة

والفتح فمن الله . قال «والسيئة» ما أصابه يوم أحد . إذ شُجَّ في وجهه ، وكُـسِرَت رِباعيته .

وقال : أما «الحسنة» فأنعم الله بها عليك . وأما «السيئة» فابتلاك الله بها . وروى أيضاً عن حجاج عن عطية عن ابن عباس « ما أصابك من حسنة فمن الله » قال : هذا يوم بدر « وما أصابك من سيئة فمن نفسك » قال : هذا يوم أحد . يقول : ما كان من نكبة : فمن ذنبك ، وأنا قدرت ذلك عليك . وكذلك روى ابن عينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح «فمن نفسك» قال : فبذنبك ، وأنا قدرتُها عليك . روى هذه الآثار ابن أبي حاتم وغيره . وروى أيضاً عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّحِير . قال : ما تريدون من القدر؟ أما تكفيكم هذه الآية التي في سورة النساء (وإن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك) ؟ أى من نفسك . والله ما وكلوا إلى القدر . وقد أمرُوا به . وإليه يصيرون .

وكذلك في تفسير أبي صالح عن ابن عباس « إن تصبهم حسنة » الخصب والمطر « وإن تصبهم سيئة » الجذب والبلاء . وقال ابن قتيبة « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » قال : الحسنة النعمة . والسيئة البلية .

وقد ذكر أبو الفرج في قوله « ما أصابك من حسنة - ومن سيئة » ثلاثة أقوال .

أحدها : أن « الحسنة » ما فتح الله عليهم يوم بدر . و « السيئة » ما أصابهم يوم أحد . قال : رواه ابن أبي طلحة - وهو الوالي - عن ابن عباس . قال : والثاني « الحسنة » الطاعة . و « السيئة » المعصية . قاله أبو العالية . والثالث « الحسنة » النعمة . و « السيئة » البلية . قاله ابن منبه . قال : وعن أبي العالية نحوه . وهو أصح .

قلت : هذا هو القول المعروف بالإسناد عن أبي العالية ، كما تقدم من تفسيره المعروف الذى يروى عنه هو وغيره ، من طريق أبي جعفر الدارى عن الربيع بن أنس عنه وأمثاله .

وأما الثانى : فهو لم يذكر إسناده . ولكن ينقل من كتب المفسرين الذين يذكرون أقوال السلف بلا إسناد . وكثير منها ضعيف . بل كذب . لا يثبت عن نقل عنه . وعامة المفسرين المتأخرين أيضاً يفسرونه على مثل أقوال السلف وطائفة منهم تحملها على الطاعة والمعصية .

فأما الصنف الأول : فهى تتناوله قطعاً . كما يدل عليه لفظها وسياقها ومعناها وأقوال السلف .

وأما المعنى الثانى : فليس مراداً دون الأول قطعاً . ولكن قد يقال : إنه مراد مع الأول ، باعتبار أن ما يهديه الله إليه من الطاعة : هو نعمة فى حقه من الله أصابته . وما يقع منه من المعصية : هو سيئة أصابته . ونفسه التى عملت السيئة . وإذا كان الجزاء من نفسه ، فالعمل الذى أوجب الجزاء : أولى أن يكون من نفسه . فلا منافاة أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه . مع أن الجميع مقدر كما تقدم . وقد روى عن مجاهد عن ابن عباس : أنه كان يقرأ « فمن نفسك ، وأنا قدرتها عليك » .

فصل

والمعصية الثانية : قد تكون عقوبة الأولى . فتكون من سيئات الجزاء ، مع أنها من سيئات العمل .

قال النبى صلى الله عليه وسلم - فى الحديث المتفق على صحته - عن ابن مسعود رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم « عليكم بالصدق . فإن الصدق يهذى إلى البر . والبر يهذى إلى الجنة . ولا يزال الرجل يصدق ، ويتحرى الصدق ، حتى يُكتبَ عند الله صدوقاً . وإياكم والكذب . فإن الكذب يهذى إلى الفجور ،

والفجور يهذى إلى النار . ولا يزال الرجل يكذب ، ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذاباً » .

وقد ذكر فى غير موضع من القرآن ما يبين أن الحسنه الثانيه : قد تكون من ثواب الأولى . وكذلك السيئه الثانيه : قد تكون من عقوبه الأولى . قال تعالى (٤ : ٦٦ - ٦٨) ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً . وإذا لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً . ولهديناهم صراطاً مستقيماً) وقال تعالى (٢٩ : ٦٩) والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلنا) وقال تعالى (٤٧ : ٤ - ٦) والذين قاتلوا فى سبيل الله فلن يضلّ أعمالهم . سيديهم ويصلح بالهم . ويدخلهم الجنة عرّفها لهم) وقال تعالى (٣٠ : ١٠) ثم كان عاقبة الذين أساءوا : الشؤم) وقال تعالى (٥ : ١٦) كتاب مبين يهذى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام) وقال تعالى (٥٧ : ٢٨) يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته . ويجعل لكم نوراً تمشون به . ويغفر لكم) وقال تعالى (٧ : ١٥٤) وفى نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون) وقال تعالى (٣ : ١٣٨) هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) وقال تعالى (٤١ : ٤٤) قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء . والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر . وهو عليهم عى) وقال تعالى (٧ : ٢٠١) إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون . وإخوانهم يمدّونهم فى الفى . ثم لا يقصرون) وقال تعالى (١٢ : ٢٤) كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء . إنه من عبادنا المخلصين) وقال تعالى (١٢ : ٢٢) ولما بلغ أشده آتيناه حكماً وعلماً . وكذلك نجزي المحسنين) وقال تعالى (٢٨ : ١٤) ولما بلغ أشده واستوى آتيناه حكماً وعلماً وكذلك نجزي المحسنين) وقال تعالى (٤٧ : ١ - ٣) الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضلّ أعمالهم . والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد - وهو الحق من ربهم - كفر عنهم سيئاتهم . وأصلح بالهم . ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل ، وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق

من ربهم . كذلك يضرب الله للناس أمثالهم) وقال تعالى (٣٣ : ٧٠ ، ٧١ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (٢٤ : ٥٤ قل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . فإن تولوا فإنما عليه ماحل وعليكم ماحلتم . وإن تطيعوه تهتدوا . وما على الرسول إلا البلاغ المبين) قال أبو عثمان النيسابوري : من أَمَرَ السنة على نفسه - قولا وفعلا - نطق بالحكمة . ومن أَمَرَ الهوى على نفسه - قولا وفعلا - نطق بالبدعة . لأن الله تعالى يقول « وإن تطيعوه تهتدوا » .

قلت : وقد قال في آخر السورة (٢٤ : ٦٣) فليحذر الذين يخالفون عن أمره : أن تصيبهم فتنة ، أو يصيبهم عذاب أليم) .

وقال تعالى (٦ : ١٠٩ ، ١٠٠ وما يُشْعِرُكُمْ أنها إذا جاءت لا يؤمنون . ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة) وقال تعالى (٣ : ١٥٥ إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا . ولقد عفا الله عنهم) وقال تعالى (٦١ : ٥ - ٧ وإذ قال موسى لقومه : يا قوم لم تؤذونني ؟ وقد تعلمون أني رسول الله إليكم . فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم والله لا يهدي القوم الفاسقين - إلى قوله - ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب وهو يدعى الإسلام ؟ والله لا يهدي القوم الظالمين) وقال تعالى (٢ : ٨٨ وقالوا : قلوبنا غُلف . بل لعنهم الله بكفرهم . قليلا ما يؤمنون) وقال تعالى أيضاً (٤ : ١٥٥ وقولهم قلوبنا غُلف . بل طبع الله عليها بكفرهم . فلا يؤمنون إلا قليلا) وقال تعالى (٢ : ٢٥٨ فَبُهِتَ الذي كفر . والله لا يهدي القوم الظالمين) وقال تعالى (٩ : ٢٦ ، ٢٥ ويوم حُينٍ إذ أعجبكم كثرتمكم فلم تُغْنِ عنكم شيئا . وضائق عليكم الأرض بما رحبت . ثم وليتم مدبرين . ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها . وعذب الذين كفروا) وقال تعالى في النوعين (٨ : ١٣ ، ١٣ : ١٣ إذ يوحى ربك إلى الملائكة : أني معكم . فثبتوا للذين آمنوا . سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب . فاضربوا

فوق الأعناق ، واضربوا منهم كل بنان . ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله (وقال تعالى (٣ : ١٥١) سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا . وما أوهام النار . وبئس مثوى الظالمين) وقال تعالى (٥٩ : ٢ - ٤) هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر . ما ظننتم أن يخرجوا . وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله . فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا . وقذف في قلوبهم الرعب . يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين . فاعتبروا يا أولى الأبصار . ولولا أن كتب الله عليكم الجلاء لعذبهم في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار . ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله . ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب) وقال تعالى (٣ : ١١١ ، ١١٢) لن يضرركم إلا أذى . وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار . ثم لا ينصرون . ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا ، إلا بحبل من الله وحبل من الناس . وباءوا بغضب من الله . وضربت عليهم المسكنة . ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ، ويقتلون الأنبياء بغير حق . ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) وقال تعالى (٥ : ٨٠ ، ٨١) ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا . لبئس ما قدمت لهم أنفسهم : أن سخط الله عليهم . وفي العذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء . ولكن كثيراً منهم فاسقون) وقال تعالى (٥ : ٨٢) ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا : إنا نصارى . ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا . وأنهم لا يستكبرون) وقال تعالى (٤٧ : ٢٢ - ٢٦) فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ؟ أولئك الذين لعنهم الله . فأصمهم وأعمى أبصارهم . أفلا يتدبرون القرآن ؟ أم على قلوب أقفالها ؟ إن الذين ارتدوا على أدبارهم ، من بعد ما تبين لهم الهدى : الشيطان سَوَّلَ لهم ، وأملى لهم . ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله : سنطيعكم في بعض الأمر . والله يعلم إسرارهم) وقال تعالى (٩ : ٧٥ - ٧٧) ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ، ولنسكونن من الصالحين . فلما آتاهم من فضله بخلوا به ، وتولوا وهم

معرضون . فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه ، بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون) وقال تعالى (٩ : ٨٣ فإن رجعت الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج . فقل : لن تخرجوا معي أبداً . ولن تقاتلوا معي عدوا . إنكم رضيتم بالقعود أول مرة . فاقعدوا مع الخالفين) وقال تعالى في ضد هذا (٤٨ : ٢٠ - ٢٣) وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها . فجعل لكم هذه . وكفَّ أيدي الناس عنكم ، ولتكون آية للؤمنين . ويهديكم صراطاً مستقيماً - إلى قوله - ولو قاتلكم الذين كفروا لَوَلَّوْا الْأَدْبَارَ . ثم لا يمدون ولياً ولا نصيراً . سنة الله التي قد خلت من قبل . ولن تجد لسنة تبديلاً) .

وتوليتهم الأدبار : ليس مما نهوا عنه ، ولكن هو من جزاء أعمالهم . وهذا باب واسع .

فصل

وإذا كانت السيئات التي يعملها الإنسان قد تكون من جزاء سيئات تقدمت - وهي مضرة - جاز أن يقال : هي مما أصابه من السيئات . وهي بذنوب تقدمت .

وعلى كل تقدير : فالذنوب التي يعملها : هي من نفسه . وإن كانت مقدرة عليه . فإنه إذا كان الجزاء - الذي هو مسبب عنها من نفسه - فعمله الذي هو ذلك الجزاء : من نفسه بطريق الأولى . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته « نعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا » .

وقال له أبو بكر رضي الله عنه : علمني دعاء . فقال « قل : اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، رَبَّ كل شيء ومليكه . أشهد أن لا إله إلا أنت . أعوذ بك من شر نفسي ، وشر الشيطان وشركه ، وأن أقترف على نفسي سوءاً ، أو أجره إلى مسلم » . قُلْهُ : إذا أصبحت ، وإذا أمسيت ، وإذا أخذت مضجعتك » .

فقد بين أن قوله « فمن نفسك » يتناول العقوبات على الأعمال ، ويتناول الأعمال . مع أن الكل بقدر الله .

فصل

وليس للقدرية أن يحتجوا بالآية لوجوه : -

منها : أنهم يقولون : فعل العبد - حسنة كان ، أو سيئة - هو منه ، لا من الله . بل الله قد أعطى كل واحد من الاستطاعة ما يفعل به الحسنات ، والسيئات . لكن هذا عندهم : أحدث إرادة فعل بها الحسنات . وهذا أحدث إرادة فعل بها السيئات . وليس واحد منهما من إحداث الرب عندهم .

والقرآن قد فرق بين الحسنات والسيئات . وهم لا يفرقون في الأعمال بين الحسنات والسيئات ، إلا من جهة الأمر . لا من جهة كون الله خلق فيه الحسنات دون السيئات . بل هو عندهم لم يخلق لا هذا ولا هذا .

لكن منهم من يقول : بأنه يُحدث من الأعمال الحسنة والسيئة : ما يكون جزاء . كما يقوله أهل السنة .

لكن على هذا : فليست عندهم كل الحسنات من الله . ولا كل السيئات . بل بعض هذا ، وبعض هذا .

الثاني : أنه قال « كل من عند الله » فجعل الحسنات من عند الله ، كما جعل السيئات من عند الله . وهم لا يقولون بذلك في الأعمال . بل في الجزاء . وقوله - بعد هذا - « ما أصابك من حسنة - ومن سيئة » مثل قوله « وإن تصبهم حسنة » وقوله « وإن تصبهم سيئة » .

الثالث : أن الآية أريد بها : النعم ، والمصائب . كما تقدم . وليس للقدرية المجبرة أن تحتج بهذه الآية على نفى أعمالهم التي استحقوا بها العقاب . فإن قوله « كل من عند الله » هو النعم والمصائب . ولأن قوله « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » حجة عليهم . وبيان أن الإنسان هو فاعل

السيئات . وأنه يستحق عليها العقاب . والله ينعم عليه بالحسنات - عملها وجزائها - فإنه إذا كان ما أصابهم من حسنة فهو من الله : فالنعم من الله . سواء كانت ابتداء أو كانت جزاء . وإذا كانت جزاء - وهى من الله - : فالعمل الصالح الذى كان سببها : هو أيضاً من الله . أنعم بهما الله على العبد . وإلا فلو كان هو من نفسه - كما كانت السيئات من نفسه - لكان كل ذلك من نفسه . والله تعالى قد فرق بين النوعين فى الكتاب والسنة . كما فى الحديث الصحيح الإلهى : عن الله « يا عبادى ، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ، ثم أوفىكم إياها . فمن وجد خيراً فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك ، فلا يلومنَّ إلا نفسه » وقال تعالى (٣ : ١٦٥) أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها . قلتم : أئنَّ هذا ؟ قل : هو من عند أنفسكم) وقال تعالى (٣٠ : ٣٦) وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) وقال تعالى (٣٠ : ٤١) ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدي الناس . ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون) وقال تعالى (١١ : ١٠١) وما ظلمناهم ولكن ظلّموا أنفسهم) وقال تعالى (٤٣ : ٧٦) وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) وقال تعالى (٣٨ : ٨٥) لأملأن جهنم منك وعمّن تبعك منهم أجمعين) وقال تعالى للمؤمنين (٤٩ : ٧) ولكن الله حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِى قُلُوبِكُمْ . وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ . أولئِكَ هُمُ الرَّاكِدُونَ) وقد أمرُوا أن يقولوا فى الصلاة (اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذى أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

فصل

وقد ظن طائفة : أن فى الآية إشكالا ، أو تناقضاً فى الظاهر ، حيث قال « كل من عند الله » ثم فرق بين الحسنات والسيئات . فقال « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » .

وهذا من قلة فهمهم ، وعدم تدبرهم الآية . وليس فى الآية تناقض . لافى ظاهرها ،

ولافى باطنها . لافى لفظها ولا معناها . فإنه ذكر عن المنافقين ، والذين فى قلوبهم مرض ، الناكسين عن الجهاد . ما ذكره بقوله (٤ : ٧٨) أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة . وإن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك) هذا يقولونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، أى بسبب ما أمرتنا به من دينك ، والرجوع عما كنا عليه : أصابتنا هذه السيئات . لأنك أمرتنا بما أوجبها . فالسيئات : هى المصائب . والأعمال التى ظنوا أنها سبب المصائب : هو أمرهم بها .

وقولهم « من عندك » تتناول مصائب الجهاد التى توجب الهزيمة ، لأنه أمرهم بالجهاد . وتتناول أيضاً مصائب الرزق على جهة التشاؤم ، والتطير . أى هذا عقوبة لنا بسبب دينك . كما كان قوم فرعون يتطيرون بموسى وبمن معه . وكما قال أهل القرية للمرسلين (٣٦ : ١٨) إنا تطيرنا بكم) وكما قال الكفار من ثمود لصالح ، ولقومه (٢٧ : ٤٨) أطَّيرنا بك وبمن معك) فكانوا يقولون عما يصيبهم - من الحرب ، والزلازل والجراح والقتل ، وغير ذلك مما يحصل من العدو - : هو منك . لأنك أمرتنا بالأعمال الموجبة لذلك . ويقولون عن هذا ، وعن المصائب السائية : إنها منك . أى بسبب طاعتنا لك ، واتباعنا لدينك : أصابتنا هذه المصائب ، كما قال تعالى (٢٢ : ١١) ومن الناس من يعبد الله على حرف . فإن أصابه خير اطمأن به . وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه . خسر الدنيا والآخرة) .

فهذا يتناول كل من جعل طاعة الرسول ، وفعل ما بُعث به : مسبباً لشرِّ أصابه : إما من السماء . وإما من آدمى . وهؤلاء كثيرون .

لم يقولوا « هذه من عندك » بمعنى : أنك أنت الذى أحدثتها . فإنهم يعلمون أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحدث شيئاً من ذلك . ولم يكن قولهم « من عندك » خطاباً من بعضهم لبعض . بل هو خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم .

ومن فهم هذا تبين له أن قوله « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك

من سيئة فمن نفسك » لا يناقض قوله « كل من عند الله » بل هو محقق له .
لأنهم - هم ومن أشبههم إلى يوم القيامة - يحملون ما جاء به الرسول ، والعمل به :
سبباً لما قد يصيبهم من مصائب . وكذلك من أطاعه إلى يوم القيامة .
وكانوا تارة يقدحون فيما جاء به ، ويقولون : ليس هذا مما أمر الله به . ولو كان
مما أمر الله به : لما جرى على أهله هذا البلاء .

وتارة لا يقدحون في الأصل . لكن يقدحون في القضية المعينة . فيقولون :
هذا بسوء تدبير الرسول . كما قال عبد الله بن أبيّ ابن سلول يوم أحد - إذ كان
رأيه مع رأى النبي صلى الله عليه وسلم : أن لا يخرجوا من المدينة - فسأله صلى الله
عليه وسلم ناسٌ ممن كان لهم رغبة في الجهاد : أن يخرج . فوافقهم ، ودخل بيته
ولبس لأُمته . فلما لبس لأُمته ندموا . وقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم « أنت
أعلم . فإن شئت أن لا نخرج ، فلا نخرج . فقال : ما ينبغي لنبي إذا لبس لأُمته
أن ينزعها ، حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » يعنى : أن الجهاد يلزم بالشروع ، كما
يلزم الحج . لا يجوز ترك ما شرع فيه منه إلا عند العجز بالإحصار في الحج .

فصل

والمفسرون ذكروا في قوله « وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك »
هذا وهذا .

فعن ابن عباس ، والسدى ، وغيرها : أنهم يقولون هذا ، تشاؤماً بدينه .
وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم . قال : بسوء تدبيرك - يعنى كما قاله عبد الله
ابن أبيّ وغيره يوم أحد - وهم كالذين « قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا
ما قتلوا » .

فبكل حال : قولهم « من عندك » هو طعن فيما أمر الله به ورسوله : من الإيمان
والجهاد . وجعل ذلك : هو الموجب للمصائب التى تصيب المؤمنين المطيعين ، كما
أصابتهم يوم أحد . وتارة تصيب عدوهم . فيقول الكافرون : هذا بشؤم هؤلاء ،

كما قال أصحاب القرية للمرسلين « إنا تطيرنا بكم » وكما قال تعالى عن آل فرعون « فإذا جاءتهم الحسنة ، قالوا : لنا هذه . وإن تصبهم سيئة يطَّيروا لموسى ومن معه . ألا إنما طائرهم عند الله . ولكن أكثرهم لا يعلمون » وقال تعالى عن قوم صالح « قالوا : اطيرونا بك وبمن معك . قال : طائركم عند الله . بل أنتم قوم تفتنون » ولما قال أهل القرية « إنا تطيرنا بكم . لئن لم تنتهوا لنرجنكم ، ولميسنكم منا عذاب أليم . قالوا : طائركم معكم . أين ذُكِّرتُمْ ؟ بل أنتم قوم مسرفون » .

قال الضحاك : في قوله « ألا إنما طائرهم عند الله » يقول : الأمر من قبل الله . ما أصابكم من أمر فمن الله ، بما كسبت أيديكم . وقال ابن أبي طلحة : عن ابن عباس « معايبكم » وقال قتادة « عملكم عند الله » .

وفي رواية غير على : عملكم عند الله « ولكنكم قوم تفتنون » أى تبتلون بطاعة الله ومعصيته . رواها ابن أبي حاتم وغيره .

وعن ابن إسحاق قال : قالت الرسل « طائركم معكم » أى أعمالكم . فقد فسرُوا « الطائر » بالأعمال وجزائها ، لأنهم كانوا يقولون : إنما أصابنا ما أصابنا من المصائب بذنوب الرسل وأتباعهم .

فبين الله سبحانه : أن طائرهم - وهو الأعمال وجزاؤها - هو عند الله . وهو معهم . فهو معهم لأن أعمالهم وما قَدَّرَ من جزائها معهم . كما قال تعالى (١٧ : ١٣) وكلَّ إنسان أزمناه طائرهُ في عنقه) وهو من الله . لأن الله تعالى قَدَّرَ تلك المصائب بأعمالهم . فمن عنده تنزل عليهم المصائب ، جزاء على أعمالهم ، لا بسبب الرسل وأتباعهم .

وفي هذا يقال : إنهم إنما يحجزون بأعمالهم ، لا بأعمال غيرهم . ولذلك قال في هذه الآية - لما كان المنافقون والكفار ومن في قلبه مرض يقول : هذا الذى أصابنا هو بسبب ما جاء به محمد ، عقوبة دينية وصل إلينا - بين سبحانه : أن ما أصابهم من المصائب إنما هو بذنوبهم .

ففي هذا رد على من أعرض عن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لثلاث تصيبه تلك المصائب . وعلى من انتسب إلى الإيمان بالرسول ، ونسبها إلى فعل ما جاء به الرسول ، وعلى من أصابته مع كفره بالرسول ، ونسبها إلى ما جاء به الرسول .

فصل

والمقصود : أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ليس سبباً لشيء من المصائب . ولا تكون طاعة الله ورسوله قط سبباً لمصيبة ، بل طاعة الله والرسول لا تقتضي إلا جزاء أصحابها بخيرى الدنيا والآخرة . ولكن قد تصيب المؤمنين بالله ورسوله مصائب بسبب ذنوبهم . لا بما أطاعوا فيه الله والرسول ، كما لحقهم يوم أحد بسبب ذنوبهم . لا بسبب طاعتهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك ما ابتلوا به في السراء والضراء والزلازل : ليس هو بسبب نفس إيمانهم وطاعتهم ، لكن امتحنوا به ، ليتخلصوا مما فيهم من الشر ، وفتنوا به كما يفتن الذهب بالنار ، ليميز طيبه من خبيثه . والنفوس فيها شر . والامتحان يمحس المؤمن من ذلك الشر الذى فى نفسه . قال تعالى (٣ : ١٤٠) وتلك الأيام نادوا لها بين الناس . وليعلم الله الذين آمنوا ، ويتخذ منكم شهداء . والله لا يحب القوم الظالمين . وليمحص الله الذين آمنوا ، ويمحق الكافرين) وقال تعالى (٣ : ١٥٤) وليبتلى الله مافى صدوركم . وليمحص مافى قلوبكم) ولهذا قال صالح عليه السلام لقومه « طائركم عند الله . بل أنتم قوم تفتنون » .

ولهذا كانت المصائب تكفر سيئات المؤمنين ، وبالصبر عليها ترتفع درجاتهم وما أصابهم فى الجهاد من مصائب بأيدى العدو ، فإنه يعظم أجرهم بالصبر عليها . وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مامن غازية يغزون فى سبيل الله ، فيسلمون ويغنون إلا تعجلوا ثأرى أجرهم . وإن أصيبوا وأخفقوا : تم لهم أجرهم » .

وأما ما يلحقهم من الجوع والعطش والتعب : فذاك يكتب لهم به عمل صالح .

كما قال تعالى (٩ : ١٢٠) ذلك بأنه لا يصيبهم ظمأ ، ولا نصب ، ولا نحرصة في سبيل الله ، ولا يطؤون موطئاً يغيظ الكفار ، ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح . إن الله لا يضيع أجر المحسنين) .
وشواهد هذا كثيرة .

فصل

والمقصود : أن قوله « إن تُصِيبُهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . وإن تصيبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك . قل : كل من عند الله » فإنهم جعلوا ما يصيبهم من المصائب بسبب ما جاءهم به الرسول . وكانوا يقولون : النعمة التي تصيبنا هي من عند الله . والمصيبة من عند محمد . أى بسبب دينه وما أمر به . فقال تعالى : قل هذا وهذا من عند الله . لا من عند محمد . محمد لا يأتي إلا بالنعمة ولا بالمصيبة ولهذا قال بعد هذا « فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ؟ » قال : السدى وغيره : هو القرآن . فإن القرآن إذا هم فقهوا ما فيه : تبين لهم أنه إنما أمرهم بالخير ، والعدل ، والصدق ، والتوحيد . لم يأمرهم بما يكون سبباً للمصائب . فإنهم إذا فهموا ما في القرآن علموا : أنه لا يكون سبباً للشر مطلقاً .
وهذا مما يبين أن ما أمر الله به : يعلم بالأمر به حسنه ونفعه ، وأنه مصلحة للعباد . وليس كما يقول من يقول : قد يأمر الله العباد بما لا مصلحة لهم فيه إذا فعلوه . بل فيه مضرة لهم .
فإنه لو كان كذلك لكان قد يصدق المتطهرون بالرسول وأتباعهم .

ومما يوضح ذلك : أنه لما قال « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » قال بعدها « وأرسلناك للناس رسولا . وكفى بالله شهيداً » فإنه قد شهد له بالرسالة بما أظهره على يديه من الآيات والمعجزات . وإذا شهد الله له كفى به شهيداً . ولم يضره جحد هؤلاء لرسالته ، بما ذكروه من الشبه التي هي

عليهم لاهم بما أرادوا أن يجعلوا سيئاتهم وعقوباتهم حجة على إبطال رسالته .
والله تعالى قد شهد له : أنه أرسله للناس رسولا . فكان ختم الكلام بهذا إبطالا
لقولهم : إن المصائب من عند الرسول . ولهذا قال ، بعد هذا « من يطع الرسول
فقد أطاع الله . ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً » .

فصل

وكان فيما ذكره إبطال لقول الجهمية المجرة ونحوهم ، ممن يقول : إن الله قد
يعذب العباد بلا ذنب . وأنه قد يأمر العباد بما لا ينفعهم ، بل بما يضرهم . فإن
فعلوا ما أمرهم به حصل لهم الضرر ، وإن لم يفعلوه عاقبهم .
يقولون هذا ومثله ، ويزعمون أن هذا لأنه يفعل ما يشاء .
والقرآن يرد على هؤلاء من وجوه كثيرة ، كما يرد على المكذبين بالقدر .
فالآية ترد على هؤلاء وهؤلاء ، كما تقدم ، مع احتجاج الفريقين بها . وهي
حجة على الفريقين .

* * *

فإن قال نفاة القدر : إنما قال في الحسنه « هي من الله » وفي السيئة « هي
من نفسك » لأنه يأمر بهذا ، وينهى عن هذا ، باتفاق المسلمين .
قالوا : ونحن نقول : المشيئة ملازمة للأمر . فما أمر به فقد شاء . وما لم يأمر
به لم يشأ . فكانت مشيئته وأمره حاضّة على الطاعة دون المعصية . فلهذا كانت
هذه منه دون هذه .

قيل : أما الآية : فقد تبين أن الذين قالوا « الحسنه من عند الله ، والسيئة من
عندك » أرادوا : من عندك يا محمد ، أى بسبب دينك . فجعلوا رسالة الرسول هي
سبب المصائب . وهذا غير مسألة القدر .

وإذا كان قد أريد : إن الطاعة والمعصية — بما قد قيل — كان قوله « كل
من عند الله » حجة عليكم كما تقدم .

وقوله بعد هذا « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » لاينافى ذلك . بل « الحسنه » أنعم الله بها وبثوابها . و « السيئة » هي من نفس الإنسان ناشئة ، وإن كانت بقضائه وقدره ، كما قال تعالى « من شر ما خلق » فمن المخلوقات ماله شر ، وإن كان بقضائه وقدره .
واتم تقولون : الطاعة والمعصية هما من إحداث الإنسان ، بدون أن يجعل الله هذا فاعلاً وهذا فاعلاً ، وبدون أن يخص الله المؤمن بنعمة ورحمة أطاعه بها . وهذا مخالف للقرآن .

فصل

فإن قيل : إذا كانت الطاعات والمعاصي مقدرة ، والنعم والمصائب مقدرة . فما الفرق بين الحسنات ، التي هي النعم ، والسيئات ، التي هي المصائب ؟ فجعل هذه من الله ، وهذه من نفس الإنسان ؟ .
قيل : لفرق بينهما : -

الفرق الأول : أن نعم الله وإحسانه إلى عباده يقع ابتداء بلا سبب منهم أصلاً . فهو ينعم بالعافية والرزق والنصر ، وغير ذلك على من لم يعمل خيراً قط . وينشئ للجنة خلقاً يسكنهم فضول الجنة . وقد خلقهم في الآخرة لم يعملوا خيراً . ويدخل أطفال المؤمنين ومجانينهم الجنة برحمته بلا عمل . وأما العقاب : فلا يعاقب أحداً إلا بعمله .

الفرق الثاني : أن الذي يعمل الحسنات . إذا عملها ، فنفس عمله الحسنات : هو من إحسان الله ، وبفضله عليه بالهداية والإيمان ، كما قال أهل الجنة (٧ : ٤٣) الحمد لله الذي هدانا لهذا . وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .)

وفي الحديث الصحيح « يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم . ثم أوفيكم إياها . فمن وجد خيراً فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .
فنفس خلق الله لهم أحياء ، وجعله لهم السمع والأبصار والأفئدة : هو من

نعمته ونفس إرسال الرسول إليهم ، وتبليغه البلاغ المبين الذى اهتموا به : هو من نعمته .

وإلهامهم الإيمان ، وهدايتهم إليه ، وتخصيصهم بمزيد نعمة حصل لهم بها الإيمان دون الكافرين : هو من نعمته . كما قال تعالى (١٧:٤٩) ولكن الله حبيب إليكم الإيمان ، وزينه فى قلوبكم . وكَرِهَ إليكم الكفر والفسوق والعصيان . أولئك هم الراشدون . فضلاً من الله ونعمة) .

جميع ما يتقلب فيه العالم من خيرى الدنيا والآخرة : هو نعمة محضة منه بلا سبب سابق يوجب لهم حقاً . ولا حول ولا قوة لهم من أنفسهم إلا به . وهو خالق نفوسهم ، وخالق أعمالها الصالحة ، وخالق الجزاء .

فقوله « ما أصابك من حسنة فمن الله » حق من كل وجه ، ظاهراً وباطناً على مذهب أهل السنة .

وأما « السيئة » فلا تكون إلا بذنب العبد . وذنبه من نفسه . وهو لم يقل : إني لم أقدر ذلك ولم أخلقه . بل ذكر للناس ما ينفعهم .

فصل

فإذا تدبر العبد علم : أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله . فشكر الله . فزاده الله من فضله عملاً صالحاً ، ونعماً يفيضها عليه . وإذا علم أن الشر لا يحصل له إلا من نفسه بذنوبه : استغفر وتاب . فزال عنه سبب الشر . فيكون العبد دائماً شاكراً مستغفراً . فلا يزال الخير يتضاعف له ، والشر يندفع عنه . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته « الحمد لله » فيشكر الله . ثم يقول « نستعينه ونستغفره » نستعينه على الطاعة . ونستغفره من المعصية . ثم يقول « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » فيستعين به من الشر الذى فى النفس ، ومن عقوبة عمله . فليس الشر إلا من نفسه ومن عمل نفسه . فيستعين الله من شر النفس : أن يعمل بسبب سيئاته الخطايا . ثم إذا عمل استعاذ بالله من

سيئات عمله ، ومن عقوبات عمله . فاستعان على الطاعة وأسبابها . واستعاذ به من المعصية وعقابها .

فعلم العبد بأن ما أصابه من حسنة فمن الله ، وما أصابه من سيئة فمن نفسه :
يوجب له هذا وهذا . فهو سبحانه فرق بينهما هنا ، بعد أن جمع بينهما في قوله
« قل كل من عند الله » .

فبين أن الحسنات والسيئات : النعم والمصائب ، والطاعات والمعاصي ، على
قول من أدخلها في « من عند الله » .

ثم بين الفرق الذي ينتفعون به . وهو أن هذا الخير : من نعمة الله ، فاشكروه
يزدكم . وهذا الشر : من ذنوبكم . فاستغفروه ، يدفعه عنكم .

قال الله تعالى (٨ : ٣٣ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم . وما كان الله
معذبهم وهم يستغفرون) وقال تعالى (١١ : ١ - ٣ آلر كتاب أحكمت آياته ، ثم
فصلت من لدن حكيم خبير : أن لا تعبدوا إلا الله . إني ل لكم منه نذير وبشير .
وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه ، يمتعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى . ويؤت
كل ذي فضل فضله) .

والمذنب إذا استغفر ربه من ذنبه فقد تأسى بالسعداء من الأنبياء والمؤمنين ،
كآدم وغيره . وإذا أصر ، واحتج بالقدر : فقد تأسى بالأشقياء ، كإبليس ومن
اتبعه من الغاوين .

فكان من ذكره : أن السيئة من نفس الإنسان بذنوبه ، بعد أن ذكر :
أن الجميع من عند الله ، تنبيها على الاستغفار والتوبة ، والاستعاذة بالله من شر نفسه
وسيئات عمله . والدعاء بذلك في الصباح والمساء ، وعند المنام ، كما أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بذلك أبا بكر الصديق ، أفضل الأمة ، حيث علمه أن يقول
« اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أعوذ بك من شر نفسى
وشر الشيطان وشركه ، وأن أقترف على نفسى سوءاً ، أو أجره إلى مسلم » .

فيستغفر مما مضى . ويستعيز بما يستقبل . فيكون من حزب السعداء .
وإذا علم أن الحسنة من الله - الجزاء والعمل - سأل أنه أن يعينه على فعل
الحسنات . بقوله (إياك نعبد وإياك نستعين) وبقوله (اهدنا الصراط المستقيم)
وقوله (٣ : ٨) ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) ونحو ذلك .

وأما إذا أخبر أن الجميع من عند الله فقط ، ولم يذكر الفرق : فإنه يحصل من
هذا التسوية . فأعرض العاصي والمذنب عن ذم نفسه ، وعن التوبة من ذنوبها ،
والاستعاذة من شرها . بل وقام في نفسه : أن يحتج على الله بالقدر . وتلك حجة
داحضة ، لا تنفعه . بل تزيده عذاباً وشقاء ، كما زادت إبليس لما قال (٧ : ١٦) فما
أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم) وقال (١٥ : ٣٩) رب بما أغويتني لأزينن
لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين) .

وكالذين يقولون يوم القيامة (٣٩ : ٥٧) لو أن الله هداني لكنت من المتقين)
وكالذين قالوا (٦ : ١٤٨) لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء)
فمن احتج بالقدر على ما فعله من ذنوبه ، وأعرض عما أمر الله به ، من التوبة
والاستغفار ، والاستعانة بالله ، والاستعاذة به ، واستهدائه : كان من أخسر الناس
في الدنيا والآخرة . فهذا من فوائد ذكر الفرق بين الجمع .

فصل

الفرق الثالث : أن الحسنة يضاعفها الله وينميها ، ويثيب على الهمة بها . والسيئة
لا يضاعفها ، ولا يؤاخذ على الهمة بها . فيعطى صاحب الحسنة : من الحسنات فوق
ما عمل . وصاحب السيئة : لا يجره إلا بقدر عمله . قال تعالى (٦ : ١٦٠) من جاء
بالحسنة فله عشر أمثالها . ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلى مثلها . وهم لا يظلمون)
الفرق الرابع : أن الحسنة مضافة إليه ، لأنه أحسن بها من كل وجه ، كما تقدم .
فما من وجه من وجوها : إلا وهو يقتضى الإضافة إليه .

وأما السيئة : فهو إنما يخلقها بحكمة . وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه .

فإن الرب لا يفعل سيئة قط . بل فعله كله حسن وحسنات . وفعله كله خير .
ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعاء الاستفتاح « والخير
بيديك . والشر ليس إليك » فإنه لا يخلق شراً محضاً . بل كل ما يخلقه : ففيه
حكمة ، هو باعتبارها خير . ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس . وهو شر
جزئى إضافى . فأما شر كلى ، أو شر مطلق : فالرب منزّه عنه . وهذا هو الشر
الذى ليس إليه .

وأما الشر الجزئى الإضافى : فهو خير باعتبار حكمته . ولهذا لا يضاف الشر
إليه مفرداً قط . بل إما أن يدخل فى عموم المخلوقات ، كقوله (٢٥ : ٢) وخلق
كل شئ .

وإما أن يضاف إلى السبب كقوله (١١٣ : ٢) من شر ما خلق) .
وإما أن يحذف فاعله ، كقول الجن (١٠ : ٧٢) وإنا لاندري أشر أريد بمن
فى الأرض ، أم أراد بهم ربهم (رُشداً ؟) .

* * *

وهذا الموضع ضل فيه فريقان من الناس الخائضين فى القدر بالباطل .
فرقة كذبت بهذا ، وقالت : إنه لا يخلق أفعال العباد ، ولا يشاء كل ما يكون .
لأن الذنوب قبيحة ، وهو لا يفعل القبيح . وإرادتها قبيحة ، وهو لا يريد القبيح .
وفرقة : لما رأت أنه خالق هذا كله ولم تؤمن أنه خلق هذا الحكمة . بل قالت :
إذا كان يخلق هذا : فيجوز أن يخلق كل شر ، ولا يخلق شيئاً لحكمة . وما ثمَّ
فعل تنزه عنه . بل كل ما كان ممكناً جاز أن يفعله .

وجوّزوا : أن يأمر بكل كفر ومعصية . وينهى عن كل إيمان وطاعة ،
وصدق وعدل . وأن يعذب الأنبياء ، وينعم الفراعنة والمشرّكين ، وغير ذلك . ولم
يفرقوا بين مفعول ومفعول .

وهذا منكر من القول وزور ، كالأول . قال تعالى (٤٥ : ٢١) أم حسب

الذين اجتروا السيئات : أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ؟ ساء ما يحكمون) وقال تعالى (٦٨ : ٣٥ أفجعل المسلمين كالمجرمين ؟ ما لكم كيف تحكمون) وقال تعالى (٣٨ : ٢٨ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ، أم نجعل المتقين كالفجار ؟) ونحو ذلك مما يوجب أنه يفرق بين الحسنات والسيئات ، وبين الحسن والمسيء . وأن من جوز عليه التسوية بينهما : فقد أتى بقول منكر ، وزور ينكر عليه .

وليس إذا خلق مايتأذى به بعض الحيوان : لا يكون فيه حكمة . بل فيه من الحكمة والرحمة ما يخفى على بعضهم مما لا يقدر قدره إلا الله .

وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئى بالإضافة : يكون شراً كلياً عاماً . بل الأمور العامة الكلية : لا تكون إلا خيراً ومصلحة للعباد ، كالمطر العام وكإرسال رسول عام .

وهذا مما يقتضى : أنه لا يجوز أن يؤيد الله كذاباً عليه بالمعجزات التى أيد بها أنبياءه الصادقين . فإن هذا شر عام للناس ، يضلهم ويفسد عليهم دينهم ودنياهم وآخرتهم .

وليس هذا كالمالك الظالم ، والعدو . فإن المالك الظالم : لا بد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه .

وقد قيل : ستون سنة يأمم ظالم : خير من ليلة واحدة بلا إمام . وإذا قدر كثرة ظلمه : فذاك ضرر في الدين ، كالمصائب تكون كفارة لذنوبهم ويثابون عليها ، ويرجعون فيها إلى الله ، ويستغفرونه ويتوبون إليه . وكذلك ما يسلط عليهم من العدو .

وأما من يكذب على الله ، ويقول - أى يدعى - أنه نبي : فلو أيدّه الله تأييد الصادق : للزم أن يسوى بينه وبين الصادق . فيستوى الهدى والضلال ، والخير

والشر، وطريق الجنة وطريق النار . ويرتفع التمييز بين هذا وهذا . وهذا ما يوجب الفساد العام للناس في دينهم ودنياهم وآخرتهم^(١) .

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم : بقتال من يقاتل على الدين الفاسد من أهل البدع ، كالخوارج . وأمر بالصبر على جور الأئمة . ونهى عن قتالهم والخروج عليهم . ولهذا قد يمكّن الله كثيراً من الملوك الظالمين مدة .

وأما المتنبئون الكذابون : فلا يطيل تمكينهم . بل لا بد أن يهلكهم . لأن فسادهم عام في الدين والدنيا والآخرة . قال تعالى (٦٩ : ٤٤ - ٤٦) ولو تقول علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين) وقال تعالى (٤٢ : ٢٤) أم يقولون افتري على الله كذباً . فإن يشأ الله يحتم على قلبك) فأخبر : أنه - بتقدير الافتراء - لا بد أن يعاقب من افتري عليه .

فصل

وهذا الموضع مما اضطرب فيه الناس . فاستدلت القدرية النفاة والمجبرة على أنه إذا جاز أن يضل شخصاً : جاز أن يضل كل الناس . وإذا جاز أن يعذب حيواناً بلا ذنب ولا عوض : جاز أن يعذب كل حي بلا ذنب ولا عوض . وإذا جاز عليه أن لا يعين واحداً ممن أمره على طاعة أمره : جاز أن لا يعين كل الخلق . فلم يفرق الطائفتان بين الشر الخاص والعام . وبين الشر الإضافي ، والشر المطلق . ولم يجعلوا في الشر الإضافي حكمة يصير بها من قسم الخير .

ثم قال النفاة : وقد علم أنه منزه عن تلك الأفعال . فإننا لو جوزنا عليه هذا لجوزنا عليه تأييد الكذاب بالمعجزات ، وتعذيب الأنبياء وإكرام الكفار ، وغير ذلك ، مما يستعظم العقلاء إضافته إلى الله تعالى .

(١) من هذا يعلم فساد دعوى من يقول : إن معجزة الأنبياء تكون كرامة للأولياء ، يعني أن كرامة الولي من جنس معجزة النبي . والفرق بينهما : هو تحدى النبي وعدم تحدى الولي . وهذا من وهى شياطين الجن لشياطين الإنس زخرف القول غرورا .

فقال المثبتة من الجهمية المجبرة : بل كل الأفعال جائزة عليه ، كما جاز ذلك الخاص . وإنما يعلم أنه لا يفعل بما لا يفعل ، أو بفعل ما يفعل : بالخبر ، خبر الأنبياء عنه . وإلا فهما قُدِّر : جاز أن يفعله ، وجاز أن لا يفعله . ليس في نفس الأمر سبب ولا حكمة ، ولا صفة تقتضي التخصيص ببعض الأفعال دون بعض . بل ليس إلا مشيئة ، نسبتها إلى جميع الحوادث سواء . ترجح أحد المتأملين بلا مرجح .

فقل لهم : فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز . فلا يبقى المعجز دليلاً على صدق الأنبياء . فلا يبقى خبر نبي يعلم به الفرق . فيلزم - مع الكفر بالأنبياء - أن لا يعلم الفرق ، لا بسمع ولا بعقل .

فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها . بأن تجوز إتيان الكذاب بالمعجزات يستلزم تعجيز الباري تعالى عما به يفرق بين الصادق والكاذب . أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار . كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع . وبين خطأ الطائفتين . وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهماً في الخبر - ونفوا حكمة الله ورحمته ، والأسباب التي بها يفعل ، وما خلقه من القوى وغيرها - هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف ، مع مخالفتهم لصريح المعقول . كما أن القدريّة النفاة : مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف ، مع مخالفتهم لصريح المعقول .

فصل

والمقصود هنا : الكلام على قوله (ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك) وأن هذه يقتضي : أن العبد لا يزل شاكراً مستغفراً .

وقد ذكر : أن الشر لا يضاف إلى الله ، إلا على أحد الوجوه الثلاثة . وقد تضمنت الفاتحة للأقسام الثلاثة . هو سبحانه : الرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها » وقد سبقت وغلبت رحمته غضبه ، وهو الغفور الودود ، الحليم الرحيم .

١٣ - مجموعة

فإرادته : أصل كل خير ونعمة ، وكل خير ونعمة فنه (١٦ : ٥٣ وما بكم من نعمة فمن الله) .

وقد قال سبحانه (١٥ : ٤٩ ، ٥٠ نبيء عبادى : أنى أنا الغفور الرحيم) ثم قال (وأن عذابى هو العذاب الأليم) وقال تعالى (٥ : ٩٨ اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم) فالمغفرة والرحمة من صفاته المذكورة بأسمائه . فهى من موجب نفسه المقدسة ، ومقتضاها ولوازمها .

وأما العذاب : فمن مخلوقاته ، الذى خلقه بحكمة ، هو باعتبارها حكمة ورحمة . فالإنسان لا يأتيه الخير إلا من ربه وإحسانه وجوده . ولا يأتيه الشر إلا من نفسه . فما أصابه من حسنة : فمن الله . وما أصابه من سيئة : فمن نفسه .

* * *

وقوله « وما أصابك » إما أن تكون كاف الخطاب له صلى الله عليه وسلم - كما قال ابن عباس وغيره - وهو الأظهر . لقوله بعد ذلك (وأرسناك للناس رسولا) وإما أن تكون لكل واحد واحد من الآدميين ، كقوله (٨٢ : ٦ يا أيها الإنسان ، ما غرك بربك الكريم ؟) .

لكن هذا ضعيف . فإنه لم يتقدم هنا ذكر الإنسان ولا مكانه . وإنما تقدم ذكر طائفة قالوا ما قالوه . فلو أريد ذكرهم : ل قيل « ما أصابهم من حسنة فمن الله وما أصابهم من سيئة » .

لكن خوطب الرسول بهذا ، لأنه سيد ولد آدم . وإذا كان هذا حكمه : كان هذا حكم غيره بطريق الأولى والأخرى . كما فى مثل قوله (١ : ٣٣) اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين) وقوله تعالى (٣٩ : ٦٥ لئن أشركت ليحبطن عملك) وقوله (١٠ : ٩٤ فإن كنت فى شك مما أنزلنا إليك . فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك) .

ثم هذا الخطاب نوعان : نوع يختص لفظه به . لكن يتناول غيره بطريق

الأولى ، كقوله (٦٦ : ١ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، تبتغي مرضاة أزواجك ؟) ثم قال (قد فرض الله لكم تحلةً أيمانكم) .
ونوع : قد يكون خطابه خطاباً به لجميع الناس ، كما يقول كثير من المفسرين : الخطاب له . والمراد غيره .

وليس المعنى : أنه لم يخاطب بذلك . بل هو المقدم . فالخطاب له خطاب لجميع الجنس البشرى . وإن كان هو لا يقع منه مانهى عنه . ولا يترك ما أمر به . بل هذا يقع من غيره . كما يقول ولي الأمر للأمير : سافر غداً إلى المكان الفلانى . أى أنت ومن معك من العسكر . وكما ينهى أعزاً من عنده عن شيء . فيكون نهياً لمن دونه . وهذا معروف من الخطاب .

فقوله « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » الخطاب له صلى الله عليه وسلم . وجميع الخلق داخلون في هذا الخطاب بالعموم ، وبطريق الأولى . بخلاف قوله « وأرسلناك للناس رسولا » فإن هذا له خاصة . ولكن من يبلغ عنه يدخل في معنى الخطاب . كما قال صلى الله عليه وسلم « بلغوا عني ولو آية » وقال « نصر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه » وقال « ليلبلغ الشاهد الغائب » وقال « إن العلماء ورثة الأنبياء » وقد قال تعالى في القرآن (١٩ : ٦) وأوحى إلى هذا القرآن أنذركم به ومن بلغ) .

* * *

والمقصود هنا : أن « الحسنه » مضافة إليه سبحانه من كل وجه . و « السيئة » مضافة إليه لأنه خلقها . كما خلق « الحسنه » فلهذا قال « كل من عند الله » . ثم إنه إنما خلقها لحكمة . ولا تضاف إليه من جهة أنها سيئة ، بل تضاف إلى النفس التي تفعل الشر بها لا لحكمة . فتستحق أن يضاف الشر والسيئة إليها . فإنها لا تقصد بما تفعله من الذنوب خيراً ، يكون فعله لأجله أرجح . بل ما كان هكذا فهو من باب الحسنات . ولهذا كان فعل الله حسناً . لا يفعل قبيحاً ولا سيئاً قط .

وقد دخل في هذا سيئات الجزاء والعمل . لأن المراد بقوله « ما أصابك من حسنة - ومن سيئة » النعم والمصائب ، كما تقدم . لكن إذا كانت المصيبة من نفسه - لأنه أذنب - فالذنب من نفسه بطريق الأولى . فالسيئات من نفسه بلا ريب . وإنما جعلها منه مع الحسنة بقوله « كل من عند الله » كما تقدم . لأنها لا تضاف إلى الله مفردة . بل إما في العموم ، كقوله « كل من عند الله » . وكذلك الأسماء التي فيها ذكر الشر ، لا تذكر إلا مقرونة ، كقولنا « الضار النافع المعطى المانع ، المعز المذل » أو مقيدة ، كقوله (٣٢ : ٢٢) إنا من المجرمين منتقمون) .

وكل ما خلقه - مما فيه شر جزئي إضافي - ففيه من الخير العام والحكمة والرحمة أضعاف ذلك . مثل إرسال موسى إلى فرعون . فإنه حصل به التكذيب والهلاك لفرعون وقومه . وذلك شر بالإضافة إليهم . لكن حصل به - من النفع العام للخلق إلى يوم القيامة ، والاعتبار بقصة فرعون - ما هو خير عام . فانتفع بذلك أضعاف أضعاف من استضرَّ به . كما قال تعالى (٤٣ : ٥٥ ، ٥٦) فلما آسفونا انتقمنا منهم فأغرقناهم أجمعين . فجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين) وقال تعالى بعد ذكر قصته (٧٩ : ٢٦) إن في ذلك لعبرة لمن يخشى) .

وكذلك محمد صلى الله عليه وسلم : شقَّ برسالته طائفة من مشركي العرب وكفار أهل الكتاب . وهم الذين كذبوه ، وأهلكهم الله تعالى بسببه . ولكن سعد بها أضعاف أضعاف هؤلاء .

ولذلك من شقَّ به من أهل الكتاب كانوا مبدلين محرفين قبل أن يبعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم . فأهلك الله بالجهاد طائفة . واهتدى به من أهل الكتاب أضعاف أضعاف أولئك .

والذين أذلهم الله من أهل الكتاب بالقهر والصغار ، أو من المشركين الذين أحدث فيهم الصغار ، فهؤلاء كان قهرهم رحمة لهم . لئلا يعظم كفرهم ، ويكثر شرهم

ثم بعدهم حصل من الهدى والرحمة لغيرهم ما لا يحصيهم إلا الله . وهم دائماً يهتدى منهم ناس من بعد ناس ببركة ظهور دينه بالحجة واليد .

فالمصلحة بإرساله وإعزازه ، وإظهار دينه ، فيها من الرحمة التي حصلت بذلك ما لانسبة لها إلى ما حصل بذلك لبعض الناس من شر جزئى إضافى ، لما فى ذلك من الخير والحكمة أيضاً . إذ ليس فيما خلقه الله سبحانه شر محض أصلاً ، بل هو شر بالإضافة .

فصل

الفرق الخامس : أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التي يعملها كلها أمور وجودية . أنعم الله بها عليه ، وحصلت بمشيئة الله ورحمته وحكمته وقدرته وخلقته ، ليس فى الحسنات أمر عدى غير مضاف إلى الله . بل كلها أمر وجودى . وكل موجود وحادث فالله هو الذى يحدثه .

وذلك : أن الحسنات إما فعل مأمور به ، أو ترك منهى عنه . والترك : أمر وجودى . فترك الإنسان لما نهى عنه ، ومعرفته بأنه ذنب قبيح ، وبأنه سبب للعذاب ، وبغضه وكراهته له ، ومنع نفسه منه إذا هويته ، واشتتهه وطلبته . كل هذه أمور وجودية . كما أن معرفته بأن الحسنات - كالعادل والصدق - حسنة ، وفعله لها أمور وجودية .

ولهذا إنما يثاب الإنسان على فعل الحسنات إذا فعلها محبا لها بنية وقصد فعلها ابتغاء وجه ربه . وطاعة لله ورسوله ، ويثاب على ترك السيئات إذا تركها بالكراهة لها ، والامتناع منها . قال تعالى (٤٩ : ٧) ولكن الله حبيب إليكم الإيمان ، وزينه فى قلوبكم . وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون) وقال تعالى (٧٩ : ٤٠) وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى . فإن الجنة هى المأوى) وقال تعالى (٢٩ : ٤٥) إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) .

وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله . ومن كان يكره أن يرجع في الكفر - بعد إذ أنقذه الله منه - يلقى في النار » .

وفي السنن عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم « أوثق عُرى الإيمان : الحب في الله ، والبغض في الله » .

وفيهما عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من أحب الله ، وأبغض الله ، وأعطى الله . ومنع الله ، فقد استكمل الإيمان » .

وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضعف الإيمان » .

وفي الصحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه - لما ذكر الخلوفاً - قال « من جاهدكم بيده فهو مؤمن . ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن . ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن . ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » وقد قال تعالى (٦٠: ٤) قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه . إذ قالوا القومهم : إنا بُرِّءُ منكم وما تعبدون من دون الله . كفرنا بكم . وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً ، حتى تؤمنوا بالله وحده ، إلا قول إبراهيم لأبيه : لأستغفرن لك . وما أملك لك من الله من شيء) .

وقال على لسان الخليل (٤٣ : ٢٦ ، ٢٧) إني براء مما تعبدون . إلا الذي فطرني ، فإنه سيهدين) وقال (٣٦ : ٧٥) أفرايتُم ما كنتم تعبدون أتم وأبأؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدُّو لي ، إلا رب العالمين) وقال (٦ : ٧٨ ، ٧٩) فلما أفَلَكْتَ ، قال : يا قوم إني برئ مما تشركون . إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين) .

فهذا بغض والعداوة والبراءة مما يعبد من دون الله ، ومن عابديه : هى أمور موجودة فى القلب ، وعلى اللسان والجوارح ، كما أن حب الله وموالاته وموالاته أوليائه : أمور موجودة فى القلب ، وعلى اللسان والجوارح . وهى تحقيق قول « لا إله إلا الله » وهوى إثبات تأليه القلب لله حباً خالصاً وذلاً صادقاً . ومنع تأليه لغير الله ، وبغض ذلك وكراهته . فلا يعبد إلا الله . ويجب أن يعبد ، وبغض عبادة غيره . ويجب التوكل عليه وخشيته ودعائه . وبغض التوكل على غيره وخشيته ودعائه . فهذه كلها أمور موجودة فى القلب . وهى الحسنات التى يثيب الله عليها . وأما مجرد عدم السيئات ، من غير أن يعرف أنها سيئة ، ولا يكرهها ، بل لا يفعلها لكونها لم تخطر بباله ، أو تخطر كما تخطر الجمادات التى لا يحبها ولا يبغضها . فهذا لا يثاب على عدم ما يفعله من السيئات . ولكن لا يعاقب أيضاً على فعلها . فمكانه لم يفعلها . فهذا تكون السيئات فى حقه بمنزلتها فى حق الطفل والمجنون والبهيمة . لا ثواب ولا عقاب . ولكن إذا قامت عليه الحجة بعلمه بتحريمها . فإن لم يعتقد تحريمها ويكرهها وإلا عوقب على ترك الإيمان بتحريمها .

فصل

وقد تنازع الناس فى الترك : هل هو أمر وجودى أو عدمى ؟ . والأكثرون على أنه وجودى .

وقالت طائفة - كآبى هاشم ابن الجبائى - إنه عدمى وأن المأمور يعاقب على مجرد عدم الفعل ، لا على ترك يقوم بنفسه . ويسمون « المذمية » لأنهم رتبوا الذم على العدم المحض .

والأكثرون يقولون : الترك أمر وجودى . فلا يثاب من ترك المحظور إلا على ترك يقوم بنفسه . وتارك المأمور : إنما يعاقب على ترك يقوم بنفسه . وهو أن يأمره الرسول صلى الله عليه وسلم بالفعل فيمتنع . فهذا الامتناع أمر وجودى .

ولذلك فهو يشتغل عما أمر به بفعل ضده ، كما يشتغل عن عبادة الله وحده بعبادة غيره . فيعاقب على ذلك .

ولهذا كان كل من لم يعبد الله وحده ، فلا بد أنه يكون عابداً لغيره . يعبد غيره فيكون مشركاً . وليس في بنى آدم قسم ثالث . بل إما موحد ، أو مشرك ، أو من خلط هذا بهذا كالبلدلين من أهل الملل : النصارى ومن أشبههم من الضلال ، المنتسبين إلى الإسلام . قال الله تعالى (١٦ : ٩٨ - ١٠٠) فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم . إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا ، وعلى ربهم يتوكلون . إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون (وقد قال تعالى (١٥ : ٤٢) إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) لما قال إبليس (١٥ : ٣٩ ، ٤٠) لأزين لهم فى الأرض ، ولأغوينهم أجمعين . إلا عبادك منهم المخلصين) قال تعالى (إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) .

فإبليس لا يغوى المخلصين . ولا سلطان له عليهم . إنما سلطانه على الغاوين . وهم الذين يتولونه ، وهم الذين به مشركون .

وقوله « الذين يتولونه والذين هم به مشركون » صفتان لموصوف واحد . فكل من تولاه فهو به مشرك ، وكل من أشرك به فقد تولاه .

قال تعالى (٣٦ : ٦٠ ، ٦١) ألم أعهد إليكم يا بنى آدم : أن لا تعبدوا الشيطان ؟ إنه لكم عدو مبين . وأن اعبدونى . هذا صراط مستقيم) .

وكل من عبد غير الله فإنما يعبد الشيطان ، وإن كان يظن أنه يعبد الملائكة والأنبياء . وقال تعالى (٣٤ : ٤٠ ، ٤١) ويوم يحشرهم جميعاً ، ثم يقول للملائكة : أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ؟ قالوا : سبحانك ! أنت ولينا من دونهم . بل كانوا يعبدون الجن . أكثرهم بهم مؤمنون) .

ولهذا يتمثل الشياطين لمن يعبد الملائكة والأنبياء والصالحين ويخاطبونهم

فيظنون أن الذى خاطبهم ملك أو نبي ، أو ولي . وإنما هو شيطان ، جعل نفسه ملكاً من الملائكة ، كما يصيب عباد الكواكب وأصحاب العزائم والطلسمات ، يسمون أسماء ، يقولون : هى أسماء الملائكة ، مثل ميظرون وغيره . وإنما هى أسماء الجن .

وكذلك الذين يدعون المخلوقين من الأنبياء والأولياء والملائكة قد يتمثل لأحدهم من يخاطبه ، فيظنه النبي ، أو الصالح الذى دعاه . وإنما هو شيطان تصور فى صورته ، أو قال : أنا هو ، لمن لم يعرف صورة ذلك المدعو .

وهذا الشريعى لمن يدعو المخلوقين ، من النصارى ومن المنتسبين إلى الإسلام يدعونهم عند قبورهم ، أو مغيبهم . ويستغيثون بهم . فيأتهم من يقول : إنه ذلك المستغاث به فى صورة آدمى راكباً ، وإما غير راكب . فيعتقد المستغيث : أنه ذلك النبي ، والصالح ، أو أنه سره ، أو روحانيته ، أو رقيقته تشكّل ، أو يقول : إنه ملك جاء على صورته . وإنما هو شيطان يغويه ، لكونه أشرك بالله ودعا غيره الميت من دونه . فصار للشيطان عليه سلطان بذلك الشرك . فظن أنه يدعو النبي ، أو الصالح ، أو الملك . وأنه هو الذى شفع له ، أو هو الذى أجاب دعوته . وإنما هو الشيطان ، ليزيده غلوّاً فى كفره وضلاله .

فكل من لم يعبد الله مخلصاً له الدين ، فلا بد أن يكون مشركاً عابداً لغير الله . وهو فى الحقيقة : عابد للشيطان .

فكل واحد من بنى آدم إما عابد للرحمن ، وإما عابد للشيطان . قال تعالى (٤٣ : ٣٦ - ٣٩) ومن يَعِشْ عن ذكر الرحمن نُفِثْ لَهُ شَيْطَانًا . فهو له قرين ، وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون . حتى إذا جاءنا قال : يا ليت بينى وبينك بُعدَ المشرقين . فبئس القرين . وإن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنفسكم فى العذاب مشتركون) وقال تعالى (٢٢ : ١٧) إن الذين آمنوا والذين هادوا

والصائبين والنصارى والجوس والذين أشركوا . إن الله يفصل بينهم يوم القيامة .
إن الله على كل شئ شهيد) .

فبنو آدم منحصرون في الأصناف الستة . وبسط هذا له موضع آخر .

فصل

والمقصود هنا : أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودى بفعل الحسنات ، كعبادة الله وحده ، وترك السيئات ، كترك الشرك - أمر وجودى ، وفعل السيئات ، مثل ترك التوحيد ، وعبادة غير الله - أمر وجودى . قال تعالى (٢٨ : ٨٤) من جاء بالحسنة فله خير منها . ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون) وقال تعالى (١٧ : ٧) إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم . وإن أسأتم فلها) وقال تعالى (٤١ : ٤٦) من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها) وقال تعالى (٢٦ ، ٢٧ : ١٠) للذين أحسنوا الحسنى وزيادة . ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة . أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون . والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها . وترهقهم ذلة - إلى قوله - أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) وقال تعالى (٣٠ : ١٠) ثم كان عاقبة الذين أساءوا : السوأى ، أن كذبوا بآيات الله . وكانوا به يستهزئون) .

فأما عدم الحسنات والسيئات : فجزاؤه عدم الثواب والعقاب .
وإذا فرض رجل آمن بالرسول مجللاً ، وبقي مدة لا يفعل كثيراً من المحرمات ، ولا سمع أنها محرمة ، فلم يعتقد تحريمها . مثل من آمن ولم يعلم أن الله حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولا علم أنه حرم نكاح الأقارب سوى أربعة أصناف ، ولا حرم بالمصاهرة أربعة أصناف - حرم على كل من الزوجين أصول الآخر وفروعه - فإذا آمن ولم يفعل هذه المحرمات ، ولا اعتقد تحريمها ، لأنه لم يسمع ذلك : فهذا لا يثاب ولا يعاقب .

ولكن إذا علم التحريم فاعتقده : أنيب على اعتقاده . وإذا ترك ذلك - مع

دعاء النفس إليه - أئيب ثواباً آخر ، كالذى تدعوه نفسه إلى الشهوات فينهاها كالصائم الذى تشتهى نفسه الأكل والجماع فينهاها ، والذى تشتهى نفسه شرب الخمر والفواحش فينهاها . فهذا يثاب ثواباً آخر ، بحسب نهيه لنفسه ، وصبره على المحرمات ، واشتغاله بالطاعات التى هى ضدها . فإذا فعل تلك الطاعات كانت مانعة له عن المحرمات .

وإذا تبين هذا : فالحسنات التى يثاب عليها كلها وجودية ، نعمة من الله تعالى وما أحبته النفس من ذلك ، وكرهته من السيئات : فهو الذى حجب الإيمان إلى المؤمنين ، وزينة فى قلوبهم . وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان .

فصل

فى منشأ السيئات

وأما السيئات : فنشؤها الجهل والظلم . فإن أحداً لا يفعل سيئة قبيحة إلا لعدم علمه بكونها سيئة قبيحة ، أو لهواه وميل نفسه إليها .

ولا يترك حسنة واجبة إلا لعدم علمه بوجوبها ، أو لبغض نفسه لها . وفى الحقيقة : فالسيئات كلها ترجع إلى الجهل . وإلا فلو كان عالماً علماً نافعاً بأن فعل هذا يضره ضرراً راجحاً ، لم يفعله . فإن هذا خاصية العاقل . ولهذا إذا كان من الحسنات ما يعلم أنه يضره ضرراً راجحاً ، كالسقوط من مكان عال ، أو فى نهر يفرقه ، أو المرور بجانب حائط مائل ، أو دخول نار متأججة ، أو رمى ماله فى البحر ونحو ذلك : لم يفعله ، لعلمه بأن هذا ضرر لا منفعة فيه . ومن لم يعلم أن هذا يضره - كالصبي ، والمجنون ، والساهى والغافل - فقد يفعل ذلك .

ومن أقدم على ما يضره - مع علمه بما فيه من الضرر عليه - فلفظنه أن منفعته راجحة .

فأما أن يجرم بضرر مرجوح ، أو يظن أن الخير راجح . فلا بد من رجحان الخير ، إما فى الظن وإما فى المظنون ، كالذى يركب البحر ويسافر الأسفار البعيدة

للربح . فإنه لو جزم بأنه يفرق أو يخسر لما سافر ، لكنه يترجح عنده السلامة والربح ، وإن كان مخطئاً في هذا الظن .

وكذلك الذنوب : إذا جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع ، لم يسرق . وكذلك الزانى : إذا جزم بأنه يرجم ، لم يزن . والشارب يختلف حاله . فقد يقدم على جلد أربعين وثمانين ، ويدميم الشرب مع ذلك . ولهذا كان الصحيح : أن عقوبة الشارب غير محدودة ، بل يجوز أن تنتهى إلى القتل ، إذا لم ينته إلا بذلك . كما جاءت بذلك الأحاديث . كما هو مذكور في غير هذا الموضع .

وكذلك العقوبات ، متى جزم طالب الذنب بأنه يحصل له به الضرر الراجح لم يفعله . بل إما أن لا يكون جازماً بتحريمه ، أو يكون غير جازم بعقوبته . بل يرجو العفو بحسنات ، أو توبة ، أو بعفو الله ، أو يغفل عن هذا كله . ولا يستحضر تحريماً ، ولا وعيداً . فيبقى غافلاً . غير مستحضر للتحريم . والغفلة من أضداد العلم .

فصل

الغفلة والجهالة والشهوة : أصل كل شر

فالغفلة والشهوة أصل الشر . قال تعالى (١٨ : ٢٨) ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه . وكان أمره فرطاً) والهوى وحده لا يستقل بفعل السيئات إلا مع الجهل . وإلا فصاحب الهوى ، إذا علم قطعاً أن ذلك يضره ضرراً راجحاً : انصرفت نفسه عنه بالطبع . فإن الله تعالى جعل في النفس حباً لما ينفعها ، وبغضاً لما يضرها . فلا تفعل ما تجزم بأنه يضرها ضرراً راجحاً . بل متى فعلته كان لضعف العقل .

ولهذا يوصف هذا بأنه عاقل ، وذو نهى ، وذو حجب .

ولهذا كان البلاء العظيم من الشيطان . لا من مجرد النفس . فإن الشيطان يزين لها السيئات ، ويأمرها بها ، ويذكر لها ما فيها من المحاسن . التي هي منافع

لا مضار . كما فعل إبليس بآدم وحواء . فقال (٢٠ : ١٢٠ ، ١٢١ يا آدم ، هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى . فأكل منها فبدت لهما سوءاتهما) (٧ : ٢٠) وقال : مانها كما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين ، أو تكونا من الخالدين) . ولهذا قال تعالى (٤٣ : ٣٦) ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين . وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون) وقال تعالى (٣٥ : ٦) أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً ؟) وقال تعالى (٦ : ١٠٨) ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ، فيسبوا الله عدواً بغير علم . كذلك زيننا لكل أمة عملهم . ثم إلى ربهم مرجعهم ، فينبئهم بما كانوا يعملون) .

وقوله « زيننا لكل أمة عملهم » هو بتوسيط تزيين الملائكة ، والأنبياء ، والمؤمنين للخير . وتزيين شياطين الجن والإنس للشر . قال تعالى (٦ : ١٣٧) وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليردوهم . وليلدسوا عليهم دينهم) .

فأصل ما يوقع الناس في السيئات : الجهل ، وعدم العلم بكونها تضرهم ضرراً راجحاً ، أو ظناً أنها تنفعهم نفعاً راجحاً . ولهذا قال الصحابة رضي الله عنهم « كل من عصى الله فهو جاهل » وفسروا بذلك قوله تعالى (٤ : ١٧) إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة . ثم يتوبون من قريب) كقوله (٦ : ٥٤) وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا . فقل : سلام عليكم . كتب ربكم على نفسه الرحمة : أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة . ثم تاب من بعده وأصلح . فإنه غفور رحيم) ولهذا يسمى حال فعل السيئات : الجاهلية . فإنه يصاحبها حال من حال جاهلية . قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية ؟ (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب) فقالوا : كل من عصى الله فهو جاهل . ومن تاب قبيل الموت : فقد تاب من قريب .

وعن قتادة قال « أجمع أصحاب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن كل

من عصى ربه فهو في جهالة، عمداً كان أو لم يكن . وكل من عصى الله فهو جاهل » وكذلك قال التابعون ومن بعدهم .

قال مجاهد : من عمل ذنباً - من شيخ ، أو شاب - فهو بجهالة . وقال : من عصى ربه فهو جاهل . حتى ينزع عن معصيته . وقال أيضاً : هو إعطاء الجهالة العمد . وقال مجاهد أيضاً : من عمل سوءاً خطأ ، أو إثمياً عمداً : فهو جاهل حتى ينزع منه . رواه ابن أبي حاتم . ثم قال : وروى عن قتادة ، وعمر بن مرة ، والثوري ، ونحو ذلك « خطأ ، أو عمداً » .

وروى عن مجاهد والضحاك قالا : ليس من جهالته أن لا يعلم حلالاً ولا حراماً . ولكن من جهالته : حين دخل فيه . وقال عكرمة : الدنيا كلها جهالة . وعن الحسن البصري : أنه سئل عنها ؟ فقال : هم قوم لم يعلموا ما لهم مما عليهم . قيل له : أرايت لو كانوا قد علموا ؟ قال : فليخرجوا منها . فإنها جهالة . قلت : وما يبين ذلك : قوله تعالى (٣٥ : ٢٨) إنما يخشى الله من عباده العلماء) وكل من خشيه ، وأطاعه ، وترك معصيته : فهو عالم . كما قال تعالى (٣٩ : ٩) أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آثَاءُ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا ؟ يَحْذَرُ الْآخِرَةَ ، وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ . قل : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟) .

وقال رجل للشعبي : أيها العالم . فقال : إنما العالم من يخشى الله . وقوله تعالى « إنما يخشى الله من عباده العلماء » يقتضى أن كل من خشى الله فهو عالم . فإنه لا يخشاه إلا عالم .

ويقتضى أيضاً : أن العالم من يخشى الله . كما قال السلف . قال ابن مسعود « كفى بخشية الله علماً ، وكفى بالاغترار جهلاً » . ومثل هذا الحصر يكون من الطرفين . حصر الأول في الثاني . وهو مطرد وحصر الثاني في الأول نحو قوله (٣٦ : ١١) إنما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) وقوله (٧٩ : ٤٥) إنما أنت منذر من يخشاها) وقوله (٣٢ : ١٥)

١٦ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذُكِّرُوا بها خَرُّوا سُجَّدًا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون . تتجافى جنوبهم عن المضاجع) .

وذلك : أنه أثبت الخشية للعلماء ، ونفاها عن غيرهم . وهذا كالاستثناء . فإنه من النفي : إثبات ، عند جمهور العلماء . كقولنا « لا إله إلا الله » وقوله تعالى (٢١ : ٢٨ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وقوله (٣٤ : ٢٣) ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقوله (٢٥ : ٣٣) ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) . وقد ذهب طائفة إلى أن المستثنى مسكوت عنه . لم يثبت له ما ذكر . ولم ينف عنه .

وهؤلاء يقولون ذلك في صيغة الحصر بطريق الأولى . فيقولون : نفي الخشية عن غير العلماء ، ولم يثبتها لهم .

والصواب : قول الجمهور . أن هذا كقوله (٧ : ٣٣ قل : إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن . والإثم والبغى بغير الحق) فإنه ينفي التحريم عن غير هذه الأصناف ويثبتها لها . لكن أثبتنا للجنس . أو لكل واحدٍ واحد من العلماء ؟ كما يقال : إنما يحج المسلمون . ولا يحج إلا مسلم . وذلك أن المستثنى هل هو مقتضى أو شرط ؟ .

ففي هذه الآية وأمثالها : هو مقتضى . فهو عام . فإن العلم بما أذرت به الرسل يوجب الخوف . فإذا كان العلم يوجب الخشية الحاملة على فعل الحسنات ، وترك السيئات . وكل عاص فهو جاهل . ليس بتام العلم . يبين ما ذكرنا من أن أصل السيئات الجهل ، وعدم العلم . وإذا كان كذلك . فعدم العلم ليس شيئاً موجوداً . بل هو مثل عدم القدرة ، وعدم السمع والبصر ، وسائر الأعدام .

* * *

والعدم : لا فاعل له . وليس هو شيئاً . وإنما الشيء الموجود . والله تعالى خالق كل شيء . فلا يجوز أن يضاف عدم المحض إلى الله . لكن قد يقتن به ما هو موجود .

فإذا لم يكن عالماً بالله ، لا يدعوه إلى الحسنات ، وترك السيئات .
والنفس بطبعها متحولة . فإنها حية . والإرادة والحركة الإرادية من لوازم
الحياة . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « أصدق الأسماء :
حارث وهام » فكل آدمي حارث وهام . أى عامل كاسب ، وهو هام . أى يَهُمُّ
ويريد . فهو متحرك بالإرادة .

وقد جاء في الحديث « مثل القلب : مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة ، ولَّالْقَلْبُ
أشدَّ ثقلًا من القِدْرِ إذا استجمعت غليانًا » .
فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها . فإذا هداها الله : علمها ما ينفعها
وما يضرها . فأرادت ما ينفعها ، وتركت ما يضرها .

فصل

والله سبحانه قد تفضل على بنى آدم بأمرين . هما أصل السعادة .
أحدهما : أن كل مولود يولد على الفطرة ، كما فى الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال « كل مولود يولد على الفطرة . فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ،
أو يمجسانه ، كما تُتَنَجَّى البهيمة بهيمة جَمَاء . هل تحسون فيها من جدعاء ؟ ثم
يقول أبو هريرة : اقرؤا إن شئتم (٣٠ : ٣٠) فطرة الله التى فطر الناس عليها) «
قال تعالى (٣٠ : ٣٠) فأقم وجهك للدين حنيفا . فطرة الله التى فطر الناس عليها
لا تبديل لخلق الله . ذلك الدين القيم) .

وفى صحيح مسلم عن عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقول
الله تعالى : خلقت عبادى خُنفاء . فاجتالهم الشياطين . وحرمت عليهم ما أحلت
لهم . وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا » .

فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مقرة لله بالإلهية ، محبة له ، تعبده لا تشرك
به شيئاً . ولكن يفسدها ما يزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحى بعضهم إلى
بعض من الباطل . قال تعالى (١٧٢ : ٧) وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم

ذرياتهم . وأشهدهم على أنفسهم ، ألسنت بر بكم ؟ قالوا : بلى ، شهدنا . أن تقولوا
يوم القيامة : إنا كنا عن هذا غافلين ، أو تقولوا : إنما أشرك آبائنا من قبل ،
وكنا ذرية من بعدهم . أقتل كما بما فعل المبطلون ؟) .

وتفسير هذه الآية مبسوط في غير هذا الموضع .

الثاني : أن الله تعالى قد هدى الناس هداية عامة بما جعل فيهم بالفطرة من
المعرفة وأسباب العلم ، وبما أنزل إليهم من الكتب ، وأرسل إليهم من الرسل . قال
تعالى (٩٦ : ١ - ٥) اقرأ باسم ربك الذى خلق . خالق الإنسان من علق . اقرأ
وربك الأكرم . الذى علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم (وقال تعالى (٥٥ : ١ - ٣
الرحمن علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان) وقال تعالى (٨٧ : ١ - ٣) سبح
اسم ربك الأعلى . الذى خلق فسوى . والذى قَدَّرَ فهدى (وقال تعالى (٩٠ : ١٠)
وهديناه النجدين) .

ففى كل أحد ما يقتضى معرفته بالحق ومحبه له . وقد هداه ربه إلى أنواع
من العلم ، يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الأولى والآخرة . وجعل فى فطرته محبة
لذلك . لكن قد يُعرض الإنسان - بجهليته وغفاته - عن طلب علم ما ينفعه .
وكونه لا يطلب ذلك ، ولا يريد : أمر عدوى ، لا يضاف إلى الله تعالى . فلا
يضاف إلى الله : لا عدم علمه بالحق ، ولا عدم إرادته للخير .

الحركة والإرادة من لوازم النفس

لكن النفس كما تقدم : الإرادة والحركة من لوازمها . فإنها حية حياة طبيعية
لكن سعادتها ونجاتها إنما تتحقق بأن تحي الحياة النافعة الكاملة . وكان ما لها
من الحياة الطبيعية موجبا لمذايها . فلا هى حية متعنة بالحياة . ولا هى ميتة
مستريحة من العذاب . قال تعالى (٨٧ : ٩ - ١٣) فذكر إن نعت الذكرى .
سيدكر من يخشى . ويتجنبها الأثقى . الذى يصل النار الكبرى . ثم لا يموت فيها
ولا يحيى (فالجزء من جنس العمل . لما كان فى الدنيا : ليس بحي الحياة النافعة

التي خلق لأجلها . بل كانت حياته من جنس حياة البهائم . ولم يكن ميتاً عديم الإحساس : كان في الآخرة كذلك . فإن مقصود الحياة : هو حصول ما ينتفع به الحيُّ ويستلذ به . والحي لا بد له من لذة أو ألم . فإذا لم تحصيل له اللذة : لم يحصل له مقصود الحياة . فإن الألم ليس مقصوداً .

كمن هو حي في الدنيا ، وبه أمراض عظيمة لاتدعه يتنعم بشيء مما يتنعم به الأحياء . فهذا يبقى طول حياته يختار الموت ، ولا يحصل له .

فلما كان من طبع النفس الملازم لها : وجود الإرادة والعمل ، إذ هو حارث همم . فإن عرفت الحق وأرادته . وأحببته وعبدته : فذلك من تمام إناعم الله عليها . وإلا فهي بطبعها لا بد لها من مراد معبود غير الله . ومرادات سيئة تضرها . فهذا الشر قد تركب من كونها لم تعرف الله ولم تعبد . وهذا عدم لا يضاف إلى فاعل . ومن كونها بطبعها لا بد لها من مراد معبود . فعبدت غيره . وهذا هو الشر الذي تعذب عليه . وهو من مقتضى طبعها مع عدم هداها .

* * *

والقدرية يعترفون بهذا جميعه وبأن الله خلق الإنسان مريداً . لكن يجعلون الخلق كونه مريداً بالقوة والقبول . أى قابلاً لأن يريد هذا وهذا . وأما كونه مريداً لهذا المعين ، وهذا المعين : فهذا عندهم ليس مخلوقاً لله . وغلطوا في ذلك غلطاً فاحشاً . فإن الله خالق هذا كله .

وإرادة النفس لما يريد من الذنوب وفعلها : هو من جملة مخلوقات الله تعالى فإن الله خالق كل شيء . وهو الذي ألهم النفس - التي سواها - فجورها وتقواها . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه « اللهم آت نفسي تقواها ، وزكّاها ، أنت خير من زكاها . أنت وليها ومولاها » .

وهو سبحانه : جعل إبراهيم وآله أئمة يهدون بأمره . وجعل فرعون وآله أئمة يدعون إلى النار ، ويوم القيامة لا ينصرون .

لكن هذا لا يضاف مفرداً إلى الله تعالى ، لوجهين : من جهة علته الغائية ، ومن جهة سببه وعلته الفاعلة .

أما الغائية : فإن الله إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خيراً ، لا شر . وإن كان شراً إضافياً . فإذا أضيف مفرداً : توهم المتوهم مذهب جهنم : أن الله يخلق الشر المحض الذى لا خير فيه لأحد . لا لحكمة ولا رحمة . والاخبار والسنة والاعتبار تبطل هذا المذهب .

كما أنه إذا قيل : محمد وأمنته يسفكون الدماء ، ويفسدون فى الأرض : كان هذا ذمّاً لهم ، وكان باطلاً . وإذا قيل : يجاهدون فى سبيل الله لتكون كلمة الله هى العليا ، ويكون الدين كله لله ، ويقتلون من منعهم من ذلك : كان هذا مدحاً لهم ، وكان حقاً .

فإذا قيل : إن الرب تبارك وتعالى حكيم رحيم . أحسن كل شئ خلقه ، وأتقن ما صنع ، وهو أرحم الراحمين . أرحم بعباده من الوالدة بولدها . والخير كله بيديه . والشر ليس إليه . بل لا يفعل إلا خيراً . وما خلقه من ألم لبعض الحيوانات أو من أفعالهم المذمومة : فله فيها حكمة عظيمة ، ونعمة جسيمة - كان هذا حقاً . وهو مدح للرب وثناء عليه .

وأما إذا قيل : إنه يخلق الشر الذى لا خير فيه ولا منفعة لأحد . ولا له فيها حكمة ولا رحمة . ويمدب الناس بلا ذنب : لم يكن هذا مدحاً للرب ، ولا ثناء عليه . بل كان بالعكس .

ومن هؤلاء من يقول : إن الله تعالى أضر على خلقه من إبليس .

وبسط القول فى بيان فساد قول هؤلاء له موضع آخر .

وقد بينا بعض ما فى خلق جهنم وإبليس من السيئات : من الحكمة والرحمة .

وما لم نعلم أعظم مما علمناه .

فتبارك الله أحسن الخالقين ، وأرحم الراحمين ، وخير الغافرين . ومالك يوم الدين .

الأحد الصمد . الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد . الذى لا يحصى العباد ثناء عليه . بل هو كما أتى على نفسه . الذى له الحمد فى الأولى والآخرة . وله الحكم وإليه يرجعون . الذى يستحق الحمد والحب والرضا لذاته ، وإحسانه إلى عباده . سبحانه وتعالى . يستحق أن يحمد لما له فى نفسه من المحامد والإحسان إلى عباده . هذا حمد شكر ، وذاك حمد مطلقا .

* * *

وقد ذكرنا - فى غير هذا الموضع - ما قيل : من أن كل ما خلقه الله فهو نعمة على عباده المؤمنين . يستحق أن يحمده وبشكروه عليه ، وهو من الآيات . ولهذا قال فى آخر سورة النجم (٥٣ : ٥٥ فبأى آلاء ربك تتماهى ؟) وفى سورة الرحمن يذكر (كل من عليها فان) ونحو ذلك . ثم يقول عقب ذلك (فبأى آلاء ربكما تكذبان ؟) .

وقال آخرون : منهم الزجاج ، وأبو الفرج بن الجوزى (فبأى آلاء ربكما تكذبان) أى من هذه الأشياء المذكورة . لأنها كلها ينعم بها عليكم فى دلائها إياكم على وحدانيته . وفى رزقه إياكم ما به قوامكم . وهذا قالوه فى سورة الرحمن .

وقالوا فى قوله « فبأى آلاء ربك تتماهى ؟ » فبأى نعم ربك التى تدل على وحدانيته تشكك ؟ وقيل : تشك وتجادل ؟ قال ابن عباس : تُكذَّب ؟ . قلت : قد ضمن « تتماهى » معنى تكذب . ولهذا عداه بالتاء . فإن التماهى : تفاعل من المراء . يقال : تمارينا فى الهلال . والمراء فى القرآن كفر . وهو يكون تكذيب وتشكيك .

وقد يقال : لما كان الخطاب لهم . قال « تتماهى » أى يتمارون . ولم يقل : تميرك . فإن التفاعل يكون بين اثنين تماريا . قالوا : والخطاب للانسان . قيل للوليد بن المغيرة . فإنه قال (٥٣ : ٣٦ - ٣٨ أم لم ينبأ بما فى صحف موسى وإبراهيم الذى

وفى : أن لاتزر وزارة وزر أخرى) ثم التفت إليه فقال « فبأى آلاء ربكما تتماهى ؟ » تكذبان . كما قال (٥٥ : ١٤ - ١٦ خلق الإنسان من صلصال كالفخار . وخلق الجان من مارج من نار . فبأى آلاء ربكما تكذبان ؟) .
ففى كل ما خلقه الله إحسان إلى عباده ، يحمد عليه حمد شكر . وله فيه حكمة تعود إليه ، يستحق لأجلها أن يحمد عليه حمداً يستحقه لذاته .

فجميع المخلوقات : فيها إنعام على العباد ، كالثقلين الخاطبين بقوله « فبأى آلاء ربكما تكذبان ؟ » من جهة أنها آيات للرب ، يحصل بها هدايتهم وإيمانهم الذى يسعدون به فى الدنيا والآخرة . فيدلهم عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وحكمته ورحمته .

والآيات التى بعث بها الأنبياء وأيدهم بها ونصرهم . وإهلاك عدوهم - كما ذكره فى سورة النجم (٥٣ : ٥٠ - ٥٤) وأنه أهلك عاداً الأولى وثمود ، فما أبقى . وقوم نوح من قبل ، إنهم كانوا هم أظلم وأطغى . والمؤتفكة أهوى . ففشاها ماعشى) يدلهم على صدق الأنبياء فيما أخبروا به من الأمر والنهى ، والوعد والوعيد . ما بشروا به وأنذروا به .

ولهذا قال عقيب ذلك (٥٣ : ٥٦ هذا نذير من النذر الأولى) قيل : هو محمد . وقيل : هو القرآن . فإن الله سى كلا منهما بشيراً ونذيراً . فقال فى رسول الله (١٨٨ : ٧) إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون) وقال تعالى (٤٨ : ٨) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً) وقال تعالى فى القرآن (٤١ : ٢) كتاب فصلت آياته قرآنا عربياً لقوم يعلمون . بشيراً ونذيراً) وهما متلازمان .

وكل من هذين المعنيين : مراد . يقال : هذا نذير أنذر بما أنذرت به الرسل والكتب الأولى .

وقوله « من النذر » أى من جنسها . أى رسول من الرسل المرسلين .
ففى المخلوقات : نعم من جهة حصول الهدى والإيمان ، والاعتبار والموعظة بها .

وهذه أفضل النعم .

أفضل النعم

فأفضل النعم : نعمة الإيمان . وكل مخلوق من المخلوقات : فهو الآيات التي يحصل بها ما يحصل من هذه النعمة . قال تعالى (١٢ : ١١١) لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب) وقال تعالى (٥٠ : ٨) تبصرة وذكرى لكل عبد منيب) . وما يصيب الإنسان ، إن كان يسره : فهو نعمة بينة . وإن كان يسوءه : فهو نعمة من جهة أنه يكفر خطايا . ويثاب بالصبر عليه . ومن جهة أن فيه حكمة ورحمة لا يعلمها (٢ : ٢١٦) وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم . وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم . والله يعلم وأنتم لا تعلمون) .

وقد قال في الحديث « والله لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له . إن أصابته سرأء شكر ، فكان خيراً له . وإن أصابته ضراء صبر ، فكان خيراً له » . وإذا كان هذا وهذا : فكلاهما من نعم الله عليه .

وكلتا النعمتين تحتاج مع الشكر إلى الصبر .

أما نعمة الضراء : فاحتياجها إلى الصبر ظاهر . وأما نعمة السراء : فتحتاج إلى الصبر على الطاعة فيها . فإن فتنة السراء أعظم من فتنة الضراء . كما قال بعض السلف : ابتلينا بالضراء فصبرنا . وابتلينا بالسراء فلم نصبر .

وفي الحديث « أعوذ بك من فتنة الفقر . وشر فتنة الغنى » .

والفقر : يصلح عليه خلق كثير . والغنى : لا يصلح عليه إلا أقل منهم .

ولهذا كان أكثر من يدخل الجنة المساكين . لأن فتنة الفقر أهون .

وكلاهما يحتاج إلى الصبر والشكر . لكن لما كان في السراء : اللذة . وفي الضراء :

الآلم . اشتهر ذكر الشكر في السراء ، والصبر في الضراء . قال تعالى (١١ : ٩ ، ١٠)

ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه ، إنه ليؤوس كفور . ولئن أذقناه نعماء

بعد ضراء مسته : ليقولن ذهب السيئات عني ، إنه لفرح فخور . إلا الذين صبروا

وعملوا الصالحات ، أولئك لهم مغفرة وأجر كبير) ولأن صاحب السراء : أحوج إلى الشكر ، وصاحب الضراء : أحوج إلى الصبر . فإن صَبَرَ هذا وشكر هذا : واجب . إذا تركه استحق العقاب .

وأما صبر صاحب السراء : فقد يكون مستحباً ، إذا كان عن فضول الشهوات . وقد يكون واجباً ، ولكن لإتيانه بالشكر - الذي هو حسنات - يَغْفِرُ له ما يغفر من سيئاته .

وكذلك صاحب الضراء : لا يكون الشكر في حقه مستحباً إذا كان شكراً يصير به من السابقين المقر بين . وقد يكون تقصيره في الشكر : مما يغفر له ، لما يأتي به من الصبر . فإن اجتماع الشكر والصبر جميعاً : يكون مع تألم النفس وتلذذها ، يصبر على الألم ، وبشكر على النعم . وهذا حال يعسر على كثير من الناس . وبسط هذا له موضع آخر .

* * *

والمقصود هنا : أن الله تعالى منعم بهذا كله ، وإن كان لا يظهر الإنعام به في الابتداء لأكثر الناس . فإن الله يعلم وأتم لا تعلمون . فكل ما يفعله الله فهو نعمة منه .

وأما ذنوب الإنسان : فهي من نفسه . ومع هذا فهي - مع حسن العاقبة - نعمة وهي نعمة على غيره بما يحصل له بها من الاعتبار والهدى والإيمان . ولهذا كان من أحسن الدعاء قوله « اللهم لا تجعلني عبدة لغيري ، ولا تجعل أحداً أسعد بما علمتني مني » .

وفي دعاء القرآن (١٠ : ٨٥) ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين (٦٠ : ٥) ولا تجعلنا فتنة للذين كفروا (كما فيه ٢٥ : ٧٤) واجعلنا للمتقين إماماً (أى فاجعلنا أئمة لمن يقتدى بنا ويأتم . ولا تجعلنا فتنة لمن يضل بنا ويشقى .

و « الآلاء » في اللغة : هي النعم ، وهي تتضمن القدرة .

قال ابن قتيبة : لما عدد الله في هذه السورة - سورة الرحمن - نعماءه ، وذكر عباده آلاءه ونهبهم على قدرته . جعل كل كلمة من ذلك فاصلة بين نعمتين ، ليفهم النعم ويقررهم بها .

وقد روى الحاكم في صحيحه والترمذي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم الرحمن حتى ختمها . ثم قال : مالي أراكم سكوتاً ؟ الجن كان أحسن منكم رداً . ما قرأت عليهم هذه الآية من مرة - فبأي آلاء ربكما تكذبان - إلا قالوا : ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب . فلك الحمد » .

القرآن كله تذكير بآيات الله

والله تعالى يذكر في القرآن بآياته الدالة على قدرته وربوبيته . ويذكر بآياته التي فيها نعمه وإحسانه إلى عباده . ويذكر بآياته المبينة لحكمته تعالى . وهي كلها متلازمة .

فكل ما خلق : فهو نعمة ، ودليل على قدرته وعلى حكمته .

لكن نعمة الرزق ، والاتقاع بالمأكل والمشرب والمسكن والملابس : ظاهرة لكل أحد . فلهذا يستبدل بها ، كما في سورة النحل . وتسمى سورة النعم . كما قاله قتادة وغيره .

الفرق بين الحمد والشكر

وعلى هذا : فكثير من الناس يقول : الحمد أعم من الشكر . من جهة أسبابه . فإنه يكون على نعمة وعلى غير نعمة . والشكر أعم من جهة أنواعه . فإنه يكون بالقلب واللسان واليد .

فإذا كان كل مخلوق فيه نعمة : لم يكن الحمد إلا على نعمة . والحمد لله على كل حال . لأنه مامن حال يقضيها إلا وهي نعمة على عباده .

لكن هذا فهم من عرف مافي المخلوقات من النعم . والجمية والجبرية : بمعزل عن هذا

وكذلك كل ما مخلقه : ففيه له حكمة . فهو محمود عليه باعتبار تلك الحكمة .
والجهمية أيضاً بمعزل عن هذا .

وكذلك القدرية الذين يقولون : لا تعود الحكمة إليه . بل ما نتم إلا نفع
الخلق . فما عندهم إلا شكر ، كما ليس عند الجهمية إلا قدرة .
والقدرة المجردة عن نعمة وحكمة : لا يظهر فيها وصف حمد ، كالقادر الذي يفعل
مالا ينتفع به ، ولا ينتفع به أحداً . فهذا لا يحمد .
لحقيقة قول الجهمية أتباع جهنم : أنه لا يستحق الحمد . فله عندهم ملك بلا حمد
مع تقصيرهم في معرفة ملكه .

كما أن المعتزلة له عندهم نوع من الحمد بلا ملك تام . إذ كان عندهم يشاء
مالا يكون ، ويكون مالا يشاء . وتحدث حوادث بلا قدرته .
وعلى مذهب السلف : له الملك وله الحمد تامين . وهو محمود على حكمته ، كما
هو محمود على قدرته ورحمته .

وقد قال (٣ : ١٨) شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً
بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم) فله الوجدانية في إلهيته ، وله العدل ، وله
العزة والحكمة .

وهذه الأربعة إنما يثبتها السلف وأتباعهم . فن قصر عن معرفة السنة فقد
نقص الرب بعض حقه .

والجهمي الجبري لا يثبت عدلاً ولا حكمة ، ولا توحيد إلهية . بل توحيد ربوبيته
والمعتزلي أيضاً لا يثبت في الحقيقة توحيد إلهية ولا عدلاً في الحسنات والبيئات ،
ولا عزة ولا حكمة في الحقيقة ، وإن قال : إنه يثبت الحكمة بما معناها يعود إلى
غيره . وتلك لا يصلح أن تكون حكمة من فعل لا الأمر يرجع إليه ، بل لغيره
هو عند العقلاء قاطبة بها : ليس بحكيم ، بل سفيه .

وإذا كان الحمد لا يقع إلا على نعمة ، فقد ثبت : أنه رأس الشكر . فهو أول الشكر .

والحمد - وإن كان على نعمته وعلى حكمته - فالشكر بالأعمال : هو على نعمته . وهو عبادة له لإلهيته التي تتضمن حكمته . فقد صار مجموع الأمور داخلا في الشكر . ولهذا عظم القرآن أمر الشكر . ولم يعظم أمر الحمد مجرداً ، إذ كان نوعاً من الشكر .

وشرع الحمد - الذي هو الشكر المقول - أمام كل خطاب مع التوحيد . ففي الفاتحة : الشكر والتوحيد . والخطب الشرعية لا بد فيها من الشكر والتوحيد . والباقيات الصالحات نوعان . فسبحان الله وبحمده : فيها الشكر والتنزيه والتعظيم . ولا إله إلا الله . والله أكبر : فيها التوحيد والتكبير . وقد قال تعالى (٤٠ : ٦٥) فادعوه مخلصين له الدين . الحمد لله رب العالمين) .

* * *

وهل الحمد على كل ما يحمد به المدوح ، وإن لم يكن باختياره ، أو لا يكون الحمد إلا على الأمور الاختيارية . كما قيل في الذم ؟ فيه نظر ليس هذا موضعه . وفي الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول : ربنا ولك الحمد . ملء السماء ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد - وكلنا لك عبد - لا مانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت . ولا ينفع ذا نجدة منك الجدة » هذا لفظ الحديث . « أحق » أفعل التفضيل .

وقد غلط فيه طائفة من المصنفين ، فقالوا « حق ما قال العبد » . وهذا ليس لفظ الرسول . وليس هو بقول شديد . فإن العبد يقول الحق والباطل . بل حق ما يقوله الرب . كما قال تعالى (٣٨ : ٨٤) فالحق والحق أقول) . ولكن لفظه « أحق ما قال العبد » خبر مبتدأ محذوف . أي الحمد أحق ما قال العبد . أو هذا - وهو الحمد - أحق ما قال العبد .

ففيه بيان : أن الحمد لله أحق ما قاله العباد . ولهذا أوجب قوله في كل صلاة ، وأن تفتتح به الفاتحة . وأوجب قوله في كل خطبة ، وفي كل أمر ذي بال .
والحمد ضد الذم . والحمد يكون على محاسن الحمود ، مع المحبة له ، كما أن الذم يكون على مساويه ، مع البغض له .

فإذا قيل : إنه سبحانه يفعل الخير والحسنات ، وهو حكيم رحيم بعباده ، أرحم بعباده من الوالدة بولدها : أوجب ذلك أن يحبه عباده ويحمدوه .
وأما إذا قيل : بل يخلق ما هو شر محض ، لا نفع فيه ، ولا رحمة ، ولا حكمة لأحد . وإنما يتصف بإرادة ترجح مثلاً على مثل . لافرق عنده بين أن يرحم أو يعذب . وليست نفسه ولا إرادته مرجحة للإحسان إلى الخلق ، بل تعذيبهم وتنعيمهم سواء عنده . وهو - مع هذا - يخلق ما يخلق لمجرد العذاب والشر ، ويفعل ما يفعل لا لحكمة - ونحو ذلك ، مما يقوله الجهمية - : لم يكن هذا موجباً لأن يحبه العباد ويحمدوه . بل هو موجب للعكس .

ولهذا فإن كثيراً من هؤلاء ينطقون بالذم والشتم والطعن . ويذكرون ذلك نظماً ونثراً .

وكثير من شيوخ هؤلاء وعلمائهم من يذكر في كلامه ما يقتضي هذا . ومن لم يقله بأسانه فقلبه ممتلئ به ، لكن يرى أن ليس في ذكره منفعة ، أو يخاف من عموم المسلمين .

وفي شعر طائفة من الشيوخ ذكر نحو هذا .

وهؤلاء يقيمون حجج إبليس وأتباعه على الله . ويحملون الرب ظلاماً لهم . وهو خلاف ما وصف الله به نفسه ، في قوله تعالى (٤٣ : ٧٦) وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) وقوله (١١ : ١٠٢ و ١٦ : ١١٨) وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم) وقوله (٤١ : ٤٦) وما ربك بظلام للعبيد) .

كيف يكون ظالماً ؟ وهم فيما بينهم لو أساء بعضهم إلى بعض ، أو قصر في حقه

لكان يؤاخذه ، ويعاقبه وينتقم منه . ويكون ذلك عدلاً إذا لم يعتد عليه .
ولو قال : إن الذى فعلته قُدِّرَ علىّ فلا ذنب لى فيه : لم يكن هذا عذراً له
عندهم باتفاق العقلاء .

فإذا كان العقلاء متفقين على أن حق المخلوق لا يجوز إسقاطه احتجاجاً
بالقدر . فكيف يجوز إسقاط حق الخالق احتجاجاً بالقدر ؟ .

وهو سبحانه الحكيم العدل ، الذى لا يظلم مثقال ذرة . وإن تلك حسنة
بضعافها . ويؤت من لذه أجرأ عظيماً . وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .
فقوله « أحق ما قال العبد » يقتضى : أن حمد الله أحق ما قاله العبد . فله
الحمد على كل حال . لأنه لا يفعل إلا الخير والإحسان ، الذى يستحق الحمد عليه
سبحانه وتعالى . وإن كان العباد لا يعلمون .

* * *

وهو سبحانه خلق الإنسان ، وخلق نفسه متحركة بالطبع حركة لا بد فيها من
الشر لحكمة بالغة ، ورحمة سابعة .

فإذا قيل : فلم لم يخلقها على غير هذا الوجه ؟ .

قيل : كان يكون ذلك خلقاً غير الإنسان . وكانت الحكمة التى خلقها بخلق
الإنسان لا تحصل . وهذا سؤال الملائكة حيث قالوا (٢ : ٣٠) أتجعل فيها من
يفسد فيها ويسفك الدماء ؟) ما لم تعلمه الملائكة ، فكيف يعلمه آحاد الناس .

ونفس الإنسان خلقت كما قال الله تعالى (٧٠ : ١٩ - ٢١) إن الإنسان خلق
هلوعاً . إذا مسه الشر جزوعاً . وإذا مسه الخير منوعاً) وقال تعالى (٣٧ : ٢١) خلق
الإنسان من عجل) .

فقد خلقت خلقة تستلزم وجود ما وجد منها لحكمة عظيمة ، ورحمة عميمة .
فكان ذلك خيراً ورحمة . وإن كان فيه شر إضافي ، كما تقدم . فهذا من جهة
الغاية مع أنه لا يضاف الشر إلى الله .

وأما الوجه الثانى من جهة السبب : فإن هذا الشر إنما وجد لعدم العلم والإرادة التى تصلح النفس . فإنها خلقت بفطرتها تقتضى معرفة الله ومحبته . وقد هديت إلى علوم وأعمال تعينها على ذلك . وهذا كله من فضل الله وإحسانه . لكن النفس المذنبة لما لم يحصل لها من يكملها ، بل حصل لها من زين لها السيئات - من شياطين الإنس والجن - مالت إلى ذلك ، وفعلت السيئات . فكان فعلها للسيئات . مركباً من عدم ماينفع وهو الأفضل . ووجود هؤلاء الذين خيروها . والعدم لا يضاف إلى الله . وهؤلاء : القول فيهم كالقول فيها : خلقهم لحكمة .

فلما كان عدم ما تعمل به وتصالح : هو أحد السببين . وكان الشر المحض الذى لاخير فيه : هو عدم المحض ، والعدم لا يضاف إلى الله . فإنه لبس شيئاً . والله خالق كل شيء : كانت السيئات منها باعتبار ذاتها فى نفسها مستلزمة للحركة الإرادية التى تحصل منها مع عدم ما يصلحها تلك السيئات .

والعبد إذا اعترف وأقر بأن الله خالق أفعاله كلها فهو على وجهين .

إن اعترف به إقراراً بخلق الله كل شيء ، بقدرته ونفوذ مشيئته ، وإقراراً بكلماته التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، واعترافاً بفقره وحاجته إلى الله ، وأنه إن لم يهبده فهو ضال . وإن لم يتب عليه فهو مصرّ . وإن لم يفر له فهو هالك : خضع لعزته وحكمته . فهذا حال المؤمنين الذين يرحمهم الله ، ويهديهم ويوفقهم لطاعته .

وإن قال ذلك احتجاجاً على الرب ، ودفعاً للأمر والنهى عنه ، وإقامة لعذر نفسه ، فهذا ذنب أعظم من الأول . وهذا من أتباع الشيطان . ولا يزيد ذلك إلا شراً . وقد ذكرنا أن الرب سبحانه محمود لنفسه وإحسانه إلى خلقه . ولذلك هو يستحق المحبة لنفسه وإحسانه إلى عباده . ويستحق أن يرضى العبد بقضائه . لأنه حكمه عدل . لا يفعل إلا خيراً وعدلاً . ولأنه لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له « إن أصابته سرأ شكر . فكان خيراً له . وإن أصابته ضراء صبر . فكان خيراً له » .

فالمؤمن يرضى بقضائه لما يستحقه الرب لنفسه - من الحمد والثناء - ولأنه محسن إلى المؤمن .

وما تسأله طائفة من الناس ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له » وقد قضى عليه بالسيئات الموجبة للعقاب . فكيف يكون ذلك خيراً ؟ .

وعنه جوابان :

أحدهما : أن أعمال العباد لم تدخل في الحديث . إنما دخل فيه ما يصيب الإنسان من النعم والمصائب ، كما في قوله (٤ : ٧٩ ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) ولهذا قال « إن أصابته سرأ شكر . فكان خيراً له . وإن أصابته ضراء صبر . فكان خيراً له » فجعل القضاء : ما يصيبه من سرأ وضراء . هذا ظاهر لفظ الحديث . فلا إشكال عليه .

الوجه الثاني : أنه إذا قدر أن الأعمال دخلت في هذا . فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن » . فإذا قضى له بأن يحسن ، فهذا مما يسره . فيشكر الله عليه .

وإذا قضى عليه بسيئة : فهي إنما تكون سيئة يستحق العقوبة عليها ، إذا لم يتب منها . فإن تاب أبدلت بحسنة . فيشكر الله عليها . وإن لم يتب ابتلى بمصائب تكفرها ، فصبر عليها . فيكون ذلك خيراً له . والرسول صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضى الله للمؤمن » والمؤمن هو الذي لا يصبر على ذنب ، بل يتوب منه . فيكون حسنة كما قد جاء في عدة آيات : إن العبد ليعمل الذنب فيدخل به الجنة بعمله . ولا يزال يتوب منه حتى يدخل بتوبته منه الجنة .

والذنب يوجب ذل العبد وخضوعه ، ودعاء الله واستغفاره إياه ، وشهوده بفره وحاجته إليه ، وأنه لا يغفر الذنوب إلا هو .

فيحصل المؤمن - بسبب الذنب - من الحسنات ما لم يكن يحصل بدون ذلك . فيكون هذا القضاء خيراً له .

فهو في ذنوبه بين أمرين : إما أن يتوب ، فيتوب الله عليه . فيكون من التوابين الذين يحبهم الله .

وإما أن يكفر عنه بمصائب ، تصيبه ضراء فيصبر عليها . فيكفر عنه السيئات بتلك المصائب ، وبالصبر عليها ترتفع درجاته .

وقد جاء في بعض الأحاديث يقول الله تعالى « أهل ذكرى أهل مجالستي . وأهل شكرى أهل زيارتي . وأهل طاعتي أهل كرامتي . وأهل معصيتي لا أؤبسهم من رحمتي . إن تابوا فأنا حبيبهم » أي محبهم فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين « وإن لم يتوبوا فأنا طيبهم . أبتليهم بالمصائب لا كفر عنهم المعائب » .

ما في قوله « في نفسك » من الفوائد

وفي قوله تعالى « من نفسك » من الفوائد : أن العبد لا يركن إلى نفسه ، ولا يسكن إليها . فإن الشر لا يحىء إلا معها . ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساءوا إليه . فإن ذلك من السيئات التي أصابته . وهي إنما أصابته بذنوبه . فيرجع إلى الذنوب فيستغفر منها . ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله . ويسأل الله أن يعينه على طاعته . فبذلك يحصل له كل خير ، ويندفع عنه كل شر . ولهذا كان أنفع الدعاء ، وأعظمه وأحكمه : دعاء الفاتحة (اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فإنه إذا هدام هذا الصراط : أعانته على طاعته وترك معصيته . فلم يصبه شر ، لا في الدنيا ولا في الآخرة .

لكن الذنوب هي من لوازم نفس الإنسان . وهو محتاج إلى الهدى في كل لحظة : وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب .

ليس كما يقوله طائفة من المفسرين : إنه قد هداه . فلماذا يسأل الهدى ؟ .
وأن المراد بسؤال الهدى : الثبات ، أو مزيد الهداية .
بل العبد محتاج إلى أن يُعلمه ربه ما يفعله من تفاصيل أحواله . وإلى ما يتولد
من تفاصيل الأمور في كل يوم . وإلى أن يلهم أن يعمل ذلك .
فإنه لا يكفي مجرد علمه إن لم يجعله الله مريداً للعمل بعلمه . وإلا كان العلم
حجة عليه . ولم يكن مهتدياً . والعبد محتاج إلى أن يجعله الله قادراً على العمل بتلك
الإرادة الصالحة .

فإنه لا يكون مهتدياً إلى الصراط المستقيم - صراط الذين أنعم الله عليهم من
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين - إلا بهذه العلوم والارادات والقدرة
على ذلك .

ويدخل في ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه .
ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة ، لفرط حاجتهم إليه .
فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء .
وإنما يعرف بعض قدر هذا الدعاء من اعتبار أحوال نفسه ونفوس الإنس
والجن ، والمأمورين بهذا الدعاء . ورأى ما في النفوس من الجهل والظلم الذي يقتضى
شقاءها في الدنيا والآخرة . فيعلم أن الله - بفضله ورحمته - جعل هذا الدعاء من
أعظم الأسباب المقتضية للخير ، المانعة من الشر .

ما في قصص القرآن من العبر

ومما يبين ذلك : أن الله تعالى لم يقص علينا في القرآن قصة أحد إلا لنعبر
بها ، لما في الاعتبار بها من حاجتنا إليه ومصلحتنا .

وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثانى بالأول ، وكانا مشتركين في المفتضى للحكم
فلولا أن في نفوس الناس من جنس ما كان في نفوس المكذبين للرسول -
فرعون ومن قبله - لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لانشبهه قط . ولكن الأمر

كما قال تعالى (٤١ : ٦٠ ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك) وكما قال تعالى (٥٢ : ٥١) كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول ، إلا قالوا : ساحر أو مجنون) وقال تعالى (١١٨ : ٢) كذلك قال الذين من قبلهم ، مثل قولهم . تشابهت قلوبهم) وقال تعالى (٩ : ٣٠ بضاهون به قول الذين كفروا من قبل) .

لتركن سنن من قبلكم

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَذَوْ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه . قالوا : اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟ » .

وقال « لتأخذن أمتي مأخذ الأمم قبلها : شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع . قيل : يارسول الله ، فارس والروم ؟ قال : فمن ؟ » وكلا الحديثين في الصحيحين . ولما كان في غزوة حُنين كان للمشركين شجرة - يقال لها : ذات أنواط ، يعلقون عليها أسلحتهم ، وينوطونها بها ، ويستظنون بها متبركين . فقال بعض الناس « يارسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال : الله أكبر . قلت كما قال قوم موسى لموسى : اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . إنها السنن . لَتَرَكُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » .

وقد بين القرآن : أن السيئات من النفس ، وإن كانت بقدر الله .

أعظم السيئات

فأعظم السيئات : جحود الخالق ، والشرك به ، وطلب النفس أن تكون شريكة ونِدْأً له ، أو أن تكون إلهاً من دونه . وكلا هذين وقع . فإن فرعون طلب أن يكون إلهاً معبوداً دون الله تعالى . وقال (٢٨ : ٣٨) ما علمت لكم من إله غيري) وقال (٧٩ : ٢٤) أنا ربكم الأعلى) وقال لموسى (٣٦ : ٢٩) لن تأخذت إلهاً غيري لأجعلنك من المسجونين) و (٤٣ : ٥٤) استخف قومه فأطاعوه) .

وإبليس يطلب : أن يعبد ويطاع من دون الله . فيريد : أن يعبد ويطاع هو ، ولا يعبد الله ولا يطاع .

وهذا الذى فى فرعون وإبليس هو غاية الظلم والجهل .

وفى نفوس سائر الإنس والجن : شعبة من هذا وهذا . إن لم يُعَنِ الله العبد ويهديه ، وإلا وقع فى بعض ما وقع فيه إبليس وفرعون ، بحسب الإمكان .
قال بعض انصارين : ما من نفس إلا وفيها ما فى نفس فرعون ، غير أن فرعون قدر فأظهر . وغيره مجزأ ضمير .

وذلك : أن الإنسان إذا اعتبر ، وتعرف نفسه والناس ، وسمع أخبارهم : رأى الواحد منهم يريد لنفسه أن تطاع وتعلو بحسب قدرته .

حب النفس للرياسة والعلو

فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة ، بحسب إمكانها . فتجد أحدهم يوالى من يوافقه على هواه ، ويعادى من يخالفه فى هواه . وإنما معبوده : ما يهواه ويريده . قال تعالى (٤٣: ٢٥) أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ، أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ؟) والناس عنده فى هذا الباب : كما هم عند ملوك الكفار من المشركين من الترك وغيرهم . يقولون « يارباعى » أى صديق وعدو . فمن وافق هواهم : كان ولياً ، وإن كان كافراً مشركاً . ومن لم يوافق هواهم : كان عدواً ، وإن كان من أولياء الله المتقين . وهذه هو حال فرعون .

والواحد من هؤلاء : يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه ، لكنه لا يتمكن مما تمكن منه فرعون : من دعوى الإلهية ، وجحود الصانع .

وهؤلاء - وإن كانوا يقرون بالصانع - لكنهم إذا جاءهم من يدعوهم إلى عبادته وطاعته للتضمنة ترك طاعتهم : فقد يعادونه ، كما عادى فرعون موسى .

وكثير من الناس ممن عنده بعض عقل وإيمان ، لا يطلب هذا الحد ، بل يطلب لنفسه ما هو عنده . فإن كان مطاعاً مسلماً : طلب أن يطاع فى أغراضه ، وإن

كان فيها ماهو ذنب ومعصية لله . ويكون من أطاعه في هواه : أحب إليه وأعز عنده ممن أطاع الله وخالف هواه . وهذه شعبة من حال فرعون . وسائر المكذبين للرسول .

وإن كان عالماً - أو شيخاً - أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره ، حتى لو كانا يقرآن كتاباً واحداً كالقرآن ، أو يعبدان عبادة واحدة متمائلان فيها ، كالصلوات الخمس . فإنه يحب من يعظمه بقبول قوله ، والاقتداء به : أكثر من غيره . وربما أبغض نظيره وأتباعه حسداً وبغياً ، كما فعلت اليهود لما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم يدعو إلى مثل مادعا إليه موسى . قال تعالى (٢ : ٩١) وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله . قالوا : نؤمن بما أنزل علينا . ويكفرون بما وراءه . وهو الحق مصدقاً لما معهم) وقال تعالى (٩٨ : ٤) وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) وقال تعالى (٤٢ : ١٤) وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) .

عمل بنى إسرائيل كعمل فرعون

ولهذا أخبر الله تعالى عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون . وسلط عليهم من انتقم به منهم . فقال تعالى عن فرعون (٢٨ : ٤) إن فرعون علا في الأرض ، وجعل أهلها شيعاً . يستضعف طائفة منهم ، يذبح أبناءهم ، ويستحي نساءهم . إنه كان من المفسدين) وقال تعالى عنهم (١٧ : ٣) وقضينا إلى بنى إسرائيل في الكتاب : لتفسدن في الأرض مرتين . ولتعلن علواً كبيراً) ولهذا قال تعالى (٢٨ : ٨٣) تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدن علواً في الأرض ولا فساداً

والله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لعبادته ، ليدكروه ، ويشكروه ، ويعبدوه وأرسل الرسل ، وأنزل الكتب ليعبدوا الله وحده ، وليكون الدين كله لله ، ولتكون كلمة الله هي العليا ، كما أرسل كل رسول بمثل ذلك . قال تعالى (٢١ : ٢٥) وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى

(٤٣ : ٤٥) وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) .

وقد أمر الله الرسل كلهم بهذا ، وأن لا يتفرقوا فيه . فقال (٢١ : ٩٢) إن هذه أمتكم أمة واحدة . وأنا ربكم فاعبدون) وقال تعالى (٢٣ : ٥١ - ٥٣) يأيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً . إني بما تعملون عليم . وإن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم . فاتقون . فتقطعوا أمرهم بينهم زُبراً . كل حزب بما لديهم فرحون) .

قال قتادة : أى دينكم دين واحد . وربكم رب واحد . والشرعية مختلفة^(١) . وكذلك قال الضحاك عن ابن عباس « إن هذه أمتكم أمة واحدة » أى دينكم دين واحد . قال ابن أبي حاتم : وروى عن سعيد بن جبير ، وقاتدة وعبد الرحمن ابن زيد نحو ذلك . وقال الحسن : بين لهم ما يتقون وما يأتون . ثم قال : إن هذه سنتكم سنة واحدة . وهكذا قال جمهور المفسرين .

معنى « الأمة »

و « الأمة » الملة . والطريقة ، كما قال تعالى (٤٣ : ٢٢) قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون - مقتدون) كما يسمى « الطريق » إماماً . لأن السالك فيه ياتم به . فكذلك السالك يؤمّه ويقصده .

و « الأمة » أيضاً معلم الخير ، الذى ياتم به الناس . كما أن « الإمام » هو

(١) شريعة المرسلين واحدة فى الأسس والمقصد . وهى الدعاء إلى إخلاص العادة لله وحده ، وعبادته بما شرع والبراءة من كل معبود سواه ، ومن كل مشروع سواه . لهداية الناس لما يختلفون فيه من الحق بإذنه ، فإنهم إنما يسعدون بمعرفة الحق وإيتاء كل ذى حق حقه . ويشقون بحملهم الحقوق وتعدّيهم الحدود .

الذى يأتهم به الناس . وإبراهيم عليه السلام جعله الله إماماً . وأخبر (١٦ : ١٢٠) أنه كان أمة) .

وأمر الله الرسل أن تكون ملتهم ودينهم واحداً . لا يتفرقون فيه ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد » وقد قال الله تعالى (١٣ : ٤٢) شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً ، والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين . ولا تتفرقوا فيه) ولهذا كان جميع رسل الله وأنبيائه يصدق بعضهم بعضاً . لا يختلفون ، مع تنوع شرائعهم .

المتبع للرسول يدعو إلى ما يدعو إليه

فمن كان من المطاعين - من العلماء والمشايخ والأمرء والملوك - متبعاً للرسول : أمر بما أمروا به . ودعا إلى ما دعوا إليه . وأحب من دعا إلى مثل ما دعا إليه . فإن الله يحب ذلك . فيحب ما يحبه الله تعالى . وهذا قصده في نفس الأمر : أن تكون العبادة لله تعالى وحده . وأن يكون الدين كله لله .

وأما من كان يكره أن يكون له نظير يدعو إلى ذلك : فهذا يطلب أن يكون هو المطاع المعبود . فله نصيب من حال فرعون وأشباهه .

فمن طلب أن يطاع دون الله : فهذا حال فرعون . ومن طلب أن يطاع مع الله : فهذا يريد من الناس أن يتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله . والله سبحانه وتعالى أمر : أن لا يعبد إلا إياه ، وأن لا يكون الدين إلا له ، وأن تكون الموالاة فيه ، والمعادة فيه . وأن لا يتوكل إلا عليه ، ولا يستعان إلا به . فالملؤمن المتبع للرسول : يأمر الناس بما أمرتهم به الرسل ، ليسكون الدين كله لله ، لاله . وإذا أمر أحدٌ غيره بمثل ذلك : أحبه وأعانه ، وسرَّ بوجود مطلوبه . وإذا أحسن إلى الناس ، فإنما يحسن إليهم : ابتغاء وجه ربه الأعلى . ويعلم أن الله قد منَّ عليه بأن جعله محسناً ، ولم يجعله مسيئاً ، فيرى أن عمله لله ، وأنه بالله .

وهذا مذكور في فاتحة الكتاب ، التي ذكرنا : أن جميع الخلق محتاجون إليها أعظم من حاجتهم إلى أى شيء .
ولهذا فرضت عليهم قراءتها في كل صلاة دون غيرها من السور . ولم ينزل في التوراة ، ولا في الإنجيل ، ولا في الزبور ، ولا في القرآن مثلها . فان فيها (إياك نعبد وإياك نستعين) .

المؤمن لا يرى له فضلا على أحد

فالمؤمن يرى : أن عمله لله ، لأنه إياه يعبد ، وأنه بالله . لأنه إياه يستعين . فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاء ولا شكوراً . لأنه إنما عمل له ما عمل لله ، كما قال الأبرار (٧٦ : ٩) إنما نطعمكم لوجه الله . لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً) ولا يمن عليه بذلك ولا يؤذيه . فإنه قد علم : أن الله هو المانُّ عليه ، إذ استعمله في الإحسان . وأن المنة لله عليه ، وعلى ذلك الشخص . فعليه هو : أن يشكر الله . إذ يسره ليسرى . وعلى ذلك : أن يشكر الله . إذ يسر له من يقدم له ما ينفعه من رزق ، أو علم أو نصر ، أو غير ذلك .

ومن الناس : من يحسن إلى غيره ليمُنَّ عليه ، أو يرد الإحسان له بطاعته إليه وتعظيمه ، أو نفع آخر . وقد يمن عليه . فيقول : أنا فعلت بك كذا . فهذا لم يعبد الله ولم يستعنه . ولا عمل لله ، ولا عمل بالله . فهو المرائي .

وقد أبطل الله صدقة المنان ، وصدقة المرائي . قال تعالى (٢ : ٢٦٤ ، ٢٦٥) يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبنِّ والأذى . كالأذى ينفق ماله رِثاء الناس . ولا يؤمن بالله واليوم الآخر . فمثل كمثل صفوان عليه تراب . فأصابه وابل فتركه صلداً . لا يقدر على شيء مما كسبوا . والله لا يهدي القوم الكافرين . ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ، وتثبيتاً من أنفسهم : كمثل جنة ربوة أصابها وابل ، فآتت أكلها ضعفين . فإن لم يصبها وابل فقلَّتْ . والله بما تعملون بصير) .

قال قتادة « تثبتنا من أنفسهم » احتساباً من أنفسهم . وقال الشعبي : يقينا ،
وتصديقاً من أنفسهم . وكذلك قال الكلبي . قيل : يخرجون الصدقة طيبة بها
أنفسهم . على يقين بالثواب ، وتصديق بوعد الله . يعلمون : أن ما أخرجوه خير
لهم مما تركوه .

قلت : إذا كان المعطى محتسباً للأجر عند الله ، مصدقاً بوعد الله له : طلب
من الله ، لامن الذي أعطاه ، فلا يمن عليه . كما لو قال رجل لآخر : أعط
ممالكك هذا الطعام ، وأنا أعطيك ثمنه ، لم يمن على المالك . لا سيما إذا كان
يعلم : أن الله قد أنعم عليه بالإعطاء .

فصل

الفرق السادس : أن يقال : إن ما يتلى به العبد من الذنوب الوجودية - وإن
كانت خلقاً لله - فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له . وفطره عليه . فإن الله
إنما خلقه لعبادته وحده لا شريك له . ودله على الفطرة . كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم « كل مولود يولد على الفطرة » وقال تعالى (٣٠ : ٣٠) فأقم وجهك للدين
حقيقاً . فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا . لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ . ذلك الدين القيم .
ولكن أ. كثر الناس لا يعلمون .)

فهو لما لم يفعل ما خلق له ، وما فطر عليه ، وما أمر به - من معرفة الله وحده .
وعبادته وحده - عوقب على ذلك ، بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي .
قال تعالى للشيطان (١٧ : ٦٣ - ٦٥) اذهب . فمن تبعك منهم فإن جهنم
جزاؤكم جزاءً موفوراً - إلى قوله - إن عبادي ليس لك عليهم سلطان) وقال تعالى
(١٦ : ٩٩ ، ١٠٠) إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا . وعلى ربهم يتوكلون .
إنما سلطانه على الذين يتولونه ، والذين هم به مشركون . (وقال تعالى (٧ : ٢٠١ ،
٢٠٢) إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا . فإذا هم مبصرون .
وإخوانهم يمددونه في العنق ثم لا يقتصرون .)

إخلاص الدين لله يحفظ من تسلط الشيطان

فقد تبين : أن إخلاص الدين لله : يمنع من تسلط الشيطان ، ومن ولاية الشيطان التي توجب العذاب . كما قال تعالى (١٢ : ٢٤) كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء . إنه من عبادنا المخلصين) .

فإذا أخلص العبد لربه الدين : كان هذا مانعاً له من فعل ضد ذلك ومن إيقاع الشيطان له في ضد ذلك . وإذا لم يخلص لربه الدين ، ولم يفعل ما خلق له ، وفطر عليه : عوقب على ذلك . وكان من عقابه : تسلط الشيطان عليه ، حتى يزين له فعل السيئات . وكان إلهامه لفجوره : عقوبة له على كونه لم يتق الله . وعدم فعله للأحسنات : ليس أمراً وجودياً ، حتى يقال : إن الله خلقه ، بل هو أمر عدى . لكن يعاقب عليه لكونه : عدم ما خلق له ، وما أمر به . وهذا يتضمن العقوبة على أمر عدى . لكن بفعل السيئات ، لا بالعقوبات التي يستحقها بعد إقامة الحجة عليه ، بالنار ونحوها .

وقد تقدم أن مجرد عدم المأمور : هل يعاقب عليه ؟ فيه قولان .
والأكثر يقولون : لا يعاقب عليه ، لأنه عدم محض . ويقولون : إنما يعاقب على الترك . وهذا أمر وجودي .

وطائفة - منهم : أبو هاشم - قالوا : بل يعاقب على هذا العدم . بمعنى أنه يعاقب عليه كما يعاقب على فعل الذنوب ، بالنار ونحوها .

وما ذكر في هذا الوجه : هو أمر وسط . وهو أن يعاقبه على هذا العدم بفعل السيئات ، لا بالعقوبة عليها . ولا يعاقبه عليها حتى يرسل إليه رسوله . فإذا عصى الرسول : استحق حينئذ العقوبة التامة . وهو أولاً : إنما عوقب بما يمكن أن ينجو من شره ، بأن يتوب منه . أو بأن لا تقوم عليه الحجة . وهو كالصبي الذي لا يشتغل بما ينفعه ، بل بما هو سبب لضرره ، ولكن لا يكتب عليه قلم الإثم حتى يبلغ . فإذا بلغ عوقب .

ثم ما تعود من فعل السيئات : قد يكون سبباً لمعصيته بعد البلوغ ، وهو لم يُعاقَب إلا على ذنبه . ولكن العقوبة المعروفة : إنما يستحقها بعد قيام الحجة عليه . وأما اشتغاله بالسيئات : فهو عقوبة عدم عمله للحسنات .

الشر ليس إلى الله

وعلى هذا : فالشر ليس إلى الله بوجه من الوجوه . فإنه - وإن كان الله خالق أفعال العباد - فخلقه للطاعات : نعمة ورحمة ، وخلقه للسيئات : له فيه حكمة ورحمة ، وهو - مع هذا - عدل منه ، فما ظلم الناس شيئاً . ولكن الناس ظلموا أنفسهم . وظلمهم لأنفسهم نوعان : عدم عملهم بالحسنات . فهذا ليس مضافاً إليه . وعملهم للسيئات : خلقه عقوبة لهم على ترك فعل الحسنات التي خلقهم لها ، وأمرهم بها . فكل نعمة منه فضل . وكل نقمة منه عدل .

ومن تدبر القرآن : تبين له أن عامة ما يذكره الله في خلق الكفر والمعاصي يجعله جزاءً لذلك العمل . كقوله تعالى (٦ : ١٢٥) فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام . ومن يرد أن يُضِلَّهُ يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعدُ في السماء . كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون) وقال تعالى (٦١ : ٥) فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) وقال تعالى (٩٢ : ٨ - ١٠) وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى ، فسنيسره للعسرى) .

وهذا وأمثاله : بذلوا فيه أعمالاً ، عاقبهم بها على فعل محظور ، وترك مأمور . وتلك الأمور إنما كانت منهم وخلقت فيهم ، لكونهم لم يفعلوا ما خلقوا له . ولا بد لهم من حركة وإرادة . فلما لم يتحركوا بالحسنات : حرّكوا بالسيئات ، عدلاً من الله . حيث وضع ذلك موضعه في محله القابل له - وهو القلب الذي لا يكون إلا عاملاً - فإذا لم يعمل الحسنة استعمل في عمل السيئة . كما قيل : نفسك إن لم تشغلها شغلتك .

وهذا الوجه - إذا حقق - يقطع مادة الكلام القدريّة المكذبة ، والمجبرة الذين

يقولون : إن أفعال العباد ليست مخلوقة الله . ويحملون خلقها والتعذيب عليها ظلماً .
والذين يقولون : إنه خلق كفر الكافرين ومعصيتهم ، وعاقبهم على ذلك
لالسبب ولا لحكمة .

فإذا قيل لأولئك : إنه إنما أوقعهم في تلك الذنوب ، وطبع على قلوبهم :
عقوبة لهم على عدم فعلهم ما أمرهم به . فما ظلمهم ، ولكن هم ظلموا أنفسهم .
يقال : ظلمته إذا نقصته حقه . قال تعالى (١٨ : ٣٣) كلنا الجنتين آتت أكلاها
ولم تظلم منه شيئاً) .

وكثير من أولئك يسلّمون أن الله خلق للعبد من الأعمال ما يكون جزاء له
على عمل منه متقدم . ويقولون : إنه خلق طاعة المطيع .
فلا ينازعون في نفس خلق أفعال العباد . لكن يقولون : ما خلق شيئاً من
الذنوب ابتداء ، بل إنما خلقها جزاء لثلا يكون ظالماً .

الذنب يحدثه العبد

فنقول : أول ما يفعله العبد من الذنوب : هو أحدثه ، لم يحدثه الله . ثم ما يكون
جزاء على ذلك : فالله محدثه . وهم لا ينازعون في مسألة خلق الأفعال إلا من هذه
الجهة . وهذا الذي ذكرناه : يوافقون عليه . لكن يقولون : أول الذنوب لم يحدثه
الله ، بل يحدثه العبد ، لثلا يكون الجزاء عليه ظالماً .

وما ذكرناه : يوجب أن الله خالق كل شيء . فما حدث شيء إلا بمشيئته
وقدرته . لكن أول الذنوب الوجودية : هو المخلوق . وذاك عقوبة على عدم فعل
العبد لما خلق له ، ولما كان ينبغي له أن يفعله .

وهذا العدم لا يجوز إضافته إلى الله . وليس بشيء ، حتى يدخل في قولنا
« الله خالق كل شيء » وما أحدثه من الذنوب الوجودية ، فأولها : عقوبة للعبد
على هذا العدم . وسائرهما : قد يكون عقوبة للعبد على ما وجد . وقد يكون
عقوبة له على استمراره على العدم .

فما دام لا يخلص الله العمل : فلا يزال مشركا . ولا يزال الشيطان مسلطا عليه .
ثم تخصيصه سبحانه لمن هداه - بأن استعمله ابتداء فيما خلق له ، وهذا لم
يستعمله - هو تخصيص منه بفضل ورحمة . ولهذا يقول الله (١٥:٢) والله يختص
برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم) ولذلك حكمة ورحمة هو أعلم بها ، كما
خص بعض الأبدان بقوى لا توجد في غيرها ، وبسبب عدم القوة قد تحصل له
أمراض وجودية ، وغير ذلك من حكمته .
و بتحقيق هذا يدفع شبهات هذا الباب . والله أعلم بالصواب .

فصل

وبما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان : قوله تعالى (١٠٩:٦ ، ١١٠) ونقلب
أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة . ونذرهم في طغيانهم يعمهون) وهذا
من تمام قوله (وما يشعرك : أنها إذا جاءت لا يؤمنون . ونقلب أفئدتهم وأبصارهم -
الآية) فذكر : أن هذا التقلب إنما حصل لقلوبهم لما لم يؤمنوا به أول مرة ،
وهذا عدم الإيمان .

لكن يقال : إنما كان هذا بعد دعوة الرسول لهم ، وهم قد تركوا الإيمان ،
وكذبوا الرسول . وهذه أمور وجودية ، لكن الموجب للعذاب : هو عدم
الإيمان . وما ذكر شرط في التعذيب ، بمنزلة إرسال الرسول . فإنه قد يشتغل عن
الإيمان بما جنسه مباح - من أكل وشرب ، وبيع وسفر ، وغير ذلك - وهذا
الجنس لا يستحق عليه العقوبة إلا لأنه شغله عن الإيمان الواجب عليه .
ومن الناس من يقول : ضد الإيمان هو تركه . وهو أمر وجودي ، لا ضده
إلا ذلك .

فصل

الفرق السابع : من الحسنات والسيئات التي تتناول الأعمال والجزاء في كون
هذه تضاف إلى النفس . وتلك تضاف إلى الله : أن السيئات التي تصيب الإنسان -

وهي مصائب الدنيا والآخرة - ليس لها سبب إلا ذنبه الذي هو من نفسه .
فانحصرت في نفسه .

وأما ما يصيبه من الخير والنعم : فإنه لا تنحصر أسبابه . لأن ذلك من فضل الله وإحسانه ، يحصل بعمله وبغير عمله . وعمله نفسه من إنعام الله عليه . وهو سبحانه لا يجزى بقدر العمل ، بل يضاعفه له . ولا يقدر العبد على ضبط أسبابها ، لكن يعلم أنها من فضل الله وإنعامه . فيرجع فيها إلى الله . فلا يرجو إلا الله . ولا يتوكل إلا عليه . ويعلم أن النعم كلها من الله . وأن كل ما خلقه فهو نعمة ، كما تقدم . فهو يستحق الشكر المطلق العام التام ، الذي لا يستحقه غيره .

ومن الشكر : ما يكون جزاء على ما يَسَّره على يديه من الخير ، كشكر الوالدين وشكر من أحسن إليك من غيرهما . فإنه « من لا يشكر الناس لا يشكر الله » لكن لا يبلغ من حق أحد وإنعامه : أن يُشكر بمعصية الله . أو أن يطاع بمعصية الله . فإن الله هو المنعم بالنعم العظيمة ، التي لا يقدر عليها مخلوق . ونعمة الخلق إنما هي منه أيضاً . قال تعالى (١٦ : ٥٣ وما بكم من نعمة فمن الله) وقال تعالى (٤٥ : ١٣ وسخر لكم مافي السموات وما في الأرض جميعاً منه) وجزاؤه سبحانه على الطاعة والمعصية والكفر لا يقدر أحد على مثله .

فهذا لم يَجْزُ أن يطاع مخلوق في معصية الخالق كما قال تعالى (٢٩ : ٨ ووصينا الإنسان بوالديه حسناً . وإن جاهداك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما) وقال في الآية الأخرى (٣١ : ١٥ وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما . وصاحبهما في الدنيا معروفاً . واتبع سبيل من أناب إلى) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « على المرء المسلم : السمع والطاعة في سره ويسره ، ومَنَشَطُه ومَكْرَهه ، ما لم يؤمر بمعصية . فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما الطاعة

في المعروف » وقال « من أمركم بمعصية الله فلا تطيؤوه » وقال « لا طاعة لمخلوق على معصية الخالق » .

وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله ، وأنه لا يقدر أن يأتي بها إلا الله . فلا يأتي بالحسنات إلا هو ، ولا يذهب السيئات إلا هو . وأنه (٢: ٣٥) ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها . وما يمسك فلا مرسل له من بعده (صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده .

وكذلك إذا علم ما يستحقه الله من الشكر - الذي لا يستحقه غيره - صار علمه بأن الحسنات من الله : يوجب له الصدق في شكر الله ، والتوكل عليه . ولو قيل : إنها من نفسه لكان غلطاً . لأن منها ما ليس لعمله فيه مدخل . وما كان لعمله فيه مدخل : فإن الله هو المنعم به . فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله . ولا ملجأ ولا منجى منه إلا إليه .

وعلم أن الشر قد انحصر سببه في النفس . فضبط ذلك وعلم من أين يؤتى . فاستغفر ربه مما فعل وتاب . واستعان الله واستعاض به مما لم يعمل بعد ، كما قال من قال من السلف « لا يَرْجُونَ عبد إلا ربه . ولا يخافنَّ عبد إلا ذنبه » .

وهذا يخالف قول الجهمية ومن اتبعهم ، الذين يقولون : إن الله يعذب بلا ذنب . ويعذب أطفال الكفار وغيرهم عذاباً دائماً أبداً بلا ذنب .

فإن هؤلاء يقولون : يخاف الله خوفاً مطلقاً ، سواء كان له ذنب أو لم يكن له ذنب . ويشبهون خوفه بالخوف من الأسد ، ومن الملك القاهر الذي لا ينضبط فعله ولا سلطوته بل قد يقهر ويعذب من لا ذنب له من رعيته .

فإذا صدق العبد بقوله تعالى « وما أصابك من سيئة فمن نفسك » علم بطلان هذا القول ، وأن الله لا يعذبه ويعاقبه إلا بذنوبه ، حتى المصائب التي تصيب العبد كلها بذنوبه .

وقد تقدم قول السلف - ابن عباس وغيره - أن ما أصابهم يوم أحد من الغم والفشل : إنما كان بذنوبهم . لم يستثن من ذلك أحد .

وهذا من فوائد تخصيص الخطاب ، لئلا يظن أنه عام مخصوص .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما يصيب المؤمن من وَصَب ولا نَصَب ، ولا هَم ولا حزن ولا غم - حتى الشوكة يشاكها - إلا كفر الله بها من خطاياها » .

فصل

السيئة خبيثة مذمومة

الفرق الثامن : أن السيئة إذا كانت من النفس . والسيئة خبيثة مذمومة ، وصفها بالخبث في مثل قوله (٢٤ : ٢٦) الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات) .

قال جمهور السلف : الكلمات الخبيثة للخبيثين ومن كلام بعضهم : الأقوال والأفعال الخبيثة للخبيثين .

وقد قال تعالى (٢٦ : ١٤) ضرب الله مثلا : كلمة طيبة - ومثل كلمة خبيثة) وقال الله (٣٥ : ١٠) إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه (والأقوال والأفعال صفات القائل الفاعل .

فإذا كانت النفس متصفة بالسوء والخبث لم يكن محلها ينفعه إلا ما يناسبها .

فن أراد : أن يجعل الحيات والمقارب يعاشرهم الناس كالسنانير : لم يصلح .

ومن أراد : أن يجعل الذى يكذب شاهداً على الناس : لم يصلح .

وكذلك من أراد : أن يجعل الجاهل معلماً للناس ، مفتياً لهم . أو يجعل العاجز

البيان مقاتلاً عن الناس . أو يجعل الأحمق الذى لا يعرف شيئاً سائساً للناس ،

أو للدواب : فمثل هذا يوجب الفساد فى العالم . وقد يكون غير ممكن . مثل من

أراد أن يجعل الحجارة تسبح على وجه الماء كالسفن ، أو تهبط إلى السماء كالرياح

ونحو ذلك .

فالنفس الحبيثة لا تصلح أن تكون في الجنة الطيبة التي ليس فيها من الخبث شيء . فإن ذلك موجب للفساد ، أو غير ممكن .

بل إذا كان في النفس خبث طهرت وهذبت ، حتى تصلح لسكنى الجنة . كما في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن المؤمنين إذا نجا من النار - أى عبروا الصراط - وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار . فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا . فإذا هذبوا ونقوا : أذن لهم في دخول الجنة » .

وهذا مما رواه البخارى عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يخلص المؤمنون من النار . فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار . فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا ونقوا : أذن لهم في دخول الجنة . فوالذى نفس محمد بيده ، لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا » .

والتهذيب : التخلص ، كما يهذب الذهب . فيخلص من الفس . فتبين أن الجنة إنما يدخلها المؤمنون بعد التهذيب والتنقية من بقايا الذنوب فكيف بمن لم يكن له حسنات يعبر بها الصراط ؟ .

وأيضاً فإذا كان سببها ثابتاً فالجزاء كذلك ، بخلاف الحسنات . فإنها من إنعام الحى القيوم الباقى ، الأول الآخر . فسببها دائم . فيدوم بدوامه .

وإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه : لم يطمع في السعادة التامة ، مع ما فيه من الشر . بل علم تحقيق قوله تعالى (٤ : ١٢٣ من يعمل سوءاً يُجْزَ به) وقوله (٩٩ : ٧ ، ٨ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وعلم أن الرب عليم حلیم ، رحيم عدل ، وأن أفعاله جارية على قانون العدل والإحسان . وكل نعمة منه فضل . وكل نقمة منه عدل .

وفى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يمين الله ملأى .

لا يغيثها نفقة ، سَحَاءَ الليل والنهار . أرايتُم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض ؟ فإنه لم يَغِضْ مافي يمينه . والقسط بيده الأخرى يخفض ويرفع » .
وعلم فساد قول الجهمية ، الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل ، ولا وضع للأشياء مواضعها . فيصفون الرب بما يوجب الظلم والسفه . وهو سبحانه قد شهد (٣ : ١٨) أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم) .

ولهذا يقولون : لا ندرى ما يفعل بمن فعل السيئات . بل يجوز عندهم : أن يعفو عن الجميع . ويجوز عندهم : أن يعذب الجميع . ويجوز أن يعذب ويعفو بلا موازنة . بل يعفو عن شر الناس ، ويعذب خير الناس على سيئة صغيرة ، ولا يغفرها له .

وهم يقولون : السيئة لا تمحى ، لا بتوبة ولا حسنات ماحية ولا غير ذلك . وقد لا يفرقون بين الصغائر والكبائر .

قالوا : لأن هذا كله إنما يعلم بالسمع والخبر ، خبر الله ورسوله . قالوا : وليس في الكتاب والسنة ما يبين ما يفعل الله بمن كسب السيئات ، إلا الكفر . وتأولوا قوله تعالى (٤ : ٣١) إن تجتنبوا كبائر ما ينهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) بأن المراد بالكبائر : قد يكون هو الكفر وحده . كما قال تعالى (٤ : ٤٨) إن الله لا يغفر أن يشرك به) .

وقد ذكر هذه الأمور القاضى أبو بكر ابن الباقلانى وغيره ، ممن يقول بمثل هذه الأقوال ممن سلك مسلك جهنم بن صقوان فى القدر وفى الوعيد . وهؤلاء قصدوا مناقضة المعتزلة فى القدر والوعيد .

فأولئك لما قالوا : إن الله لم يخلق أفعال العباد ، وأنه يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء . وسلكوا مسلك نفاة القدر فى هذا ، وقالوا فى الوعيد بنحو قول الخوارج . قالوا : إن من دخل النار لا يخرج منها ، لا بشفاعة ولا غيرها . بل

يكون عذابه مؤبداً . فصاحب الكبيرة ، أو من رجحت سيئاته - عندهم - لا يرحمه الله أبداً . بل يخلده في النار . يخالفوا السنة المتواترة وإجماع الصحابة فيما قالوه في القدر . وناقضهم جهم في هذا وهذا .

وسلك هؤلاء مسلك جهم . مع انتسابهم إلى أهل السنة والحديث ، واتباع السلف . وكذلك سلكوا في الإيمان والوعيد مسلك المرجئة الغلاة ، كجهم وأتباعه . وجهم اشتهر عنه نوعان من البدعة : نوع في الأسماء والصفات . فغلا في نفي الأسماء والصفات . ووافقه على ذلك ملاحدة الباطنية والفلاسفة ونحوهم . ووافقه المعتزلة في نفي الصفات دون الأسماء .

والكَلَّابِيَّة - ومن وافقهم من السالمية . ومن سلك مسلكهم من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية - وافقوه على نفي الصفات الاختيارية ، دون نفي أصل الصفات .

والكَرَّامِيَّة ونحوهم : وافقوه على أصل ذلك . وهو امتناع دوام مالا يتناهى . وأنه يمتنع أن يكون الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، وفعالاً لما يشاء إذا شاء . لامتناع حوادث لا أول لها . وهو - عن هذا الأصل ، الذي هو نفي وجود مالا يتناهى في المستقبل - قال بفناء الجنة والنار .

وقد وافقه أبو الهذيل إمام المعتزلة على هذا . لكن قال : بتناهي الحركات . فالمعتزلة في الصفات : مخانيث الجهمية .

وأما الكَلَّابِيَّة : فيثبتون الصفات في الجملة . وكذلك الأشعريون . ولكنهم - كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصاري - : الجهمية الإناث . وهم مخانيث المعتزلة . ومن الناس من يقول : المعتزلة مخانيث الفلاسفة .

وقد ذكر الأشعري وغيره هذا . لأن قائله لم يعلم أن جهما سبق هؤلاء إلى هذا الأصل ، أو لأنهم مخانيثهم من بعض الوجوه . وإلا فإن مخالفتهم للفلاسفة كبيرة جداً .

والشهرستاني يذكر عن شيوخهم : أنهم أخذوا ما أخذوا عن الفلاسفة .
لأن الشهرستاني إنما يرى مناظرة أصحابه الأشعرية في الصفات ونحوها مع المعتزلة ،
بخلاف أئمة السنة والحديث . فإن مناظرتهم إنما كانت مع الجهمية . وهم المشهورون
عند السلف والأمة بنفي الصفات .

وأهل النفي للصفات والتعطيل لها : هم عند السلف ، يقال لهم : الجهمية .
وبهذا تميزوا عند السلف عن سائر الطوائف .

ابتداء ظهور بدع المعتزلة والجهمية

وأما المعتزلة : فامتازوا بقولهم بالمنزلة بين المنزلتين ، لما أحدث ذلك عمرو بن
عبيد . وكان هو وأصحابه يجلسون معتزلين للجماعة . فيقول قتادة وغيره : أولئك
المعتزلة . وكان ذلك بعد موت الحسن البصري في أوائل المائة الثانية .
وبعدهم حدثت الجهمية .

وكان القدر : قد حدث أهله قبل ذلك في خلافة عبد الله بن الزبير ، بعد
موت معاوية . ولهذا تكلم فيهم ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - وغيرها .
وابن عباس مات قبل ابن الزبير . وابن عمر مات عقب موته . وعقب ذلك
تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين .

فبقى الناس يخوضون في القدر بالحجاز والشام والعراق . وأكثره : كان
بالشام والعراق بالبصرة . وأقله : كان بالحجاز .

ثم لما حدثت المعتزلة - بعد موت الحسن ، وتكلم في المنزلة بين المنزلتين ،
وقالوا بانفاذ الوعيد ، وخلود أهل التوحيد في النار ، وأن النار لا يخرج منها من
دخلها . وهذا تغليظ على أهل الذنوب - ضموا إلى ذلك القدر . فإن به يتم التغليظ
على أهل الذنوب . ولم يكن الناس إذ ذاك قد أحدثوا شيئاً من نفي الصفات .

ذبح الجعد بن درهم

إلى أن ظهر الجعد بن درهم ، وهو أولهم . فضحى به خالد بن عبد الله القسري

وقال « أيها الناس ، ضحوا . تقبل الله ضحاياكم . فإني مضح بالجعد بن درهم . إنه زعم : أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً . تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً » ثم نزل فذبحه . وهذا كان بالعراق .

ثم ظهر جهم بن صفوان من ناحية المشرق من ترمذ . ومنها ظهر رأى جهم . ولهذا كان علماء السنة والحديث بالمشرق : أكثر كلاماً في رد مذهب جهم من أهل الحجاز والشام والعراق ، مثل إبراهيم بن طهمان وخارجة بن مصعب ، ومثل عبد الله بن المبارك ، وأمثالهم - وقد تكلم في ذمهم - وابن الماجشون وغيرها وكذلك الأوزاعي وحامد بن زيد وغيرهم .

ابتداء المحنة

وإنما اشتهرت مقالاتهم من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة . فإنهم في إمارة المأمون قوّوا وكثروا . فإنه كان قد أقام بخراسان مدة . واجتمع بهم . ثم كتب بالمحنة من طرسوس^(١) سنة ثمان عشرة ومائتين : وفيها مات . وردوا أحمد بن حنبل إلى الحبس ببغداد ، إلى سنة عشرين . وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم في الكلام . فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه ، وبيّن أن لا حجة لهم في شيء من ذلك ، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوه ، وامتناعهم إياهم : جهل وظلم . وأراد المعتصم إطلاقه . فأشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه ، حتى لا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة . فلما ضربوه قامت الشناعة عليهم في العامة ، وخافوا الفتنة . فأطلقوه .

مروجو الفتنة بخلق القرآن

وكان أحمد بن أبي دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف . فجمع له مثل أبي عيسى محمد بن عيسى بن غوث ، ومن أكابر النجارية أصحاب حسين النجار .

(١) وكان خرج إليها لغزو الروم

وأئمة السنة - كابن المبارك ، وأحمد بن إسحاق ، والبخارى وغيرهم - يسمون جميع هؤلاء : جهمية .

وصار كثير من المتأخرين - من أصحاب أحمد وغيرهم - يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة .

ويظنون أن بشر بن غياث المريسي - وإن كان قد مات قبل محنة أحمد ، وابن أبي دؤاد ونحوهما - كانوا معتزلة . وليس كذلك .

بل المعتزلة كانوا نوعاً من جملة من يقول القرآن مخلوق . وكانت الجهمية أتباع جهم ، والنجارية أتباع حسين النجار ، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو ، والمعتزلة هؤلاء ، يقولون : القرآن مخلوق . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة . أحدهما : نفي الصفات . والثاني : الغلو في القدر والإرجاء . فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب . وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة .

وهذان مما غلت المعتزلة في خلافه فيهما .

ما وافق فيه الأشعري جهما

وأما الأشعري : فوافقه على أصل قوله ، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية . وجهم لم يثبت شيئاً من الصفات - لا الإرادة ولا غيرها - فهو إذا قال : إن الله يحب الطاعات ، ويبغض المعاصي . فعنى ذلك عنده : الثواب والعقاب .

وأما الأشعري : فهو يثبت الصفات - كالإرادة - فاحتاج حينئذ أن يتكلم في الإرادة : هل هي المحبة أم لا ؟ وأن المعاصي : هل يحبها الله أم لا ؟ فقال : إن المعاصي يحبها الله ويرضاها ، كما يريد بها .

وذكر أبو المعالي الجويني : أنه أول من قال ذلك ، وأن أهل السنة قبله كانوا يقولون : إن الله لا يحب المعاصي .

وذكر الأشعرى فى الموجز : أنه قد قال ذلك قبله طائفة سماهم . أشك فى بعضهم .

المهروى لا يثبت حكمة ولا سببا

وشاع هذا القول فى كثير من الصوفية ومشايخ المعرفة والحقيقة . فصاروا يوافقون جهماً فى مسائل الأفعال والقدر ، وإن كانوا مكفرين له فى مسائل الصفات ، كآبى إسماعيل الأنصارى المهروى ، صاحب كتاب « ذم الكلام » فإنه من المبالغين فى ذم الجهمية لفهم الصفات . وله كتاب « تكفير الجهمية » ويبالغ فى ذم الأشعرية ، مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة والحديث . وربما كان يلعنهم .

وقد قال له بعض الناس - بحضرة نظام الملك - أتلعن الأشعرية ؟ فقال : ألعن من يقول : ليس فى السموات إله ، ولا فى المصحف قرآن ، ولا فى القبر نبى . وقام من عنده مغضباً .

ومع هذا فهو فى مسألة إرادة الكائنات ، وخلق الأفعال : أبلغ من الأشعرية . لا يثبت سبباً ولا حكمة ، بل يقول : إن مشاهدة العارف الحكم لا تبقى له استحسان حسنة ، ولا استقباح سيئة .

والحكم عنده : هى المشيئة . لأن العارف المحقق - عنده - هو من يصل إلى مقام الفناء . فيغنى عن جميع مراداته بمراد الحق . وجميع الكائنات مرادة له . وهذا هو الحكم عنده . و « الحسنه » و « السيئة » يفترقان فى حظ العبد ، لكونه ينعم بهذه ، ويعذب بهذه . والالتفات إلى هذا هو من حظوظ النفس . ومقام الفناء ليس فيه الامشاهدة مراد الحق .

وهذه المسألة وقعت فى زمن الجنيد ، كما ذكر ذلك فى غير موضع .

وبين لهم الجنيد الفرق الثانى . وهو أنهم - مع مشاهدة المشيئة العامة - لابد لهم من مشاهدة الفرق بين ما يأمر الله به وما ينهى عنه . وهو الفرق بين

ما يحبه وما يبغضه . وبين ذلك لهم الجنيد ، كما قال في التوحيد : هو أفراد الحدوث عن القدم .

فمن سلك مسلك الجنيد ، من أهل التصوف والمعرفة : كان قد اهتدى ونجا وسعد .

ومن لم يسلك في القدر مسلكه ، بل سوى بين الجميع : لزمه أن لا يفرق بين الحسنات والسيئات ، وبين الأنبياء والفساق . فلا يقول : إن الله يحب هؤلاء ، وهذه الأعمال . ولا يبغض هؤلاء ، وهذه الأعمال . بل جميع الحوادث : هو يحبها كما يريد ، كما قاله الأشعري . وإنما الفرق : أن هؤلاء ينعمون . وهؤلاء يعذبون .

الأشعري أعقل من الصوفية

والأشعري لما أثبت الفرق بين هذا وهذا - بالنسبة إلى المخلوق - كان أعقل منهم فإن هؤلاء يدعون : أن العارف الواصل إلى مقام الفناء لا يفرق بين هذا وهذا .

وهم غلطوا في حق العبد وحق الرب .

ما يلزم على مذهب الصوفية في الفناء

أما في حق العبد : فيلزمهم أن تستوى عنده جميع الحوادث . وهذا محال قطعا . وهم قد تمر عليهم أحوال يفنون فيها عن أكثر الأشياء . أما الفناء عن جميعها : فممتنع . فإنه لا بد أن يفرق كل حي بين ما يؤمله وبين ما يلذه . فيفرق بين الخبز والتراب ، والماء والشراب .

فهؤلاء : عزلوا الفرق الشرعي الإيمانى الرحمانى الذى به فرق الله بين أوليائه وأعدائه . وظنوا أنهم مع الجمع القدرى .

وعلى هذا : فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته ، بل لا بد للعبد من أن يفرق . فإن لم يفرق بالفرق الشرعى - فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه

و بين ما يرضاه وما يسخطه - وإلا فرق بالفرق الطبعى بهواه وشيطانه . فيحب ما تهواه نفسه ، وما يأمر به شيطانه .

ومن هنا : وقع منهم خلق كثير فى المعاصى . وآخرون فى الفسوق . وآخرون فى الكفر . حتى جاوزوا عبادة الأصنام .

أهل وحدة الوجود

ثم كثير منهم من ينتقل إلى وحدة الوجود . وهم الذين خالفوا الجنييد ، وأئمة الدين فى التوحيد . فلم يفرقوا بين القديم والحديث .

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود . كما قد بسط الكلام عليهم فى غير هذا الموضع . وهو قول أهل الوحدة ، كابن عربى الحاتمى ، وابن سبعين ، والقونوى ، والتلمسانى ، والبلبائى ، وابن الفارض ، وأمثالهم .

والمقصود هنا : الكلام على من نفى الحكيم والعدل والأسباب فى القدر بين أهل الكلام والمتصوفة ، الذين أوقعوا جهماً فى هذا الأصل . وهو بدعته الثانية التى اشتهرت عنه ، بخلاف الإرجاء . فإنه منسوب إلى طوائف غيره .

الحكمة فى الأفعال

فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله ، من غير مراعاة حكمة ، ولا رحمة ولا عدل . ويقولون : إن مشيئته هى محبته .

ولهذا تجد من اتبعهم : غير معظم للأمر والنهى ، والوعد والوعيد . بل هو منحل عن الأمر الشرعى كله ، أو عن بعضه ، أو متكلف لما يعتقد أنه يعلمه . فإنهم أرادوا : أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء ، وأن كل ما شاء فقد أحبه . وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها ، ولا حكمة يسوقه إليها . بل غايته : أنه يسوق المقادير إلى المواقيت .

لم يبق عندهم فرق فى نفس الأمر بين المأمور والمحذور . بل وافقوا جهماً ومن قال بقوله - كالأشعرى - فى أنه فى نفس الأمر : لا حسن ولا سوء . وإنما الحسن

والقبح : مجرد كونه مأموراً به ومحظوراً . وذلك فرق يعود إلى حظ العبد .
وهؤلاء يدعون الفناء عن الحفظ .

قول الهروى : إن في الأمر الشرعى تليسا

فتارة : يقولون في امتثال الأمر والنهى : إنه من مقام التليس ، أو ما يشبه
هذا . كما يوجد في كلام أبي إسماعيل الهروى صاحب منازل السائرين .
وتارة يقولون : يفعل هذا لأهل المارستان ، أى العامة . كما يقوله الشيخ
المغربى ، إلى أنواع ، ليس هذا موضع بسطها .

في كلام الشاذلى ما يستلزم تعطيل الأمر

ومن يسلك مسلكهم : غايته - إذا عظم الأمر والنهى - أن يقول ، كما نقل
عن الشاذلى : يكون الجمع فى قلبك مشهوداً . والفرق على لسانك موجوداً .
ولهذا يوجد فى كلامه وكلام غيره : أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل
الأمر والنهى . مثل أن يدعو : أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم مما يعطيه إذا أطاعه
ونحو هذا ، مما يوجب أنه يجوز عنده : أن يجعل الذنب اجتراحاً السيئات ،
كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، بل أفضل منهم . ويدعون بأدعية فيها اعتداء ،
كما يوجد فى جواب الشاذلى . وقد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

دعوى الصوفية أن الله يعطى الكفرة والفجرة كرامات

وآخرون - من عوام هؤلاء ، يجوزون : أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء
من يكون فاجراً ، بل كافراً . ويقولون : هذه موهبة وعطية ، يعطيها الله من يشاء .
ماهى متعلقة لا بصلاة ، ولا بصيام^(١) . ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء .

(١) يقولون : إنها ميزة ذاتية ، تعطى القداسة الذاتية . لأنها لا تكون إلا
لأولاد المقدسين من الشيوخ الذين خلقوا من النور الأول . هذا دينهم وعقيدتهم
الوثنية المنفردة عن وحدة الوجود . وأن ربهم هو النواة التى انبثق وخرج منها
الكون . كخروج النخلة من النواة .

وتكون كراماتهم : من الأحوال الشيطانية ، التي يكون مثلها للسحرة والكهان . قال الله تعالى (٢ : ١٠١ ، ١٠٢) ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم ، نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم ، كأنهم لا يعلمون . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على مُلك سليمان . وما كفر سليمان . ولكن الشياطين كفروا . يعلمون الناس السحر . وما أنزل على الملوكين بيابل هاروت وماروت) . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَتَتَّبِعَنَّ سَنَ من كان قبلكم ، حَذُو القُدَّة بالقدّة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » .

المتبعون لما تتلو الشياطين من الكفر

والمسلمون الذين جاءهم كتاب الله القرآن : عدل كثير منهم - بمن أضله الشيطان من المنتسبين إلى الإسلام - إلى أن نبذ كتاب الله وراء ظهره ، واتبع ما تتلوه الشياطين . فلا يعظم أمر القرآن ولا يهنيه . ولا يوالى من أمر القرآن موالاته . ولا يعادى من أمر القرآن بمعاداته . بل يعظم من رآه يأتي ببعض خوارقهم ، التي يأتي بمثلها السحرة والكهان . بإعانة الشياطين . وهي تحصل بما تتلوه الشياطين . ثم منهم من يعرف : أن هذا من الشيطان . ولكن يعظم ذلك لهواه ، ويقضله على طريق القرآن ليصل به إلى تقديس العامة . وهؤلاء كفار . كالذين قال الله تعالى فيهم (٤ : ٥١) ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب ؟ يؤمنون بالجُبَت والطاغوت . ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً . أولئك الذين لعنهم الله . ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً) .

وهؤلاء ضاهتوا الكفار الذين قال الله تعالى فيهم (٢ : ١٠١ ، ١٠٢) ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم ، نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم ، كأنهم لا يعلمون . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . وما كفر سليمان . ولكن الشياطين كفروا - الآية) .

ومنهم : من لا يعرف أن هذا من الشياطين

الفتنة بما يقع من الشعوذات والمخاريق

على يد أولياء الشيطان

وقد يقع في مثل هذا طوائف من أهل الكلام ، والعلم ، وأهل العبادة ، والتصوف . حتى جوزوا عبادة الكواكب ، والأصنام . لما رأوه فيها من الأحوال العجيبة . التي تعينهم عليها الشياطين . لما يحصل لهم بها من بعض أغراضهم ، من الظلم والفواحش . فلا يبالون بشركتهم بالله ، ولا كفرهم به وبكتابه . إذا نالوا ذلك ، ولم يبالوا بتعليم ذلك للناس . وتعظيمهم لهم . لرياسة ينالونها ، أو مال ينالونه . وإن كانوا قد علموا أنه الكفر والشرك : عملوه ، ودعوا إليه . بل حصل عندهم ريب وشك فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . أو اعتقاد أن الرسول خاطب الجمهور بما لا حقيقة له في الباطن . لأجل مصلحة الجمهور . كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة والملاحدة والباطنية .

مضاهاة الروم والفرس

وقد دخل في رأى هؤلاء طائفة من هؤلاء وهؤلاء . وهذا مما ضاهتوا به فارس والروم وغيرهم . فإن فارس كانت تعظم الأنوار ، وتسجد للشمس وللنار . والروم كانوا - قبل النصرانية - مشركين ، يعبدون الكواكب والأصنام ، فهؤلاء الذين أشبهوا فارس والروم : شبر من الذين أشبهوا اليهود والنصارى . فإن أولئك ضاهتوا أهل الكتاب فيما بُدِّل أو نسخ . وهؤلاء ضاهتوا من لا كتاب له من المجوس والمشركون ، فارس والروم ، ومن دخل في ذلك من الهند واليونان . ومذهب الملاحدة الباطنية : مأخوذ من قول المجوس بالأصلين ، ومن قول فلاسفة اليونان بالعقول والنفس .

وأصل قول المجوس : يرجع إلى أن تكون الظلمة المضاهية للنور : هو إبليس ، وقول الفلاسفة بالنفس .

أصل الشر عبادة النفس والشیطان

فأصل الشر : عبادة النفس والشیطان ، وجعلهما شريكان الرب ، وأن يعدلا به . ونفس الإنسان تفعل الشر بأمر الشیطان . وقد علم النبی صلی الله علیه وسلم أبابكر رضی الله عنه أن يقول - إذا أصبح ، وإذا أمسى ، وإذا أخذ مضجعه - « اللهم ربّ جبریل ومیکائیل وإسرافیل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغیب والشهادة . أنت تحكم بین عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهدنی لما اختلف فيه من الحق بإذنك . إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقیم » .

وهذا من تمام تحقیق قوله تعالى (٤ : ٧٩ ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك) مع قوله تعالى (١٥ : ٤٢ إن عبادی ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الفاوين) وقوله (٣٨ : ٨٥ لأملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين) .

وقد ظهرت دعوى النفس الإلهية في فرعون ، ونحوه ممن ادعى أنه إله مع الله أو من دونه ، وظهرت فيمن ادعى إلهية بشر مع الله ، كال مسیح وغيره .

أصل الشرك في بنی آدم

وأصل الشرك في بنی آدم : كان من الشرك بالبشر الصالحين المعظمين . فإنهم لما ماتوا : عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ، ثم عبدوهم .

فهذا أول شرك كان في بنی آدم . وكان في قوم نوح . فإنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض . يدعوهم إلى التوحيد . وينهاهم عن الشرك . كما قال تعالى (٧١ : ٢٣ وقالوا لا تذرن آلهتكم . ولا تذرن وداً ولا سواعا ، ولا يغوث ويعوق ونسراً . وقد أضلوا كثيراً) وهذه أسماء قوم صالحين كانوا في قوم نوح . فلما ماتوا جعلوا الأصنام على صورهم ، ثم ذهبت هذه الأصنام ، لما أغرق الله أهل الأرض ، ثم صارت إلى العرب . كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره . إن لم تكن أعيانها ، وإلا فهي نظائرها .

وأما الشرك بالشيطان : فهذا كثير .

ففى لم يؤمن الخلق بأنه « لا إله إلا الله » بمعنى : أنه المعبود المستحق للعبادة دون ماسواه . وأنه يحب أن يعبد ، وأنه أمر أن يعبد ، وأنه لا يعبد إلا بما أحبه مما شرع ، من واجب ومستحب - فلا بد أن يقعوا فى الشرك وغيره .
فالذين جعلوا الأقوال والأفعال كلها بالنسبة إلى الله سواء . لا يحب شيئاً دون شيء : فلا فرق عنده بين من يعبد وحده ، لا يشرك به شيئاً . وبين من يعبد معه آلهة أخرى . وجعلوا الأمر معلقاً بمشيئة . ليس معها حكمة ، ولا رحمة ، ولا عدل . ولا فرق فيها بين الحسنات والسيئات : طمعت النفس فى نيل ما تريده بدون طاعة الله ورسوله .

ولى الصوفية له صفات الرب سبحانه

ثم إذا جوزوا الكرامات لكل من زعم الصلاح . ولم يقيدوا الصلاح بالعلم الصحيح والإيمان الصادق والتقوى ، بل جعلوا علامة الصلاح هذه الخوارق . وجوزوا الخوارق مطلقاً . وحكوا فى ذلك مكاشفات ، وقالوا أقوالاً منكراً .

فقال بعضهم : إن الولى يعطى قول « كن » وقال بعضهم : إنه لا يمتنع على الولى فعل ممكن . كما لا يمتنع على الله تعالى فعل محال .

وهذا قاله ابن عربى والذين اتبعوه . قالوا : إن الممتنع لذاته مقدور عليه ، ليس عندهم ما يقال : إنه غير مقدور عليه للولى ، حتى ولا الجمع بين الضدين ، ولا غير ذلك . وزاد ابن عربى : أن الولى لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات . والذى لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات : هو الله وحده .

فهذا تصريح منهم : بأن الولى مثل الله ، إن لم يكن هو الله .

وصرح بعضهم : بأنه يعلم كل ما يعلمه الله . ويقدر على كل ما يقدر الله عليه . وادعوا أن هذا كان للنبي ، ثم انتقل إلى الحسن بن على ، ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد . حتى انتهى ذلك إلى أبى الحسن الشاذلى ، ثم إلى ابنه .

خاطبني بذلك : من هو من أكابر أصحابهم .
وحدثني الثقة من أعيانهم ، أنهم يقولون : إن محمداً هو الله .
وحدثني بعض الشيوخ ، الذين لهم سلوك وخبرة : أنه كان هو وابن هود
في مكة ، فدخلوا الكعبة . فقال له ابن هود - وأشار إلى وسط الكعبة - هذا
مهيبط النور الأول . وقال له : لو قال لك صاحب هذا البيت : أريد أن أجعلك
إلهاً ، ماذا كنت تقول له ؟ قال : فقفت شعري من هذا الكلام وانخست -
أو كما قال .

دعوى سهل التستري قدرة الولي على منع قيام الساعة
ومن الناس من يحكى عن سهل بن عبد الله : أنه لما دخل الزنج البصرة .
قيل له في ذلك . فقال : هاه ، إن ببلدكم هذا من لو سألوا الله أن يزيل الجبال عن
أماكنها لأزالها . ولو سألوه : أن لا يقيم القيامة لما أقامها . لكنهم يعلمون مواضع
رضاه ، فلا يسألونه إلا ما يحب .
وهذه الحكاية : إما كذب على سهل - وهو الذي نختار أن يكون حقاً -
أو تكون غلطاً منه . فلا حول ولا قوة إلا بالله . وذلك : أن ما أخبر الله أن
يكون فلا بد أن يكون . ولو سأله أهل السموات والأرض أن لا يكون : لم
يجبهم ، مثل إقامة القيامة ، وأن لا يملأ جهنم من الجنة والناس أجمعين ، وغير ذلك .
بل كل ما علم الله أنه يكون فلا يقبل الله دعاء أحد في أن لا يكون .
لكن الدعاء سبب يقضى الله به ما علم الله : أنه سيكون بهذا السبب ، كما
يقضى بسائر الأسباب ما علم : أنه سيكون بها .

من دعا من الأنبياء فلم يستجب له

وقد سأل الله تعالى - من هو أفضل من كل من في البصرة بكثير - ما هو دون
هذا فلم يجابوا . لما سبق الحكم بخلاف ذلك ، كما سأله إبراهيم عليه الصلاة
والسلام أن يغفر لأبيه . وكما سأله نوح عليه السلام سأله نجاته ابنه . فقيل له (١١) :

٤٦ يانوح ، إنه ليس من أهلك . إنه عمل غير صالح . فلا تسألني ما ليس لك به علم) .
وأفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم : قيل له في شأن عمه أبي طالب
(١١٣ : ٩) ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي)
وقيل له في المنافقين (٦٣ : ٦) سواء عليهم أستغفرت لهم ، أم لم تستغفر لهم . لن
يغفر الله لهم) وقد قال تعالى عموماً (٢٥٥ : ٢) من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟)
وقال (٢٢ : ٣٤) ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) فمن هذا الذي لو سأل الله
ما يشاؤه هو أعطاه إياه ؟ ! .

وسيد الشفعاء محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة أخبر : أنه « يسجد تحت
العرش ، ويمحمد ربه ، ويثنى عليه . فيقال له : أى محمد ، ارفع رأسك ، وقُلْ
يُسْمِع . وَسَلْ تُعْطَ . واشفع تُشَفَّع . قال : فَيَحْذُلِي حَدًّا . فأدخلهم الجنة » وقد
قال تعالى (٥٥ : ٧) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية . إنه لا يحب المعتدين) .

الاعتداء في الدعاء

وأى اعتداء أعظم وأشنع من أن يسأل العبد ربه : أن لا يفعل ما قد أخبر أنه
لا بد أن يفعله ، أو أن يفعل ما قد أخبر : أنه لا يفعله . وهو سبحانه كما أخبر عن
نفسه (١٨٦ : ٢) وإذا سألك عبادي غنى ؟ فإني قريب . أجيب دعوة الداعي
إذا دعان) وقال (٤٠ : ٦٠) وقال ربكم : ادعوني أستجب لكم . إن الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من داع يدعو الله
بدعوة ، ليس فيها ظلم ، ولا قطيعة رحم : إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث :
إما أن يعجل له دعوته . وإما أن يدخر له من الخير مثلاً . وإما أن يصرف عنه
من الشر مثلاً » .

فالدعوة التي ليس فيها اعتداء ، يحصل بها المطلوب بها أو مثله . وهذا غاية
الإجابة . فإن المطلوب بعينه قد يكون ممتنعاً . أو مفسداً للداعي أو لغيره . والداعي

جاهل ، لا يعلم ما فيه المفسدة عليه . والرب قريب مجيب . وهو أرحم بعباده من
الوالدة بولدها . والكريم الرحيم : إذا سئل شيئاً بعينه ، وعلم أنه لا يصلح للعبد
إعطائه : أعطاه نظيره ، كما يصنع الوالد بولده إذا طلب منه ما ليس له . فإنه يعطيه
من ماله نظيره . والله المثل الأعلى .

وكما فعل النبي صلى الله عليه وسلم - لما طلبت منه طائفة من بني عمه أن يوليهم
ولاية لا تصلح لهم - فأعطاهم من الخمس ما أغناهم عن ذلك وزوجهم ، كما فعل
بإفضل بن عباس ، وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب .

وقد روى في الحديث « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » وهذا حق .

فصل

في الشكر والتوحيد والتوكل والاستغفار

ولما كان الأمر كما أخبر الله به في قوله « ما أصابك من حسنة فمن الله .
وما أصابك من سيئة فمن نفسك » أوجب هذا : أن لا يطلب العبد الحسنات -
والحسنات تدخل فيها كل نعمة - إلا من الله . وأن يعلم أنها من الله وحده ،
فيستحق الله عليها الشكر الذي لا يستحقه غيره . ويعلم أنه لا إله إلا هو . كما قال
تعالى (١٦ : ٥٣ وما بكم من نعمة فمن الله) .

فهذا يوجب على العبد شكره وعبادته وحده . ثم قال (وإذا مسكم الضر فإليه
تجأرون) وهذا إخبار عن حالهم ، والجوار : يتضمن رفع الصوت .

والإنسان إنما يجأر إذا أصابه الضر . وأما في حال النعمة : فهو ساكن ، إما
شاكراً وإما كفوراً (٦٦ : ٥٤ ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون . ثم إذا كشف
الضر عنكم إذا فريق منكم يرمي بربهم بشركون) .

وهذا المعنى قد ذكره الله في غير موضع ، يدم من يشرك به بعد كشف البلاء
عنه ، وإسباغ النعماء عليه ، فبضيف العبد - بعد ذلك - الإلحاح إلى غيره . ويعبد
غيره تعالى . ويجعل المشكور غيره على النعم ، كما قال تعالى (٣٠ : ٣٣ ، ٣٤ وإذا

مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين إليه . ثم إذا أذاقهم منه رحمة إذا فريق منهم
بربهم يشركون . ليكفروا بما آتيناهم . فتمتعوا فسوف تعلمون) وقال تعالى
(٦ : ٦٣ ، ٦٤ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ، تدعونه تضرعاً وخُفْيةً
لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ؟ قل : الله ينجيكم منها ومن كل
كرب . ثم أتم تشركون) وقال تعالى (٣٩ : ٨ وإذا مس الإنسان ضر دعا ربه
منيباً إليه . ثم إذا خَوَّلَهُ نعمةً منه نسي ما كان يدعو إليه من قبل . وجعل لله
أنداداً ليصل عن سبيله . قل تمتع بكفرك قليلاً . إنك من أصحاب النار) .

وقوله « نسي ما كان يدعو إليه » أى نسي الضر الذى كان يدعو الله لدفعه .
إليه ، كما قال فى سورة الأنعام (٦ : ٤٠ ، ٤١ قل أرأيتم إن أتاكم عذاب
الله ، أو أتتكم الساعة : أغير الله تدعون ، إن كنتم صادقين ؟ بل إياه تدعون .
فيكشف ما تدعون إليه إن شاء . وتنسون ما تشركون) .

فذم الله سبحانه حز بين : حز بآ لا يدعونه فى الضراء . ولا يتوبون إليه . وحز بآ
يدعونه ويتضرعون إليه ويتوبون إليه . فإذا كشف الضر عنهم : أعرضوا عنه ،
وأشركوا به ما اتخذوهم من الأنداد من دونه .

فهذا الحزب نوعان - كالمعطلة ، والمشركة - حزب إذا نزل بهم الضر لم يدعوا
الله ولم يتضرعوا إليه ، ولم يتوبوا إليه ، كما قال (٦ : ٤٢ ، ٤٣ ولقد أرسلنا إلى
أمم من قبلك . فأخذناهم بالبأساء والضراء لعلهم يتضرعون . فلولا إذ جاءهم بأسنا
تضرعوا ؟ ولكن قَسَتْ قلوبهم . وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون) وقال تعالى
(٢٣ : ٧٦ ولقد أخذناهم بالعذاب . فما استكانوا لربهم وما يتضرعون) وقال
تعالى (٩ : ١٢٦ أولايرون : أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين ؟ ثم
لا يتوبون . ولا هم يذكرون) وقال تعالى (٣٢ : ٢١ ولنذيقهم من العذاب الأدنى
دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون) وحزب يتضرعون إليه فى حال الضراء .
ويتوبون إليه . فإذا كشفها عنهم : أعرضوا عنه ، كما قال تعالى (١٠ : ١٢ وإذا

مس الإنسان الضر دعانا لجنبه ، أو قاعداً أو قائماً . فلما كشفنا عنه ضره مرّ ، كأن لم يدعنا إلى ضره . كذلك زين للسرفين ما كانوا يعملون (وقال تعالى (٥١ : ٤١) وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجنبه . وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض) وقال تعالى (١٧ : ٦٧) وإذا مسكم الضر في البحر ضلّ من تدعون إلا إياه . فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وكان الإنسان كفورا) وقال في المشركين ما تقدم « ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون . ثم إذا كشف الضر عنكم إذا فريق منكم بربهم يشركون » .

أهل الصبر والشكر

والممدوح : هو القسم الثالث . وهم الذين يدعونه ، ويتوبون إليه . ويثبتون على عبادته ، والتوبة إليه في حال السراء . فيعبدونه ويطيعونه في السراء والضراء . وهم أهل الصبر والشكر ، كما ذكر ذلك عن أنبيائه عليهم السلام . فقال تعالى (٢١ : ٨٧ ، ٨٨) وإذا النون إذ ذهب مُغاضباً . فظن أن لن نقدر عليه . فنادى في الظلمات : أن لا إله إلا أنت ، سبحانك ! إني كنت من الظالمين . فاستجبنا له . ونجينا من الغم . وكذلك نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ (وقال تعالى (٣٨ : ٣٤ ، ٣٥) ولقد فتنا سليمان ، وألقينا على كرسيه جسداً . ثم أناب . قال : رب اغفر لي ، وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي . إنك أنت الوهاب) وقال تعالى (٣٨ : ٢١ - ٢٥) وهل أتاك نبأ الخصم ، إذ تسوّروا المحراب ؟ إذ دخلوا على داود . ففزع منهم . قالوا : لا تخف . خصمان بغى بعضنا على بعض . فاحكم بيننا بالحق ، ولا تُشطط . واهدنا سواء الصراط . إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة . ولي نعجة واحدة ، فقال : أكَفَلْنِيهَا . وَعَرَّني في الخطاب . قال : لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه . وإن كثيراً من الخلطاء لينبغي بعضهم على بعض . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وقليل ما هم - وظن داود أنما فتنّاه . فاستغفر ربه . وخرّ راكعاً وأناب . فغفرنا له ذلك . وإن له عندنا لزُلفى وحسن مآب)

١٧ - مجموعة

وقال تعالى عن آدم وحواء (٧: ٢٢، ٢٣) فَذَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ . فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سَوَاتِمَهُمَا . وطفقا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ . وناداهما ربهما : ألم أُنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ ؟ وأَقُلَّ لَكُمَا : إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ؟ قالَا رَبَّنَا ، ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا . وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) وقال (٢٧: ٢) فَلَاقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ . فَتَابَ عَلَيْهِ . إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ .

تفسير آية « وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ - الخ »

وقال تعالى عن المؤمنين الذين قُتِلَ نبيهم (٣: ١٤٦ - ١٤٨) وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ ^(١) مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ . فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا . وَاللَّهُ يَحِبُّ الصَّابِرِينَ . وما كان قولهم : إِنْ أَنْ قَالُوا : رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا . وَثَبَّتْ أقدامنا . وانصرونا على القوم الكافرين . فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ . وَاللَّهُ يَحِبُّ الْحَسَنِينَ) .

وقوله « قتل » أى النبي قُتِلَ . هذا أصح القولين . وقوله « مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ » جملة فى موضع الخبر ، صفة للنبي - صفة بعد صفة - أى كم من نبي معه ربيون كثير قُتِلَ ، ولم يقتلوا معه . فإنه كان يكون المعنى : أنه قتل وهم معه . والمقصود : أنه كان معه ربيون كثير ، وقتل فى الجملة . وأولئك الربيون ما وهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا .

و « الربيون » الجوع الكثيرة . وهم الألوف الكثيرة .

وهذا المعنى : هو الذى يناسب سبب النزول ، وهو ما أصابهم يوم أحد ، لما قيل : « إِنْ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ » وقد قال قبل ذلك « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل . أفإن مات أو قُتِلَ : انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا . وسيجزي الله الشاكرين » وهى التى تلاها أبو بكر الصديق رضى الله

(١) قراءة حفص « قاتل » وفى قراءة غيره « قتل » بالبناء للمفعول و « قتل »

عنه يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم . وقال « من كان يعبد محمدا ، فإن محمدا قد مات . ومن كان يعبد الله ، فإن الله حي لا يموت » .

فإنه عند قتل النبي وموته : تحصل فتنة عظيمة للناس - المؤمنين والكافرين - وتحصل ردة ونفاق ، لضعف قلوب أتباعه لموته ، ولما يلقى الشيطان في قلوب الكافرين : إن هذا قد انقضى أمره ، وما بقى يقوم دينه . وإنه لو كان نبياً لما قتل وغلب . ونحو ذلك . فأخبر الله تعالى : أنه كم من نبي قتل ؟ .

فإن بني إسرائيل قتلوا كثيراً من الأنبياء . والنبي معه ربيون كثير أتباع له . وقد يكون قتله في غير حرب ولا قتال . بل يقتل وقد اتبعه ربيون كثير . فهاوَهَن المؤمنون لما أصابهم بقتله ، وما ضعفوا . وما استكانوا . والله يحب الصابرين . ولكن استغفروا لذنوبهم التي بها تحصل المصائب - فما أصابهم من سيئة فمن أنفسهم - وسألوا الله أن يفر لهم ، وأن يثبت أقدامهم ، فيثبتهم على الإيمان والجهاد لئلا يرتابوا . ولا ينكلوا عن الجهاد . قال تعالى (٤٩ : ١٥) إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا . وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله . أولئك هم الصادقون) وسألوه أن ينصرهم على القوم الكافرين . سألوا ربهم ما يفعل لهم في أنفسهم من الثبوت ، وما يعطيهم من عنده من النصر . فإنه هو الناصر وحده . وما النصر إلا من عند الله . وكذا أنزل الملائكة عوناً لهم . قال تعالى لما أنزل الملائكة (٨ : ١٠) وما جعله الله إلا بشري ولتطمئن به قلوبكم . وما النصر إلا من عند الله . إن الله عزيز حكيم) وقال تعالى (١٤٨ : ٣) فاتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة . والله يحب المحسنين) وهذا مبسوط في موضع آخر . والمقصود هنا : أنه لما كانت الحسنة من إحسانه تعالى ، والمصائب من نفس الإنسان - وإن كانت بقضاء الله وقدره - وجب على العبد أن يشكر ربه سبحانه ، وأن يستغفره من ذنوبه ، وأن لا يتوكل إلا عليه وحده . فلا يأتي

بالحسنات إلا هو . فأوجب ذلك للعبد : توحيده ، والتوكل عليه وحده ، والشكر له وحده ، والاستغفار من الذنوب .

جمع النبي صلى الله عليه وسلم كل أمور التوحيد في دعائه

وهذه الأمور كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمعها في الصلاة . كما ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع ، يقول : ربنا ولك الحمد ، ملء السماء ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد » فهذا حمد ، وهو شكر لله تعالى . وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد . ثم يقول بعد ذلك « اللهم لا مانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

وهذا تحقيق لوحديته : لتوحيد الربوبية ، خلقاً ، وقدرًا ، وبداية ، وهداية . هو المعطى المانع . لا مانع لما أعطى . ولا معطى لما منع ، ولتوحيد الإلهية - شرعاً وأمرًا ، ونهياً - وهو أن العباد ، وإن كانوا يعطون ملكاً وعظمة ، وبختاً ورياسة في الظاهر أو في الباطن ، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة « فلا ينفع ذا الجد منك الجد » أى لا ينجيه ولا يخلصه من سؤالك وحسابك حظه وعظمته وغناه .

ولهذا قال « لا ينفعه منك » ولم يقل « لا ينفعه عندك » فإنه لو قيل ذلك : أوهم أنه لا يتقرب به إليك ، لكن قد لا يضره . فيقول صاحب الجد : إذا سلمت من العذاب في الآخرة فما أبالى ، كالذين أوتوا النبوة والملك ، لهم ملك في الدنيا وهم من السعداء . فقد يظن ذو الجد - الذى لم يعمل بطاعة الله من بعده - أنه كذلك . فقال « ولا ينفع ذا الجد منك » ضمن « ينفع » معنى « ينجى ويخلص » فبين أن جده لا ينجيه من العذاب . بل يستحق بذنوبه ما يستحقه أمثاله . ولا ينفعه جده منك . فلا ينجيه ولا يخلصه .

معنى « لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت »

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد ، وتحقيق قوله « إياك نعبد وإياك نستعين » وقوله (١١ : ١٢٣) فاعبده وتوكل عليه) وقوله (١١ : ٨٨) عليه توكلت وإليه أنيب) وقوله (٧٣ : ٨ ، ٩) واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا . رب المشرق والمغرب ، لا إله إلا هو . فاتخذوه وكلاء) .

فقوله « لا مانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت » توحيد الربوبية الذى يقتضى : أنه سبحانه : هو الذى يُسأل ويُدعى ، ويتوكل عليه .

وهو سبب لتوحيد الإلهية ، ودليل عليه . كما يحتج به فى القرآن على المشركين . فإن المشركين كانوا يقرون بهذا التوحيد - توحيد الربوبية - ومع هذا يشركون بالله . فيجعلون له أندادا ، يحبونهم كحب الله . ويقولون : إنهم شفعاؤنا عنده ، وإنهم يتقربون بهم إليه . فيتخذونهم شفعاء وقربانا ، كما قال تعالى (١٠ : ١٨) ويعبدن من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم . ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله) وقال تعالى (٣٩ : ٣) والذين اتخذوا من دون الله أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقال تعالى (٤٦ : ٢٧ ، ٢٨) ولقد أهلكنا ما نعبدهم من القرى ، وصرفنا الآيات لعلهم يرجعون . فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قُرْبانا آلهة ؟ بل ضلوا عنهم . وذلك إفكهم وما كانوا يفكرون) . وهذا التوحيد : هو عبادة الله وحده لا شريك له . وأن لانعبده إلا بما أحبه ومارضيه . وهو ما أمر به وشرعه على ألسن رسله - صلوات الله عليهم - فهو متضمن لطاعته وطاعة رسوله ، وموالاة أوليائه ، ومعاداة أعدائه ، وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من كل ما سواهما .

وهو يتضمن : أن يحب الله حبا لا يماثله ولا يساويه فيه غيره ، بل يقتضى : أن يكون رسوله صلى الله عليه وسلم أحب إليه من نفسه .

فإذا كان الرسول - لأجل أنه رسول الله - يجب أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه ، فكيف بربه سبحانه وتعالى ؟ .

وفي صحيح البخارى أن عمر قال « يارسول الله ، والله إنك لأحب إلى من كل شيء ، إلا من نفسى . فقال : لا يا عمر ، حتى أكون أحب إليك من نفسك . قال : فوالذى بعثك بالحق ، إنك لأحب إلى من نفسى . قال : الآن يا عمر » . وقد قال تعالى (٣٣ : ٦) النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى (٩ : ٢٤) قل إن كان آباؤكم ، وأبناؤكم ، وإخوانكم ، وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها : أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله ، فتربصوا حتى يأتى الله بأمره . والله لا يهدى القوم الفاسقين) .

فإن لم يكن الله ورسوله ، والجهاد فى سبيله : أحب إلى العبد من الأهل والمال - على اختلاف أنواعه - فإنه داخل تحت هذا الوعيد .

توحيد الإلهية

فهذا التوحيد - توحيد الإلهية - يتضمن فعل المأمور وترك المحذور .

ومن ذلك : الصبر على المقدور ، كما أن الأول يتضمن الإقرار بأنه لاخالق ولا رازق ، ولا معطى ولا مانع ، إلا الله وحده . فيقتضى : أن لايسأل العبد غيره ، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يستعين إلا به ، كما قال تعالى فى النوعين (إياك نعبد وإياك نستعين) وقال (١١ : ١٢٣) فاعبده وتوكل عليه) .

وهذا التوحيد : هو الفارق بين الموحدين والمشركين . وعليه يقع الجزاء والثواب فى الأولى والآخرة . فمن لم يأت به كان من المشركين الخالدين . فإن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

توحيد الربوبية

أما توحيد الربوبية : فقد أقر به المشركون ، وكانوا يعبدون مع الله غيره ،

ويعبدهم كما يحبونه . فكان ذلك التوحيد - الذى هو توحيد الربوبية - حجة عليهم . فإذا كان الله هو رب كل شيء ومليكه ، ولا خالق ولا رازق إلا هو . فلماذا يعبدون غيره معه ، وليس له عليهم خلق ولا رزق ، ولا يده لهم منع ولا عطاء ، بل هو عبد مثلهم لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ؟!

رد شفاعة المشركين بأوليائهم

فإن قالوا « ليشفع » فقد قال الله (٢ : ٢٥٥) من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) فلا يشفع من له شفاعة - من الملائكة والنبين - إلا بإذنه . وأما قبورهم وما نصب عليها من قباب وأنصاب ، أو تماثيلهم - التى مُثلت على صورهم ، مجسدة أو مرقومة - فجعل الاستشفاع بها استشفاعاً بهم : فهذا باطل عقلاً وشرعاً . فإنها لا شفاعة لها بحال ، ولا لسائر الأصنام التى عملت للكواكب والجن والصالحين ، وغيرهم .

بحث فى حقيقة « الشفاعة »

وإذا كان الله لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، ولا يشفعون إلا لمن ارتضى : فما بقى الشفعاء شركاء ، كشفاعة المخلوق عند المخلوق . فإن المخلوق يشفع عنده نظيره - أو من هو أعلى منه ، أو دونه - بدون إذن المشفوع إليه . ويقبل المشفوع إليه ، ولا بد شفاعته : إما لرغبته إليه ، أو فيما عنده من قوة أو سبب ينفعه به أو يدفع عنه ما يخشاه ، وإما لرهبته منه ، وإما لمحبتة إياه ، وإما للمعاوضة بينهما والمعاونة ، وإما لغير ذلك من الأسباب .

وتكون شفاعة الشفيع : هى التى حركت إرادة المشفوع إليه ، وجعلته مريداً للشفاعة ، بعد أن لم يكن مريداً لها . كأمر الأمر الذى يؤثر فى المأمور . فيفعل ما أمره به بعد أن لم يكن مريداً لفعله . وكذلك سؤال المخلوق للمخلوق : فإنه قد يكون محرّكاً له إلى فعل ما سأل .

فالشفيع : كما أنه شافع للطالب شفاعته في الطلب ، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه . فبشفاعته صار المشفوع إليه فاعلاً المطلوب . فقد شفع الطالب والمطلوب .
والله تعالى وتر ، لا يشفعه أحد . فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه . فالأمر كله إليه وحده . فلا شريك له بوجه . ولهذا ذكر سبحانه نفى ذلك في آية الكرسي ، التي فيها تقرير التوحيد . فقال (٢ : ٢٥٥) له مافى السموات ومافى الأرض . من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) .

وسيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . إذا سجد وحده ربه . يقال له « ارفع رأسك ، وقل يسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع . فيحُدُّ له حداً . فيدخلهم الجنة » فالأمر كله لله . كما قال (٣ : ١٥٤) قل : إن الأمر كله لله) وقال لرسوله (٣ : ١٢٨) ليس لك من الأمر شيء) وقال (٧ : ٥٤) ألا له الخلق والأمر) .

قبول شفاعة الشفيع إكرام من الله له

فإذا كان لا يشفع عند الله أحد إلا بإذنه . فهو يأذن لمن يشاء ، ولكن يكرم الشفيع بقبول الشفاعة . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » .

وإذا دعاه الداعي ، وشفع عنده الشفيع . فسمع الدعاء ، وقبل الشفاعة : لم يكن هذا مؤثراً فيه . كما يؤثر الخلق في المخلوق . فإنه سبحانه هو الذى جعل هذا يدعو وهذا يشفع ، وهو الخالق لأفعال العباد . فهو الذى وفق العبد للتوبة ، ثم قبلها . وهو الذى وفقه للعمل ، ثم أثابه عليه . وهو الذى وفقه للدعاء ، ثم أجابه . فما يؤثر فيه شيء من المخلوقات . بل هو سبحانه الذى جعل ما يفعله سبباً لما يفعله . وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر ، وأن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . ولا يكون شيء إلا بمشيئته . وهو خالق أفعال العباد ، كما هو خالق سائر المخلوقات . قال يحيى بن سعيد القطان : ما زلت أسمع أصحابنا يقولون : إن الله خالق أفعال العباد .

ولكن هذا يناقض قول القدرية . فإنهم إذا جعلوا العبد هو الذى يحدث ، ويخلق أفعاله ، بدون مشيئة الله وخلقه : لزمهم أن يكون العبد قد جعل ربه فاعلاً لما لم يكن فاعلاً له . فبدعائه جعله مجيباً له ، وبتوبته جعله قابلاً للتوبة ، وبشفاعته جعله قابلاً للشفاعة .

معنى « إذن الله »

وهذا يشبه قول من جعل المخلوق يشفع عند الله بغير إذنه .
فإن « الإذن » نوعان : إذن بمعنى المشيئة والخلق ، بمعنى الإباحة والإجازة .
فمن الأول : قوله فى السحر (٢ : ١٠٢) وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله) فإن ذلك بمشيئة الله ، وقدرته . وإلا فهو لم يبح السحر .
والقدرية تنكر هذا « الإذن » وحقيقة قولهم : إن السحر يضر بدون إذن الله وكذلك قوله (٣ : ١٦٦) وما أصابكم يوم التقي الجمعان فإذن الله) فإن الذى أصابهم من القتل والجراح ، والتمثيل ، والمزينة : إذا كان بإذنه فهو خالق لأفعال الكفار ولأفعال المؤمنين .

والنوع الثانى : قوله (٣٣ : ٤٥ ، ٤٦) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً . وداعياً إلى الله بإذنه) وقوله (٥٩ : ٥) ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها . فإذن الله) فإن هذا يتضمن إباحته لذلك ، وإجازته له ، ورفع الجناح والخرج عن فاعله ، مع كونه بمشيئته وقضائه .

فقوله « من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟ » هو هذا الإذن السكائن بقدره وشرعه . ولم يرد بمجرد المشيئة والقدر . فإن السحر وانتصار الكفار على المؤمنين كان بذلك الإذن .

فمن جعل العباد يفعلون أفعالهم بدون أن يكون الله خالقاً لها ، وقادراً عليها ، ومشيتها لها ، فعنده : كل شافع وداع قد فعل ما فعل بدون خلق الله وقدرته ، وإن كان قد أباح الشفاعة .

وأما الكفر، والسحر، وقتال الكفار : فهو عندهم بغير إذنه . لا هذا الإذن ولا هذا الإذن . فإنه لم يبح ذلك باتفاق المسلمين . وعندهم : أنه لم يشأ ولم يخلقه . بل كان بدون مشيئته وخلقته .

والمشركون المقرون بالقدر ، يقولون : إن الشفعاء يشفعون بالإذن القدرى ، وإن لم يأذن لهم بإباحة وجوازاً .

ومن كان مكذباً بالقدر - مثل كثير من النصارى - يقولون : إن شفاعة الشفعاء بغير إذن ، لا قدرى ولا شرعى .

والقدرية من المسلمين يقولون : يشفعون بغير إذن قدرى .

ومن سأل الله بغير إذنه الشرعى : فقد شفع عنده بغير إذن قدرى ولا شرعى فالداعى المأذون له فى الدعاء : مؤثر فى الله عندهم . لكن بإباحته .

والداعى غير المأذون له : إذا أجاب دعاءه ، فقد أثر فيه عندهم ، لا بهذا الإذن ولا بهذا الإذن ، كدعاء بلعام بن باعوراء وغيره . والله تعالى يقول « من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟ »

فإن قيل : فمن الشفعاء من يشفع بدون إذن الله الشرعى ، وإن كان خالقاً لفعله - كشفاعة نوح لابنه ، وشفاعة إبراهيم لأبيه ، وشفاعة النبی صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أبي بن سلول ، حين صلى عليه بعد موته . وقوله « من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟ » قد قلتم : إنه يعم النوعين . فإنه لو أراد الإذن القدرى : لكان كل شفاعة داخلية فى ذلك ، كما يدخل فى ذلك كل كفر وسحر . ولم يكن فرق بين ما يكون بإذنه ، وما لا يكون بإذنه . ولو أراد الإذن الشرعى فقط : لزم قول القدرية . وهؤلاء قد شفعوا بغير إذن شرعى ؟

الشفاعة التامة المقبولة

قيل : المنفى من الشفاعة بلا إذن : هى الشفاعة التامة ، وهى المقبولة ، كما فى قول المصلي « سمع الله لمن حمده » أى استجاب له . وكما فى قوله تعالى (٢ : ٣) هُدًى

للمتقين) وقوله (٧٩ : ٤٥) إنما أنت منذر من يخشاها) وقوله (٥٠ : ٤٥) فذكر بالقرآن من يخاف وعيد) ونحو ذلك .

فإن الهدى ، والإنذار ، والتذكير ، والتعليم : لا بد فيه من قبول المتعلم . فإذا تعلم حصل له التعليم المقصود . وإلا قيل : علمته فلم يتعلم . كما قيل (٤١ : ١٧) وأما نمود : فهديناهم . فاستحبوا العمى على الهدى) فكذلك الشفاعة .

مقصود الشفاعة

فالشفاعة : مقصودها قبول المشفوع إليه . وهى الشفاعة التامة . فهذه هى التى لا تكون إلا بإذنه . وأما إذا شفع شفيع فلم تقبل شفاعته : كانت كعدمها ، وكان على صاحبها التوبة والاستغفار منها . كما قال نوح (١١ : ٤٧) رب إني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لى به علم . وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين) وكما نهى الله النبى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين . وقال له (٩ : ٨٤) ولا تصل على أحد منهم مات أبداً . ولا تقم على قبره . إنهم كفروا بالله ورسوله . وماتوا وهم فاسقون) وقال له (٦٣ : ٦) سواا عليهم ، أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ، لن يغفر الله لهم) . ولهذا قال على لسان المشركين (٣٦ : ١٠٠ ، ١٠١) فما لنا من شافعين . ولا صديق حميم) .

فالشفاعة المطلوبة : هى شفاعة المطاع الذى تقبل شفاعته . وهذه ليست لأحد عند الله إلا بإذنه ، قدراً وشرعاً . فلا بد أن يأذن فيها . ولا بد أن يحل العبد شافعاً . فهو الخالق لفعله ، والبيع له ، كافي داعى : هو الذى أمره الله ، وهو الذى يحل الداعى داعياً فالأمر كله لله ، خلت وأمرأ . كما قال (لا اله الا له الخلق والأمر) .

وقد روى فى حديث - ذكره ابن أبي حاتم وغيره - أنه قال « لمن يثق به ، فليدعه » أى فلم يبق لغيره لا خلق ولا أمر .

الشفاعة المنفية

ولما كان المراد بالشفاعة المنفية : هى الشفاعة المطلقة ، وهى المقصود بالشفاعة وهى المقبولة ، بخلاف المردودة . فإن أحداً لا يريد لها ، لا الشافع ولا المشفوع له ، ولا المشفوع إليه . ولو علم الشافع والمشفوع له ، أنها ترد : لم يفعلوها . والشفاعة المقبولة : هى النافعة . بين ذلك فى مثل قوله (٣٤ : ٢٢) ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له (وقوله (٢٠ : ١٠٩) يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولاً) فنفى الشفاعة المطلقة . وبين أن الشفاعة لا تنفع عنده إلا لمن أذن له : وهو الإذن الشرعى . بمعنى : أباح له ذلك . وأجازه . كما قال تعالى (٢٢ : ٣٩) أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا) وقوله (٣٣ : ٥٣) لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم) وقوله (٢٤ : ٥٨) ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم) ونحو ذلك . وقوله « إلا لمن أذن له » هو إذن للمشفوع له . فلا يأذن فى شفاعة مطلقة لأحد . بل إنما يأذن فى أن يشفعوا لمن أذن لهم فى الشفاعة فيه . قال تعالى (٢٠ : ١٠٨ ، ١٠٩) يومئذ يتبعون الداعى لا عوج له . وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همساً . يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولاً) وفيه قولان :

قيل : إلا شفاعة من أذن له الرحمن .

وقيل : لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن . فهو الذى تنفعه الشفاعة . وهذا هو الذى يذكره طائفة من المفسرين . لا يذكرون غيره . لأنه لم يقل « لا تنفع إلا من أذن له » ولا قال « لا تنفع الشفاعة إلا فيمن أذن له » بل قال (لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له) فهى لا تنفع ، ولا ينتفع بها ، ولا تكون نافعة إلا للمأذون لهم . كما قال تعالى فى الآية الأخرى (٣٤ : ٢٢) ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) .

ولا يقال : لا تنفع إلا لشفيع مأذون له . بل لو أريد هذا ، لقيل : لا تنفع

الشفاعة عنده إلا من أذن له . وإنما قال « لمن أذن له » وهو المشفوع له ، الذى تنفعه الشفاعة .

وقوله « حتى إذا فُزِعَ عن قلوبهم » لم يعد إلى « الشفعاء » بل عاد إلى المذكورين فى قوله « وما لهم فيهما من شرك . وما له منهم من ظهير » ثم قال « ولا تنفع الشفاعة عنده » ثم بين أن هذا منتفٍ « حتى إذا فُزِعَ عن قلوبهم . قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق » فلا يعلمون ماذا قال ، حتى يُفَزَعَ عن قلوبهم فكيف يشفعون بلا إذنه ؟ .

وهو سبحانه إذا أذن للمشفوع له فقد أذن للشافع . فهذا الإذن هو الإذن المطلق ، بخلاف ما إذا أذن للشافع فقط . فإنه لا يلزم أن يكون قد أذن للمشفوع له . إذ قد يأذن له إذناً خاصاً . وهكذا قال غير واحد من المفسرين . قالوا : وهذا يدل على أن الشفاعة لا تنفع إلا المؤمنين . وكذلك قال السلف فى هذه الآية .

قال قتادة فى قوله « ٢٠ : ١٠٩ » إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولاً » قال : كان أهل العلم يقولون : إن المقام المحمود الذى قال الله تعالى (١٧ : ٧٩ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) هو شفاعته يوم القيامة . وقوله « إلا من أذن له الرحمن ورضى له ورضى له قولاً » إن الله يُشَفِّعُ المؤمنين بعضهم فى بعض .

قال البغوى « إلا من أذن له الرحمن » أذن الله له أن يشفع له « ورضى له قولاً » أى ورضى قوله . قال ابن عباس : يعنى قال « لا إله إلا الله » قال البغوى : فهذا يدل على أنه لا يشفع لغير المؤمن . .

وقد ذكروا القولين فى قوله تعالى « ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » وقدم طائفة هناك : أن المستثنى هو الشافع ، دون المشفوع له ، بخلاف ما قدموه هنا . منهم البغوى . فإنه لم يذكر هنا فى الاستثناء إلا المشفوع له . وقال هناك : « ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » فى الشفاعة ، قاله تكذيباً لهم ، حيث قالوا

(١٠ : ١٨ هؤلاء شفعاؤنا عند الله) قال : ويجوز أن يكون المعنى : إلا لمن أذن له أن يشفع له .

وكذلك ذكروا القولين في قوله (٤٣ : ٨٦ ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة ، إلا من شهد بالحق) وسنتكلم على هذه الآية إن شاء الله تعالى ، ونبين أن الاستثناء فيها يعم الطائفتين ، وأنه منقطع .

ومعنى هاتين الآيتين مثل معنى تلك الآية . وهو يعم النوعين .

وذلك : أنه سبحانه قال « يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولاً » و « الشفاعة » مصدر شفع شفاعته . والمصدر يضاف إلى الفاعل تارة ، وإلى محل الفعل تارة . ويمثله الذي يسمى لفظه « المفعول به » تارة ، كما يقال : أعجبني دق الثوب ودق القصار . وذلك مثل لفظ « العلم » يضاف تارة إلى العلم ، وتارة إلى المعلوم . فالأول كقوله (٢ : ٢٥٥ ولا يحيطون بشيء من علمه) وقوله (٤ : ١٦٥ أنزله بعلمه) وقوله (١١ : ١٤ إنما أنزل بعلم الله) ونحو ذلك .

والثاني : كقوله (٣١ : ٣٤ إن الله عنده علم الساعة) فالساعة هنا : معلومة ، لا عالة . وقوله حين قال فرعون (٢٠ : ٥١ فما بال القرون الأولى ؟) قال موسى (٢٠ : ٥٢ علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى) ومثل هذا كثير . فالشفاعة مصدر ، لا بد لها من شافع ومشفوع له .

والشفاعة : تم شفاعة كل شافع ، وكل شفاعة لمشفوع له .

فإذا قال « يومئذ لا تنفع الشفاعة » نفى النوعين : شفاعة الشفعاء . والشفاعة للمذنبين . قوله « إلا من أذن له الرحمن » يتناول النوعين : من أذن له الرحمن ورضى له قولاً من الشفعاء . ومن أذن له الرحمن ورضى له قولاً من المشفوع له . وهي تنفع المشفوع له ، فتخلصه من العذاب . وتنفع الشافع ، فتقبل منه ، ويكرم بقبولها ، ويثاب عليه .

والشفاعة يومئذ لا تنفع لشافعاً ولا مشفوعاً له (٧٨ : ٣٨) إلا من أذن له

الرحمن وقال : صواباً) فهذا الصنف المأذون لهم ، المرضى قولهم : هم الذين يحصل لهم نفع الشفاعة . وهذا موافق لسائر الآيات .

فإنه تارة يشترط في الشفاعة إذنه . كقوله (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وتارة يشترط فيها الشهادة بالحق . كقوله (ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة) ثم قال (إلا من شهد بالحق وهم يعلمون) .

وهنا اشترط الأمرين : أن يأذن له الرحمن ، وأن يقول صواباً . والمستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول ، كما تقول : لا ينفع الزرع إلا في وقته . فهو يتناول زرع الحارث ، وزرع الأرض ، لكن هنا قال « إلا من أذن له الرحمن » والاستثناء مفرغ . فإنه لم يتقدم قبل هذا من يُستثنى منه هذا . وإنما قال « لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن » فإذا لم يكن في الكلام حذف ، كان المعنى : لا تنفع الشفاعة إلا هذا النوع ، فإنهم تنفعهم الشفاعة . ويكون المعنى : أنها تنفع الشافع والمشفوع له .

وإن جعل فيه حذف - تقديره : لا تنفع الشفاعة إلا شفاعة من أذن له الرحمن - كان المصدر مضافاً إلى النوعين ، كل واحد بحسبه ، يضاف إلى بعضهم ، لكونه شافعاً ، وإلى بعضهم لكونه مشفوعاً له ، ويكون هذا كقوله (٢ : ١٧٧) ولكن البرّ من آمن بالله) أى من يؤمن . و (٢ : ١٧١) مثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق) أى مَثَل داعى الذين كفروا كمثل الناقى ، أو مَثَل الذين كفروا كمثل مننوق به ، أى الذى ينعق به . والمعنى فى ذلك كله ظاهر معلوم .

فلهذا كان من أفصح الكلام : إيجازه ، دون الإطناب فيه .

وقوله « يومئذ لا تنفع الشفاعة » إذا كان من هذا الباب . لم يمتنع ذلك .

الشافع تنفعه الشفاعة . وإن لم يكرمه ، كان الشافع ممن تنفعه الشفاعة .

وفى الآية الأخرى « ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » من هؤلاء .

وهؤلاء .

لـكن قد يقال : التقدير : لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له أن يشفع فيه فيؤذن لغيره أن يشفع فيه . فيكون الإذن للطائفتين ، والنفع للمشفوع له ، كأحد الوجهين ، أو لا تنفع إلا لمن أذن له من هؤلاء وهؤلاء . فكما أن الإذن للطائفتين ، فالنفع أيضاً للطائفتين . فالشافع ينتفع بالشفاعة . وقد يكون انتفاعه بها أعظم من انتفاع المشفوع له . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « اشفعوا تؤجروا . ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » .

ولهذا كان من أعظم ما يكرم به الله عبده محمداً صلى الله عليه وسلم : هو الشفاعة التي يختص بها . وهي المقام المحمود ، الذي يحمده به الأولون والآخرون . وعلى هذا لا تحتاج الآية إلى حذف ، بل يكون معناها : يومئذ لا تنفع الشفاعة لا شافعاً ولا مشفوعاً إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً .

ولذلك جاء في الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا بني عبد مناف ، لا أملك لكم من الله من شيء . يا صفية عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أملك لك من الله من شيء . يا عباس عم رسول الله ، لا أملك لك من الله من شيء » . وفي الصحيح أيضاً « لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء أو شاة لها يعار ، أو رقاع تحفّق . فيقول : أغثنى ، أغثنى . فأقول : قد أبلغتك . لا أملك لك من الله من شيء » .

فيعلم من هذا : أن قوله « ولا يملكون من دونه الشفاعة » و « لا يملكون منه خطاباً » على مقتضاه . وأن قوله في الآية « لا يملكون منه » كقوله صلى الله عليه وسلم « لا أملك لكم من الله من شيء » وهو كقول إبراهيم لأبيه (٦٠ : ٤ وما أملك لك من الله من شيء) .

وهذه الآية تشبه قوله تعالى (٣٧ : ٣٨) رب السموات والأرض وما بينهما الرحمن . لا يملكون منه خطاباً . يوم يقوم الروح والملائكة صفاً . لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن ، وقال صواباً) فإن هذا مثل قوله « يومئذ لا تنفع الشفاعة

إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً « ففي الموضعين : اشترط إذنه . فهناك ذكر « القول الصواب » وهنا ذكر « أن يرضى قوله » ومن قال الصواب رضى الله قوله . فإن الله إنما يرضى بالصواب .

لا يملك أحد من الخلق من دون الله شفاعاة ولا غيرها

وقد ذكروا في تلك الآية قولين .

أحدهما : أنه الشفاعاة أيضاً ، كما قال ابن السائب : لا يملكون شفاعاة إلا بإذنه والثاني : لا يقدر الخلق على أن يكلموا الرب إلا بإذنه . قال مقاتل : كذلك قال مجاهد « لا يملكون منه خطاباً » قال : كلاماً . هذا من تفسيره الثابت عنه . وهو من أعلم - أو أعلم - التابعين بالتفسير .

قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد ، فحسبك به . وقال : عرضت المصحف على ابن عباس : أفقه عند كل آية وأسأله عنها . وعليه اعتمد الشافعي وأحمد والبخاري في صحيحه .

وهذا يتناول « الشفاعاة » أيضاً .

وفي قوله « لا يملكون منه خطاباً » لم يذكر استثناء . فإن أحداً لا يملك من الله خطاباً مطلقاً . إذ الخلق لا يملك شيئاً يشارك فيه الخالق ، كما قد ذكرناه في قوله « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعاة » أن هذا عام مطلق . فإن أحداً - ممن يدعى من دونه - لا يملك الشفاعاة بحال . ولكن الله إذا أذن لهم شفعا من غير أن يكون ذلك مملوكاً لهم . وكذلك قوله « لا يملكون منه خطاباً » هذا قول السلف وجهور المفسرين .

وقال بعضهم : هؤلاء هم الكفار . لا يملكون مخاطبة الله في ذلك اليوم . قال ابن عطية : قوله « لا يملكون » الضمير للكفار . أى لا يملكون - من إفضاله وإكاله - أن يخاطبوه بمعذرة ولا غيرها . وهذا مبتدع . وهو خطأ محض . والصحيح : قول الجمهور والسلف : أن هذا عام ، كما قال في آية أخرى

(٢٠: ١٠٨) وخشعت الأصوات للرحمن . فلا تسمع إلا همساً) وفي حديث التجلّي الذي في الصحيح - لما ذكر مرورهم على الصراط - قال صلى الله عليه وسلم « ولا يتكلم أحد إلا بالرسول . ودعوى الرسل : اللهم سلّم سلم » فهذا في وقت المرور على الصراط . وهو بعد الحساب والميزان . فكيف بما قبل ذلك ؟ .

وقد طلبت الشفاعة من أكابر الرسل ، وأولى العزم ، وكل يقول « إن ربّي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله . ولن يغضب بعده مثله . وإني فعلت كذا وكذا ، نفسي ، نفسي ، نفسي » فإذا كان هؤلاء لا يتقدمون إلى مخاطبة الله تعالى بالشفاعة ، فكيف بغيرهم ؟ .

وأيضاً فإن هذه الآية مذكورة بعد ذكر المتقين وأهل الجنة ، وبعد أن ذكر الكافرين . فقال (٧٨ : ٣١ - ٣٨) إن للمتقين مفازاً . حدائق وأعناباً . وكواعب أتراباً . وكأساً دهاقاً . لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً . جزاء من ربك عطاء حساباً . رب السموات والأرض وما بينهما الرحمن لا يملكون منه خطاباً (ثم قال) يوم يقوم الروح والملائكة صفاً . لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن ، وقال : صواباً (فقد أخبر : أن « الروح والملائكة » يقومون صفاً ، لا يتكلمون . وهذا هو تحقيق قوله « لا يملكون منه خطاباً » والعرب تقول : ما أملك من أمر فلان ، أو من فلان شيئاً : أي لا أقدر من أمره على شيء . وغاية ما يقدر عليه الإنسان من أمر غيره : خطابه ، ولو بالسؤال .

فهم في ذلك الموطن لا يملكون من الله شيئاً ، ولا انخطاب . فإنه لا يتكلم أحد إلا بإذنه . ولا يتكلم إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً . قال تعالى (٦٠ : ٤) إلا قول إبراهيم لأبيه : لأستغفرن لك . وما أملك لك من الله من شيء) فقد أخبر الخليل : أنه لا يملك لأبيه من الله من شيء . فكيف غيره ؟ .

وقال مجاهد أيضاً « إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً » قال : حقاً في الدنيا ، وعملًا به . رواه - والذي قبله - عبد بن حميد . وروى عن عكرمة « وقال صواباً » قال : الصواب قول لا إله إلا الله .

فعلى قول مجاهد : يكون المستثنى : مَنْ أتى بالكلم الطيب والعمل الصالح .
وقوله فى سورة طه « لاتنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا »
فإذا جعلت هذه مثل تلك : فتكون الشفاعة هى الشفاعة المطلقة . وهى الشفاعة
فى الحسنات وفى دخول الجنة ، كما فى الصحيحين « أن الناس يهتمون يوم القيامة .
فيقولون : لو استشفعنا على ربنا ، حتى يرحمنا من مقامنا هذا ؟ » فهذا طلب الشفاعة
للفصل بينهم .

وفى حديث الشفاعة « أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب
الأيمن » فهذه شفاعة فى أهل الجنة . ولهذا قيل : إن هاتين الشفاعتين مختصتان
بمحمد صلى الله عليه وسلم . ويشفع غيره فى العصاة .

فقوله « يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا » يدخل
فيها الشفاعة فى أهل الموقف عموماً ، وفى أهل الجنة ، وفى المستحقين للعذاب .
وهو سبحانه فى هذه وتلك : لم يذكر العمل . إنما قال « وقال صواباً » وقال
« ورضى له قولا » لكن قد دل الدليل على أن « القول الصواب المرضى »
لا يكون صاحبه محموداً إلا مع العمل الصالح . لكن نفس القول مرضى . فقد قال
الله (٣٥ : ١٠) إليه يصعد الكلم الطيب) .

وقد ذكر البغوى وأبو الفرج ابن الجوزى وغيرها فى قوله « ولا يملك الذين
يدعون من دون الشفاعة إلا من شهدنا بالحق وهم يعلمون » قولين . أحدهما : أن
المستثنى هو الشافع . ومحل « من » الرفع . والثانى : هو المشفوع له .

قال أبو الفرج : فى معنى الآية قولان . أحدهما : أنه أراد بـ « الذين يدعون
من دونه » آلهتهم . ثم استثنى عيسى وعزيراً والملائكة . فقال « إلا من شهد
بالحق » وهو شهادة أن لا إله إلا الله « وهم يعلمون » بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم .
قال : وهذا مذهب الأكثرين ، منهم قتادة .

والثانى : أن المراد بـ « الذين يدعون » عيسى وعزيراً والملائكة ، الذين عبدتهم

المشركون ، لا يملك هؤلاء الشفاعة لأحد « إلا من شهد بالحق » وهي كلمة الإخلاص « وهم يعلمون » أن الله خلق عيسى وعزيراً والملائكة . وهذا مذهب قوم ، منهم مجاهد .

وقال البغوي « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق » هم عيسى وعزير والملائكة . فإنهم عبدوا من دون الله . ولهم الشفاعة . وعلى هذا تكون « من » في محل رفع . وقيل « من » في محل خفض . وأراد بالذين يدعون : عيسى وعزيراً والملائكة . يعني : أنهم لا يملكون الشفاعة إلا لمن شهد بالحق . قال : والأول أصح .

قلت : قد ذكر جماعة قول مجاهد وقتادة ، منهم ابن أبي حاتم . روى بإسناده المعروف عن مجاهد - على شرط الصحيح - عن مجاهد قوله « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » عيسى وعزير والملائكة ، يقول : لا يشفع عيسى وعزير والملائكة « إلا من شهد بالحق » يعلم الحق . هذا لفظه . جعل « شفع » متعدياً بنفسه وكذلك لفظ (١)

وعلى هذا فيكون منصوباً ، لا يكون مخفوضاً ، كما قاله البغوي . فإن الحرف الخافض إذا حذف انتصب الاسم . ويكون على هذا يقال : شفعت ، وشفعت له ، كما يقال : نصحت له ، ونصحت له . و « شفع » أى صار شافعاً للطالب . أى لا يشفعون طالباً ولا يعينون طالباً « إلا من شهد بالحق هم يعلمون » أن الله زبهم .

وروى بإسناده عن قتادة « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » الملائكة وعيسى وعزير . أى إنهم قد عبدوا من دون الله ، ولهم شفاعة عند الله ومنزلة .

قلت : كلا القولين معناه صحيح . لكن التحقيق في تفسير الآية : أن الاستثناء منقطع . ولا يملك أحد من دون الله الشفاعة مطلقاً . لا يستثنى من ذلك أحد عند الله : فإنه لم يقل : ولا يشفع أحد . ولا قال : لا يشفع لأحد ، بل قال

(١) يياض بالأصل قدر أربع كلمات .

« ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » وكل من دُعى من دون الله لا يملك الشفاعة ألبتة .

والشفاعة يأذن ليست مختصة بمن عبد من دون الله .
وسيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم لم يعبد كما عبد المسيح^(١) . وهو - مع هذا - له شفاعة ، ليست لغيره . فلا يحسن أن تثبت الشفاعة لمن دعى من دون الله دون من لم يدع .

فمن جعل الاستثناء متصلاً ، فإن معنى كلامه : أن من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة ، إلا أن يشهد بالحق . وهو يعلم ، أو لا يشفع إلا لمن شهد بالحق وهو يعلم . ويبقى الذين لم يدعوا من دون الله ، لم تذكر شفاعتهم لأحد . وهذا المعنى لا يليق بالقرآن ولا يناسبه . وسبب نزول الآية يبطله أيضاً .

تحقيق معنى « لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة »

وأيضاً فقوله « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » يتناول كل معبود من دونه . ويدخل في ذلك الأصنام . فإنهم كانوا يقولون : هم يشفعون لنا . قال

(١) بل عبد كما عبد المسيح سواء . فقد أطرى - على لسان البوصيرى وغيره من الشعراء المشركين - كما أطرى عيسى . وقيل عنه : إنه النور الأول الذى انبثق من الله ، كما قيل عن عيسى سواء . وقيل : إن الحقيقة المحمدية هى الدرجة الثانية فى تعين الحقيقة الإلهية ، كما قال النصارى فى عيسى . وأقيمت على قبره القبة الخضراء تقديس وتبرك بها ، كما تبرك النصارى بآثار عيسى والقسس سواء . وهو صلى الله عليه وسلم - وبراء الله - يدعى ويستغاث به من دون الله ، كما قال البوصيرى :

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم
يا أكرم الخلق مالى من ألوذ به سواك عند حدوث الحادث العم

والذين روجوا عبادة البشر من الأنبياء والأولياء - عيسى ومن قبل عيسى - هم الصوفية الذين روجوا وروجون الشرك بجميع ألوانه فى كل وقت إلى يوم القيامة وهم يزخرفونه للعامة بنسبته إلى الأنبياء والأولياء . محادة للرسول ، واتباعاً لغير سبيل المؤمنين .

تعالى (١٠ : ١٨) ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم . ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله ؟ قل : أتنبثون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض ؟ (فإذا قيل : إنه استثنى الملائكة والأنبياء ، كان في هذا إطاع لمن عندهم أن معبوديهم من دون الله يشفعون لهم . وهذا مما يبين فساد القول المذكور عن قتادة فإنه إذا كان المعنى : أن المعبودين لا يشفعون إلا إذا كانوا ملائكة أو أنبياء كان في هذا إثبات شفاعاة المعبودين لمن عبدوهم ، إذا كانوا صالحين . والقرآن كله يبطل هذا المعنى . ولهذا قال تعالى (٥٣ : ٢٦) وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا ، إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) وقال تعالى (٢١ : ٢٦ - ٢٨) وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً . سبحانه ! بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول . وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم . ولا يشفعون إلا لمن ارتضى . وهم من خشيته مشفقون) فبين أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى الرب . فلم : أنه لا بد أن يؤذن لهم فيمن يشفعون فيه ، وأنهم لا يؤذن لهم إذن مطلق .

تحقيق معنى « من دونه »

وأيضاً فإن في القرآن : إذا نفى الشفاعة من دونه : نفاها مطلقاً . فإن قوله « من دونه » إما أن يكون متصلاً بقوله « يملكون » أو بقوله « يدعون » أو بهما . فالتقدير : لا يملك الذين يدعونهم الشفاعة من دونه . أو لا يملك الذين يدعونهم من دونه أن يشفعوا . وهذا أظهر . لأنه قال « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » فأخر « الشفاعة » وقدم « من دونه » .

ومثل هذا كثير في القرآن « يدعون من دون الله » و « يعبدون من دون الله » كقوله (١٠ : ١٨) ويعبدون دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم (وقوله (١٠ : ١٠٦) ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك) .

بخلاف ما إذا قيل : لا يملك الذين يدعون الشفاعة من دونه . فإن هذا لا نظير له في القرآن . واللفظ المستعمل في مثل هذا أن يقال : لا يملك الذين يدعون

الشفاعة إلا بإذنه ، أو لمن ارتضى ، ونحو ذلك . لا يقال فى هذا المعنى « من دونه »
فإن الشفاعة هى من عنده . فكيف تكون من دونه ؟ لكن قد تكون بإذنه ،
وقد تكون بغير إذنه .

وأيضاً ، فإذا قيل « الذين يدعون » مطلقاً . دخل فيه الرب تعالى . فإنهم
كانوا يدعون الله ، ويدعون معه غيره . ولهذا قال (٢٥ : ٦٨) والذين لا يدعون
مع الله إلهاً آخر .

والتقدير الثالث : لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة من دونه . وهذا
أجود من الذى قبله . لكن يرد عليه ما يرد على الأول .

لا يملك أحد من دون الله الشفاعة

وبما يضعفهما : أن « الشفاعة » لم تذكر بعدها صلة لها . بل قال « لا يملك
الذين يدعون من دونه الشفاعة » فنفى ملكهم الشفاعة مطلقاً . وهذا هو الصواب .
وأن كل من دعى من دون الله : لا يملك الشفاعة . فإن المالك للشيء : هو الذى
يتصرف فيه بمشيئته وقدرته . والرب تعالى لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه . فلا يملك
أحد من المخلوقين الشفاعة بحال . ولا يقال فى هذا « إلا بإذنه » إنما يقال ذلك
فى الفعل . فيقال (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) .

وأما فى الملك : فلا يمكن أن يكون غيره مالكا لها . فلا يملك مخلوق الشفاعة
بحال ، ولا يتصور أن يكون نبي فمن دونه مالكا لها . بل هذا ممتنع ، كما يمتنع أن
يكون خالقاً ورباً . وهذا كما قال (٣٤ : ٢٢) قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله
لا يملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض . وما لهم فيها من شرك . وما له
منهم من ظهير) فنفى الملك مطلقاً . ثم قال (ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له)
فنفى نفع الشفاعة إلا لمن استثناه . لم يثبت أن مخلوقاً يملك الشفاعة . بل هو سبحانه
له الملك وله الحمد . لا شريك له فى الملك . قال تعالى (٢٥ : ١ - ٣) تبارك الذى
ل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً . الذى له ملك السموات والأرض .

ولم يتخذ ولداً . ولم يكن له شريك في الملك . وخلق كل شيء فقدره تقديراً (ولهذا - لما نفى الشفعاء من دونه - نفاهم نفياً مطلقاً بغير استثناء . وإنما يقع الاستثناء : إذا لم يقيدهم بأنهم من دونه . كما قال تعالى (٦ : ٥١) وأنبأ به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم . ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) وكما قال تعالى (٦ : ٧٠) وذكر به أن تُبَسَّلَ نفس بما كسبت . ليس لها من دون الله ولي ولا شفيع) وكما قال تعالى (٣٢ : ٤) ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع) فلما قال « من دونه » نفى الشفاعة مطلقاً . وإذا ذكر « يأذنه » لم يقل « من دونه » كقوله (من ذا الذي يشفع عنده إلا يأذنه ؟) وقوله (١٠ : ٣) ما من شفيع إلا من بعد إذنه) .

معنى قوله في وصف القرآن « متشابهاً ، ومثاني »

فن تدبر القرآن : تبين له أنه كما قال تعالى (٣٩ : ٢٣) الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً ، مثاني) يشبه بعضه بعضاً . ويصدق بعضه بعضاً . ليس بمختلف ولا بمتناقض ٤ : ٨٢ . ولو كان من عند غير الله : لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) .

وهو « مثاني » يُدَنِّي الله فيه الأقسام ، ويستوفيهما .

والحقائق : إما متماثلة . وهو « المتشابه » وإما مماثلة . وهي : الأصناف والأقسام والأنواع . وهي « المثاني » .

و « الثنية » يراد بها : جنس التعديد ، من غير اقتصار على اثنين فقط . كما في قوله تعالى (٦٧ : ٤) ارجع البصر كرتين) يراد به : مطلق العدد ، كما تقول : قلت له مرة بعد مرة . تريد : جنس العدد . وتقول : هو يقول كذا ، ويقول كذا . وإن كان قد قال مرات ، كقول حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « جعل يقول بين السجدةين : رب اغفر لي . رب اغفر لي » لم يرد :

أن هذا قاله مرتين فقط ، كما يظنه بعض الناس الفالطين . بل يريد : أنه جعل يثنى هذا القول ، ويعده ، ويكرره ، كما كان يثنى لفظ التسييح .

وقد قال حذيفة رضى الله عنه فى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم « إنه ركن نحواً من قيامه ، يقول فى ركوعه : سبحان ربى العظيم . سبحان ربى العظيم » وذكر « أنه سجد نحواً من قيامه ، يقول فى سجوده : رب اغفر لى . رب اغفر لى . » وقد صرح فى الحديث الصحيح « أنه أطال الركوع والسجود بقدر البقرة والنساء وآل عمران » فإنه قام بهذه السور كلها . وذكر « أنه كان يقول : سبحان ربى العظيم ، سبحان ربى العظيم . سبحان ربى الأعلى ، سبحان ربى الأعلى » فلم أنه أراد بتثنية اللفظ : جنس التعداد والتكرار ، لا الاختصار على مرتين . فإن « الاثنين » أول العدد الكثير . فذكر أول الأعداد ، يعنى أنه عدد هذا اللفظ ، لم يقتصر على مرة واحدة . فالتثنية التعديد . والتعديد : يكون للأقسام المختلفة . وليس فى القرآن تكرار محض ، بل لابد من فوائد فى كل خطاب .

ف « المتشابه » فى النظائر المتماثلة . و « المثنى » فى الأنواع . وتكون التثنية فى المتشابه ، أى هذا المعنى قد ثنى فى القرآن لفوائد آخر .

ف « المثنى » تعم هذا وهذا . وفاتحة الكتاب : هى « السبع المثنى » لتضمنها هذا وهذا . وبسط هذا له موضع آخر .

لا يملك أحد من الخلق الشفاعة ألبتة

والمقصود هنا : أن قوله « ولا يملك الذين من يدعون من دونه الشفاعة » قد تم الكلام هنا . فلا يملك أحد من المعبودين من دون الله الشفاعة ألبتة . ثم استثنى « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » فهذا استثناء منقطع . والمنقطع يكون فى المعنى المشترك بين المذكورين . فلما نفى ملكهم الشفاعة ، بقيت الشفاعة بلا مالك لها كأنه قد قيل : فإذا لم يملكوها ، هل يشفعون فى أحد ؟ فقال : نعم « من شهد بالحق وهم يعلمون » .

وهذا يتناول الشافع والمشفوع له . فلا يشفع إلا من شهد بالحق وهم يعلمون .
فالملائكة والأنبياء والصالحون - وإن كانوا لا يملكون الشفاعة - لكن إذا
أذن الرب لهم شفّعوا . وهم لا يؤذن لهم إلا في الشفاعة للمؤمنين ، الذين يشهدون
أن لا إله إلا الله . فيشهدون بالحق وهم يعلمون . لا يشفعون لمن قال هذه الكلمة
تقليداً للآباء والشيوخ . كما جاء الحديث الصحيح : أن الرجل يسأل في قبره ؟
« ما تقول في هذا الرجل ؟ فأما المؤمن ، فيقول : هاه هاه ، لا أدري . سمعت الناس
يقولون شيئاً فقلته » فلماذا قال « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » .
وقد تقدم قول ابن عباس : يعنى من قال « لا إله إلا الله » يعنى : خالصاً
من قلبه .

والأحاديث الصحيحة الواردة في الشفاعة كلها تبين : أن الشفاعة إنما تكون
في أهل « لا إله إلا الله » .

وقد ثبت في صحيح البخارى : أن أبا هريرة قال لرسول الله صلى الله عليه
وسلم « من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : يا أبا هريرة ، لقد ظننتُ
أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك ، لما رأيتُ من حرصك على
الحديث . أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة : من قال « لا إله إلا الله » خالصاً من
قبل نفسه » .

فبين أن الخالص لها من قبل نفسه : هو أسعد بشفاعته صلى الله عليه وسلم من
غيره ممن يقولها بلسانه ، وتكذّبها أقواله وأعماله .

فهؤلاء هم الذين شهدوا بالحق ، شهدوا « أن لا إله إلا الله » كما شهد الله
لنفسه بذلك وملائكته وأولو العلم (٣ : ١٨) شهد الله أنه لا إله إلا هو ،
والملائكة وأولو العلم ، قائماً بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم) .

فإذا شهدوا - وهم يعلمون - كانوا من أهل الشفاعة ، شافعين ، ومشفوعا لهم .

فإن المؤمنين أهل التوحيد يشفع بعضهم في بعض ، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة . كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال - في الحديث الطويل ، حديث التجلي والشفاعة - « حتى إذا خلص المؤمنون من النار . فوالذى نفسى بيده ، مامنكم من أحد بأشد مناشدة لله في استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار . يقولون : ربنا ، كأنوا يصومون معنا ، ويصلون ، ويحجون . فيقال لهم : أخرجوا من عرقتهم . فتحرم صورهم على النار - وذكر تمام الحديث » .

وسبب نزول الآية - على ما ذكره - مؤيد لما ذكره .

قال أبو الفرج ابن الجوزى : سبب نزولها : أن النضر بن الحرث ونفراً معه قالوا « إن كان مايقول محمد حقاً . فنحن نتولى الملائكة . فهم أحق بالشفاعة من محمد . فبرلت هذه الآية » قاله مقاتل .

وعلى هذا : فيقصد أن الملائكة وغيرهم لا يملكون الشفاعة . فليس توليكم إليهم ، واستشفاعكم بهم : بالذى يوجب أن يشفعوا لكم . فإن أحداً من يدعى من دون الله لا يملك الشفاعة . ولكن « من شهد بالحق وهم يعلمون » فإن الله يُشَفِّعُ فيه .

فالذى تنال به الشفاعة : هى الشهادة بالحق . وهى شهادة أن لا إله إلا الله . لا تنال بتولى غير الله ، لا الملائكة ، ولا الأنبياء ، ولا الصالحين .

من تشفع بغير الله

فن والى أحداً من هؤلاء ودعاه ، وحجج إلى قبره ، أو موضعه ، ونذر له ، وحلف به ، وقرب له القرابين ليشفع له : لم يغن ذلك عنه من الله شيئاً . وكان من أبعد الناس عن شفاعته وشفاعة غيره . فإن الشفاعة إنما تكون : لأهل توحيد الله ، وإخلاص القلب والدين له . ومن تولى أحداً من دون الله فهو مشرك .

فهذا القول والعبادة الذى يقصد به المشركون الشفاعة : يحرم عليهم الشفاعة .

فالذين عبدوا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين - ليشفعوا لهم - كانت عبادتهم إياهم وإشراكهم بربهم ، الذى به طلبوا شفاعتهم : به حُرِّموا شفاعتهم ، وعوقبوا بنقيض قصدهم . لأنهم أشركوا بالله مالم ينزل به سلطانا .

عبادة المشركين للموتى بزعم أنهم يشفعون لهم

وكثير من أهل الضلال : يظن أن الشفاعة تنال بهذه الأمور التى فيها شرك ، أو هى شرك خالص ، كما ظن ذلك المشركون الأولون . وكما يظنه النصارى ، ومن ضل من المتسبين إلى الإسلام . الذين يدعون غيره الله ، ويحجون إلى قبره أو مكانه ، وينذرون له ، ويحلفون به . ويظنون : أنه بهذا يصير شفيعا لهم . قال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله . فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب . ويرجون رحمته . ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذورا) .

قال طائفة من السلف : كان أقوام يعبدون المسيح والعزير والملائكة . فبين الله أنهم لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويله . كما بين أنهم لا يملكون الشفاعة . وهذا لا استثناء فيه ، وإن كان الله يجيب دعاءهم . ثم قال « أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب . ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا » فبين : أن هؤلاء المزعومين ، الذين يدعونهم من دون الله كانوا يرجون رحمة الله ، ويخافون عذابه ، ويتقربون إليه بالأعمال الصالحة ، كسائر عباده المؤمنين . وقد قال تعالى (٣ : ٨٠ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا . أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) .

ضلال الناس فى أنواع الشفاعة

وللناس فى الشفاعة أنواع من الضلال ، قد بسطت فى غير هذا الموضع .

فكثير منهم : يظن أن الشفاعة هى بسبب اتصال روح الشافع بروح المشفوع له ، كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالي وغيره . ويقولون : من كان أكثر صلاة على

النبي صلى الله عليه وسلم ، كان أحق بالشفاعة من غيره . وكذلك من كان أحسن ظناً بشخص ، وأكثر تعظيماً له : كان أحق بشفاعته .

وهذا غلط . بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا : تتولى الملائكة ليشفعوا لنا . يظنون أن من أحب أحداً - من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه - كان ذلك سبباً لشفاعته له . وليس الأمر كذلك .

بل الشفاعة : سببها توحيد الله ، وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له . فكل من كان أعظم إخلاصاً كان أحق بالشفاعة ، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة . فإن الشفاعة : من الله مبدؤها ، وعلى الله تمامها . فلا يشفع أحد إلا بإذنه . وهو الذى يأذن للشافع . وهو الذى يقبل شفاعته فى المشفوع له .

الشفاعة سبب من أسباب الرحمة

وإنما الشفاعة سبب من الأسباب التى بها يرحم الله من يرحم من عباده . وأحق الناس برحمته : هم أهل التوحيد والإخلاص له ، فكل من كان أكمل فى تحقيق إخلاص « لا إله إلا الله » علماً وعقيدة ، وعملاً وبراءة ، وموالاتة ومعاداة : كان أحق بالرحمة .

والمذنبون - الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم ، فحقت موازينهم ، فاستحقوا النار - : من كان منهم من أهل « لا إله إلا الله » فإن النار تصيبه بذنوبه . ويميته الله فى النار إماتة . فتحرقه النار إلا موضع السجود . ثم يخرج الله من النار بالشفاعة . ويدخله الجنة ، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

فبين أن مدار الأمر كله : على تحقيق كلمة الإخلاص ، وهى « لا إله إلا الله » لأعلى الشرك بالتعلق بالموتى وعبادتهم ، كما ظنه الجاهليون .

وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

ما كان يقول صلى الله عليه وسلم في الرفع من الركوع

والمقصود هنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين « الحمد » الذي هو رأس الشكر ، وبين « التوحيد والاستغفار » إذا رفع رأسه من الركوع فيقول « ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد . أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد - وكلنا لك - : لا مانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت . ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم » ثم يقول « اللهم طهرني بالثلج والبرد ، والماء البارد . اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس » كما رواه مسلم في الصحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا رفع رأسه من الركوع - قال : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد - وكلنا لك عبد - لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت . ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم » .

وروى مسلم أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا رفع رأسه من الركوع - قال : سمع الله لمن حمده . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد . اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد . اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ » .

وقد روى مسلم في صحيحه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول « اللهم لك الحمد » وقال « وملء الأرض ، وملء ما بينهما » .

ولم يذكر في بعض الروايات . لأن « السموات والأرض » قد يراد بهما : العلو والسفل مطلقاً . فيدخل في ذلك الهواء وغيره . فإنه عال بالنسبة إلى ما تحته ، وسافل بالنسبة إلى ما فوقه . فقد يجعل من السماء ، كما يجعل السحاب سماء ، والسقف سماء . وكذا قال في القرآن (٥٧ : ٤) هو الذي خلق السموات والأرض في ستة

أيام ثم استوى على العرش) ولم يقل « وما بينهما » كما يقول (١٠ : ٣ إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ، ثم استوى على العرش . ما لكم من دونه من ولى ولا شفيع) .

فتارة يذكرك قوله « وما بينهما » فيما خلقه فى ستة أيام . وتارة لا يذكرك . وهو مراد . فإن ذكره كان إيضاحاً وبياناً ، وإن لم يذكرك دخل فى لفظ « السموات والأرض » ولهذا كان النبى صلى الله عليه وسلم تارة يقول « ملء السموات وملء الأرض » ولا يقول « وما بينهما » وتارة يقول « وما بينهما » وفيها كلها « وملء ما شئت من شئ بعد » وفى رواية أبى سعيد « أحق ما قال العبد » إلى آخره . وفى رواية ابن أبى أوفى « الدعاء بالطهارة من الذنوب » .

فى الحمد رأس الشكر والاستغفار

فى هذا الحمد رأس الشكر والاستغفار . فإن ربنا غفور شكور . فالحمد بإزاء النعمة . والاستغفار : بإزاء الذنوب .

وذلك تصديق قوله تعالى (٧٩ : ٤) ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك) .

فى سيد الاستغفار « أبوء لك بنعمتك عليّ ، وأبوء بذنبي » وفى حديث أبى سعيد « الحمد رأس الشكر ، والتوحيد » كما جمع بينهما فى أم القرآن . فأولها : تحميد ، وأوسطها : توحيد ، وآخرها : دعاء . وكما فى قوله (٤٠ : ٦٥) هو الحى لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين . الحمد لله رب العالمين) .

وفى حديث الموطأ « أفضل ما قلت ، أنا والنبىون من قبل : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد . وهو على كل شئ قدير . من قالها : كتب الله له ألف حسنة . وحط عنه ألف سيئة . وكانت له حِرْزاً من الشيطان يومه ذلك . ولم يأت أحد ، بأفضل مما جاء به إلا رجل قال مثلها ، أو زاد عليه .

ومن قال في يوم مائة مرة : سبحان الله وبحمده ، حُطَّتْ خطاياه ، ولو كانت مثل زبد البحر .

فضائل وأدعية

وفضائل هذه الكلمات في أحاديث كثيرة . وفيها : التوحيد والتحميد .
فقوله « لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له » توحيد . وقوله « له الملك وله الحمد » تحميد . وفيها معان أخرى شريفة .

وقد جاء الجمع بين التوحيد ، والتحميد ، والاستغفار ، في مواضع . مثل حديث كفارة المجلس « سبحانك اللهم وبحمدك . أشهد أن لا إله إلا أنت . أستغفرك وأتوب إليك » فيه : التسبيح ، والتحميد ، والتوحيد ، والاستغفار . من قالها في مجلس ، إن كان مجلس لفظ ، كانت كفارة له ، وإن كان مجلس ذكر : كانت كالطابع له . وفي حديث أيضاً « إن هذا يقال عقب الوضوء » .

ففي الحديث الصحيح في مسلم وغيره من حديث عقبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية ، يدخل من أيها شاء » وفي حديث آخر أنه يقول « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

وقد روى عن طائفة من السلف ، في الكلمات التي تلقاها آدم من ربه ، نحو هذه الكلمات .

روى ابن جرير عن مجاهد أنه قال « اللهم لا إله إلا أنت ، سبحانك وبحمدك . رب إني ظلمت نفسي ، فاغفر لي . إنك خير الغافرين » « اللهم لا إله إلا أنت . سبحانك وبحمدك . رب إني ظلمت نفسي فارحمني . فأنت خير الراحمين » « لا إله

إلا أنت . سبحانه وبحمده . رب إني ظلمت نفسي ، فتب عليّ . إناك أنت
التواب الرحيم .

فهذه الكلمات من جنس خاتمة الوضوء . وخاتمة الوضوء : فيها التسبيح ،
والتهميد ، والتوحيد ، والاستغفار .

فالتسبيح ، والتهميد ، والتوحيد لله . فإنه لا يأتي بالحسنات إلا هو .
والاستغفار : من ذنوب النفس ، التي منها تأتي السيئات .

وقد قرن الله في كتابه بين التوحيد ، والاستغفار في غير موضع . كقوله
(٤٧ : ١٩) فاعلم أنه لا إله إلا الله ، واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وفي
قوله (١١ : ٢) أن لا تعبدوا إلا الله . إني لكم نذير وبشير . وأن استغفروا
ربكم ثم توبوا إليه) وفي قوله (٤١ : ٦) قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنمّا
إلهكم إله واحد . فاستقيموا إليه ، واستغفروه) .

وفي حديث رواه ابن أبي عاصم وغيره « يقول الشيطان : أهلك الناس
بالذنوب ، وأهلكوني بالاستغفار ؛ وبلا إله إلا الله . فلما رأيت ذلك بثّنتُ فيهم
الأهواء . فهم يذنبون ولا يستغفرون . لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » .
ما تقتضيه « لا إله إلا الله »

و « لا إله إلا الله » تقتضى الإخلاص والتوكل . والإخلاص : الشكر .
فهى أفضل الكلام . وهى أعلى شعب الإيمان . كما ثبت فى الصحيحين عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال « الإيمان بضع وستون - أو بضع وسبعون -
شعبة . أعلاها : قول لا إله إلا الله . وأدناها : إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء
شعبة من الإيمان » .

ف « لا إله إلا الله » هى قطب رحى الإيمان ، وإليها يرجع الأمر كله .
والكتب المنزلة : مجموعة فى قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وهى
١٩ - مجموعة

معنى « لا إله إلا الله » و « لا حول ولا قوة إلا بالله » هي من معنى « لا إله إلا الله » و « الحمد لله » في معناها ، و « سبحان الله ، والله أكبر » من معناها . لكن فيها تفصيل بعد إجمال .

فصل

وقد ظن بعض المتأخرين : أن معنى قوله « فن نفسك » أى أفن نفسك ؟ وأنه استفهام ، على سبيل الإنكار . ومعنى كلامه : إن الحسنات والسيئات ، كلها من الله ، لا من نفسك .

وهذا القول يبين معنى الآية . فإن الآية بينت أن السيئات من نفس الإنسان . أى بذنوبه . وهؤلاء يقولون : ليست السيئات من نفسه . ومن ذكر ذلك : أبو بكر بن فورك . فإنه قال : معناه : أفن نفسك ؟ يدل عليه قول الشاعر :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهزاً عدد الرمل والحصى والتراب
قلت : وإضمار الاستفهام - إذا دل عليه الكلام - لا يقتضى جواز إضماره
في الخبر المخصوص من غير دلالة . فإن هذا يناقض المقصود . ويستلزم أن كل
من أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه ، بأن يقدر في خبره استفهاماً .
ويجعله استفهام إنكار .

وهذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم في قول إبراهيم عليه السلام
« ٦ : ٧٦ هذا ربى » أهذا ربى ؟ .

قال ابن النبارى : هذا القول شاذ . لأن حرف الاستفهام لا يضم إذا
كان فارقاً بين الإخبار والاستخبار .

وهؤلاء استشهدوا بقوله (٢١ : ٣٤ أفان ميت فهم الخالدون ؟) .
وهذا لا حجة فيه . لأنه قد تقدم الاستفهام في أول الجملة ، في الجملة الشرطية
(٢١ : ٣٤ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) فلم يحتج إلى ذكره ثانية . بل ذكره

يفسد الكلام . ومثله قوله (٣ : ١٤٤) أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟
وقوله (٢ : ٨٧) أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ؟
(٢ : ١٠٠) أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ؟ وهذا من فصيح الكلام
وبليغه . واستشهدوا بقوله :

لعمر ك لا أدري ، وإن كنت دارياً بسبع رمين الحجر ، أم بثمان ؟
وقوله :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالاً ؟
تقديره : أ كذبتك عينك ؟ .

وهذا لا حجة فيه . لأن قوله فيما يُعَدَّ « أم بثمان » و « أم رأيت » يدل
على الألف المحذوفة في البيت الأول . وأما الثاني : فإن كانت « أم » هي المتصلة ،
فكذلك . وإن كانت هي المنفصلة . فالخبر على بابه .

وهؤلاء مقصودهم : أن النفس لا تأثير لها في وجود السيئات . وليست سبباً
فيها . بل قد يقولون : إن المعاصي علامة محضة على العقوبة ، لا قترانها بها . لأنها
سبب لها . وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف ، وللعقل .

والقرآن يبين في غير موضع : أن الله لم يهلك أحداً ولم يعذبه إلا بذنب .
فقال هنا (وما أصابك من سيئة فمن نفسك) وقال لهم في شأن أحد (٣ : ١٦٥)
أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها . قلتم : أئى هذا ؟ قل : هو من عند أنفسكم)
وقال تعالى (٤٢ : ٣٠) وما أصابتكم من مصيبة فما كسبت أيديكم . ويعفو عن
كثير) وقال تعالى في سورة الشورى أيضاً (٤٢ : ٤٨) وإن تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم فإن الإنسان كفور) وقال تعالى (١٠ : ٥٠) قل أرأيتم إن أتاكم عذابه
بياتاً أو نهاراً . ماذا يستعجل منه المجرمون ؟) وقال تعالى (٣٦ : ٢٠٨ ، ٢٠٩)
وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون . ذكرى . وما كنا ظالمين) وقال تعالى
(٢٨ : ٥٩) وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم

آياتنا . وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون) وقال تعالى (٣٠ : ٤١) ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ، ليزيقهم بعض الذي عملوا . لعلمهم يرجعون) وقال تعالى (٣٢ : ٢١) ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر . لعلمهم يرجعون) وقال تعالى (٤٢ : ٣٤) أو يُؤَيِّقَهنَّ بما كسبوا . ويعفو عن كثير) وقال تعالى في سورة القلم عن أهل الجنة الذين ضرب بهم المثل لما أهلكها بذلك العذاب (٦٨ : ٣٣) وللعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون) وقال تعالى (٣ : ١١٧) مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيه صرٌّ أصابت حرث قوم ظلّموا أنفسهم فأهلكته . وما ظلمهم الله . ولكن أنفسهم يظلمون) وقال تعالى عن أهل سبأ (٣٤ : ١٦ ، ١٧) فأعرضوا فأرسلنا عليهم سبيل القريم - إلى قوله - ذلك جزيناهم بما كفروا . وهل نجازي إلا الكفور ؟) وقال تعالى (١١ : ١٠٢) وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة . إن أخذَه أليم شديد) وقال تعالى (١٧ : ١٥) وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولا)

وفي الحديث الصحيح الإلهي « يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها عليكم ثم أوفيكم إياها . فمن وجد خيراً : فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك : فلا يلو من إلا نفسه » .

وفي سيد الاستغفار « أبوء لك بنعمتك عليّ ، وأبوء بذنبي » وقال تعالى (٥٢ : ٤٧) وإن للذين ظلّموا عذاباً دون ذلك . ولكن أكثرهم لا يعلمون) . والحمد لله وحده ، وصلى الله على عبد الله ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم . ورضى الله عن الصحابة أجمعين ، وعن التابعين وتابعي التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

الطلاق الثلاث

وما يترتب عليه

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه وأرضاه :
هل يحل لمن طلق امرأته ثلاثاً أن يراجعها بدون نكاح زوج ثانٍ ؟ وما هو
هذا النكاح ؟ وهل نكاح الحلل يعتبر في الشرع نكاحاً تحل به لزوجها الأول ؟ .
أجاب رضي الله عنه :
الحمد لله رب العالمين .

إذا وقع بالمرأة الطلاق الثلاث : فإنها تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره ،
بالكتاب والسنة ، وإجماع الأمة . ولم يقل أحد من علماء المسلمين : إنها تباح بعد
وقوع الطلاق الثلاث بدون زوج ثانٍ . ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد كذب .
ومن قال ذلك ، واستحل وطئها ، بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون نكاح
رغبة صحيح ، وزوج ثانٍ : فإن كان جاهلاً يعذر بجهله - مثل أن يكون قد نشأ
في ناس ومكان لا يعرفون فيه شرائع الإسلام ، أو يكون حديث عهد بالإسلام ،
ونحو ذلك - فإنه يُعَرَّفَ دين الإسلام . فإن أصرَّ على القول بأنها تباح ، بعد وقوع
الثلاث ، بدون نكاح ثانٍ ، وعلى استحلال هذا الفعل : فإنه يستتاب . فإن
تاب ، وإلا قتل ، كأمثاله من المرتدين الذين يمجّدون وجوب الواجبات ، وتحريم
الحرمات ، وحلّ المباحات ، التي علم ضرورة : أنها من دين الإسلام . وثبت ذلك
بنقل الأمة المتواتر عن نبيها عليه أفضل الصلاة والسلام . وظهر ذلك بين الخالص
والعام . كمن يمجّد وجوب مباني الإسلام : من الشهادتين ، والصلوات الخمس .
وصيام شهر رمضان . وحج البيت الحرام . أو يمجّد تحريم الظلم وأنواعه : كالربا ،
والميسر . أو تحريم الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن . وما يدخل في ذلك : من
تحريم نكاح الأقارب ، سوى بنات العمومة والخوالة . وتحريم المحرمات

بالمصاهرة . وهن أمهات النساء وبناتهن ، وحلائل الآباء والأبناء ، ونحو ذلك من المحرمات . أو حل الخبز واللحم ، والنكاح واللباس ، وغير ذلك مما علمت بإباحته بالاضطرار من دين الإسلام .

فهذه المسائل لم يتنازع فيها المسلمون : لا سُئِلَهم ، ولا بدِ عِيْهِم . ولكن تنازعوا في مسائل كثيرة من مسائل الطلاق والنكاح . وغير ذلك من الأحكام ، كتنازع الصحابة - والفقهاء بعدهم - في لفظة « الحرام » هل هي طلاق ، أو يمين ، أو غير ذلك ؟ .

وكتنازعهم في الكنايات الظاهرة : كالخَلِيَّةِ ، والْبَرِيَّةِ ، والْبَتَّةِ : هل يقع بها واحدة رجعية ، أو بائن ، أو ثلاث ، أو يفرق بين حال وحال ؟ وكتنازعهم في المُولَى : هل يقع بإيلائه الطلاق عند انقضاء المدة ، إذا لم يَنْفِء فيها ، أم يوقف إلى ما بعد انقضائها ، حتى يَنْفِء أو يطلق ؟

وكتنازع العلماء في طلاق السكران والمسكره . وفي الطلاق بالخط . وطلاق الصبي المميز . وطلاق الأب على ابنه . وطلاق الحَكِيم الذي هو من أهل الزوج بدون توكيله . كما تنازعوا في بذل أجر الموض في الخلع بدون توكيلها . وغير ذلك من المسائل التي يعرفها العلماء .

وتنازعوا أيضاً في مسائل تعليق الطلاق بالشرط . ومسائل الخلف بالطلاق والعتاق ، والظهار ، والحرام ، والنذر . كقوله : إن فعلت كذا فعلى الحج ، أو صوم شهر ، أو الصدقة بألف .

وتنازعوا أيضاً في كثير من مسائل الأيمان مطلقاً في موجب اليمين . وهذا كتنازعهم في تعليق الطلاق بالنكاح . هل يقع أو لا يقع ؟ أو يفرق بين العموم والخصوص ؟ أو بين ما يكون فيه مقصود شرعى ، أو ليس فيه ؟ وبين أن يقع في نوع مِلْكٍ ، أو في غير مِلْكٍ ؟

وتنازعوا في الطلاق المعلق بالشرط بعد النكاح : على ثلاثة أقوال .

فَقِيلَ : يَقَعُ مُطْلَقًا . وَقِيلَ : لَا يَقَعُ . وَقِيلَ : يَفْرُقُ بَيْنَ الشَّرْطِ الَّذِي يَقْصُدُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ عِنْدَ وَجُودِهِ . وَبَيْنَ الشَّرْطِ الَّذِي يَقْصُدُ عَدَمَهُ وَعَدَمَ الطَّلَاقِ عِنْدَهُ . فَالْأَوَّلُ ، كَقَوْلِهِ : إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ . وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ : إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَعَيْدِي أَحْرَارٌ ، وَنَسَائِي طَوَالِقٌ ، وَعَلَى الْحُجِّ .

وَأَمَّا النَّذْرُ الْمَعْلُوقُ بِالشَّرْطِ : فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ : إِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ وَجُودَ الشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي ، أَوْ سَلَّمَ مَالِي الْغَائِبِ ، فَعَلِّي صَوْمَ شَهْرٍ ، أَوْ الصَّدَقَةَ بِمِائَةِ : أَنَّهُ يَلْزَمُهُ .

وَتَنَازَعُوا فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُ وَجُودَ الشَّرْطِ ، بَلْ مَقْصُودُهُ عَدَمُ الشَّرْطِ ، وَهُوَ حَالِفٌ بِالنَّذْرِ . كَمَا إِذَا قَالَ : لَا أَسَافِرُ ، وَإِنْ سَافَرْتُ فَعَلِّي الصَّوْمَ ، أَوْ الْحُجَّ ، أَوْ الصَّدَقَةَ ، أَوْ عَلَى عَتَقِ رَقَبَةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ : عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ .

فَالصَّحَابَةُ وَجُمْهُورُ السَّلَفِ : عَلَى أَنَّهُ يَجْزِئُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ . وَهُوَ آخِرُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ، كَابْنِ وَهْبٍ ، وَابْنِ أَبِي الْعَمَرِ وَغَيْرِهِمَا .

وَهَلْ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ ، أَمْ يَجْزِئُهُ الْوَفَاءُ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ . وَقِيلَ : عَلَيْهِ الْوَفَاءُ . كَقَوْلِ مَالِكٍ ، وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَخُكَّاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ . وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِهِ .

وَقِيلَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِحَالٍ . كَقَوْلِ طَائِفَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ . وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ .

وَهَكَذَا تَنَازَعُوا — عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ — فِيمَنْ حَلَفَ بِالْعِتَاقِ ، أَوْ الطَّلَاقِ : أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا . كَقَوْلِهِ : إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَعَيْدِي حُرٌّ ، أَوْ امْرَأَتِي طَالِقَةٌ . هَلْ يَقَعُ ذَلِكَ إِذَا حَنَثَ ، أَوْ تَجْزِئُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ ، أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ : إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَعَلِّي أَنْ أُطْلِقَ امْرَأَتِي : لَا يَقَعُ بِهِ

الطلاق . بل ولا يجب عليه أن يفعله ، إذا لم يكن قربة . ولكن هل عليه كفارة يمين ؟ على قولين .

أحدهما : يجب عليه كفارة يمين . وهو مذهب أحد في المشهور عنه . ومذهب أبي حنيفة فيما حكاه ابن المنذر ، والخطابي ، وابن عبد البر ، وغيرهم . وهو الذي وصل إلينا في كتب أصحابه .

وحكى القاضي أبو يعلى وغيره عنه : أنه لا كفارة فيه .
والثاني : لا شيء عليه . وهو مذهب الشافعي .

فصل

وأما إذا قال : إن فعلته فعلي إذا عتق عبدي . فاتفقوا على أنه لا يقع العتق لمجرد الفعل . لكن يجب عليه العتق . وهو مذهب مالك ، وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة .

وقيل : لا يجب عليه شيء . وهو قول طائفة من التابعين . وقول داود ، وابن حزم .

وقيل : عليه كفارة يمين . وهو قول الصحابة ، وجهور التابعين . ومذهب الشافعي وأحمد . وهو مخير بين التكفير والإعتاق ، على المشهور عنهما .
وقيل : يجب التكفير عيناً .

ولم ينقل عن الصحابة شيء في الحلف بالطلاق - فيما بلغنا ، بعد كثرة البحث وتتبع كتب المتقدمين والمتأخرين - بل المنقول عنهم : إما ضعيف - بل كذب من جهة النقل - وإما أن لا يكون فيه دليل على وقوع الحلف بالطلاق . فإن الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق في عهدهم . ولكن نقل عن طائفة منهم في الحلف بالعتق : أنه تجزئته كفارة يمين . كما إذا قال : إن فعلت كذا فعبدي حر . وقد نقل عن بعض هؤلاء نقيض هذا القول ، وأنه يعتق .

وقد تكلمنا على أساس ذلك في غير هذا الموضع .
ومن قال من الصحابة والتابعين : إنه لا يقع العتق . فإنه لا يقع الطلاق
بطريق الأولى . كما صرح بذلك من صرح به من التابعين .
وبعض العلماء : ظن أن الطلاق لا نزاع فيه . فاضطره ذلك إلى أن عكس
موجب الدليل . فقال : يقع الطلاق ، دون العتاق .
وقد بسط الكلام على هذه المسائل - وبيّن ما فيها من مذاهب الصحابة
والتابعين لهم بإحسان . والأئمة الأربعة ، وغيرهم من علماء المسلمين ، وحجة كل
قول - في غير هذا الموضع .

وتنازع العلماء : فيما إذا حلف بالله ، أو بالطلاق ، أو بالظهار ، أو الحرام ،
أو النذر : أنه لا يفعل شيئاً ، ففعله ناسياً ليمينه ، أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه :
فهل يحنث ؟ كقول أبي حنيفة ومالك ، وأحد القولين للشافعي ، وإحدى الروايات
عن أحمد . أو لا يحنث بحال ؟ كقول للمكيين ، والقول الآخر للشافعي ، والرواية
الثانية عن أحمد . أو يفرق بين اليمين بالطلاق والعتاق وغيرها ؟ كالرواية الثالثة
عن أحمد . وهو اختيار القاضي والخرقي وغيرها من أصحاب أحمد . والفقهاء من
أصحاب الشافعي .

وكذلك لو اعتقد : أن امرأته بانت بفعل المحلوف عليه . ثم تبين له : أنها لم
تبين . ففيه قولان .

وكذلك إذا حلف بالطلاق ، أو غيره ، على شيء يعتقد كما حلف عليه ،
فتبين بخلافه . ففيه ثلاثة أقوال كما ذكر .

ولو حلف على شيء يشك فيه ، ثم تبين صدقه . ففيه قولان : عند مالك يقع .
وعند الأكثرين لا يقع . وهو المشهور من مذهب أحمد . والنصوص عنه في رواية
حرب : التوقف في هذه المسألة . فيخرج على وجهين . كما إذا حلف ليفعلن اليوم
كذا . ومضى اليوم ، وشك في فعله . هل يحنث ؟ على وجهين .

واتفقوا على أنه يرجع في اليمين إلى نية الحالف . إذا احتملها لفظه ، ولم يخالف الظاهر ، أو خالفه وكان مظلوما .

وتنازعوا : هل يرجع إلى سبب اليمين وبساطها وما يصحبها ؟ على قولين . فمذهب المدنيين - كلاك وأحمد وغيره - أنه يرجع إلى ذلك . والمعروف في مذهب أبي حنيفة والشافعي : أنه لا يرجع . لكن في مسائلهما ما يقتضى خلاف ذلك . وإن كان السبب أعم من اليمين : عمل به عند من يرى السبب . وإن كان خاصاً : فهل يقصر اليمين عليه ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره .

وإن حلف على معين يعتقد على صفة ، فتبين خلافها : ففيه أيضاً قولان . وكذلك لو طلق امرأته لصفة . ثم تبين بخلافها . مثل أن يقول : أنت طالق أن دخلت الدار - بالفتح - أى لأجل دخولك الدار ، ولم تكن دخلت : فهل يقع به الطلاق ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره . وكذلك إذا قال : أنت طالق لأنك فعلت كذا ، ونحو ذلك . ولم تكن فعلته .

ولو قيل له : امرأتك فعلت كذا . فقال : هي طالق . ثم تبين أنهم كذبوا عليها . ففيه قولان .

الطلاق في الحيض ، ولفظ « الثلاث » ولفظ « الحرام »

وتنازع الناس في الطلاق المحرم ، كالطلاق في الحيض . وجمع الثلاث عند الجمهور الذين يقولون : إنها حرام . ولكن الأربعة وجمهور العلماء يقولون : كونه حراماً لا يمنع وقوعه . كما أن الظهار محرم ، وإذا ظاهر : ثبت عليه حكم الظهار . وكذلك النذر : قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عنه . ومع هذا يجب عليه الوفاء به بالنص والإجماع .

والذين قالوا : لا يقع ، اعتقدوا أن كل مانهى الله تعالى عنه فإنه يقع فاسداً . لا يترتب عليه حكمه .

والجمهور : فرقوا بين أن يكون الحكم نعمة لا تناسب فعل المحرم ، كحل الأموال ، والأبضاع ، وإجزاء العبادات . وبين أن يكون عقوبة تناسب فعل المحرم ، كالإيمان والتحریم . فإن المنهى عن شيء ، إذا فعله : قد يلزمه بفعله كفارة ، أو حد ، أو غير ذلك من العقوبات .

فكذلك قد ينهى عن فعل شيء . فإذا فعله : لزمه به واجبات ومحرمات . ولكن لا ينهى عن شيء إذا فعله : أحلت له - بسبب فعله المحرم - الطيبات ، فبرئت ذمته من الواجبات . فإن هذا من باب الإكرام والإحسان . والمحرمات لا تكون سبباً محضاً للإكرام والإحسان ، بل هي سبب للعقوبات ، إذا لم يعف الله تبارك وتعالى . كما قال تعالى (٤ : ١٦٠) فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) وقال تعالى (٦ : ١٤٦) وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر - إلى قوله تبارك وتعالى - ذلك جزيناهم ببيغهم) .

وكذلك ما ذكره ربنا سبحانه وتعالى في قصة البقرة ، من كثرة لجأجتهم وتنطعهم في سؤا لهم ، وتوقفهم عن امتثال أمره : فقد كان سبباً لزيادة التشديد عليهم فيما أوجب . ومنه قوله تعالى (٥ : ١٠١) لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) .

وحديث النبي صلى الله عليه وسلم « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً : من سأل عن شيء لم يحرم ، فحرم من أجل مسألته » .

ولما سألوه عن الحج « أفى كل عام ؟ قال : لا . ولو قلت : نعم لوجب . ولو وجب لم تطيقوه . ذروني ، ما تركتكم . فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤا لهم ، واختلافهم على أنبيائهم . فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه . وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

ومن هنا قال طائفة من العلماء : إن الطلاق الثلاث حُرمت به المرأة ، عقوبة للرجل حتى لا يطلق هذا الطلاق . فإن الله يبغض الطلاق . وإنما تأمر به الشياطين

والسحرة ، كما قال تعالى في السحر (٢ : ١٠٢) فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الشيطان ينصب عرشه على البحر . ويبعث جنوده ، فأقربهم إليه منزلة : أعظمهم فتنة . فيأتى أحدهم ، فيقول : ما زلتُ به حتى شرب الخمر . فيقول : الساعة يتوب . ويأتى الآخر ، فيقول : ما زلتُ به حتى فعل كذا وكذا . فيقول : الساعة يتوب . ويأتى الآخر ، فيقول : ما زلتُ به حتى فرقت بينه وبين امرأته . فيقبله بين عينيه ، ويقول : أنتَ ، أنتَ ، أنتَ » .

حكمة قصر الطلاق على ثلاث

وقد روى أهل التفسير والحديث والفقه : أنهم كانوا في أول الإسلام يطلقون بغير عدد . يطلق الرجل المرأة . ثم يدعها ، حتى إذا شارفت انقضاء العدة راجعها . ثم يطلقها ضراراً . فقصرهم الله على الطلقات الثلاث . فإن الثلاث أول حدِّ الكثرة ، وآخر حدِّ القلة .

ولولا أن الحاجة داعية إلى الطلاق : لكان الدليل يقتضى تحريمه ، كما دلت عليه الآثار والأصول . ولكن الله تعالى أباحه رحمة منه بعباده ، لحاجتهم إليه أحياناً . وحرمه في مواضع باتفاق العلماء . كما إذا طلقها في الحيض ، ولم تكن سألته الطلاق . فإن هذا الطلاق حرام باتفاق العلماء . والله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بأفضل الشرائع ، وهى الحنفية السمحة . كما قال صلى الله عليه وسلم « أحب الدين إلى الله : الحنفية السمحة » فأباح لعباده المؤمنين الوطء بالنكاح والوطء بملك اليمين .

واليهود والنصارى : لا يوطئون إلا بالنكاح . لا يوطئون بملك اليمين .

وأصل ابتداء الرق : إنما يقع من السبي والغنائم . والغنائم لم تحل إلا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم . كما ثبت في الحديث الصحيح : أنه قال « فَضَّلْنَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة . وجعلت لى الأرض مسجداً

وطهورا . وأحلت لى الفنائم ، ولم تحل لأحد كان قبلنا . وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة . وأُعْطِيت الشفاعة » .

فأباح الله سبحانه للمؤمنين أن ينكحوا ، وأن يطلقوا ، وأن يتزوجوا المرأة المطلقة ، بعد أن تتزوج بغير زوجها .

والنصارى يحرمون النكاح على بعضهم . ومن أباحوا له النكاح : لم يبيحوا له الطلاق .

واليهود يبيحون الطلاق . لكن إذا تزوجت المطلقة بغير زوجها : حرمت عليه عندهم .

والنصارى لا طلاق عندهم . واليهود لا مُرَاجَعَة عندهم ، بعد أن تتزوج غيره . والله تعالى أباح للمؤمن هذا وهذا .

ولو أبيع الطلاق بغير عدد - كما كان في أول الأمر - كان الناس يطلقون دائماً ، إذ لم يكن أمر يجرهم عن الطلاق : ففي ذلك من الضرر والفساد ما أوجب تحريم ذلك .

ولم يكن فساد الطلاق لجرد حق المرأة فقط ، كالطلاق في الحيض ، حتى يباح دائماً بسؤالها . بل نفس الطلاق ، إذا لم تدع إليه الحاجة : منهى عنه باتفاق العلماء ، إما نهى تحريم ، وإما نهى تنزيه .

وما كان مباحاً للحاجة : يقدر بقدر الحاجة . والثلاث : هى مقدار ما أبيع للحاجة . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال . يلتقيان ، فيعرض هذا ، ويعرض هذا . وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » .

وكما قال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر : أن تُحِدَّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج . فإنها تُحِدَّ عليه أربعة أشهر وعشرا » .

وكما رخص للمهاجر : أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً .

وهذه الأحاديث فى الصحيح . وهذا مما احتج به من لا يرى وقوع الطلاق

إلا مع القصد . ولا يرى وقوع طلاق المسكره . كما لا يكفر من تكلم بكلمة من الكفر مكرهاً ، بالنص والإجماع . ولو تكلم بالكفر مستهزئاً بآيات الله . وبالله ورسوله : كفر . كذلك من تكلم بالطلاق هازلاً : وقع به ^(١) .

ولو حلف بالكفر ، فقال : إن فعل كذا فهو برىء من الله ورسوله . أو فهو يهودى أو نصرانى : لم يكفر بفعل المحلوف عليه ، وإن كان هذا حكماً معلقاً بشرط فى اللفظ . لأن مقصوده الحلف به ، بغضاً له ونفوراً عنه . لا إرادة له . بخلاف من قال : إن أعطيتموني ألفاً كفرت . فإن هذا يكفر .

وهكذا يقول من يفرق بين الحلف بالطلاق وتعليقه بشرط لا يقصد وجوده . وبين الطلاق المقصود عند وقوع الشرط .

هل الخلع فسخ أو طلاق ؟

ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أن الخلع فسخ للنكاح . وليس هو من الطلاقات الثلاث . كقول ابن عباس . والشافعى وأحمد ، فى أحد قوليهما . لأن المرأة افتدت نفسها من الزوج ، كافتداء الأسير . ليس هو من الطلاق المكره فى الأصل . ولهذا يباح فى الحيض ، بخلاف الطلاق .

وأما إذا عدل هو عن الخلع ، وطلقها إحدى الثلاث بعوض : فالتفريط منه . وذهب طائفة من السلف - كعثمان بن عفان وغيره - إلى أنه لا يجب فى الخلع عدة إلا استبرأؤها . وهو مذهب إسحاق وغيره . ورووا فى ذلك حديثاً مرفوعاً . وبعض المتأخرين من أصحاب الشافعى وأحمد : جعلوه مع الأجنبية فسخاً كالإقالة . والصواب : أنه مع الأجنبية كما هو مع المرأة . فإنه إذا كان افتداء للمرأة ، كما يفتدى الأسير ، فقد يفتدى الأسير بمال منه وبمال من غيره . وكذلك العبد

(١) لاسواء . فإنما كفر لاتخاذ آيات الله هزواً . وإذا هزل أو سخر بقول لا يقصده ولا يخطر له معناه على بال . فما بال الزوجة والأولاد والزوجية التى لا غبار عليها تفصم عراها ؟ وهل ما يروى فى هذا من القوة والثبوت بحيث يقوى على فصمها ؟ !

يعتق بمال يبذله هو ، وبمال يبذله الأجنبي . وكذلك الصلح . يصح مع المدعى عليه ، ومع أجنبي . فإن هذا جميعه من باب الإسقاط والإزالة .

وإذا كان الخلع رفعا للنكاح ، وليس هو من الطلاق الثلاث : فلا فرق بين أن يكون المال المبذول من المرأة ، أو من أجنبي .

وتشبيه فسخ النكاح بفسخ البيع : فيه نظر . فإن البيع لا يزول إلا برضى المتبايعين . لا يستقل أحدهما بإزالته ، بخلاف النكاح . فإن المرأة ليس لها إزالته . بل الزوج يستقل بذلك . لكن افتداؤها نفسها منه كافتداء الأجنبي لها . ومسائل الطلاق ، وما فيها من الإجماع والنزاع : مبسوطة في غير هذا الموضع .

* * *

والمقصود هنا : أنه إذا وقع به الثلاث : حرمت عليه المرأة بإجماع المسلمين . كما دل عليه الكتاب والسنة . ولا تباح له إلا بنكاح ثانٍ مقصود به قصد النكاح الأول ، وبوطئه لها ، عند عامة السلف والخلف . فإن النكاح المأمور به : ومُر فيه بالعقد وبالوطء ، بخلاف المنهى عنه . فإنه نهى فيه عن كلٍّ من العقد والوطء . ولهذا كان النكاح الواجب والمستحب : يؤمر فيه بالوطء مع العقد . والنكاح المحرم : يحرم فيه مجرد العقد .

وقد ثبت في الصحيح « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لامرأة رفاعة القرظي - لما أرادت أن ترجع إلى رفاعة بدون الوطء - لا ، حتى تذوق عُسَيْلتَه . ويذوق عُسَيْلتك » .

وليس في هذا خلاف إلا عن سعيد بن المسيب ، فإنه - مع أنه أعلم التابعين - لم تبلغه السنة في هذه المسألة .

والنكاح المبيح : هو النكاح المعروف عند المسلمين . وهو النكاح الذي جعل الله فيه بين الزوجين سكونا ومودة ورحمة . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه « حتى تذوق عُسَيْلتَه ، ويذوق عُسَيْلتك » .

فأما نكاح المحلل : فإنه لا يحلها للأول عند جماهير السلف .
وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لعن الله المحلل والمحلل له »
وقال عمر بن الخطاب « لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجتهما » .
وكذلك قال عثمان ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر رضى الله عنهم وغيرهم
« إنه لا يبيحها إلا نكاح رغبة ، لا نكاح تحليل » ولم يعرف عن أحد من
الصحابة : أنه رخص في نكاح التحليل .
ولكن تنازعوا في نكاح «المتعة» فإن نكاح المتعة خير من نكاح التحليل
من ثلاثة أوجه .

أحدها : أنه كان مباحاً في أول الإسلام ، بخلاف التحليل .
الثاني : أنه رخص فيه ابن عباس ، وطائفة من السلف ، بخلاف التحليل .
فإنه لم يرخص فيه أحد من الصحابة .

الثالث : أن المتمتع له رغبة في المرأة ، وللمرأة رغبة فيه إلى أجل . بخلاف
الحلل . فإن المرأة ليس لها رغبة فيه بحال . وهو ليس له رغبة فيها كذلك . بل
رغبته في أخذ ما يعطاه . وإن كان له رغبة : فهي من رغبته في الوطء ، وقضاء
الشهوة فقط ، لا في اتخاذها زوجة . فهي رغبة من جنس رغبة الزاني . ولهذا قال
ابن عمر « لا يزالان زانيين ، وإن مكثا عشرين سنة . إذا الله علم من قلبه : أنه
يريد أن يحلها له » ولهذا انهدمت فيه خصائص النكاح . فإن النكاح المعروف :
كما قال الله تعالى (٣٠ : ٢١) ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا
إليها . وجعل بينكم مودةً ورحمةً) والتحليل فيه : البغضة والنفرة ولهذا لا يظهره
أصحابه . بل يكتمونونه ما استطاعوا كما يُكتم السفاح .

ومن شعائر النكاح : إعلانه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أعلنوا
النكاح ، واضربوا عليه بالدف » ولهذا يكفي في إعلانه : الشهادة عليه . عند طائفة
من العلماء . وطائفة أخرى : توجب الإشهاد والإعلان . فإذا تواصلوا بكتمانها : بطل
٢٠ - مجموعة

ومن ذلك : الوأمة عليه ، والنثار ، والطيب ، والشراب . ونحو ذلك مما جرت به عادة الناس فى النكاح .

وأما التحليل : فإنه لا يفعل فيه شئ من هذا . لأن أهله لم يريدوا أن يكون المحلل زوج المرأة . ولا أن تكون المرأة زوجه . وإنما المقصود عندهم : استعارته لينزو عليها . كما جاء فى الحديث المرفوع : تسميته « بالتيس المستعار » ولهذا شبه بعمار العشريين ، الذى يكثرى للتفقيز على الإناث . ولهذا لا تبقى المرأة مع زوجها إذا عادت إليه بعد التحليل كما كانت قبله . بل لا بد أن يحصل بينهما نوع من النفرة . ولهذا لم يكن فى التحليل مقصود صحيح يأمر به الشارع . وصار الشيطان يشبه فيه بأشياء مخالفة للاجماع ، بل للفترة .

فصار طائفة من عامة الناس : يظنون أن ولادتها لذكر يحلها ، أو أن وطئها بالرجل على قدمها ، أو رأسها ، أو فوق سقف ، أو مئيل هى تحته : يحلها . ومنهم : من يظن أنهما إذا التقيا بعرفات ، كما التقى آدم وامرأته : أحلها ذلك ومنهم : من إذا تزوجت بالمحلل : لم تمكنه من نفسها . بل تمكنه من أمة لها .

ومنهم : من تعطيه شيئاً ، وتوصيه بأن يقر بوطئها . ومنهم : من يحلل الأم وبناتها . إلى أمور أخر ، قد بسطت فى غير هذا الموضع بينها فى كتاب « بيان الدليل على بطلان التحليل » . ولا ريب : أن المنسوخ من الشريعة ، وما تنازع فيه السلف : خير من مثل هذا . فإنه لو قدر أن الشريعة تأتى بأن الطلاق لا عدله : لكان هذا ممكناً . وإن كان هذا منسوخاً .

وأما إن يقال : إن من طلق امرأته : فإنها لا تحل له حتى يستكرى أو تستكرى هى من يطؤها ، فهذا لا تأتى به شريعة .

وكثير من أهل التحليل يفعلون أشياء محرمة باتفاق المسلمين . فإن المرأة الممتدة :

لا يحل لغير زوجها أن يصرح بخطبتها . سواء كانت معتدة من عدة طلاق ، أو عدة وفاة . قال تعالى (٢ : ٢٣٥) ولا جناح عليكم فيما عَرَضْتُمْ به من خِطْبَةِ النساءِ أو أَكُنْتُمْ في أنفسكم . علم الله أنكم ستذكروهن . ولكن لا تواعدوهن سرا ، إلا أن تقولوا قولا معروفا . ولا تعزموا عُقْدَةَ النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) . .

فنهى الله سبحانه وتعالى عن المواعدة سرا ، وعن عزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . وإذا كان هذا في عدة الموت : فهو في عدة الطلاق أشد باتفاق المسلمين . فإن المطلقة قد ترجع إلى زوجها بخلاف من مات عنها . وأما التعريض : فإنه يجوز في عدة المتوفى عنها ، ولا يجوز في عدة المطلقة الرجعية . وفيما سواها نزاع .

فهذه المطلقة ثلاثاً : لا تحل لأحد أن يواعدها سرا ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين .

وإذا تزوجت بزواج ثان ، وطلقها ثلاثاً : لم يحل للأول أن يواعدها سرا . ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ، باتفاق المسلمين . وذلك أشد وأشد وإذا كانت مع زوجها : لم يحل لأحد أن يخطبها ، لا تصريحاً ولا تعريضاً باتفاق المسلمين . فإذا كانت لم تزوج بعد : لم يحل للمطلق ثلاثاً أن يخطبها ، لا تصريحاً ولا تعريضاً باتفاق المسلمين .

وخطبتها في هذه الحال : أعظم من خطبتها بعد أن تزوج بالثاني . وهو أن أهل التحليل : قد يواعد أحدهم المطلقة ثلاثاً ويعزمان - قبل أن تنقضي عدتها . وقبل نكاح الثاني - على عقدة النكاح ، بعد النكاح الثاني - نكاح المحلل - ويعطيها ما تنفقه على شهود عقد التحليل والمحلل . وما تنفقه على نفسها عليها في عدة التحليل . والزواج المحلل لا يعطيها مهرأ ولا نفقة عدة ولا متعة طلاق .

فإن كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز في عدة نكاحها بالثاني : أن يخطبها الأول ، لا تصريحاً ولا تعريضاً . فكيف إذا خطبها قبل أن تزوج بالثاني ؟ .
وإذا كان بعد أن يطلقها الثاني : لا يحل للأول أن يواعدھا سرّاً ، ولا أن يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . فكيف إذا فعل ذلك من قبل أن تطلق ؟ بل قبل أن تزوج ؟ بل قبل أن تنقضى عدتها منه ؟

فهذا كله : يحرم باتفاق المسلمين . وكثير من أهل التحليل يفعله .
وليس في التحليل صورة اتفق المسلمون على حلها . ولا صورة أباحها النص .
بل من صور التحليل : ما أجمع المسلمون على تحريمه .
ومنها ما تنازع فيه العلماء .

وأما الصحابة : فلم يثبت عن أحد منهم : أنه أباح شيئاً من صور التحليل .
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه « لعن المحلل والمحلل له » .
وهذا - وغيره - يبين : أن من التحليل ما هو شر من نكاح المتعة وغيره من الأنكحة التي تنازع فيها السلف .

وعلى كل حال : فالصحابة أفضل هذه الأمة ، وبعدهم التابعون ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « خير القرون : القرن الذي بعثت فيهم . ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

فنكاح : تنازع السلف في جوازه : أقرب من نكاح أجمع السلف على تحريمه . وإن تنازع فيه الخلف . فإن أولئك أعظم علماً وديناً .

وما اشتبه على بعضهم تحريمه : كان أمره أحق مما اتفقوا على تحريمه . وإن اشتبه تحريمه على من بعدهم . والله تعالى أعلم .

والحمد لله رب العالمين ، وصلواته وسلامه على محمد وآله أجمعين .

شرع الإسلام في

الفرق بين الطلاق الحلال والحرام

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

٦٦١ - ٧٢٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقى إلا بالله

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ، شيخ الإسلام تقي الدين : أحمد بن تيمية
رضى الله عنه وأرضاه . وجعل الجنة مثقله ومثواه :
الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه
وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً .
أما بعد ، فهذا :

فصل

مختصر فيما يحل من الطلاق وما يحرم . وهل يلزم الطلاق المحرم ، أو لا يلزم ؟ .
فيقول : الطلاق منه ما هو محرم بالكتاب والسنة والإجماع .
ومنه ما ليس بمحرم .

فالطلاق المباح باتفاق العلماء : أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة ، إذا
ظهرت من حيضها ، بعد أن تغتسل ، وقبل أن يطأها . ثم يدعها ، فلا يطلقها حتى
تنقضي عدتها . وهذا الطلاق : يسمى طلاق السنة . فإن أراد أن يرتجعها في العدة
فله ذلك بدون رضاها ، ولارضى وليها ، وبلامهر جديد . وإن تركها حتى تنقضي
العدة : فعليه أن يسرحها بإحسان . فقد بانت منه .

فإن أراد أن يتزوجها ، بعد انقضاء العدة : جاز له ذلك ، لكن لا بد أن يكون
بعقد جديد ، كما تزوجها ابتداء ، أو يتزوجها غيره .
ثم إذا ارتجعها في العدة ، أو تزوجها بعد العدة ، وأراد أن يطلقها : فإنه
يطلقها كما تقدم .

ثم إذا ارتجعها ، أو تزوجها مرة ثانية ، وأراد أن يطلقها : فإنه يطلقها كما تقدم .
فإذا طلقها الطلقة الثالثة : حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، كما حرم الله
ذلك ورسوله . فحينئذ لا يباح له أن يتزوجها ويعقد عليها إلا عقد النكاح
المعروف ، الذى يفعله الناس إذا كان الرجل راغباً فى نكاح المرأة ليعاشرها ،
لا لأجل أن يفارقها .

وأما إن تزوجها بقصد أن يحلها لغيره : فإنه محرم عند أكثر العلماء ، كما نقل
عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وغيرهم ، كما دل على ذلك النصوص النبوية
والأدلة الشرعية .

ومن العلماء من رخص فى ذلك ، كما قد بين ذلك فى غير هذا الموضع .
وإن كانت المرأة ممن لا تحيض ، لصغرها ، أو كبرها : فإنه يطلقها متى شاء .
وسواء كان وطئها أو لم يكن وطئها . فإن هذه عدتها ثلاثة أشهر . ففى أى وقت
طلقها فقد طلقها لعدتها . فإنها لا تعتد بقروء ولا بحمل .
لكن من العلماء من يسمى ذلك « طلاق سنة » ومنهم من لا يسميه طلاق
سنة ولا بدعة .

وإن طلقها فى الحيض ، أو طلقها بعد أن يظأها ، وقبل أن يتبين حملها :
فهذا الطلاق محرم . ويسمى « طلاق البدعة » وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع .
وإن كان قد تبين حملها ، وأراد أن يطلقها : فله أن يطلقها . وهل يسمى هذا
« طلاق سنة » أو لا يسمى طلاق سنة ولا بدعة ؟ فيه نزاع لفظى .

وهذا الطلاق المحرم فى الحيض ، وبعد الوطء ، وقبل تبين الحمل : هل يقع
أو لا يقع ؟ سواء كانت واحدة ، أو ثلاثاً ؟ فيه قولان معروفان للسلف والمخلف .
وإن طلقها ثلاثاً فى طهر واحد بكلمة أو كلمات ، مثل أن يقول : أنت
طالق ثلاثاً ، أو طالق وطالق وطالق ، أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق ، أو
يقول : عشر تطليقات ، أو مائة طلقة ، أو ألف طلقة ، ونحو ذلك من العبارات .

فهذا للعلماء - من السلف والخلف - فيه ثلاثة أقوال ، سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها .

ومن السلف من فَرَّق بين المدخول بها وغير المدخول بها .

وفيه قول رابع محدث مبتدع .

أحد الأقوال : أنه طلاق مباح لازم . وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية القديمة عنه . اختارها الخرق .

والثاني : أنه طلاق محرم . وهو قول مالك وأبي حنيفة ، وأحمد في الرواية المتأخرة . اختارها أكثر أصحابه .

وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين . والذي قبله منقول عن بعضهم .

والثالث : أنه محرم . ولا يلزم منه إلا طلاق واحدة . وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثل الزبير ابن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف . ويروى عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس رضي الله عنهم القولان . وهو قول داود وأكثر أصحابه . ويروى ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين ، وابنه جعفر بن محمد . ولهذا ذهب إلى ذلك من ذهب من الشيعة . وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل .

وأما القول الرابع - وهو الحديث المبتدع ، الذي قاله بعض المعتزلة والشيعة - ولا يعرف عن أحد من السلف : فهو أنه لا يلزمه شيء .

الطلاق المشروع : هو الرجعي

والقول الثالث : هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة . فإن كل طلاق شرعه الله في القرآن لمدخول بها : إنما هو الطلاق الرجعي . لم يشرع الله لأحد أن يطلق الثلاث جميعاً . ولا شرع له أن يطلق المدخول بها طلاقاً بائناً .

لكن إذا طلقها قبل الدخول بها بانت منه . فإذا انقضت عدتها بانت منه .

فالطلاق ثلاثة أنواع : باتفاق المسلمين .

الطلاق الرجعى . وهو الذى يمكن للزوج أن يرجعها فيه بغير اختيارها . وإذا مات أحدهما فى العدة ورثه الآخر .
والطلاق البائن : وهو ما يبقى المطلق فيه خاطباً من الخطاب . لا تباح له إلا بعقد جديد .

والطلاق المحرم لها : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . وهو ما إذا طلقها ثلاث نطليقات متفرقات ، كما أذن الله ورسوله . وهو أن يطلقها ، ثم يراجعها فى العدة ، أو يتزوجها ثم يطلقها ثم يرجعها . أو يتزوجها . ثم يطلقها الطلقة الثالثة . فهذا الطلاق المحرم لها ، حتى تنكح زوجاً غيره باتفاق العلماء .
وليس فى كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم طلاق بائن يحسب من الثلاث .

الخلع فسخ لا طلاق

ولهذا كان مذهب فقهاء الحديث - كالإمام أحمد فى ظاهر مذهبه ، والشافعى فى أحد قوليه ، وإسحق بن راهويه ، وأبى ثور ، وابن المنذر ، وداود ، وغيرهم - :
أن الخلع فسخ للنكاح ، وفرقه بائنة بين الزوجين . لا يحسب من الثلاث . وهذا هو الثابت عن الصحابة رضى الله عنهم كابن عباس .
ولذلك ثبت عن عثمان بن عفان ، وابن عباس وغيرهما : أن المختلعة ليس عليها أن تعتد بثلاثة قروء . إنما عليها الاستبراء بحیضة .

وهو قول إسحق بن راهويه وابن المنذر . وهو إحدى الروايتين عن أحمد .
وروى فى ذلك أحاديث معروفة فى السنن عن النبى صلى الله عليه وسلم يصدق بعضها بعضاً . وتبين أن ذلك ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم .
وقد روى عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم : أنهم جعلوا الخلع طلاقاً .

لكن ضعف أئمة الحديث - كالإمام أحمد بن حنبل ، وابن خزيمة ، وابن المنذر ،
والبيهقي ، وغيرهم - ماروى في ذلك عنهم .

فصل

والخلع : أن تبذل المرأة عوضاً لزوجها ليفارقها . قال الله تعالى (٢ : ٢٢٧ - ٢٣١)
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء . ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في
أرحامهن ، إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر . وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ، إن
أرادوا إصلاحاً . ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف . وللرجال عليهن درجة . والله
عزيز حكيم . الطلاق مرتان . فإمساك بمعروف ، أو تسريح بإحسان . ولا يحل لكم
أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله . فإن خفتم أن
لا يقيما حدود الله : فلا جناح عليهما فيما افتدت به . تلك حدود الله . فلا تعتدوها .
ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تسكح زوجاً غيره . فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا . إن ظنا أن يقيما
حدود الله . وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون . وإذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فأمسكوهن بمعروف . أو سرحوهن بمعروف . ولا تمسكوهن ضرراً لتعتدوا .
ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه . ولا تتخذوا آيات الله هزواً . واذكروا نعمة الله
عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به . واتقوا الله . واعلموا أن
الله بكل شئ عليم) .

فبين الله سبحانه أن المطلقة بعد الدخول تتربص ، أى تنتظر ثلاثة قروء .
و«القرء» عند أكثر الصحابة - كعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبى موسى ،
وغيرهم - الحيض . ولا تزال في العدة حتى تنقضى الحيضة الثالثة . وهذا مذهب
أبى حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه . وذهب ابن عمر وعائشة وغيرها : إلى أن
العدة تنقضى بطئها في الحيضة الثالثة . وهو مذهب مالك والشافعى .

فأما المطلقة قبل الدخول : فيقول الله تعالى فيها (٣٣ : ٤٩) يا أيها الذين

آمنوا إذا نكحتم المؤمنات . ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، فالسكن عليهن من عِدَّةٍ تعتدونها . فتمتعوهن وسرحوهن سراحاً جيلاً) .

ثم قال « وبعولتهن أحق بردهن في ذلك » أى في ذلك التبرص .

ثم قال « الطلاق مرتان » فبين أن الطلاق الذى ذكره ، وهو الطلاق الرجعى الذى يكون فيه الزوج أحق بردها : هو مرتان ، مرة بعد مرة ، كما إذا قيل للرجل : سبح مرتين ، أو سبح ثلاث مرات ، أو مائة مرة . فلا بد أن يقول : سبحان الله ، سبحان الله . حتى يستوفى العدد . فلو أراد أن يُجمل ذلك ، فيقول « سبحان الله » ويقول « مرتين » أو « مائة مرة » لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة . والله تعالى لم يقل : الطلاق طلقتان . بل قال « مرتان » فإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق ثنتين ، أو ثلاثاً ، أو عشرأ ، أو ألفاً . لم يكن قد طلقها إلا مرة واحدة .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأُم المؤمنين جُويرية رضى الله عنها « لقد قلتُ بعدك أربعَ كلمات ، لو وزنتُ بما قُلْتِيه لوزتَهن : سبحان الله عدد خلقه . سبحان الله زينةَ عرشه . سبحان الله رضى نفسه . سبحان الله مداد كلماته » معناه : أن الله سبحانه يستحق التسبيح بعدده . وذلك : كقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد » ليس المراد : أنه يسبح تسبيحاً بقدر ذلك .

فالمقدار : تارة يكون وصفاً لفعل العبد ، وفعله محصور . وتارة يكون لما يستحقه الرب سبحانه . فذلك الذى يعظم قدره . وإلا فلو قال المصلى فى صلاته « سبحان الله عدد خلقه » لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة .

ولما شرع النبي صلى الله عليه وسلم للمصلى : أن يسبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، ويحمد ثلاثاً وثلاثين ، ويكبر ثلاثاً وثلاثين . فلو قال « سبحان الله والحمد لله والله أكبر عدد خلقه » لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة .

ولا نعرف أحداً طلق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة فألزمه النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاث . ولا روى في ذلك حديث صحيح ولا حسن . ولا نقل أهل الكتب المعتمدة عليها في ذلك شيئاً . بل رويت في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث ، بل موضوعة . بل الذي ثبت في صحيح مسلم وغيره - من السنن والمسانيد - عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر : طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر رضى الله عنه : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة . فلو أمضيناه عليهم ؟! فأمضاه عليهم » .

وفي رواية لمسلم وغيره عن طاوس أن أبا الصهباء قال لابن عباس « أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وثلاثاً من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم » .

وفي رواية : أن أبا الصهباء ، قال لابن عباس « هات من هناتك . ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر واحدة ؟ قال : قد كان ذلك . فلما كان في زمن عمر : تتابع الناس في الطلاق . فأجازه عليهم » وروى الإمام أحمد في مسنده : حدثنا سعيد بن إبراهيم حدثنا أبى عن محمد بن إسحق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « طلق رُ كانه بن عبد يزيد - أخو بنى المطلب - امرأته ثلاثاً في مجلس واحد . فحزن عليها حزناً شديداً . قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف طلقها ؟ قال : طلقها ثلاثاً . قال فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فإنما تلك واحدة . فأرجعها إن شئت . قال : فارجعها » فكان ابن عباس يرى أن الطلاق عند كل طهر . وقد أخرجه أبو عبد الله الضياء المقدسى في كتابه « المختارة » الذي هو أصح من صحيح الحاكم . وهكذا روى أبو داود وغيره من حديث ابن جريح عن بعض ولد أبى رافع عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما

وهذا موافق لما رواه طاووس عن ابن عباس .
وعكرمة أعلم الناس بابن عباس . فإن عكرمة كان مولاه وصاحباً له . وكان
طاووس خاصاً عند ابن عباس ، يجتمع به مع خاصة ابن عباس ، لتعظيم ابن عباس
له . وعطاء وغيره - من أصحابه - كانوا يجتمعون به مع العامة . ولهذا كان طاووس ،
وعكرمة : يفتيان بأن الثلاث واحدة . وكذلك ابن إسحاق لما روى هذا الحديث
أخذ به لصحته عنده . وكان يقول : رجل جهل السنة فرد إليها .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة « في مجلس واحد ؟ قال : نعم » يتناول
ما إذا طلقها بكلمة واحدة ، أو كلمات متفرقات في مجلس واحد . فإنه لم يقل :
بكلمة أو كلمات .

وهذا مما لا أعرف فيه نزاعاً بين العلماء . فإن الأصل : أن جمع الثلاث في
الطهر الواحد يحرم عند الجمهور . فليس له أن يردف الطلاق الطلاق .
ولكن تنازع هؤلاء : هل له أن يطلقها واحدة ثانية في الطهر الثاني ،
وثالثة في الطهر الثالث من غير رجعة ؟ على قولين . هما روايتان عن أحمد .
إحداها : له ذلك . وهو قول أبي حنيفة .

والثانية : ليس له ذلك . وهو مذهب مالك ، وظاهر مذهب أحمد المشهور
عنه . وعليه أكثر الأصحاب .

وذلك : أن الله أمر المطلق - إذا بلغت المطلقة أجلها - أن يسكها بمعروف ،
أو يسرحها بإحسان . فلم يجعل له قسماً ثالثاً يفعله ، وطلاقه مرة ثانية : ليس
إمساكاً لها بمعروف ، أو تسريحاً بإحسان . فإن التسريح بالإحسان : هو أن
يُسَيِّبَهَا إذا انقضت العدة . فلا يحبسها .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة « في مجلس واحد ؟ » مفهومه : أنه لو
لم يكن في مجلس واحد ، لم يكن الأمر كذلك . وذلك : لأنها لو كانت في مجالس
لأمكن في العادة : أن يكون قد ارتجعها . فإنها عنده . والطلاق بعد الرجعة يقع .

والفهوم لا عموم له في جانب المسكوت عنه . بل قد يكون فيه تفصيل ،
كقوله « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » أو لم « ينجسه شيء » وهو إذا بلغ
قلتین فقد يحمل الخبث ، وقد لا يحمله .

وموله « في الإبل السائمة : الزكاة » وهي إذا لم تكن سائمة قد تكون فيها
الزكاة ، زكاة التجارة . وقد لا يكون فيها .

وكذلك قوله « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً ، غفر له ما تقدم من ذنبه »
فان من لم يقمها فقد يغفر له بسبب آخر .

وكقوله « من صام رمضان إيماناً واحتساباً . غفر له ما تقدم من ذنبه » .
وقوله تعالى (٢ : ٢١٨) إلا الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله . أولئك
يرجون رحمة الله) ومن لم يكن كذلك فقد يعمل عملاً آخر . يرجو به رحمة الله
مع الإيمان . وقد لا يكون كذلك .

فلو كان في مجالس : فقد يكون له فيها رجعة . وقد لا يكون كذلك ،
بخلاف المجلس الواحد ، الذي جرت عادة صاحبه بأن لا يراجعها فيه . فإن له فيه
الرجعة . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم . فإنه قال « ارجعها إن شئت » لم يقل -
كما قال في حديث ابن عمر « مره فليراجعها » فأمره بالمراجعة . والرجعة : يستقل
بها الزوج . بخلاف المراجعة .

وقد روى أبو داود وغيره « أن ركانة طلق امرأته ألبتة ، فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم : ما أردت بها إلا واحدة ؟ فقال : والله ما أردت بها إلا واحدة .
فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأبو داود : لما لم يرو في سننه الحديث
الذي في مسند أحمد . قال : حديث « ألبتة » أصح من حديث ابن جريج « أن
ركانة طلق امرأته ثلاثاً » لأن أهل بيته أعلم .

لكن الأئمة الأكابر ، العارفون بعلم الحديث والفقه - كالإمام أحمد بن
حنبل ، والبخاري ، وغيرهما ، وأبي عبيد ، وأبي محمد بن حزم ، وغيره - ضعفوا

حديث « ألبتة » وبينوا أن رواه قوم مجاهيل . لم تعرف عدالتهم ولا ضبطهم ، وأحمد أثبت حديث « الثلاث » وبين : أنه الصواب . مثل قوله : حديث ركاة لا يثبت « أنه طلق امرأته ألبتة » وقال أيضا : حديث ركاة في « ألبتة » ليس بشيء ، لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . « أن ركاة طلق امرأته ثلاثاً » وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثاً « طلق ألبتة » . وأحمد إنما عدل عن حديث ابن عباس ، لأنه كان يرى : أن الثلاث جائزة ، موافقةً للشافعي .

فأمكن أن يقال : حديث ركاة منسوخ . ثم لما رجع عن ذلك ، وتبين أنه ليس في القرآن والسنة طلاق مباح إلا الرجعي : عدل عن حديث ابن عباس . لأنه أفتى بخلافه . وهذا علة عنده في إحدى الروايتين . لكن الرواية الأخرى ، التي عليها أصحابه : أنه ليس بعتة .

فيلزم أن يكون مذهبه : العمل بحديث ابن عباس .

وقد ينسأ في غير هذا الموضع أعذار الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم ، الذين ألزموا من أوقع الثلاث بلفظ واحد جملة : بها ، مثل عمر رضي الله عنه . فإنه لما رأى الناس قد أكثروا مما حرمه الله عليهم ، من جمع الثلاث ، ولا ينتهون عن ذلك إلا بعقوبة ، رأى عقوبتهم بالزامهم إياها ، لئلا يفعلوها : إما من نوع التعزير العارض ، الذي يفعل عند الحاجة . كما كان يضرب في الحجر ثمانين ، ويحلق الرأس وينفي ، وكما منع النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا عن الاجتماع بنسائهم . وإما أن عمر رضي الله عنه ظن : أن جعلها واحدة : كان مشروطاً بشرط ، وقد زال . كما ذهب إلى مثل ذلك في متعة الحج . إما مطلقاً ، وإما متعة فسخ الحج إلى العمرة .

والإلزام بالفرقة لمن لم يقم بالواجب : مما يسوغ فيه الاجتهاد . لكن تارة

تكون حقاً للمرأة . كما في العنين والمولي . عند جمهور العلماء ، والمأجز عن النفقة ، عند من يقول به .

وتارة يقال : إنه حق لله . كما في الحكمين بين الزوجين ، عند الأكثرين ، إذا لم يجعلوا وكيلين .

وكما في وقوع الطلاق على المولي عند من يقول بذلك من السلف والخلف ، إذا لم ينفى في مدة التبرص .

وكما قال من قال من الفقهاء ، من أصحاب أحمد وغيره : إنهما إذا تطاوعا في الإتيان في الدبر فرق بينهما .

وكما في الأب الصالح : إذا أمر ابنه بالطلاق ، لما رآه من مصلحة الولد . فعلى الولد أن يطيعه . كما قال أحمد وغيره . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر أن يطيع أباه ، لما أمره أبوه عمر بطلاق امرأته .

فالإلزام - إما من الشارع ، وإما من الإمام - بالفرقة : إذا لم يقيم الزوج بالواجب هو من موارد الاجتهاد .

فلما كان الناس ، إذا لم يلتزموا بالثلاث مفرقة كما أمر الله : يفعلون المحرم . رأى عمر : إلزامهم بذلك . لأنهم لم يلتزموا طاعة الله ورسوله مع بقاء النكاح . ولكن كثير من الصحابة والتابعين نازعوا من قال ذلك . إما لأنهم لم يروا التعزير بمثل ذلك . وإما لأن الشارع لم يعاقب بمثل ذلك .

وهذا فيمن يستحق العقوبة . وأما من لم يستحقها ، لجهل أو تأويل : فلا وجه لإلزامه بالثلاث .

وهذا شرع شرعه النبي صلى الله عليه وسلم . كما شرع نظائره لا تحصى . ولهذا قال من قال من السلف والخلف : إن ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من التمتع وفسخ الحج إلى العمرة - كما أمر به أصحابه في حجة الوداع - هو شرع مطلق ، كما أخبر صلى الله عليه وسلم به لما سئل « أعرتنا هذه لعامنا هذا ؟

أم للأبد ؟ فقال : لا . بل للأبد الأبدي . دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » .
 فهذا يبين أن قول من قال : إنما شرع الفسخ لمعنى يختص بهم . مثل شأن
 جواز العمرة في أشهر الحج : قول فاسد . لوجوه مبسوطة في غير هذا الموضع .
 وقد قال الله تعالى (٤ : ٥٩) يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولى الأمر منكم . فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول . إن كنتم
 تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلاً) .
 فأمر المؤمنين - عند تنازعهم - برد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول .
 فما تنازع فيه السلف والخلف : وجب رده إلى الكتاب والسنة .
 وليس في الكتاب والسنة ما يوجب الإلزام بالثلاث ، لمن أوقعها جملة
 بكلمة أو كلمات ، بدون رجعة أو عقد . بل إنما في الكتاب والسنة : الإلزام
 بذلك لمن طلق الطلاق الذي أباحه الله ورسوله .
 وعلى هذا يدل القياس والاعتبار بسائر أصول الشرع .
 فإن كل عقد يبطل بفساد ، ويحرم تارة . كالبيع أو النكاح إذا فعل على
 الوجه المحرم : لم يكن لازماً نافذاً . كما يلزم الحلال الذي أباحه الله ورسوله .
 ولهذا اتفق المسلمون على أن ما حرمه الله من نكاح المحارم ، ومن النكاح
 في العدة ، ونحو ذلك : يقع باطلاً غير لازم .
 وكذلك ما حرمه الله من بيع المحرمات ، كالخنزير والميتة .
 وهذا بخلاف ما كان محرم الجنس - كالظهار ، والقذف ، والكذب ،
 وشهادة الزور ونحو ذلك - فإن هذا يستحق من فعله العقوبة بما شرعه الله من
 الأحكام . فإنه لا يكون تارة حلالاً وتارة حراماً ، حتى يكون تارة صحيحاً وتارة
 فاسداً .

وما كان محرماً من أحد الجانبين مباحاً من الجانب الآخر ، كافتداء الأسير ،
 واشتراء المجهود عتقه ، ورشوة الظالم لدفع ظلمه ، أو لبذل الحق الواجب . وكاشتراء

الإنسان الشاة المصرة وما دلس عيَّبه ، وإعطاء المؤلفة قلوبهم ليفعل الواجب ، أو ليرك الحرم ، وكبيع الجالب لمن تلقى منه ، ونحو ذلك . فإن المظلوم يباح له ما فعله وله أن يفسخ العقد . وله أن يمضيه . بخلاف الظالم ، فإن ما فعله ليس بلازم . والطلاق : هو مما أباحه الله تارة . وحرمه أخرى . وإذا فُعل على الوجه الذى حرمه الله ورسوله : لم يكن لازماً نافذاً ، كما يلزم ما أحله الله ورسوله . كما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

وقد قال الله تعالى (٢ : ٢٢٩) الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) فبين سبحانه أن الطلاق الذى شرعه للمدخل بها - وهو الطلاق الرجعى - مرتان ، وبعد المرتين : إما إمساك بمعروف ، بأن يرجعها . فتبقى زوجته . وتبقى معه على طلقة واحدة . وإما تسريح بإحسان ، بأن يرسلها إذا انقضت العدة ، كما قال تعالى (٣٣ : ٤٩) يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمتسوهن ، فما لكم عليهن من عدة تعتدونها . فتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً) .

ثم قال بعد ذلك (٢ : ٢٢٩) ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ، إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله . فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) .

وهذا هو الخلع . سماه « افتداء » لأن المرأة تفتدى نفسها من أسر زوجها ، كما يفتدى الأسير من أسرهِ ، والعبد نفسه من سيده بما يبذله .

ثم قال (٢ : ٢٣٠) فإن طلقها) يعنى هذا الزوج الثانى (فلا جناح عليهما) يعنى عليها وعلى الزوج الأول (أن يتراجعا . إن ظننا أن يقيما حدود الله) .

الطلاق للعدة

وكذلك قال الله تعالى (٦٥ : ١ - ٣ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن . وأحصوا العدة . واتقوا الله ربكم . لا تخرجوهن من بيوتهن . ولا يخرجن ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . وتلك حدود الله . ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف . أو فارقوهن بمعروف . وأشهدوا ذوى عدل منكم . وأقيموا الشهادة لله . ذلكم يؤعظُ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر . ومن يتق الله يجعل له مخرجاً * ويرزقه من حيث لا يحتسب * ومن يتوكل على الله فهو حسبه . إن الله بالغ أمره . قد جعل الله لكل شىء قدراً) .

وفى الصحيحين والسنن والمسانيد عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أنه طلق امرأته ، وهى حائض . فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال : مُرَّه فليراجعها ، حتى تحيض ثم تطهر . ثم تحيض ، ثم تطهر . ثم إن شاء بعد أمسكها . وإن شاء طلقها قبل أن يجامعها . فتلك العدة التى أمر الله أن يُلَاقَ لها النساء » وفى رواية فى الصحيح « أنه أمره : أن يطلقها طاهراً أو حاملاً » . وفى رواية أخرى فى الصحيح « وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم (إذا طلقتم النساء فطلقوهن فى قبل عدتهن) » .

وعن ابن عباس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم « الطلاق على أربعة أوجه . وجهان حلال . وجهان حرام . فأما اللذان هما حلال : فإن يطلق الرجل امرأته طاهراً فى غير جماع ، أو يطلقها حاملاً قد استبان حملها . وأما اللذان هما حرام : فإن يطلقها حائضاً ، أو يطلقها بعد الجماع . لا يدرى اشتمل الرحم على ولد أم لا ؟ » رواه الدارقطنى وغيره .

فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لا يحل له أن يطلقها إلا إذا طهرت من الحيض . فيطلقها قبل أن يجامعها . وهذا هو الطلاق للعدة ، أى لاستقبال العدة .

فإن ذلك الطهر : أول العدة . فإن طلقها قبل العدة : يكون طلاقها قبل الوقت الذى أذن الله فيه . ويكون قد طوّل عليها التربص . وطلقها من غير حاجة به إلى طلاقها .

الطلاق مما ينفضه الله

والطلاق فى الأصل : مما ينفضه الله . وهو أبغض الحلال إلى الله . وإنما أباح منه ما يحتاج إليه الناس ، كما تباح المحرمات للحاجة . فلهذا حرمها بعد الطلقة الثالثة ، حتى تنكح زوجاً غيره ، عقوبة . لينتهى الإنسان عن إكثار الطلاق . فإذا طلقها لم تزل فى العدة متربصة ثلاثة قروء ، وهو مالك لها ، يرثها وترثه . وليس له فائدة فى تعجيل الطلاق قبل وقته . كما لا فائدة له فى مسابقة الإمام فى الصلاة . ولهذا لا يعتد له بما فعله من الصلاة قبل الإمام . بل تبطل صلاته إذا تمعد ذلك فى أحد قولى العلماء . وهو لا يزال معه فى الصلاة حتى يسلم .

ولهذا جوزأ أكثر العلماء الخلع فى الحيض . لأنه - على قول فقهاء الحديث - ليس بطلاق ، بل هو فرقة بائنة ، وفى أحد قولهم : تستبرئ منه بحيضه ، لعدة عليها ولأنها تملك نفسها بالاختلاع . فلهما فائدة فى تعجيل الإبانة ، لدفع الشر الذى بينهما . بخلاف الطلاق الرجعى . فإنه لا فائدة فى تعجيله قبل وقته . بل ذلك شر بلا خير .

وقد قيل : إنه طلاق فى وقت لا يرغب فيها . وقد لا يكون محتاجاً إليه ، بخلاف الطلاق وقت الرغبة . فإنه لا يكون إلا عن حاجة .

وقول النبى صلى الله عليه وسلم لعمر « مره فليراجعها » مما تنازع فيه العلماء فى مراد النبى صلى الله عليه وسلم .

ففهم منه طائفة من العلماء : أن الطلاق قد لزمه . فأمره : أن يرتجعها . ثم يطلقها فى الطهر إن شاء .

وتنازع هؤلاء : هل الارتجاع واجب ، أو مستحب ؟ وهل له أن يرتجعها فى

الطهر الأول ، أو الثانى ؟ وفى حكمة هذا النهى ، على أقوال ذكرناها . وذكرنا مأخذها فى غير هذا الموضع .

وفهم طائفة أخرى : أن الطلاق لم يقع . ولكنه لما فارقها بيدنه - كما جرت العادة من الرجل إذا طلق امرأته . اعتزلها بيدنه ، واعتزلته بيدنها - فقال لعمر « مره فليراجعها » ولم يقل « فليرتجعها » و « المراجعة » مفاعلة من الجانبين ، أى ترجع إليه بيدنها . فيجتمعان كما كانا . لأن الطلاق لن يلزمه . فإذا جاء الوقت الذى أباح الله فيه الطلاق : طلقها حينئذ إن شاء .

قال هؤلاء : ولو كان الطلاق قد لزم ، لم يكن فى الأمر بالرجعة - ليطلقها طلاقاً ثانية - فائدة . بل فيه مضرة عليهما . فإن له أن يطلقها بعد الرجعة بالنص والإجماع . وحينئذ يكون فى الطلاق - مع الأول - تكثير الطلاق ، وتطويل العدة ، وتعذيب الزوجين جميعاً . فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه أن يطأها قبل الطلاق . بل إذا وطئها لم يحل له أن يطلقها حتى يبين حملها ، أو تطهر الطهر الثانى . وقد يكون زاهداً فيها فيكره أن يطأها ، فتعلق منه . فكيف يجب عليه وطؤها ؟ ولهذا لم يوجب الوطء أحد من الأئمة الأربعة ، وأمثالهم من أئمة المسلمين . ولكن آخر الطلاق إلى الطهر الثانى . ولولا أنه طلقها أولاً لكان له أن يطلقها فى الطهر الأول . لأنه لو أبيع له الطلاق فى الطهر الأول : لم يكن له فى إمساكها فائدة مقصودة بالنكاح . إذا كان لا يمسكها إلا لأجل الطلاق . فإنه لو أراد أن يطلقها فى الطهر الأول : طلقها قبل الوطء . فإن طلاقها بعد الوقت لا يجوز بالنص والإجماع . فلا يكون فى إمساكها - إذا طلقها فى الطهر الأول - إلا زيادة ضرر عليهما . والشارع لا يأمر بذلك . فإذا كان ممنوعاً من طلاقها فى الطهر الأول ليكون متمكناً من الوطء الذى لا يتعقبه طلاق . فإن لم يطأها ، أو وطئها ، أو حاضت بعد ذلك : فله أن يطلقها . ولأنه إذا امتنع من وطئها فى ذلك الطهر ، ثم

طلقها في الطهر الثاني : دل على أنه محتاج إلى طلاقها . لأنه لا رغبة له فيها . إذ لو كانت له فيها رغبة لجامعها في الطهر الأول .

قالوا : ولأنه لم يأمر عمر بالإشهاد على الرجعة ، كما أمر الله ورسوله . ولو كان الطلاق قد وقع - وهو يرتجعها - لأمره بالإشهاد على الرجعة . ولأن الله لما ذكر الطلاق في غير آية لم يأمر أحداً بالرجعة ، لاسيما الرجعة عقيب الطلاق ، بل قال (٢ : ٢٣٠) فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف (فخير الزوج - إذا قارب انقضاء العدة - بين أن يمسكها بمعروف ، وهو الرجعة . وبين أن يسيبها ، فيخلى سبيلها إذا انقضت العدة ، ولا يحبسها بعد انقضاء العدة ، كما كانت محبوسة عليه في العدة . قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .

وأيضاً : فلو كان الطلاق المحرم قد لزم : لكان قد حصل الفساد الذي كرهه الله ورسوله . وذلك الفساد لا يرتفع برجعة يباح له الطلاق بعدها .

الطلاق المحرم لا يلزم

والأمر برجعة لا فائدة فيها : مما ينزه عنه الله ورسوله . فإنه إن كان راغباً في المرأة : فله أن يرتجعها . وإن كان راغباً عنها : فليس له أن يرتجعها . فليس في أمره برجعته - مع لزوم الطلاق له - مصلحة شرعية ، بل فيه زيادة مفسدة . ويجب تنزيه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد . والله ورسوله إنما نهى عن الطلاق البدعي لمنع الفساد . فكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد ؟ . وقول الطائفة الثانية أشبه بالأصول والنصوص . فإن هذا القول الأول متناقض . إذ الأصل الذي عليه السلف والفقهاء : أن العبادات والعقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم : لم تكن لازمة صحيحة . وهذا - وإن نازع فيه طائفة من أهل الكلام - فالصواب : مع السلف ، وأئمة الفقهاء . لأن الصحابة

والتابعين لم ياحسان كانوا يستدلون على فساد العبادات والعقود بتحريم الشارع لها .
وهذا متواتر عنهم .

وأيضاً : فإن لم يكن ذلك دليلاً على فسادها : لم يكن قد جاء عن الشارع
ما يبين الصحيح من الفاسد .

فإن الذين قالوا : النهى لا يقتضى الفساد . قالوا : نعلم صحة العبادات والعقود
وفسادها يجعل الشارع هذا شرطاً أو مانعاً ، ونحو ذلك . وقوله : هذا صحيح .
وليس بصحيح ، من خطاب الوضع والإخبار .

ومعلوم : أنه ليس فى كلام الله ورسوله هذه العبارات . مثل قوله : الطهارة
شرط فى الطلاق . والكفر مانع من صحة الحج . وهذا العقد لا يصح . وهذه
العبادة : لا تصح ، ونحو ذلك . بل إنما فى كلامه : الأمر والنهى ، والتحليل
والتحريم . ونفى القبول والصلاح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله
صلاة بغير طهور . ولا صدقة من غلول » وقوله « هذا لا يصلح » وفى كلامه « إن
الله يكره كذا » وفى كلامه : الوعد والوعيد ، ونحو ذلك من العبارات .

فلو لم تستفد الصحة والفساد إلا بمبدا ذكره - وهو لا يلزم أن يكون قد بين
ذلك - فهذا مما يعلم فساد قطعا .

وأيضاً : فالشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة ، أو الراجحة .
ومقصوده بالتحريم : المنع من ذلك الفساد ، وبقاؤه معدوما .

فلو كان - مع التحريم - يرتب عليه من الأحكام ما يرتب على الحلال .
فجعله لازماً نافذاً كالحلال . لكان ذلك إلزاماً منه بالفساد الذى قصد عدمه
فيلزم أن يكون ذلك الفساد قد أراد عدمه ، مع أنه ألزم الناس به . وهذا متناقض
ينزه عنه الشارع صلى الله عليه وسلم .

قاعدة أصولية

وقد قال بعض هؤلاء : إنه لما حرم الطلاق الثلاث ، لئلا يلزم المطلق : دل على لزوم الندم له إذا فعله . وهذا يقتضى صحته .
فيقال له : هذا يتضمن أن كل ما نهى الله عنه يكون صحيحاً ، كالجمع بين المرأة وعمتها ، لئلا يفضى إلى قطيعة الرحم .
فيقال : هذا دليل على صحة العقد . إذ لو كان فاسداً لم تحصل القطيعة . وهذا جهل .

وذلك : أن الشارع بين حكمته في منعه مما نهى عنه . وأنه لو أباحه للزوم الفساد . فقوله (لا تدرى ، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ؟) وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها . فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » ونحو ذلك .

فبين أن الفعل لو أبيع لحصل به الفساد ، فحرم منعاً من هذا الفساد . ثم إن الفساد إنما ينشأ من إباحته ومن فعله ، إذا اعتقد الفاعل له : أنه مباح ، أو أنه صحيح . فأما مع اعتقاد أنه محرم باطل ، والتزام أمر الله ورسوله : فلا تحصل المفسدة . وإنما تحصل المفسدة من مخالفة أمر الله ورسوله . والمفاسد فتنة وعذاب .
وقد قال الله تعالى (٢٤ : ٦٣) فليحذر الذين يخالفون عن أمره : أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب أليم) .

وقول القائل : لو كان الطلاق غير لازم ، والجمع غير لازم : لم يحصل الفساد .
ويقال : هذا هو مقصود الشارع صلى الله عليه وسلم ، فنهى عنه وحكم ببطاله لينزل الفساد . ولولا ذلك لفعله الناس ، واعتقدوا صحته . فيلزم الفساد .

وهذا نظير قول من يقول : النهى عن الشيء يدل على أنه مقصود ، وأنه شرعى ، وأنه يسمى بيعاً ، ونكاحاً ، وصوماً ، كما يقولون في نهيه عن نكاح

الشغار ، ولعنه المحلل والمحلل له ، ونهيه عن بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ، ونهيه عن صوم يومى العيدين ونحو ذلك .

فيقال : أما تصوره حساً ، فلا ريب فيه . وهذا كنهيه عن نكاح الأمهات والبنات ، وعن بيع الخمر والميتة ولحم الخنزير والأصنام ، كما فى الصحيحين عن جابر رضى الله عنه « إن النبى صلى الله عليه وسلم قال أن الله حرم بيع الخمر والميتة ولحم الخنزير والأصنام . فقيل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة ؟ فإنه يطلى بها السفن ، وتدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس . فقال : لا . هو حرام . ثم قال : قاتل الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم . فحملوها فباعوها وأكلوا أثمانها » . فتسميته لهذا نكاحاً وبيعاً ، لم يمنع أن يكون فاسداً باطلاً . بل دل على إمكانه حساً .

وقول القائل « إنه شرعى » إن أراد : أنه يسمى بما سماه به الشارع . فهذا صحيح . وإن أراد : أن الله أذن فيه . فهذا خلاف النص والإجماع . وإن أراد : أنه رتب عليه حكمه ، وجعله يحصل المقصود ، ويلزم الناس حكمه ، كما فى المباح - فهذا باطل بالإجماع فى أكثر الصور . وسائر الصور هى من موارد النزاع . ولا يمكنه أن يدعى ذلك فى صورة مجمع عليها . فإن أكثر ما يحتج به هؤلاء : بنهيه عن الطلاق فى الحيض ، ونحو ذلك مما هو من موارد النزاع .

فليس معهم صورة قد ثبت فيها مقصودهم ، لا بنص ولا إجماع . وكذلك المحلل الملعون ، لعنه لأنه قصد التحليل للأول بعقده . لا لأنه أحلها فى نفس الأمر . فإنه لو تزوجها بنكاح رغبة ، لكان قد أحلها بالإجماع . وهذا غير ملعون بالإجماع . فعلم أن اللعنة إنما هى لمن قصد التحليل . فعلم أن الملعون لم يحللها فى نفس الأمر . وقد دلت اللعنة على تحریم فعله . والنازع يقول : فعله مباح . فتبين أنه لا حجة معهم . بل الصواب مع السلف وأئمة الفقهاء .

ومن خرج عن هذا الأصل - من العلماء المشهورين في بعض المواضع - فإن لم يكن له جواب صحيح ، وإلا فقد تناقض في مواضع غير هذه .
والأصول لا تناقض فيها ، إذا ما ثبتت بنص أو إجماع . وما سوى ذلك :
فالتناقض موجود فيه . فليس هو حجة على أحد .
والقياس الذي لا يتناقض : هو موافق للنص والإجماع . بل ولا بد أن يكون النص قد دل على الحكم ، كما قد بسط في موضع آخر .
وهذا معنى « العصمة » فإن كلام المعصوم لا يتناقض .
فلا نزاع بين المسلمين أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم فيما بلغه عن الله تعالى .

وكذلك الأمة أيضاً : معصومة أن تجتمع على ضلالة . بخلاف ماسوى ذلك .
كل بشر يؤخذ من قوله إلا رسول الله

ولهذا كان مذهب أئمة الدين : أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإنه الذي فرض الله على جميع الخلائق : الإيمان به وطاعته ، وتحليل ما حله ، وتحريم ما حرمه . وهو الذي فرق الله به بين المؤمنين والكافر ، وأهل الجنة وأهل النار ، والهدى والضلالة ، والقي والرشاد . فالؤمنون أهل الجنة أهل الهدى والرشاد هم الذين اتبعوه .

والكفار : أهل النار ، أهل القى والضلال : الذين لم يتبعوه .

فمن آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً ، واجتهد في متابعتة : فهو من المؤمنين السعداء ، وإن كان قد أخطأ وغلط في بعض ما جاء به . فلم يبلغه أو لم يفهمه . قال الله تعالى عن المؤمنين (٢ : ٢٨٦) ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت في بعض الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن الله قال : قد فعلت » .

وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « العلماء ورثة الأنبياء . إن

الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما . وإنما ورثوا العلم . فمن أخذ به أخذ بحظ وافر .
وقد قال تعالى (٢١ : ٧٨ ، ٧٩) وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفثت فيه غم القوم . وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان . وكلا آتينا حكماً
وعلماً (فقد خص أحد النبيين الكريمين بالفهم ، مع ثنائه على كل منهما بأنه آتاه حكماً وعلماً .

خطأ المجتهد لا يوجب ذمه

فكذا إذا خص الله أحد العالمين بعلم أمر وفهمه : لم يوجب ذلك ذم من لم يحصل له ذلك من العلماء . بل كل من اتقى الله واستطاع فهو من أولياء الله المتقين ، وإن كان قد خفي عليه من الدين ما علمه غيره .

وقد قال وثلة ابن الأسقع - وبعضهم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم -
« من طلب علماً فأدركه فله أجران . ومن طلب علماً فلم يدركه فله أجر واحد » .
وهذا يوافقه ما في الصحيح عن عمرو بن العاص وعن أبي هريرة رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . وإذا
اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » .

وليسط هذه الأصول موضع آخر .

وإنما المقصود هنا : التنبيه على هذا . لأن الطلاق المحرم مما يقول فيه كثير
من الناس : إنه لازم . والسلف - أئمة الفقهاء والجمهور - يسمون أن النهي
يقتضى الفساد . ولا يذكرون في الاعتذار عن هذه الصورة فرقاً صحيحاً .

وهذا مما تسلط به عليهم من نازعهم في أن النهي يقتضى الفساد . واحتج
بما سلموه له من الصورة . وهذه حجة جدلية . لانقيد العلم بصحة قوله . وإنما تنقيد
أن منازعيه أخطأوا : إما في صورة النقض ، وإما في محل النزاع . وخطوهم في
إحداها لا يوجب نقض ما ثبت بالكتاب . والسنة : أن الله لم يشرع لعباده قط
إلا طلاقاً رجعيّاً .

بل هذا الأصل أصل عظيم ، عليه مدار كثير من الأحكام الشرعية . فلا يمكن نقضه بقول بعض العلماء الذين ليس معهم نص ولا إجماع . بل الأصول والنصوص تناقض قولهم .

الطلاق المحرم لا يقع

ومن تدبر الكتاب والسنة : تبين له أن الله لم يشرع الطلاق المحرم جملة قط . وأما الطلاق البائن : فإنه شرعه قبل الدخول ، وبعد انقضاء العدة . وطائفة من العلماء يقولون : لمن لم يجعل الثلاث المجموعة إلا واحدة : أتم خالفتم عمر . وقد استقر الأمر على الالتزام بذلك في زمن عمر . وبعضهم يجعل ذلك إجماعاً .

فيقال لهم : أتم خالفتم عمر في الأمر المشهور عنه ، الذي اتفق عليه الصحابة . بل وفي الأمر الذي معه فيه الكتاب والسنة . فإن منكم من يجوز التحليل . وقد ثبت عن عمر أنه قال « لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجتهما » . وقد اتفق الصحابة على النهي عنه — مثل عثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم — ولا يعرف عن أحد من الصحابة : أنه أعاد المرأة إلى زوجها بنكاح تحليل .

وعمر وسائر الصحابة معهم الكتاب والسنة ، كلهم النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . وقد خالفهم من خالفهم في ذلك اجتهداً . والله يرضى عن جميع علماء المسلمين .

وأيضاً فقد ثبت عن عمر : أنه كان يقول في الخلية والبرية ونحو ذلك « إنها طلفة رجسية » وأكثرهم يخالفون عمر في ذلك .

وقد ثبت عن عمر رضى الله عنه : أنه خير المفقود إذا رجع فوجد امرأته تزوجت « خيره بين امرأته وبين المهر » وهذا أيضاً معزوف عن غيره من الصحابة

كعثمان وعلى . وذكره أحمد عن ثمانية من الصحابة رضى الله عنهم . وقال : إلى أى شىء يذهب الذى يخالف هؤلاء ؟ .

ومع هذا فأكثرهم يخالفون عمر وسائر الصحابة فى ذلك ، ومنهم من ينقض حكم من حكم به .

وعمر والصحابة رضى الله عنهم جعلوا الأرض المفتوحة عنوة - كأرض الشام ومصر والعراق وخراسان والمغرب - فيثاً للمسلمين . ولم يقسم عمر ولا عثمان أرضاً فتحها المسلمون عنوة . ولم يستطب عمر أنفس جميع الفانين فى هذه الأرضين . فإن ظن بعض العلماء : أنه استطاب أنفسهم فى سواد العراق : فهو غلط . بل طلب منه بلال والزبير وغيرهما قسمة الأرض المفتوحة عنوة . فلم يجبه .

ومع هذا فطائفة منهم تخالف عمر والصحابة فى مثل هذا الأمر العظيم ، الذى استقر الأمر عليه من زمنهم . بل منهم من ينقض حكم من حكم بحكمهم أيضاً فأبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم : لم يخمسوا قط مال فىء ، ولا خمسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا جعلوا خمس الفئمة خمسة أقسام متساوية ومع هذا فكثير منهم يخالف ذلك . ونظائر هذا متعددة .

والأصل الذى اتفق عليه علماء المسلمين : أن ما تنازعوا فيه وجب رده إلى الله والرسول ، كما قال تعالى (٤ : ٥٩) يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلاً) .

ولا يجوز لأحد أن يظن بالصحابة : أنهم - بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم - أجمعوا على خلاف شريعته . بل هذا من أقوال أهل الاتحاد والإلحاد .

لا ينسخ ما شرع الرسول أحد بعده

ولا يجوز دعوى نسخ ما شرعه الرسول صلى الله عليه وسلم بإجماع أحد بعده ، كما تظنه طائفة من الغالطين . بل كل ما أجمع المسلمون عليه فلا يكون إلا موافقا لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . لا يكون مخالفاً له أبته .

بل كل نص منسوخ بإجماع الأمة : فع إجماع الأمة النص الناسخ له . تحفظ الأمة النص الناسخ كما تحفظ النص المنسوخ . وحفظ الناسخ أهم عندها وأوجب عليها من حفظ المنسوخ .

ونمنع أن يكون عمر والصحابة معه أجمعوا على خلاف نص النبي صلى الله عليه وسلم . ولكن قد يجتهد الواحد من الصحابة ، وينازعه غيره . وهذا موجود في مسائل كثيرة — هذا منها — كما بسط في موضع غير هذا .

اجتهاد الصحابة ، ومخالفة بعضهم بعضا

ولهذا لما رأى عمر رضى الله عنه : أن المبتوتة لانفقة لها ولا سكنى ، وظن أن القرآن يدل عليه : نازعه فيه أكثر الصحابة . فمنهم من قال : لها السكنى فقط . ومنهم من قال : لانفقة لها ولا سكنى . وكان من هؤلاء ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وفاطمة بنت قيس . وهى التى روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لها « ليس لك نفقة ولا سكنى » فلما احتجوا عليها بحجة عمر ، وهى قوله تعالى (٦٥ : ١) لا تخرجوهن من بيوتهن . ولا يخرجن ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قالت هى وغيرها من الصحابة — كابن عباس وجابر وغيرهما — « هذا فى الرجعية . لقوله تعالى (٦٥ : ١) لا تدرى : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ؟ » فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ » . وفقهاء الحديث مع فاطمة بنت قيس .

وكذلك أيضاً فى الطلاق ، لما قال الله تعالى (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قال غير واحد من الصحابة والتابعين والعلماء : هذا يدل على أن الطلاق

الذى ذكره الله : هو الطلاق الرجعى ، فإنه لو شرع إيقاع الثلاث عليه : كان المطلق يندم إذا فعل ذلك ، ولا سبيل له إلى رجعتها . فيحصل له ضرر بذلك . والله قد أمر العباد بما ينفعهم . ونهاهم عما يضرهم . ولهذا قال تعالى أيضاً - بعد ذلك - (٦٥ : ٢) فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف) وهذا إنما يكون فى الطلاق الرجعى . لا يكون فى الثلاث ، ولا فى البائن . وقال تعالى (٦٥ : ٢) وأشهدوا ذوى عدل منكم) فأمر بالإشهاد على الرجعة . والإشهاد عليها مأمور به باتفاق الأمة . قيل : أمر بإيجاب . وقيل : أمر استحباب .

الإشهاد على الرجعة ، لا على الطلاق

وقد ظن بعض الناس : أن الإشهاد هو على الطلاق . وظن أن الطلاق الذى لا يشهد المطلق عليه : لا يقع . وهذا خلاف إجماع السلف ، وخلاف الكتاب والسنة . ولم يقل أحد من العلماء المشهورين به . فإن الطلاق قد أذن فيه أولاً ، ولم يأمر فيه بالإشهاد . وإنما أمر بالإشهاد حين قال « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ، أو فارقهن بمعروف » والمراد هنا بالمفارقة : تخليه سبيلها . إذا انقضت العدة . وهذا ليس بطلاق ولا رجعة ولا نكاح . ولا إشهاد فى هذا باتفاق المسلمين . فعلم أن الإشهاد : إنما هو على الرجعة .

ومن حكمة ذلك : أنه قد يطلقها ويرتجعها . فيزين له الشيطان كتمان ذلك حتى يطلقها بعد ذلك طلاقاً محرماً ، ولا يدري أحد به . فتكون معه حراماً . فأمره الله أن يشهد على الرجعة ، ليظهر أنه قد وقعت منه طلاقه . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من وجد اللقطة « أن يشهد عليها » لئلا يزين له الشيطان كتمان اللقطة .

وهذا بخلاف الطلاق . فإنه إذا طلقها ولم يراجعها ، بل خلى سبيلها . فإنها تظهر للناس أنها ليست امرأته . بل هى مطلقة . بخلاف ما إذا بقيت زوجة عنده . فإنه لا يدري الناس : أطلقها ، أم لم يطلقها .

وأما النكاح : فلا بد من التمييز بين السفاح ، واتخاذ الأخدان . كما أمر الله تعالى . ولهذا نصت السنة على إعلانه . فلا يجوز أن يكون كالسفاح مكتوماً لكن هل الواجب مجرد الإشهاد ، أو مجرد الإعلان ، وإن لم يكن إشهاداً ؟ ويكفي أيهما كان ؟ هذا فيه نزاع بين العلماء ، كما قد ذكر في موضعه . وقال الله تعالى (٦٥ : ٢ ، ٣) ومن يتق الله يجعل له مخرجاً . ويرزقه من حيث لا يحتسب) .

من يتق الله في الطلاق

وهذه الآية عامة في كل من يتق الله . وسياق الآية يدل على التقوى المرادة من هذا النص العام .

فمن اتقى الله في الطلاق ، فطلق كما أمر الله تعالى : جعل الله له مخرجاً مما ضاق على غيره « ومن يتعد حدود الله » فيفعل ما حرم الله عليه « فقد ظلم نفسه » ومن كان جاهلاً بتحريم طلاق البدعة ، فلم يعلم أن الطلاق في الحيض محرم ، أو أن جمع الثلاث محرم : فهذا إذا عرف التحريم وتاب ، صار ممن اتقى الله . فاستحق أن يجعل الله له مخرجاً .

ومن كان يعلم أن ذلك حرام ، وفعل المحرم ، وهو يعتقد أنها تحرم عليه ، ولم يكن عنده إلا من يفتيه بأنها تحرم عليه : فإنه يعاقب على ظلمه لنفسه ، عقوبةً بقدر الله ، كمعاقبة أهل السبت بمنع الحيتان أن تأتيهم يوم سبتهم . فإنه ممن لم يتق الله . فعوقب بالضيق . وإن هداه الله ، فعرفه الحق ، وألهمه التوبة ، فتاب . فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له . وحينئذ فقد دخل فيمن يتق الله . فيستحق أن يجعل الله له فرجاً ومخرجاً . فإن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة ، ونبي اللعنة . فكل من تاب فله فرج في شرعه ، بخلاف شرع من قبلنا . فإن التائب منهم كان يعاقب بعقوبات ، كقتل أنفسهم وغير ذلك .

ولهذا كان ابن عباس رضي الله عنهما إذا سئل عن امرأته ثلاثاً ؟ يقول

له « لو اتقيت الله لجعل الله لك فرجاً ومخرجاً » وكان تارة يوافق عمر رضى الله عنه في الإلزام بذلك للكثيرين من فعل البدعة المحرمة عليهم ، مع علمهم بأنها محرمة عليهم . وروى عنه : أنه كان تارة لا يلزم إلا بواحدة .

وكان ابن مسعود رضى الله عنه يفضض على أهل هذه البدعة ، ويقول « أيها الناس ، من أتى الأمر على غير وجهه ، عوقب بتركه ، وإلا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تحلفون » .

لم يكن نكاح تحليل في الصدر الأول

ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أبى بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولا علي رضى الله عنهم نكاح تحليل ظاهر ، تعرفه الشهود والمرأة والأولياء . ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا خلفائه الراشدين : أنهم أعادوا المرأة على زوجها بنكاح تحليل . فإنهم إنما كانوا يطلقون - في الغالب - طلاق السنة . ولم يكونوا يحلفون بالطلاق ولا يعرفونه . ولهذا لم ينقل عن الصحابة نقل خاص في الحلف بالطلاق . وإنما نقل عنهم الكلام في إيقاع الطلاق ، لا في الحلف به .

الحلف بالطلاق وبالنذر ، وأيمان البيعة

والفرق ظاهر بين الطلاق وبين الحلف به . كما يعرف الفرق بين النذر وبين الحلف بالنذر .

فإذا كان الرجل يطلب من الله حاجة . فقال : إن شفى الله مريضى - أو قضى دينى ، أو خلصنى من هذه الشدة - فله على أن أتصدق بألف درهم ، أو أن أصوم شهراً ، أو أعتق رقبة . فهذا تعليق نذر يجب عليه الوفاء به بالكتاب والسنة والإجماع .

وإذا علق النذر على وجه اليمين . فقال : إن سافرت معكم ، أو إن زوجت

٢٢ - مجموعة

فلاناً ، أو إن لم أضرب فلاناً ، أو إن لم أسافر من عندكم : فعلى الحج ، أو فما لى
صدقة ، أو فعلى العتق : فهذا عند الصحابة وجمهور العلماء : هو حالفٌ بالنذر .
ليس بناذرٍ . فإذا لم يف بما التزمه أجزأه كفارة يمين .

وكذلك أفتى الصحابة فيمن قال : إن فعلت كذا فكل مملوك لى حرٌّ : أنه
يمين ، يجرئه فيها كفارة اليمين . وكذلك قال كثير من التابعين فى هذا كله ،
لما أحدث الحجاج بن يوسف تحليف الناس بأيمان البيعة . وهو التحليف بالطلاق
والعتاق والتحليف باسم الله وصدقة المال . وقيل : كان منها التحليف بالحج ماشياً .
فتكلم حينئذ التابعون ومن بعدهم فى هذه الأيمان . وتكلموا فى بعضها على ذلك .
فمنهم من قال : إذا حنث بها لزمه ما التزمه .

ومنهم من قال : لا يلزمه إلا الطلاق والعتاق .

ومنهم من قال : بل هذا من جنس أيمان أهل الشرك . لا يلزم بها شيء .

ومنهم من قال : بل هى من أيمان المسلمين . يلزم بها ما يلزم بسائر أيمان

المسلمين .

واتبع هؤلاء ما نقل فى هذا الجنس عن الصحابة ، وما دل عليه الكتاب
والسنة . كما قد بسط فى موضع آخر .

نكاح التحليل

والمقصود هنا : أنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه
الراشدين رضى الله عنهم : لم تكن امرأة ترد إلى زوجها بنكاح تحليل . ولعله كان
إنما يفعل سراً . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لعن الله آكل الربا وموكله ،
وشاهديه ، وكاتبه . ولعن المحلل والمحلل له » قال الترمذى : حديث صحيح .
ولعن صلى الله عليه وسلم فى الربا « الآخذ والمعطى ، والشاهدين ، والكاتب »
لأنه دين يكتب ويشهد عليه .

ولعن في التحليل « المحلل والمحلل له » ولم يلعن الشاهدين ، والكاتب .
لأنه لم يكن على عهده تكتب الصّدقات في كتاب . فإنهم كانوا يقدمون الصداق
في العادة العامة قبل الدخول . ولا يبقى ديناً في ذمة الزوج . فلا يحتاج إلى كتاب
وشهود . وكان المحلل يكتم ذلك ، هو والزوج - المحلل له - والمرأة والأولياء
والشهود ، لا يدرون بذلك .

ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . إذ كانوا هم الذين
فعلوا المحرم ، دون هؤلاء .

والتحليل : لم يكونوا يحتاجون إليه في الأمر الغالب . إذ كان الرجل إنما يقع
به الطلاق الثلاث - إذا طلق - بعد رجعة أو عقد . فلا يندم بعد الثلاث إلا نادر
من الناس . وكان يكون ذلك بعد عصيانه ، وتعمديه لحدود الله . فيستحق
العقوبة . فيلعن من يقصد تحليل المرأة له . ويلعن هو أيضاً . لأنها تعاوننا على
الإثم والعدوان .

المحدثات أوقعت الناس في الحرام

فلما حدث الحلف بالطلاق ، واعتقد كثير من الفقهاء : أن الحائث يلزمه
ما أزمه نفسه . وأنه لا تجزئه كفارة يمين . واعتقد كثير منهم : أن الطلاق المحرم
يلزم . واعتقد كثير منهم : أن جمع الثلاث ليس بمحرم . واعتقد كثير منهم : أن
طلاق السكران يقع . واعتقد كثير منهم : أن طلاق المكره يقع . وكان بعض
هذه الأقوال مما تنازع فيه الصحابة ، وبعضها مما قيل بعدهم : كثر اعتقاد الناس
بوقوع الطلاق المحرم ، مع ما يقع من الضرر العظيم ، والفساد في الدين والدنيا
بمفارقة الرجل امرأته .

فصار المزمون بالطلاق المحرم في هذه المواضع المتنازع فيها حزبين : حزباً
اتبعوا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة رضی الله عنهم في تحريم
التحليل . فحرموا هذا ، مع تحريمهم لما لم يحرمه الرسول صلى الله عليه وسلم في تلك

الصور . فصار في قلوبهم من الأغلال والآصار ، والخرج العظيم ، المفضى إلى مفساد عظيمة في الدين والدنيا أمور :

منها : ردة بعض الناس عن الإسلام ، حين أفتى بإلزامه ما التزمه .

ومنها : سفك الدم المعصوم .

ومنها : زوال العقل .

ومنها : العداوة بين الناس .

ومنها : تنقيص شريعة الإسلام .

إلى كثير من الآثام ، إلى غير ذلك من الأمور .

وحزباً رأوا أن يزيلوا ذلك الحرج العظيم بأنواع من الحيل التي بها تعود المرأة إلى زوجها .

ما أحدث من الحيل كان سبباً في الظمن على الإسلام

وكان مما أحدث أولاً : نكاح التحليل . ورأى طائفة من العلماء أن فاعله يثاب ، لما رأى في ذلك من إزالة تلك المفساد بإعادة المرأة إلى زوجها . وكان هذا حيلة للتخلص من جميع صور وقوع الطلاق .

ثم أحدثت في الأيمان حيل أخرى .

فأحدث أولاً الاحتيال في لفظ اليمين . ثم أحدث الاحتيال بخلع اليمين . ثم أحدث الاحتيال بدور الطلاق . ثم أحدث الاحتيال بطلب إفساد النكاح .

وقد أنكر جمهور السلف والعلماء وأئمتهم هذه الحيل وأمثالها . ورأوا أن في ذلك إبطال حكمة الشريعة ، وإبطال حقائق الأيمان المودعة في آيات الله . وجعل ذلك من جنس الخداعة ، والاستهزاء بآيات الله . حتى قال أيوب السخيتاني في مثل هؤلاء « يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان . لو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون على » .

ثم تسلط الكفار والمناققون بهذه الأمور على القدح في الرسول صلى الله

عليه وسلم . وجعلوا ذلك من أعظم ما يحتجون به على من أمر به ، ونصره وعززه ،
ومن أعظم ما يصدون به عن سبيل الله ، ويمنعون من أراد الإيمان به . ومن أعظم
ما يمتنع الواحد منهم به عن الإيمان ، كما أخبر من أمر منهم بذلك عن نفسه .
وذكر : أنه كان يتبين له محاسن الإسلام ، إلا ما كان من جنس التحليل . فإنه
الذى لا يجد فيه ما يشفى الغليل .

الإيمان المحدثه ، والتحليل : من الخبائث والآصار

التي تنافي شريعة رسول الله

وقد قال تعالى (٧ : ١٥٦ ، ١٥٧) ورحمتي وسعت كل شيء . فساء كتبها
للذين يتقون ويؤتون الزكاة ، والذين هم بآياتنا يؤمنون . الذين يتبعون الرسول
النبي الأمي ، الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل . يأمرهم بالمعروف .
وينهاهم عن المنكر . ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث . ويضع عنهم
إصرهم والأغلال التي كانت عليهم . فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه ، واتبعوا
النور الذي أنزل معه ، أولئك هم المفلحون) .

فوصف الله رسوله بأنه يأمر بكل معروف . وينهى عن كل منكر . ويحل
كل طيب . ويحرم كل خبيث . ويضع الآصار والأغلال التي كانت على من
قبله . وكل من خالف ما جاء به من الكتاب والحكمة - من الأقوال الموجودة -
فهى من الأقوال المبتدعة ، التي أحسن أحوالها : أن تكون من الشرع المنسوخ ،
الذى رفضه الله بشرع محمد صلى الله عليه وسلم ، وإن كان قائله من أفضل الأمة
وأجلها . وهو في ذلك القول مجتهد قد اتقى الله ما استطاع . وهو مثاب على اجتهاده
وتقواه . مغفور له خطؤه . فلا يلزم الرسول بقول قاله غيره باجتهاده .

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أنه قال « إذا اجتهد الحاكم
فأصاب ، فله أجران . وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ ، فله أجر » .

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح : أنه كان يقول - لمن بعثه أميراً على سرية أو جيش - « وإذا حاصرت أهل حصن ، فسألوك : أن تنزلهم على حكم الله . فلا تنزلهم على حكم الله . فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم . ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك » .

وهذا يوافق ما ثبت في الصحيح « أن سعد بن معاذ لما حكمه النبي صلى الله عليه وسلم في بني قريظة - وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد حاصرهم ، ونزلوا على حكمه ، فأنزلهم على حكم سعد بن معاذ ، لما طلب منه حلفاؤهم من الأنصار : أن يحسن إليهم . وكان سعد بن معاذ على خلاف ما ظن به بعض قومه ، مقدماً لرضى الله ورسوله على رضى قومه . ولهذا لما مات اهتز له عرش الرحمن ، فرحاً بقدوم روحه - فحكم فيهم : أن تقتل مقاتلتهم ، ويسبي حريمهم ، وتقسم أموالهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الملك - وفي رواية : لقد حكمت فيهم بحكم الله - من فوق سبع سموات » .

اجتهاد العلماء ورثة الأنبياء

والعلماء ورثة الأنبياء . وقد قال تعالى (٢١ : ٧٨ ، ٧٩) وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث . إذ نفشت فيه غنم القوم . وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان . وكلا آتينا حكماً وعلماً) فهذان نبيان كريمان حكما في حكومة واحدة ، فخص الله أحدهما بفهمها ، مع ثنائه على كل منهما بأنه آتاه حكماً وعلماً .

فكذلك العلماء المجتهدون رضى الله عنهم ، للمصيب منهم أجران ، وللآخر أجر . وكل منهم مطيع لله بحسب استطاعته . ولا يكلفه الله ما معجز عن علمه .

ومع هذا فلا يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم بقول غيره . ولا يلزم ما جاء به من الشريعة شيء من الأقوال المحدثه ، لاسيما إن كانت شنيعة .

ولهذا كان الصحابة رضى الله عنهم إذا حكموا باجتهادهم ينزهون شرع الرسول صلى الله عليه وسلم عن خطأهم وخطأ غيرهم ، كما قال عبد الله بن مسعود

رضى الله عنه - في المفوضة - « أقول فيها برأى ، فإن يكن صواباً فمن الله . وإن يكن خطأ فنى ومن الشيطان . والله ورسوله بريثان منه » وكذلك روى عن الصديق رضى الله عنه في الكلالة . وكذلك عن عمر رضى الله عنه في بعض الأمور . وهذا مع أنهم كانوا يصيبون فيما يقولونه على هذا الوجه ، حتى ليوجد النص موافقاً لاجتهادهم . كما وافق النص اجتهاد ابن مسعود وغيره .

وإنما كانوا أعلم بالله وبرسوله وبما يجب من تعظيم شرع الرسول صلى الله عليه وسلم : أن يضيفوا إليه إلا ما علموه منه .

وما أخطأوا فيه - وإن كانوا مجتهدين - قالوا : إن الله ورسوله بريثان منه . وقد قال الله تعالى (٥ : ٩٩ ما على الرسول إلا البلاغ . والله يعلم ما تبدون وما تكتمون) وقال (٢٤ : ٥٤ قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . فإن تولوا : فإنما عليه ما حُمل وعليكم ما حُملتم . وإن تطيعوه تهتدوا . وما على الرسول إلا البلاغ المبين) وقال (٧ : ٦ فلنسلأن الذين أرسل إليهم ولنسلأن المرسلين) .

ولهذا توجد المسائل التي تنازعت فيها الأمة على أقوال . وإنما القول الذي بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم واحد منها ، وسائرهما خطأ مغفور ، إذا كان أهلها من أهل الاجتهاد - أهل العلم والدين - فهم مطيعون لله ورسوله ، مأجورون غير مأزورين كما إذا خفيت جهة القبلة في السفر : اجتهد كل قوم . فصلوا إلى جهة من الجهات الأربع . فإن الكعبة ليست إلا في جهة واحدة منها ، وسائر المصلين مأجورون على صلاتهم ، حيث اتقوا الله ما استطاعوا .

ومن آيات ما بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم : أنه إذا ذكر مع غيره - على الوجه المبين - ظهر النور والهدى على ما بعث به ، وعلم أن القول الآخر دونه . فإن خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد قال الله سبحانه وتعالى (١٧ : ٨٨ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله . ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً) وهذا

التحدى والتعجيز ثابت في لفظه ونظمه ومعناه ، كما هو مذكور في غير هذا الموضع .
ومن أمثال ذلك : ماتنازع المسلمون فيه من مسائل الطلاق . فإنك تجد الأقوال
فيها ثلاثة : قول فيه أضرار وأغلال ، وقول فيه خداع واحتيال ، وقول فيه علم
واعتدال . فقول يتضمن نوعاً من الظلم والفاحشة والعار . وقول يتضمن سبيل
المهاجرين والأنصار .

وتجدهم في مجالس الأيمان بالنذر والطلاق والعناق على ثلاثة أقوال :
قول : يسقط حرمة أيمان المسلمين ، ويجعلها بمنزلة أيمان المشركين .
وقول : يحمل الأيمان لازمة . ليس فيها كفارة ولا تحيلة ، كما كان شرع
غير أهل القبلة .

وقول : يقيم حرمة أيمان التوحيد والإيمان . ويفرق بينها وبين أيمان أهل
الشرك والأوثان . ويجعل فيها من الكفارة والتحليل ، ما جاء به نص التنزيل .
واختص به أهل القرآن ، دون أهل التوراة والإنجيل .
وهذا هو الشرع الذي جاء به خاتم المرسلين وإمام المتقين ، أفضل الخلق
أجمعين . صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كبيراً .
آخره والحمد لله رب العالمين .

الأمر بالمعروف . والنهي عن المنكر

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

٦٦١ - ٧٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : هو الذي أنزل الله به كتبه . وأرسل به رسله . وهو من الدين .

فإن رسالة الله : إما إخبار ، وإما إنشاء . فالإخبار : عن نفسه ، وعن خلقه مثل التوحيد ، والقصص الذي يندرج فيه الوعد والوعيد . والإنشاء : الأمر والنهي والإباحة .

وهذا كما ذكر في الحديث أن « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » لتضمنها الثلث الذي هو التوحيد . إذ القرآن : قصص ، وتوحيد ، وأمر . وقوله سبحانه في صفة نبينا صلى الله عليه وسلم (٧ : ١٥٧) يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر . ويُحِلُّ لهم الطيبات . ويحرم عليهم الخبائث) هو بيان لكامل رسالته . فإنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر الله على لسانه بكل معروف . ونهى عن كل منكر . وأحل كل طيب . وحرم كل خبيث .

ولهذا روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » وقال في الحديث المتفق عليه « إنما مثلي ومثل الأنبياء : كمثل رجل بنى داراً . فأتمها وأكملها ، إلا موضع لبنة ، فكان الناس يُطِيفون بها ، ويعجبون من حسنها ، ويقولون : لولا موضع اللبنة ؟ فأنا تلك اللبنة » .

فيه أكل الله الدين المتضمن للأمر بكل معروف ، والنهي عن كل منكر ، وإحلال كل طيب ، وتحريم كل خبيث .

وأما من كان قبله من الرسل : فقد كان يحرم على أممهم بعض الطيبات . كما قال الله تعالى (٤ : ١٦٠) فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم .

وربما لم يحرم عليهم جميع الخبائث ، كما قال تعالى (٣ : ٩٣ كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل ، إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه ، من قبل أن تنزل التوراة) .
وتحريم الخبائث : يندرج في معنى النهي عن المنكر ، كما أن إحلال الطيبات : يندرج في الأمر بالمعروف . لأنّ تحريم الطيبات ممانهى الله عنه . وكذلك الأمر بجميع المعروف ، والنهي عن كل منكر : مما لم يتم إلا لرسول الله الذي تمّ الله به مكارم الأخلاق المندرجة في المعروف . وقد قال الله تعالى (٥ : ٣ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي . ورضيت لكم الإسلام ديناً) فقد أكمل الله لنا الدين . وأتم علينا النعمة . ورضى لنا الإسلام ديناً .
وكذلك وصف الأمة بما وصف به نبيها ، حيث قال (٣ : ١١٠) كنتم خير أمة أخرجت للناس . تأمرون بالمعروف . وتنهون عن المنكر . وتؤمنون بالله) وقال تعالى (٩ : ٧١ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض . يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) .

ولهذا قال أبو هريرة رضى الله عنه « كنتم خير الناس للناس . تأتون بهم في القيود والسلاسل حتى تدخلوهم الجنة » .

فبين الله سبحانه : أن هذه الأمة خير الأمم للناس . فهم أنفعهم لهم . وأعظمهم إحساناً إليهم . لأنهم كلوا كل خير ونفع للناس بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر من جهة الصفة والقدر ، حيث أمروا بكل معروف ، ونهوا عن كل منكر لكل أحد ، وأقاموا ذلك بالجهاد في سبيل الله بأنفسهم وأموالهم . وهذا كمال النفع للخلق .

وسائر الأمم لم يأمروا كل أحد بكل معروف ، ولا نهوا بكل أحد عن كل منكر ، ولا جاهدوا على ذلك ، بل منهم من لم يجاهد . والذين جاهدوا - كبنى إسرائيل - فغامة جهادهم : كان لدفع غدوم عن أرضهم ، كما يُقاتل الصائل الظالم ، لا لدعوة المجاهدين إلى الهدى والخير . ولأمرهم بالمعروف ، ونهيهم عن

المنكر، كما قال موسى لقومه (٥ : ٢١ - ٢٤) يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم . ولا تتردوا على أدباركم فتتقلبوا خامرين . قالوا : يا موسى ، إن فيها قوماً جبارين ، وإننا لن ندخلها حتى يخرجوا منها . فإن يخرجوا منها فإننا داخلون - إلى قوله - قالوا : يا موسى ، إننا لن ندخلها أبداً ماداموا فيها . فاذهب أنت وربك فقاتلا . إنا ههنا قاعدون) .

وقال تعالى (٢ : ٢٤٦) ألم تر إلى الملا من بني إسرائيل من بعد موسى ؟ إذ قالوا لنبي لهم : ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله . قال : هل عسى أن أكون من الذين يقاتلون ؟ قالوا : لا تقاتلوا ؟ قالوا : وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله ؟ وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا) ففعلوا القتال : بأنهم أخرجوا من ديارهم وأبنائهم . ومع هذا كانوا ناكلين عما أمروا به من ذلك . ولهذا لم تحمل لهم الفنائم ، ولم يكونوا يطؤون بملك اليمين .

ومعلوم أن أعظم الأمم المؤمنين قبلنا : هم بنو إسرائيل ، كما جاء في الحديث المتفق على صحته في الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عُرِضَتْ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ الْأَنْبِيَاءُ بِأَمِّهِمْ . فجعل النبي يمر ومعه الرجل ، والنبي ومعه الرجلان . والنبي ومعه الرهط . والنبي وليس معه أحد . ورأيت سواداً كثيراً - وفي رواية : فإذا الظُّراب ممثلة بالرجال - فقلت : هذه أمتى ؟ فقيل : هؤلاء بنو إسرائيل . ولكن انظر هكذا وهكذا . فرأيت سواداً كثيراً قد سدَّ الأفق . قيل : هؤلاء أمتك . ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب فتفرق الناس . ولم يبين لهم . فتذاكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : أما نحن فولدنا في الشرك ، ولكننا آمنا بالله ورسوله . ولكن هؤلاء أبنائنا ؟ فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : هم الذين لا يكتون . ولا يسترقون . ولا يتطيرون . وعلى ربهم يتوكلون . فقام عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ . فقال : أمنهم أنا يا رسول الله ؟ قال : نعم . فقام آخر ، فقال : أمنهم أنا ؟ فقال : سبقك بها عكاشة . »

ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة . لأن الله تعالى قد أخبر : أنهم يأمرون بكل معروف . وينهون عن كل منكر . فلو اتفقوا على إباحة محرم ، أو إسقاط واجب ، أو تحريم حلال ، أو إخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل : كانوا متصفين بالأمر بالمنكر ، والنهي عن المعروف . والأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ليس من الكلم الطيب والعمل الصالح . بل الآية تقتضي : أن مالم تأمر به الأمة : فليس من المعروف ، ومالم تنه عنه : فليس من المنكر . إذ كانت أمرة بكل معروف ، ناهية عن كل منكر . فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر ، أو تنهى كلها عن معروف ؟ والله سبحانه وتعالى - كما أخبر بأنها تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر - فقد أوجب ذلك على الكفاية منها بقوله (٣ : ١٠٤) ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر . وأولئك هم المفلحون .

وإذا أخبر الله بوقوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منها ، لم يكن من شرط ذلك : أن يصل أمر الأمر ونهى الناهي منها إلى كل مكلف في العالم . إذ ليس هذا من شرط تبليغ الرسالة . فكيف يشترط فيما هو من توابعها ؟ بل الشرط : أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك إليهم . ثم إذا فرطوا فلم يسعوا في وصوله إليهم - مع قيام فاعله بما يجب عليه - كان التفريط منهم لأمته .

وكذلك وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يجب على كل أحد بعينه . بل هو على الكفاية ، كما دل عليه القرآن .

ولما كان الجهاد من تمام ذلك : كان الجهاد أيضاً كذلك . فإذا لم يقم به من يقوم بواجبه : أثم كل قادر بحسب قدرته . إذ هو واجب على كل إنسان بحسب قدرته . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضف الإيمان » .

وإذا كان كذلك ، فمعلوم : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإتمامه

بالجهاد : هو من أعظم المعروف الذى أمرنا به . ولهذا قيل « ليكن أمرك بالمعروف بالمعروف ، ونهيك عن المنكر غير منكر » .

الأمر بالمعروف لا يكون إلا بالمعروف

وإذا كان هو من أعظم الواجبات أو المستحبات . فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة . إذ بهذا بُعثت الرسل ، ونزلت الكتب . والله لا يحب الفساد . بل كل ما أمر الله به فهو صلاح . وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات . وذم الفساد والمفسدين فى غير موضع .

فحيث كانت مفسدة الأمر والنهى أعظم من مصلحته : لم يكن مما أمر الله به ، وإن كان قد ترك واجبٌ وفُعلَ محرم . إذ المؤمن عليه أن يتقى الله فى عباد الله وليس عليه هداهم .

وهذا من معنى قوله تعالى (١٠٥ : ٥) يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب . فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - كما قام بغيره من الواجبات - لم يضره ضلال الضال .

وذلك يكون تارة بالقلب . وتارة باللسان . وتارة باليد .

فأما القلب : فيجب بكل حال . إذ لا ضرر فى فعله . ومن لم يفعله فليس هو بمؤمن ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « وذلك أدنى - أو أضعف - الإيمان » وقال « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » وقيل لابن مسعود رضى الله عنه « من ميت الأحياء ؟ فقال : الذى لا يعرف معروفًا ، ولا ينكر منكراً » وهذا هو المفتون الموصوف بأن قلبه « كالكوز مجخياً »^(١) فى حديث حذيفة بن اليمان

(١) المجخى - بفتح الجيم وكسر الحاء مشدداً - المائل عن الاستقامة والاعتدال . شبه القلب الذى لا يرمى الخير بالكوز المائل الذى لا يثبت فيه شيء .

رضى الله عنهما في الصحيحين « تعرض الفتن على القلوب عرض الحصيد - الحديث » .

من هم الأمرون بالمعروف !!؟

وهنا يغلط فريقان من الناس .

فريق يترك ما يجب عليه من الأمر والنهي ، تأويلا لهذه الآية . كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته « أيها الناس ، إنكم تقرأون هذه الآية (١٠٥ : ٥) عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) وإنكم تضعونها على غير موضعها . وإني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه ، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » .

والفريق الثاني : من يريد أن يأمر وينهى - إما بلسانه ، وإما بيده - مطلقاً من غير فقه ، ولا حلم ولا صبر ، ولا نظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح ، وما يقدر عليه وما لا يقدر ، كما في حديث أبي ثعلبة الخشني سألت عنها - يعني الآية - رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « بل ائتمروا بالمعروف ، وانهوا عن المنكر . حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ، ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه . ورأيت أمراً لا يدان لك به ، فعليك بنفسك . ودع عنك أمر العوام . فإن من ورائك أيام الصبر . الصبر فيهن مثل قبض على الجر . للعامل فيهن كأجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله » .

فيأتي بالأمر والنهي معتقداً أنه مطيع لله ورسوله . وهو معتد في حدوده ، كما نصب كثير من أهل البدع والأهواء نفسه للأمر والنهي ، كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك . وكان فسادهم أعظم من صلاحه .

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم « بالصبر على جور الأئمة . ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة » وقال « أدوا إليهم حقوقهم . وسلوا الله حقوقكم » .

وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع .

لزوم السنة والجماعة

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة : لزوم الجماعة ، وترك قتال الأئمة ، وترك ، القتال في الفتنة .

وأما أهل الأهواء - كالمعتزلة - فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم . وتجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة « التوحيد » الذى هو سلب الصفات . و « العدل » الذى هو التكذيب بالقدر . و « المنزلة بين المنزلتين » و « إنفاذ الوعيد » و « الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر » الذى فيه قتال الأئمة . وقد تكلمتُ على قتال الأئمة في غير هذا الموضع .

وجماع ذلك : داخل في القاعدة العامة ، فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد ، والحسنات والسيئات ، أو تزاحمت . فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد ، وتعارضت المصالح والمفاسد .

فإن الأمر والنهى - وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ، ودفع مفسدة - فينظر في المعارض له . فإن كان الذى يفوت من المصالح ، أو يحصل من المفاسد : أكثر . لم يكن عملاً محمداً به ، بل يكون محرماً ، إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته .

الاعتبار بالمصالح والمفاسد

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة .

فتى قدر الإنسان على اتباع النصوص : لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد رأيه لمعرفة الأشباه والنظائر . وقُلَّ إن تُغَوَّرَ النصوص من يكون خيراً بها وبدالاتها على الأحكام .

وعلى هذا : إذا كان الشخص والطائفة جامعين بين معروف ومنكر ، بحيث لا يرقون بينهما ، بل إما أن يفعلوها جميعاً ، أو يتركوها جميعاً : لم يجز أن يؤمروا بـ معروف ولا أن ينهوا عن منكر ، بل ينظر . فإن كان المعروف أكثر : أمر به . وإن استلزم ما هو دونه من المنكر . ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه ، بل يكون النهى حينئذ من باب الصد عن سبيل الله ، والسعى في زوال طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وزوال فعل الحسنات .

وإن كان المنكر أغلب : نهى عنه . وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف ، المستلزم للمنكر الزائد عليه : أمراً بمنكر ، وسعيًا في معصية الله ورسوله .

وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان : لم يأمر بهما . ولم ينه عنهما . فتارة يصلح الأمر ، وتارة يصلح النهى ، وتارة لا يصلح لا أمر ولا نهى ، حيث كان معروف والمنكر متلازمين . وذلك في الأمور المعينة الواقعة .

وأما من جهة النوع : فيؤمر بالمعروف مطلقاً ، وينهى عن المنكر مطلقاً . وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة : يؤمر بمعرفها ، وينهى عن منكرها . ويحمد محمودها . ويذم مذمومها ، بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات معروف أكبر منه ، أو حصول منكر فوقه . ولا يتضمن النهى عن المنكر حصول ما هو أنكر منه ، أو فوات معروف أرجح منه .

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن ، حتى يتبين له الحق . فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية . وإذا تركها كان عاصياً . فترك الأمر الواجب معصية . وفعل ما نهى عنه من الأمر معصية . وهذا باب واسع . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هدى رسول الله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ومن هذا الباب : ترك النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أبي ابن سلول وأمثاله من أئمة النفاق والفجور ، لما لهم من أعوان . فإزالة منكروه بنوع من عقاه

مستلزمة لإزالة معروف أكثر من ذلك بغضب قومه وحيتهم ، وبنفور الناس إذا سمعوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل أصحابه . ولهذا لما خطب الناس في قضية الإفك بما خطبهم به ، واعتذر عنه ، وقال له سعد بن معاذ قوله الذي أحسن فيه : حتى له سعد بن عبادة - مع حسن إيمانه وصدقه - وتمصب لكل منهم قبيلة حتى كادت تكون فتنة .

وأصل هذا : أن تكون محبة الإنسان للمعروف وبغضه ، وإرادته لهذا وكرهاته لهذا : موافقاً لحب الله وبغضه ، وإرادته وكرهاته الشرعيين . وأن يكون فعله للمحبوب ، ودفعه للمكروه ، بحسب قوته وقدرته . فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسمها . وقد قال (٦٤ : ١٦) فاتقوا الله ما استطعتم)

الموالاتة والمعاداة القلبية

فأما حب القلب وبغضه ، وإرادته وكرهاته : فينبغي أن تكون كاملة جازمة ، لا توجب نقص ذلك إلا بنقص الإيمان . وأما فعل البدن : فهو بحسب قدرته .

ومتى كانت إرادة القلب وكرهاته كاملة تامة ، وفعل العبد معها بحسب قدرته . فإنه يعطى ثواب الفاعل الكامل ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع .
فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكرهاته بحسب محبة نفسه وبغضها ، لا بحسب محبة الله ورسوله ، وبغض الله ورسوله . وهذا من نوع الهوى .
فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه (٢٨ : ٥٠) ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟) فإن أصل الهوى : هو محبة النفس . ويتبع ذلك بغضها .

حقيقة الهوى

ونفس الهوى - وهو الحب والبغض الذي في النفس - لا يلام العبد عليه . .
فإن ذلك قد لا يملكه . وإنما يلام على اتباعه ، كما قال تعالى (٣٨ : ٢٦) يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض . فاحكم بين الناس بالحق . ولا تتبع الهوى فيضلك

عن سبيل الله) وقال تعالى (٢٨ : ٥٠) ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاث منجيات : خشية الله في السر والعلانية ، والقصد في الفقر والغنى . وكلمة الحق في الغضب والرضى . وثلاث مهلكات : شح مطاع . وهوى متبع . وإعجاب المرء بنفسه » .

والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والمبغوض ، ووجد وإرادة وغير ذلك . فمن اتبع ذلك بغير أمر الله ورسوله : فهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله . بل قد يتبادى به الأمر إلى أن يتخذ إلهه هواه

واتباع الأهواء في الديانات أعظم من اتباع الأهواء في المشتبهات .

فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون ، كما قال الله تعالى (٢٨ : ٥٠) فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أننا يتبعون أهواءهم . ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله . والله لا يهدي القوم الظالمين) وقال تعالى (٣٠ : ٢٨ ، ٢٩) ضرب لكم مثلا من أنفسكم . هل لكم مما ملكت أيما نكم من شركاء فيما رزقناكم . فأنتم فيه سواء ، تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ؟ كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون . بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم . فمن يهدي من أضل الله ؟ وما لهم من ناصرين) وقال تعالى (٦ : ١١٩) وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه . وإن كثير ليضلون باهوائهم بغير علم . إن ربك هو أعلم بالمعتدين) وقال تعالى (٥ : ٧٧) قل : يا أهل الكتاب ، لاتفلوا في دينكم غير الحق . ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل ، وأضلوا كثيرا . وضلوا عن سواء السبيل) وقال تعالى (٢ : ١٢٠) ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم . قل : إن هدى الله هو الهدى . ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير) وقال في الآية الأخرى (٢ : ١٤٥) ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين) وقال تعالى (٥ : ٤٩) وأن أحكم بينهم بما أنزل الله . ولا تتبع أهواءهم . واحذروا أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك) .

ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة - من المنسوين إلى العلماء والعباد - يحمل من أهل الأهواء ، كما كان السلف رحمهم الله بسموئهم « أهل الأهواء » .

وذلك : أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه . والعلم بالدين لا يكون إلا بهدى الله الذى بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم . ولهذا قال تعالى فى موضع (٦ : ١١٩) وإن كثيراً يضلون بأهوائهم بغير علم) وقال فى موضع آخر (٢٨ : ٥٠) ومن أضل ممن تبع هواه بغير هدى من الله ؟) .

فالواجب على العبد : أن ينظر فى نفس حبه وبغضه . ومقدار حبه وبغضه : هل هو موافق لأمر الله ورسوله ؟ وهو هدى الله الذى أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم ، بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض . لا يكون متقدماً فيه بين يدى الله ورسوله . فإن الله تعالى قد قال (٤٩ : ١) يا أيها الذين آمنوا لا تتقدموا بين يدى الله ورسوله) .

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله : ففيه نوع من التقدم بين يدى الله ورسوله . ومجرد الحب والبغض هوئى . لكن الحرم منه : اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله . ولهذا قال لنبىه داود (٣٨ : ٢٦) ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله . إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد) . فأخبر : أن من اتبع هواه : أضله ذلك عن سبيل الله . وسبيل الله هو هداى الذى بعث به رسوله ، وهو السبيل إليه .

الإخلاص واتباع السنة شرط قبول العمل

وتحقيق ذلك : أن الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر : هو من أوجب الأعمال وأفضلها وأحسنها . وقد قال تعالى (٦٧ : ٢) ليلوكم : أيكم أحسن عملاً ؟) وهو كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله : أخلصه وأصوبه . فإن العمل إذا كان خالصاً ، ولم يكن صواباً : لم يقبل . وإذا كان صواباً ، ولم يكن خالصاً : لم

يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص : أن يكون لله . والصواب : أن يكون على السنة .

فالعمل الصالح : لا بد أن يراد به وجه الله تعالى . فإن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه وحده . كما في الحديث الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقول الله تعالى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك . من عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء . وهو كله للذي أشرك »^(١) .

التوحيد الذي بعث الله به رسله

وهذا هو التوحيد الذي هو أصل الإسلام . وهو دين الله الذي بعث به جميع رسله . وله خلق الخلق ، وهو حقه على عباده : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً . ولا بد - مع ذلك - أن يكون العمل صالحاً ، وهو ما أمر الله به ورسوله ، وهو الطاعة . فكل طاعة عمل صالح ، وكل عمل صالح طاعة . وهو العمل المشروع المسنون : إذ العمل المشروع المسنون : هو المأمور به أمر إيجاب ، أو استحباب . وهو العمل الصالح . وهو الحسن . وهو البر . وهو الخير . وضده : المعصية . والعمل الفاسد . والسيئة . والفجور . والظلم .

ولما كان العمل لا بد فيه من شيئين : النية ، والحركة . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء حارث ، وهام » فكل أحد حارث هام : له عمل ونية . لكن النية المحمودة التي يقبلها الله ، ويشيب عليها : هي أن يراد الله وحده بذلك العمل .

والعمل الحمود : هو الصالح ، وهو المأمور به . ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه « اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » .

(١) رواه ابن ماجه ، واللفظ له ، وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي .

وإذا كان هذا حَدُّ كل عمل صالح ، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :
يجب أن يكون كذلك ، هذا في حق الأمر الناهي نفسه .

العلم والفقه شرط في الأمر الناهي

ولا يكون عمله صالحاً إن لم يكن بعلم وفقه . كما قال عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه « مَنْ عَبَدَ الله بغير علم : كان ما يفسد أكثر مما يصلح » وكما في
حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه « العلم أمام العمل ، والعمل تابعه » وهذا
ظاهر . فإن القصد والعمل : إن لم يكن بعلم كان جهلاً ، وضلالاً ، واتباعاً للهوى ،
كما تقدم . وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية ، وأهل الإسلام . فلا بد من العلم
بالمعروف والمنكر ، والتمييز بينهما . ولا بد من العلم بحال المأمور وحال المنهى .

الصراط المستقيم في الأمر بالمعروف

ومن الصلاح : أن يأتي بالأمر والنهي على الصراط المستقيم . والصراط
المستقيم : أقرب الطرق الموصل إلى حصول المقصود .

ولا بد في ذلك من الرفق . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما كان الرفق
في شيء إلا زانه . ولا كان العنف في شيء إلا شانه » وقال صلى الله عليه وسلم
« إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله ، ويُعطى عليه ما لا يُعطى على العنف »
ولا بد أيضاً أن يكون حليماً ، صبوراً على الأذى . فإنه لا بد أن يحصل له
أذى . فإن لم يحلم ويصبر كان ما يفسد أكثر مما يصلح ، كما قال لقمان لابنه
(٣١ : ١٧) وأمر بالمعروف ، وأنه عن المنكر . واصبر على ما أصابك . إن ذلك من
عزم الأمور) .

ولهذا أمر الله الرسل - وهم أئمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - بالصبر ،
كقوله لخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم ، بل ذلك مقرون بتبليغ الرسالة . فإن
أول ما أرسل أنزلت عليه سورة (يا أيها المدثر) بعد أن أنزلت عليه سورة « اقرأ »
التي بها نبي . فقال الله تعالى (٧٤ : ١ - ٧ يا أيها المدثر . قم فأنذر . وربك

فَكَبِّرْ . وثِيَابِكَ فَطَهِّرْ . وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ . وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ . وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ) .
 فافتتح آيات الإرسال إلى الخلق بالأمر بالندارة . وختمها بالأمر بالصبر . ونفس
 الإنذار أمر بالمعروف ، ونهى عن المنكر . فَعُلِمَ أَنَّهُ يَجِبُ بَعْدَ ذَلِكَ الصَّبْرُ . وقال
 تعالى (٥٢ : ٤٨) واصبر لحكم ربك . فإياك بأعيننا) وقال تعالى (٧٣ : ١٠)
 فاصبر على ما يقولون واهجرهم هجرًا جميلًا) وقال (٤٦ : ٣٠) فاصبر كما صبر أولو
 العزم من الرسل) وقال (٦٨ : ٤٨) فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب
 الحوت) وقال (١٦ : ١٢٧) واصبر وما صبرك إلا بالله) وقال (١١ : ١١٦) واصبر
 فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) .

فلا بد من هذه الثلاثة : العلم ، والرفق ، والصبر . العلم قبل الأمر والنهي .
 والرفق معه . والصبر بعده .

وإن كان كل من الثلاثة لا بد أن يكون مستصحبًا في هذه الأحوال .
 وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف - ورووه مرفوعاً - ذكره القاضي
 أبو يعلى في المعتمد « لا يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر : إلا من كان فقيهاً
 فيما يأمر به . فقيهاً فيما ينهى عنه . رفيقاً فيما يأمر به . رفيقاً فيما ينهى عنه . حليماً
 فيما يأمر به . حليماً فيما ينهى عنه » .

لا ينبغي ترك الأمر بالمعروف لصعوبته

وليعلم : أن الأمر بهذه الخصال في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر : مما
 يوجب صعوبته على كثير من النفوس . فيظن أنه بذلك يسقط عنه فيدعه . وذلك
 مما يضره أكثر مما يضره الأمر بدون هذه الخصال ، أو أقل . فإن ترك الأمر
 الواجب معصية ، وفعل ما نهى الله عنه في الأمر معصية . فالمنتقل من معصية إلى
 معصية أكبر منها كالمستجير من الرمضاء بالنار . والمنتقل من معصية إلى معصية
 كالمنتقل من دين باطل إلى دين باطل ، قد يكون الثاني شرّاً من الأول . وقد
 يكون دونه ، وقد يكونان سواء . فهكذا تجد التقصر في الأمر والنهي ، والمعتدى
 فيه . قد يكون ذنب هذا أعظم ، وقد يكون ذنب هذا أعظم ، وقد يكونان سواء .

سبب المصائب : السيئات . وسبب النعم : الطاعة

ومن المعلوم - بما أَرانا الله من آياته في الآفاق ، وفي أنفسنا ، وبما شهد به في كتابه - : أن المعاصي سبب المصائب . فسيئات المصائب والجزاء : من سيئات الأعمال . وأن الطاعة سبب النعمة . فإحسان العبد العمل سبب لإحسان الله . قال تعالى (٤٢ : ٣٠) وما أصابكم من مصيبة فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ . ويعفو عن كثير) وقال تعالى (٤ : ٧٩) مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) وقال تعالى (٣ : ١٥٥) إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا . ولقد عفا الله عنهم) وقال تعالى (٣ : ١٦٥) أَوْ لَمَّا أَصَابَكُمْ مَصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلِهَا . قُلْتُمْ : أُنَّى هَذَا ؟ قُلْ : هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) وقال (٤٢ : ٣٤) أَوْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) وقال (٤٢ : ٤٨) وَإِنْ تَصْهَبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ) وقال تعالى (٨ : ٣٣) وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ . وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) .

وقد أخبر الله سبحانه بما عاقب به أهل السيئات من الأمم - كقوم نوح وعاد ، وثمود ، وقوم لوط ، وأصحاب مدين ، وقوم فرعون - في الدنيا . وأخبر بما سيعاقبهم به في الآخرة . ولهذا قال مؤمن آل فرعون (٤٠ : ٣٠ - ٣٣) يَا قَوْمِ ، إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ . مِثْلَ دَابِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ . وَالَّذِينَ مِنْ بَدَنِهِمْ . وَمَا اللَّهُ يَرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ . وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ . يَوْمَ تَوَلَّوْا مَدْيَنَ ، مَا لَكُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ . وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) .

وقال تعالى (٦٨ : ٣٣) كَذَلِكَ الْعَذَابُ . وَلِعَذَابِ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ) وقال (٩ : ١٠١) سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ) وقال (٣٢ : ٢١) وَلَنَذِقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَأَعْلَمَهُمْ بِرَجْعَتِهِمْ) وقال (٤٤ : ١٠ - ١٦) فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ - إِلَى قَوْلِهِ - يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى . إِنَّا مُنْتَقِمُونَ) .

ولهذا يذكر الله في عامة سور الإنذار ماعاقب به أهل السيئات في الدنيا وما أعد لهم في الآخرة . وقد يذكر في السورة وعد الآخرة فقط . إذ عذاب الآخرة أعظم ، وثوابها أعظم . وهي دار القرار . وإنما يذكر ما يذكره من الثواب والعقاب في الدنيا تبعاً . كقوله في قصة يوسف (١٢ : ٥٦ ، ٥٧) وكذلك مكّننا ليوسف في الأرض . يتبوأ منها حيث يشاء . نصيب برحمتنا من نشاء . ولا نضيع أجر المحسنين . ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون) وقال (٣ : ١٤٨) فاتّاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة) وقال (١٦ : ٤١ ، ٤٢) والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوأنهم في الدنيا حسنة . ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون . الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون) وقال عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام (١٦ : ١٢٢) وآتيناه أجره في الدنيا . وإنه في الآخرة لمن الصالحين .

وأما ذكره لعقوبة الدنيا والآخرة في سورة النازعات ، إذ قال (٧٩ : ١ - ٤٦) والنازعات غرقا والناشطات نشطا - ثم قال - يوم تَرْجُفُ الراجفة يتبعها الرادفة) فذكر القيامة مطلقاً . ثم قال (هل أتاك حديث موسى ؟ إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى . اذهب إلى فرعون إنه طغى - إلى قوله - إن في ذلك لعبرة لمن يخشى) ثم ذكر المبدأ والمعاد مفصلاً . فقال (أأنتم أشد خلقاً ، أم السماء ؟ بناها - إلى قوله - فإذا جاءت الطامة الكبرى - إلى قوله - فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى . وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى) إلى آخر السورة .

وكذلك في سورة المزمل ذكر قوله (٧٣ : ١١ - ١٦) وذرنى والمكذبين أولى النعمة ومهلهم قليلاً . إن لدينا أنكلاً وجيحياً . وطعاماً ذا غصّة وعذاباً أليماً - إلى قوله - كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول . فأخذناه أخذاً وبيلاً) .

وكذلك في سورة الحاقة ذكر قصص الأمم - كشمود ، وعاد ، وفرعون -

ثم قال تعالى (٦٩ : ١٢-٣٦ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ، ومُحِلَّتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً) إلى تمام ما ذكره من أمر الجنة والنار .

وكذلك في سورة « ن والقلم » ذكر قصة أهل البستان الذين منعوا حق أموالهم وما عاقبهم به . ثم قال (٦٨ : ٣٣) كذلك العذاب . ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون) .

وكذلك في سورة « التغابن » قال (٦٤ : ٥ - ٧) ألم يأتكم نبياً الذين كفروا من قبل ، فذاقوا وبال أمرهم ؟ ولهم عذاب أليم . ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات . فقالوا : أبشر يهودونا ؟ فكفروا وتولوا . واستغنى الله . والله غنى حميد) ثم قال تعالى (زعم الذين كفروا : أن لن يبعثوا . قل : بلى ، وربى لتبعثن) ثم لَتَتَبَيَّنْ بِمَا عَمِلْتُمْ ، وذلك على الله يسير .

وكذلك في سورة « ق » ذكر حال المخالفين للرسول ، وذكر الوعد والوعيد في الآخرة .

وكذلك في سورة « القمر » ذكر هذا وهذا . وكذلك في آل حم مثل « حم غافر » و « السجدة » و « الزخرف » و « الدخان » وغير ذلك ، إلى غير ذلك مما لا يحصى .

فإن التوحيد والوعد والوعيد من أول ما أنزل ، كما في صحيح البخاري عن يوسف بن ماهك قال « إني عند عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، إذ جاءها عراقي . فقال : أى الكفن خير ؟ قالت : ويحك ، وما يضرك ؟ قال : يأثم المؤمنین ، أرى نى مصحفك . قالت : لم ؟ قال : لى أولف القرآن عليه . فإنه يُقرأ غير مؤلف . قالت : وما يضرك أیهُ قرأت قبلُ ؟ إنما نزل أول ما نزل منه : سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام . ثم نزل الحلال والحرام . ولو نزل أول شيء : لا تشربوا الخمر ، لقالوا : لا ندع الخمر أبداً . ولو نزل : لا تزنا ، لقالوا : لا ندع الزنا أبداً . لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم - وإني لجارية

حديثه السن ألبُ - (٥٤ : ٤٦ بل الساعة مَوْعِدُهُم والساعة أَدْهَى وَأَمَرٌ) وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده . قال : فأخرجت له المصحف ، فأملت عليه آى السورة .

وإذا كان الكفر والفسوق والعصيان سبب الشر والعدوان ، فقد يذنب الرجل والطائفة ، ويسكت آخرون عن الأمر والنهى . فيكون ذلك من ذنوبهم . وينكر عليهم آخرون إنكاراً منهياً عنه ، فيكون ذلك من ذنوبهم . فيحصل التفرق والاختلاف والشر . وهذا من أعظم الفتن والشرور قديماً وحديثاً . إذ الإنسان ظلوم جهول . والظلم والجهل أنواع . فيكون ظلم الأول وجهله من نوع ، وظلم كل من الثانى والثالث وجهلهما من نوع آخر وآخر .

أسباب الفتن

ومن تدبر الفتن الواقعة رأى سببها ذلك . ورأى أن ما وقع بين أمراء الأمة وعلمائها ، ومن دخل فى ذلك من ملوكها ومشايخها ، ومن تبعهم من العامة من الفتن هذا أصلها . ويدخل فى ذلك أسباب الضلال والنهى : الأهواء الدينية والشهوانية ، البدع فى الدين ، والفجور فى الدنيا .

وذلك أن أسباب الضلال والنهى ، التى هى البدع فى الدين والفجور فى الدنيا : مشتركة ، تعم بنى آدم ، لما فيهم من الظلم والجهل . فيذنب بعض الناس بظلم نفسه وغيره - بفعل الزنا أو التلوط أو غيره ، أو بشرب خمر . أو ظلم فى المال بخيانة أو سرقة ، أو غصب ونحو ذلك .

ومعلوم أن هذه المعاصى - وإن كانت مستقبحة مذمومة فى العقل والدين - فهى مشتبهة فى الطباع أيضاً . ومن شأن النفوس : أنها لا تحب اختصاص غيرها بشئ وزيادته عليها ، لكن تريد أن يحصل لها ما حصل له . وهذا هو الغبطة التى هى أدنى نوعى الحسد . فهى تريد الاستعلاء على الغير ، والاستئثار بدونه ، أو تحسده وتتمنى زوال النعمة عنه ، وإذ لم يحصل . ففيها من إرادة العلو والفساد

والاستكبار والحسد ما يتقاضاهما : أن تختص عن غيرها بالشهوات . فكيف إذا رأت الفير قد استأثر عليها بذلك ، واختص به دونها ؟ فالعادل منهم في ذلك : الذى يحب الاشتراك والتساوى . وأما الآخر : فظلم حسود . وهذان يقعان في الأمور المباحة والأمور المحرمة لحق الله .

فما كان جنسه مباحاً - من أكل وشرب ، ونكاح ، ولباس ، وركوب ، وأموال - إذا وقع فيها الاختصاص : حصل بسببه الظلم والبخل والحسد . وأصلها الشح . كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إياكم والشح . فإنه أهلك من كان قبلكم . أمرهم بالبخل فبخلوا . وأمرهم بالظلم فظلموا . وأمرهم بالقطيعة فقطعوا » ولهذا قال الله تعالى في وصف الأنصار (٥٩ : ٩) والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم (أى من قبل المهاجرين) يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا (أى لا يجدون الحسد مما أوتى إخوانهم من المهاجرين) ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (ثم قال) ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) .

وسمع عبد الرحمن بن عوف وهو يطوف بالبيت يقول « رَبِّ قِنِي شَحَّ نَفْسِي . رب قنني شح نفسي » ف قيل له في ذلك فقال « إذا وقيت شح نفسي فقد وقيت البخل والظلم والقطيعة » أو كما قال .

فهذا الشح - الذى هو شدة حرص النفس - : يوجب البخل بمنع ما عليه ، والظلم يأخذ مال الغير . ويوجب قطيعة الرحم . ويوجب الحسد . وهو كراهة ما اختص به الغير وتمنى زواله والحسد فيه بخل ، وظلم . فإنه بخل بما أعطيه عن غيره . وظلم بطلب زوال ذلك عنه .

فإذا كان هذا في جنس الشهوات المباحة ، فكيف بالحُرمة ، كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك ؟ وإذا وقع فيها اختصاص ، فإنه يصير فيها نوعان .

أحدها : بغضها لما في ذلك من الاختصاص والظلم ، كما يقع في الأمور المباحة الجنس .

والثاني : بغضها لما في ذلك من حق الله .

الذنوب ثلاثة أقسام

ولهذا كانت الذنوب ثلاثة أقسام .

أحدها : مافيه ظلم للناس ، كالظلم بأخذ الأموال ، ومنع الحقوق ، والحسد ونحو ذلك .

والثاني : مافيه ظلم للنفس فقط ، كشرب الخمر والزنا ، إذا لم يتعد ضررها .
والثالث : ما يجتمع فيه الأمران . مثل أن يأخذ المتولى أموال الناس ليزني بها ويشرب بها الخمر . ومثل أن يزني بمن يرفعه على الناس بذلك السبب ويضرهم ، كما يقع من يجب بعض النساء والصبيان . وقد قال الله تعالى (٧ : ٣٣) قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) .

إنما تستقيم أمور الناس بالعدل

وأمر الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وإن لم تشترك في إثم . ولهذا قيل : إن الله يقيم الدولة المعالحة ، وإن كانت كافرة . ولا يقيم الظالمة ، وإن كانت مسلمة .

ويقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر . ولا تدوم مع الظلم والإسلام ^(١)
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس ذنب أسرع عقوبة من البغى وقطيعة رحم » فالباغي يصرع في الدنيا ، وإن كان مغفورا له مرحوما في الآخرة .

(١) يقصد الظاهر من شرائع الإسلام . أما الإسلام الصادق - علما وعقيدة وعملا : فلا يكون معه ظلم .

وذلك : أن العدل نظام كل شيء . فإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت ، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق . ومتى لم تقم بالعدل لم تقم . وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة .

طبيعة النفس حب العلو

فالنفس فيها داعي الظلم لغيرها بالعلو عليه ، والحسد له ، والتعدي عليه في حقه . وفيها داعي الظلم لنفسها بتناول الشهوات القبيحة - كزلنا وأكل الخبائث - فهي قد تظلم من لا يظلمها . وتؤثر هذه الشهوات ، وإن لم يفعلها غيرها . فإذا رأت نظراءها قد ظلموا ، أو تناولوا هذه الشهوات : صار داعي هذه الشهوات أو الظلم فيها أعظم بكثير .

وقد يصير ويهيج ذلك لها من بغض ذلك الغير وحسده ، وطلب عقابه ، وزوال الخير عنه ، ما لم يكن فيها قبل ذلك . ولها حجة عند نفسها من جهة العقل والدين ، يكون ذلك الغير قد ظلم نفسه والمسلمين . وأن أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر والجهاد على ذلك من الدين .

والناس هنا ثلاثة أقسام : قوم لا يقومون إلا في أهواء نفوسهم . فلا يرضون إلا بما يعطونه ، ولا يفضون إلا لما يحرمونه . فإذا أعطى أحدهم ما يشتهي من الشهوات الحلال أو الحرم : زال غضبه . وحصل رضاه . وصار الأمر الذي كان عنده منكراً - ينهى عنه ويعاقب عليه ، ويذم صاحبه ، ويفض عليه - صار فاعلاً له ، وشريكاً فيه ، ومعاوناً عليه ، ومعادياً لمن ينهى عنه وينكر عليه .

وهذا غالب في بني آدم . ترى الإنسان يسمع من ذلك ما لا يحصيه إلا الله . وسببه : أن الإنسان ظالم جهول . فلذلك لا يعدل ، بل ربما كان ظالماً في الحالين . يرى قوماً ينكرون على المتولى ظلمه لرعيته ، واعتدائه عليهم . فيرضى أولئك المنكرين ببعض الشيء ، فينقلبون أعواناً له . وأحسن أحوالهم : أن يسكتوا عن الإنكار عليه . وكذلك تراه على من يشرب الخمر ويزني ، ويسمع الملاهي ،

حتى يُدخلوا أحدهم معهم في ذلك ، أو يرضوه ببعض ذلك . فتراه حينئذ قد صار عوناً لهم .

وهؤلاء قد يعودون بإنسكارهم إلى أقبح من الحال التي كانوا عليها . وقد يعودون إلى ما هو دون ذلك أو نظيره .

وقوم يقومون قومة ديانة صحيحة ، يكونون في ذلك مخلصين لله ، مصلحين فيما عملوه ، ويستقيم لهم ذلك ، حتى يصبروا على ما أودوا . فهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات . وهم من خير أمة أخرجت للناس . يأمرون بالمعروف . وينهون عن المنكر . ويؤمنون بالله .

وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا . وهم من غالب المؤمنين . فن فيه دين وله شهوة يجتمع في قلبه إرادة الطاعة وإرادة المعصية . وربما غلب هذا تارة وهذا تارة .

وهذه القسمة الثلاثية كما قيل : الأنفس ثلاث : أماره ، ولوامة ، ومطمئنة . فالأولون : هم أهل النفس الأماره التي تأمر بالسوء .

والوسط : هم أهل النفس المطمئنة التي يقال لها (٨٩ : ٢٧ - ٣٠ يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية . فادخلي في عبادي . وادخلي جنتي) وهؤلاء هم أهل النفس اللوامة ، التي تفعل الذنب ثم تلوم عليه . وتتلون . تارة كذا وتارة كذا . وتخلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

ولهذا لما كان الناس في زمن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما - وهما اللذان أمر المسلمون بالاعتداء بهما - كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر » لما كان الناس أقرب عهداً بالرسالة ، وأعظم إيماناً وصلاحاً ، وأتمهم أقوم بالواجب ، وأثبت في الطمأنينة : لم تقع فتنة . إذ كانوا في حكم القسم الوسط .

ولما كان في آخر خلافة عثمان ، وفي خلافة علي رضى الله عنهما كثر القسم

الثالث . فصار فيهم شهوة وشبهة ، مع الإيمان والدين . قد صار ذلك في بعض الولاة وبعض الرعايا . ثم كثر ذلك بعد . فنشأت الفتنة التي سببها ما تقدم - من عدم تحييص التقوى والطاعة في الطرفين ، واختلاطهما بنوع من الهوى والمعصية في الطرفين - وكل منهما متأول : أنه يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، وأنه مع الحق والعدل . ومع هذا التأويل نوع من الهوى . ففيه نوع من الظن وماتهى الأنفس ، وإن كانت إحدى الطائفتين أولى بالحق من الأخرى .

فلهذا يجب على المؤمن أن يستعين بالله ، ويتوكل عليه في أن يعثر قلبه بالإيمان والتقوى ، ولا يزيغه ، ويثبتته على الهدى والتقوى ، ولا يتبع الهوى ، كما قال تعالى (٤٢ : ١٥) فلذلك فادع . واستقم كما أمرت . ولا تتبع أهواءهم . وقل : آمنت بما أنزل الله من كتاب . وأمرت لأعدل بينكم . الله ربنا وربكم)

وهذا أيضاً حال الأمة فيما تفرقت فيه ، واختلفت في المقالات والعبادات . وهذه الأمور مما تعظم بها المحنة على المؤمنين . فإنهم محتاجون إلى شيئين : إلى دفع الفتنة التي ابتلى بها نظراؤهم - من فتنة الدين والدنيا - عن نفوسهم ، مع قيام المقتضى لها . فإن معهم نفوسا وشياطين ، كما مع غيرهم . فمع وجود ذلك من نظائرهم يقوى المقتضى عندهم ، كما هو الواقع . فيبقى الداعي الذي في نفس الشيطان وشيطانه . ودواعي الخير كذلك ، وما يحصل من الداعي بفعل الغير والنظير .

فكم من الناس من لم يرد خيراً ولا شراً ، حتى رأى غيره - لاسيما إن كان نظيره - يفعل ، ففعله . فإن الناس كأمراب القطا ، مجبولون على تشبه بعضهم ببعض . ولهذا كان المبتدئ بالخير وبالشر له من الأجر والوزر مثل من تبعه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من سنَّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير أن ينقص من أجورهم شيئا . ومن سنَّ سنة سيئة فله وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا »

وذلك لاشتراكهم في الحقيقة . وأن حكم الشيء حكم نظيره . وشبيه الشيء .
منجذب إليه .

دواعي الخير والشر

فإذا كان هذان داعيين قويين ، فكيف إذا انضم إليهما داعيان آخران .
وذلك : أن كثيراً من أهل المنكر يحبون من يوافقهم على ما هم فيه ، ويغضون
من لا يوافقهم . وهذا ظاهر في الديانات الفاسدة : من موالاة كل قوم لموافقيهم ،
ومعاداتهم لمخالفهم . وكذلك في أمور الدنيا والشهوات : كثيراً ما يختار أهلها
ويؤثرون من يشاركونهم في أمورهم وشهواتهم ، إما للمعاونة على ذلك ، كما في
المتغلبين من أهل الرياسات وقطاع الطريق ونحو ذلك . وإما للذم بالموافقة ،
كما في المجتمعين على شرب خمر - مثلاً - فإنهم يحبون أن يشرب كل من حضر
عندهم . وإما لسكراهم امتيازهم عنهم بالخير : إما حسداً له على ذلك ، وإما لثلاً
يعلو عليهم بذلك ، ويحمده الناس دوسهم . وإما لثلاً يكون له عليهم حجة . وإما
لخوفهم من معاقبته لهم بنفسه ، أو بمن يرفع ذلك إليهم ، أو لثلاً يكونوا تحت مننته
وخطره ، ونحو ذلك من الأسباب . قال الله تعالى (٢ : ١٠٩) وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ - من بعد إيمانكم - كفاراً ، حسداً من عند أنفسهم ، من
بعد ما تبين لهم الحق (وقال تعالى في المنافقين (٤ : ٨٩) وَذُؤا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا
كَفَرُوا . فتكونون سواء) وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه « ودت الزانية لو زنى
النساء كلهن » .

والمشاركة : قد يختارونها في نفس الفجور ، كالاشتراك في الشرب ، والكذب
والاعتقاد الفاسد . وقد يختارونها في النوع ، كالزاني الذي يود أن يزني غيره ،
والسارق الذي يود أن يسرق غيره أيضاً ، لكن في غير العين التي زنى بها والتي
سرقها .

وأما الداعي الثاني : فقد يأمرن الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر

فإن شاركهم وإلا عادوه، وآذوه على وجه قد ينتهى إلى حد الإكراه، أو لا ينتهى إلى حد الإكراه.

ثم إن هؤلاء الذين يختارون مشاركة الغير لهم في قبيح فعلهم، أو يأمرونه بذلك ويستعينون به على ما يريدونه. فإنهم متى شاركهم وعاونهم وأطاعهم: انتقصوه واستخفوا به. وجعلوا ذلك حجة عليه في أمور أخرى. وإن لم يشاركهم عادوه وآذوه. وهذه حال غالب الظالمين القادرين.

وهذا الموجود في المنكر نظيره موجود في المعروف، وأبلغ منه، كما قال الله تعالى (٢ : ١٦٦) والذين آمنوا أشد حبا لله (فإن داعى الخير أقوى. فإن الإنسان فيه داع يدعو إلى الإيمان والعلم، والصدق والعدل، وأداء الأمانة. فإذا وجد من يعمل ذلك مثله : صار له داع آخر، لا سيما إذا كان نظيره. لاسيما مع المنافسة. وهذا محمود حسن.

فإن وجد من يحب موافقته على ذلك، ومشاركته له، من المؤمنين والصالحين، ومن يبغضه إذا لم يفعل ذلك : صار له داع ثالث.

فإذا أمره بذلك ووالوه على ذلك، وعادوه وعاقبوه على تركه : صار له داع رابع.

مقابلة السيئات بالحسنات

ولهذا يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات، كما يقابل الطيب المرض بضده. فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه. وذلك بشيئين : بفعل الحسنات وترك السيئات، مع وجود ما ينفي الحسنات، ويقتضى السيئات. وهذه أربعة أنواع. ويؤمر أيضاً بإصلاح غيره بهذه الأنواع الأربعة، بحسب قدرته وإمكانه.

قال تعالى (والتواصوا بالصبر). إن الإنسان لفي خسر. إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وتواصوا بالحق. وتواصوا بالصبر) روى عن الشافعى رضى الله عنه أنه قال «لو فكر الناس كلهم في سورة العصر لكففتهم» وهو كما قال. فإن الله تعالى أخبر

فيها : أن جميع الناس خاسرون إلا من كان في نفسه : مؤمناً صالحاً ، ومع غيره : موصياً بالحق ، موصياً بالصبر .

وإذا عظمت المحنة كان ذلك للمؤمن الصالح سبباً لعلو الدرجة ، وعظيم الأجر . كما سئل النبي صلى الله عليه وسلم « أى الناس أشد بلاءاً ؟ » قال : الأنبياء . ثم الصالحون . ثم الأمتل فالأمتل . يُبْتَلَى الرجل على حسب دينه . فإن كان في دينه صلابة : زِيدَ في بلائه . وإن كان في دينه رِقَّةٌ : خُفِّفَ عنه . وما يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشى على وجه الأرض وليس عليه خطيئة » وحينئذ فيحتاج من إلى الصبر مالا يحتاج إليه غيره . وذلك هو سبب الإمامة في الدين ، كما قال تعالى (٣٢ : ٢٤) وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا . وكانوا بآياتنا يوقنون (فلا بد من الصبر على فعل الحسن المأمور به ، وعلى ترك السيء المحذور المنهى عنه .

الصبر على الأذى

ويدخل في ذلك : الصبر على الأذى ، وعلى ما يقال . والصبر على ما يصيبه من المسكاره ، والصبر عن البَطَر عند النعم ، وغير ذلك من أنواع الصبر . ولا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن به ، ويتنعم به ، ويتقذى به . وهو اليقين . كما في الحديث الذى رواه أبو بكر الصديق رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيها الناس ، سلوا الله اليقين والعافية . فإنه لم يعط أحد - بعد اليقين - خيراً من العافية . فسلوها الله » .

وكذلك إذا أمر غيره بحسن ، أو أحب موافقته له على ذلك ، أو نهى غيره عن سيء : فيحتاج أن يحسن إلى ذلك الغير إحساناً يحصل به مقصوده : من حصول المحبوب ، واندفاع المكروه . فإن النفوس لا تصبر على المر إلا بنوع من الحلو . لا يمكن غير ذلك . ولهذا أمر الله تعالى بتأليف القلوب ، حتى جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً في الصدقات . وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (٧ : ١٩٩) خذ العفو وأمر بالعرف ، وأعرض عن الجاهلين (وقال تعالى (٩٠ : ١٧) وتواصوا بالصبر

وتواصوا بالمرحة) فلا بد أن يصبر وأن يرحم . وهذا هو الشجاعة والكرم .
ولهذا يقرن الله بين الصلاة والزكاة تارة ، وهي الإحسان إلى الخلق . وبينها
وبين الصبر تارة .

ولا بد من الثلاثة : الصلاة ، والزكاة ، والصبر . لا تقوم مصلحة المؤمنين
إلا بذلك في صلاح نفوسهم ، وإصلاح غيرهم . لا سيما كلما قويت الفتنة والحنة
فإن الحاجة إلى ذلك تكون أشد .

الحاجة إلى السماحة والصبر

فالحاجة إلى السماحة والصبر عامة لجميع بني آدم . لا تقوم مصلحة دينهم
ولا دنياهم إلا بهما . ولهذا فإن جميعهم يتماذحون بالشجاعة والكرم ، حتى إن ذلك
عامة ما يمدح به الشعراء ممدوحهم في شعرهم . وكذلك يتذامون بالبخل والجبن .
والقضايا التي يتفق عليها عقلاء بني آدم لا تكون إلا حقاً ، كانفاقهم على
مدح الصدق والعدل ، وذم الكذب والظلم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم - لما
سأله الأعراب ، حتى اضطروه إلى سكرة . فتعلقت برذائه - فالتفت إليهم ، وقال
« والذي نفسى بيده ، لو أن عندى عدد هذا العِضاء نَعَمًا لقسمته فيكم . ثم
لا تجدونى بخيلاً ، ولا جباناً ، ولا كذوباً » لكن يتنوع ذلك بتنوع المقاصد
والصفات . فإنما الأعمال بالنيات . وإنما لكل امرئ ما نوى .

ولهذا جاء الكتاب والسنة بزم البخل والجبن ، ومدح الشجاعة والسماحة
في سبيل الله ، دون ما ليس في سبيله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « شر ما في
المرء : شُحُّ هَالِم ، وجبن خَالِم » وقال « من سيدكم يا بني سلمة ؟ . فقالوا : الجُدُّ
بن قيس ، على أنا نَزَّهْتُهُ بالبخل . فقال : وأئى داء أدوى من البخل ؟ » وفي
رواية « إن السيد لا يكون بخيلاً . بل سيدكم : الأبيض الجعد ، البراء بن معرور »
وكذلك في الصحيح قول جابر بن عبد الله لأبي بكر الصديق رضى الله عنهم

« إما أن تعطيني ، وإما أن تبخل عني . فقال : تقول : وإما أن تبخل عني ؟ وأى داء أدوى من البخل ؟ » فجعل البخل من أعظم الأمراض .

وفي صحيح مسلم عن سليمان بن ربيعة قال قال عمر رضی الله عنه « قسم النبي صلى الله عليه وسلم قسماً . فقلت : يارسول الله ، والله لغير هؤلاء أحق به منهم . فقال : إنهم خيروني بين أن يسألوني بالفحش وبين أن يُبَخِّلُونِي . ولست بباخل » يقول : إنهم سألوني مسألة لا تصلح . فإن أعطيتهم وإلا قالوا : هو بخيل . فقد خيروني بين أمرين مكروهين ، لا يتركوني من أحدهما : المسألة الفاحشة ، والتبخيل . والتبخيل أشد . فادفع الأشد بإعطائهم .

البخل وأنواعه

والبخل جنس تحته أنواع : كبائر وغير كبائر . قال تعالى (٣ : ١٨٠) ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم . بل هو شرٌّ لهم . سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا به يوم القيامة) وقال (٣ : ٦٤ ، ٣٧) وابدؤوا الله . ولا تشركوا به شيئاً . وبالوالدين إحساناً - إلى قوله - إن الله لا يحب من كان مختالاً فخور . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل) وقال تعالى (٩ : ٥٤) وما منعهم أن تقبل منهم نفعتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله . ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون) وقال (٩ : ٧٦ ، ٧٧) فلما آتاهم من فضله بخلوا به . وتولوا وهم معرضون . فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يَلْقَوْنَهُ) وقال (٤٧ : ٣٨) ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه) وقال (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون) وقال (٩ : ٢٤ ، ٢٥) والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم . يوم يُخْمَى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم - الآية) وكثير من الآي في القرآن من الأمر بالإيتاء والإعطاء ، وذم من ترك ذلك كله ذمٌ للبخل .

بحث في الجبن

وكذلك ذمه للجبن كثير في مثل قوله (٨ : ١٦) ومن يؤمّن يومئذ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ ، أو متحيزاً إلى فئة . فقد باء بغضب من الله . وماواه جهنم وبئس المصير) وقوله عن المنافقين (٩ : ٥٧) ويخلفون بالله إنهم لمنكم . وما هم منكم . ولكنهم قوم يفرّقون . لو يجدون ملجأً أو مغارات أو مَخَارِجَ أو مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ) وقوله (٤٧ : ٢٠) فإذا أنزلت سورة مُحْكَمَةً وَذُكِّرَ فِيهَا الْقِتَالُ : رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المُنْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) وقوله (٤ : ٧٧) ألم تر إلى الذين قيل لهم : كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ؟ فلما كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ، أو أشد خشية . وقالوا : ربنا لم كتب علينا القتال ؟ لولا أخرتنا إلى أجل قريب ؟ قل : متاع الدنيا قليل . والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلًا) .

وما في القرآن من الحُضْ على الجهاد والترغيب فيه ، وذم الناكثين عنه والتاركين له : كله ذم للجبن .

ولما كان صلاح بنى آدم لا يتم - في دينهم ودينام - إلا بالشجاعة والكرم : بين الله سبحانه : أنه من تولّى عنه - بترك الجهاد بنفسه - أبدل الله به من يقوم بذلك ومن تولى عنه - بانفاق ماله - أبدل الله به من يقوم بذلك . فقال (٩ : ٣٨ ، ٣٩) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، انْفَلْتُم إِلَى الْأَرْضِ ؟ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ؟ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا . وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ . وَلَا تَضُرَّهُ شَيْئًا . وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وقال تعالى (٤٧ : ٣٨) هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لَتَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَهَآَكُمْ مِنْ يَبْخُلُ . وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ . وَاللَّهُ الْغَنَى ، وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ . وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ . ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) . وبالشجاعة والكرم في سبيل الله فَضَّلَ اللَّهُ السَّابِقِينَ . فقال (٥٧ : ١٠)

لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا . وكلا وعد الله الحسنى) وقد ذكر الجهاد بالنفس والمال في سبيله ، ومدحه في غير آية من كتابه . وذلك هو الشجاعة والسماحة في طاعته سبحانه . فقال (٢ : ٢٤٩) كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله ؟ والله مع الصابرين) وقال تعالى (٨ : ٤٥ ، ٤٦) يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا . واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون . وأطيعوا الله ورسوله . ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم . واصبروا إن الله مع الصابرين) .

والشجاعة ليست هي قوة البدن . فقد يكون الرجل قوى البدن ضعيف القلب . وإنما هي قوة القلب وثباته . فإن القتال مداره على قوة البدن وصنعتة للقتال ، وعلى قوة القلب وخبرته به . والحمود منهما ما كان بعلم ومعرفة ، دون التهور الذي لا يفكر صاحبه . ولا يميز بين الحمود والمذموم .

ولهذا كان القوى الشديد : هو الذى يملك نفسه عند الغضب حتى يفعل ما يصلح دون مالا يصلح . فأما المغلوب حين غضبه : فليس هو بشجاع ولا شديد . وقد تقدم : أن جماع ذلك هو الصبر . فإنه لا بد منه .

الصبر صبران

والصبر صبران : صبر عند الغضب ، وصبر عند المصيبة . كما قال الحسن رحمه الله « ما تجرع عبد جرعة أعظم من جرعة حلم عند الغضب ، وجرعة صبر عند المصيبة » وذلك لأن أصل ذلك : هو الصبر على المؤلم . وهذا هو الشجاع الشديد الذى يصبر على المؤلم .

والمؤلم إن كان مما يمكن دفعه : أثار الغضب . وإن كان مما لا يمكن دفعه : أثار الحزن . ولهذا يحمر الوجه عند الغضب ، لثوران الدم عند استئثار القدرة . ويصفّر عند الحزن ، لغور الدم عند استئثار العجز .

ولهذا جمع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذى رواه مسلم عن

ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « ماتعدون الرقوب فيكم ؟ قالوا : الرقوب الذى لا يولد له . قال : ليس ذاك بالرقوب ، ولكن الرقوب : الرجل الذى لم يقدم من ولده شيئاً . ثم قال : ماتعدون الصرعة فيكم ؟ قلنا : الذى لا يصرعه الرجال . فقال : ليس بذلك . ولكن الصرعة : هو الذى يملك نفسه عند الغضب » .

فذكر ما يتضمن الصبر عند المصيبة ، والصبر عند الغضب .

قال الله تعالى فى المصيبة (٢ : ١٥٥ ، ١٥٦) وبشر الصابرين . الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون - الآية) .
وقال تعالى فى الغضب (٤١ : ٣٥) وما يُلْقَاها إلا الذين صبروا . وما يُلْقَاها إلا ذو حظ عظيم) .

وهذا الجمع بين صبر المصيبة ، وصبر الغضب : نظير الجمع بين صبر المصيبة ، وصبر النعمة ، كما فى قوله تعالى (١١ : ٩ - ١١) ولئن أذقنا الإنسان منارحة ثم نزعناها منه إنه ليؤوس كفور . ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن : ذهب السيئات عني . إنه لفرح فخور . إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة وأجر كبير) وقال (٥٧ : ٢٣) لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم) .
وبهذا وصف كعب بن زهير من وصفه من الصحابة المهاجرين رضى الله عنهم . حيث قال :

لا يفرحون إذا نالت سيوفهم قوماً و ليسوا مجازيعا إذا نيلوا
وكذلك قال حسان بن ثابت فى صفة الأنصار رضى الله عنهم .
لا فخر إن هم أصابوا من عدوهم وإن أصيبوا فلا خور ولا هلع
وقال بعض العرب ، فى صفة النبي صلى الله عليه وسلم « يَغْلِبُ فلا يبطر .
ويَغْلِبُ فلا يضجر » .

ما يدعوا إلى تعدى الحدود

ولما كان الشيطان يدعو الناس - عند هذين النوعين - إلى تعدى الحدود بقلوبهم ، وأصواتهم ، وأيديهم : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فقال - لما قيل له : وقد بكى لما رأى إبراهيم في النزع - « أتبكي ، وأنت تنهى عن البكاء ؟ فقال : إنما نهيت عن صوتين أحقن فاجرين : صوت عند نفمة : هو ولعب ، ومزامير شيطان . وصوت عند مصيبة : لطم خدود ، وشق جيوب ، ودعاء بدعوى الجاهلية » فجمع بين الصوتين .

وأما نهيه عن ذلك في المصائب : فمثل قوله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » وقال « أنا برىء من الخالقة ، والصّالقة ، والشّافة » وقال « ما كان من العين والقلب : فمن الله . وما كان من اليد واللسان : فمن الشيطان » وقال « إن الله لا يؤاخذ على دمع العين ، ولا حزن القلب ، ولكن يعذب بهذا أو يرحم - وأشار إلى لسانه » وقال « من يُنَحَّ عليه ، فإنه يعذب بما ينح عليه » واشترط على النساء في البيعة « أن لا ينحن » وقال « إن النّائمة - إذا لم تنب قبل موتها - فإنها تُلبَس يوم القيامة دِرْعاً من جَرَب ، وسِرْباً لا من قَطِران » وقال في القِتلة ، والمصائب ، والفرح « إن الله كتب الإحسان على كل شيء . فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة . وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة . وليُحِدَّ أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » وقال « إن أعف الناس قتلة : أهل الإيمان » وقال « لا تُمَثِّلُوا ، ولا تَغْدِرُوا . ولا تقتلوا وليدًا » .

إلى غير ذلك مما أمر صلى الله عليه وسلم به في الجهاد : من العدل ، وترك العدوان ، اتباعاً لقوله تعالى (٥ : ٨) ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا . أعدلوا ، هو أقرب للتقوى) ولقوله تعالى (٢ : ١٩٠) وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين) .

ونهى عن لباس الحرير ، والتختم بالذهب ، والشرب فى آنية الذهب والفضة ، وإطالة الثياب . إلى غير ذلك من أنواع السرف ، والخيلاء فى النعم .
وذم الذين يستحلون الخمر ، والحر ، والحرير ، والخمر ، والمعازف ، وجعل فيهم الخسف والمسوخ ، إن هم ارتكبوا ذلك .

وقد قال تعالى (٤ : ٣٦) إن الله لا يحب من كان مختالا فخوراً وقال عن قارون (٢٨ : ٧٦) إذ قال له قومه : لا تفرح . إن الله لا يحب الفرحين) .

وهذه الأمور الثلاثة - مع الصبر عن الاعتداء فى الشهوة - هى جوامع هذا الباب . وذلك : أن الإنسان بين ما يحبه ويشتهيه ، وبين ما يبغضه ويكرهه . فهو يطلب الأول بمحبته وشهوته . ويدفع الثانى ببغضه ونفرته . وإذا حصل الأول ، أو اندفع الثانى : أوجب له فرحاً وسروراً . وإن حصل الثانى ، أو اندفع الأول : حصل له حزن . فهو محتاج - عند المحبة والشهوة - أن يصبر عن عدوانها ، وعند الغضب والنفرة : أن يصبر عن عدوانها ، وعند الفرح : أن يصبر عن عدوانه ، وعند المصيبة : أن يصبر عن الجزع منها .

فالنبي صلى الله عليه وسلم ذكر الصوتين الأحقين الفاجرين : الصوت الذى يوجب الاعتداء فى الفرح ، حتى يصير الإنسان فرحاً فخوراً . والصوت الذى يوجب الجزع عند الحزن ، حتى يصير الإنسان هلوفاً جزوعاً .

وأما الصوت الذى يثير الغضب لله : فكالأصوات التى تقال فى الجهاد من الأشعار المنشدة . فلك لم تكن بآلات . وكذلك أصوات الشهرة فى الفرح . فرخص منها فيما وردت به السنة : من الضرب بالدف فى العرس ، والأفراح للنساء والصبيان . وعامة الأشعار التى تنشد بالأصوات لتحريك النفوس : هى من هذه الأقسام الأربعة . وهى التشبيب . وأشعار الغضب . والحمية . وهى الحماسة ، والهجاء . وأشعار المصائب ، كالمرأى . وأشعار النعم ، والفرح ، وهى المدائح .

والشعراء جرت عادتهم أن يشوا مع الطبع . كما قال تعالى (٣٦ : ٢٢٥ ، ٢٢٦) ألم تر أنهم في كل واد يهيمون . وأنهم يقولون ما لا يفعلون) ولهذا أخبر : أنهم يتبعهم الفاوون . والفاوى : هو الذى يتبع هواه بغير علم . وهذا هو الفى . وهو خلاف الراشد . كما أن الضال : هو الذى لا يعلم مصلحته : هو خلاف المهتدى . قال سبحانه (٥٣ : ١ ، ٢) والنجم إذا هوى . ماضل صاحبكم وما غوى) . ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى » .

فلهذا تجدهم يمدحون جنس الشجاعة ، وجنس السماحة . إذ كان عدم هذين مذموماً على الإطلاق . وأما وجودهما : ففيه تحصيل مقاصد النفوس على الإطلاق . لكن العاقبة فى ذلك للمتقين . وأما غير المتقين : فلم عاجلة لا عاقبة . والعاقبة - وإن كانت فى الآخرة - فتكون فى الدنيا أيضاً . كما قال تعالى لما ذكر قصة نوح ، ونجاته بالسفينة (١١ : ٤٨ ، ٤٩) قيل : يأنوح اهبط بسلام منا وبركات عليك ، وعلى أمم ممن معك . وأم سنمتهم . ثم يسهم منا عذاب أليم - إلى قوله - فاصبر إن العاقبة للمتقين) وقال تعالى (٢ : ١٩٤) فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . واتقوا الله . واعلموا أن الله مع المتقين) .

المحمود من الحمية والشجاعة

والفرقان : أن يحمى من ذلك ما حمده الله ورسوله . فإن الله تعالى هو الذى حمده زين ، وذمه شين ، دون غيره من الشعراء والخطباء وغيرهم . ولهذا - لما قال القائل من بنى تيمم للنبي صلى الله عليه وسلم « إن حمدي زين وذمي شين » قال له - « ذاك الله » .

والله سبحانه حمد الشجاعة والسماحة فى سبيله . كما فى الصحيح عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال « قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاثل حمية ، ويقاثل رياء . فأى ذلك فى سبيل الله ؟ فقال : من

قاتل لتكون كلمة الله هي العليا . فهو في سبيل الله » وقد قال سبحانه (٨ : ٣٩)
وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله)

وذلك : أن هذا هو المقصود الذي خلق الله الخلق له كما قال تعالى (٥١ : ٥٦)
وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) .

فكل ما كان لأجل الغاية التي خلق لها الخلق : كان محموداً عند الله . وهو
الذي يبقى لصاحبه وينفعه الله به . وهذه هي الأعمال الصالحات . ولهذا كان الناس
أربعة أصناف :

من يعمل لله بشجاعة وسماحة . فهو لاء هم المؤمنون المستحقون للجنة .
ومن يعمل لغير الله بشجاعة وسماحة . فهذا ينتفع بذلك في الدنيا . وليس له
في الآخرة من خلاق .

ومن يعمل لله ، لكن لا بشجاعة ولا بسماحة : فهذا فيه من النفاق ونقص
الإيمان بقدر ذلك .

ومن لا يعمل لله ولا فيه شجاعة ولا سماحة . فهذا ليس له دنيا ولا آخرة .

ما يحتاج إليه المؤمن

فهذه الأخلاق والأعمال يحتاج إليها المؤمن عموماً ، وخصوصاً في أوقات
الحزن والفتن الشديدة . فإنهم يحتاجون إلى صلاح نفوسهم ، ودفع الذنوب
والمصائب عن نفوسهم عند المقتضى للفتنة عندهم .

ويحتاجون أيضاً إلى أمر غيرهم ونهيه ، بحسب قدرتهم .
وكل من هذين الأمرين فيه من الصعوبة ما فيه ، وإن كان يسيراً على من
يسره الله عليه .

وهذا لأن الله أمر المؤمنين بالإيمان والعمل الصالح . وأمرهم بدعوة الناس
وجهادهم على الإيمان والعمل الصالح . ولكنهم كما قال الله تعالى (٢٢ : ٤٠ ، ٤١)
ولينصرن الله من ينصره . إن الله لقوى عزيز . الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا

الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر . والله عاقبة الأمور) وكما قال (٤٠ : ٥١) إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) وكما قال (٥٨ : ٢١) كتب الله لأغلبنَّ أنا ورسلي . إن الله قوي عزيز) وكما قال (٣٧ : ١٧٣) وإن جندنا لهم الغالبون) .

ولما كان في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله : من الابتلاء ، والحن ما يتعرض به المرء للفتنة : صار في الناس من يتعلل لتترك ماوجب عليه من ذلك بأنه يطلب السلامة من الفتنة . كما قال الله تعالى عن المنافقين (٩ : ٤٩) ومنهم من يقول : ائذن لي ولا تفتني . ألا في الفتنة . سقطوا - الآية) وقد ذكروا في التفسير : أنها نزلت في الجند بن قيس لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتجهز لغزو الروم . وأظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « هل لك في نساء بنى الأصفر ؟ فقال : يا رسول الله ، إني رجل لا أصبر على النساء . وإني أخاف الفتنة بنساء بنى الأصفر . فأئذن لي . ولا تفتني » .

وهذا الجد : هو الذي يخلف عن بيعة الرضوان تحت الشجرة . واستتر بجمل أحمر . وجاء فيه الحديث « إن كلهم مغفور له إلا صاحب الجمل الأحمر » فأُنزل الله تعالى فيه (ومنهم من يقول : ائذن لي ولا تفتني . ألا في الفتنة سقطوا) .

يقول : إنه طلب القعود ليسلم من فتنة النساء ، فلا يفتن بهن . فيحتاج إلى الاحتراز من المحظور ، ومجاهدة نفسه عنه . فيتعذب بذلك ، أو يواقعه فيأثم . فإن من رأى الصور الجميلة وأحبها . فإن لم يتمكن منها - إما لتحريم الشارع ، وإما للعجز عنها - : يعذب قلبه . وإن قدر عليها وفعل المحظور : هلك . وفي الجلال من ذلك من معالجة النساء ما فيه بلاء .

فهذا وجه قوله « ولا تفتني » قال الله تعالى (ألا في الفتنة سقطوا) يقول : إن نفس إغراضه عن الجهاد الواجب ، ونكوله عنه ، وضعف إيمانه ، ومرض قلبه الذي زين له ترك الجهاد : فتنة عظيمة قد سقط فيها . فكيف يطلب التخلص من

فتنة صغيرة لم تصبه ، بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته ؟ والله تعالى يقول (٨ : ٢١)
وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .

فمن ترك القتال الذي أمر الله به لثلاث تكون فتنة : فهو في الفتنة ساقط ، بما وقع فيه من ريب قلبه ، ومرض فؤاده ، وترك ما أمره الله به من الجهاد .

فتدبر هذا . فإن هذا مقام خطر . فإن الناس هنا ثلاثة أقسام :
قسم يأمرهم وينهون ويقاتلون ، طلباً لإزالة الفتنة - زعموا - ويكون فعلهم

ذلك أعظم فتنة . كالمقاتلين في الفتن الواقعة بين الأمة ، مثل الخوارج .

وأقوام ينكثون عن الأمر والنهي والقتال الذي يكون به الدين كله لله .
وتكون كلمة الله هي العليا ، لثلاث يفتنوا ، وهم قد سقطوا في الفتنة .

وهذه الفتنة المذكورة في سورة « براءة » دخل فيها الافتتان بالصور الجميلة .
فإنها سبب نزول الآية . وهذه حال كثير من المتدينة ، يتركون ما يجب عليهم من
أمرٍ ونهيٍ وجهاد ، يكون به الدين كله لله . وتكون به كلمة الله هي العليا ، لثلاث
يفتنوا بجنس الشهوات . وهم قد وقعوا في الفتنة التي هي أعظم مما زعموا أنهم
فروا منها .

وإنما الواجب عليهم : القيام بالواجب من الأمر والنهي ، وترك المحظور .
والقيام بالواجب وترك المحظور متلازم ، لكون نفوسهم لا تطاوعهم إلا على فعلهما
جميعاً ، أو تركهما جميعاً ، مثل كثير ممن يحب الرياسة ، أو المال ، أو شهوات الفنى .
فإذا فعل ماوجب عليه : من أمرٍ ، ونهيٍ ، وجهادٍ ، وإمارة ، ونحو ذلك . فلا بد
أن يفعل معها شيئاً من المحظورات .

فالواجب عليه حينئذ : أن ينظر أغلب الأمرين . فإن كان المأمور أعظم أجراً
من ترك ذلك المحظور : لم يترك ذلك ، لما يخاف من أن يقتدر به ما هو دونه في
الفسدة . وإن كان ترك المحظور أعظم أجراً : لم يفوت ذلك برجاء ثواب فعل
واجب يكون دون ذلك . فذلك يكون بما يجتمع له من الأمرين : من الحسنات
والسيئات . فهذا هذا . وتفصيل ذلك يطول .

الأمر والنهي في كل شيء

وكل بشر على وجه الأرض : فلا بد له من أمرٍ ونهى . ولا بد أن يؤمر ويُنهى . حتى لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها : إما بمعروف ، وإما بمنكر . كما قال تعالى (١٢ : ٥٣ إن النفس لأتارة بالسوء) .

فإن الأمر : هو طلب الفعل وإرادته . والنهى : طلب الترك وإرادته . ولا بد لكل حيٍّ من إرادة وطلب في نفسه . يقتضى بها فعل نفسه ، ويقتضى بها فعل غيره إذا أمكن ذلك . فإن الإنسان حي يتحرك بإرادته . وبنو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض .

وإذا اجتمع اثنان فصاعداً ، فلا بد أن يكون بينهما اثنان بأمر ، وتناهٍ عن أمر . ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة : اثنان . كما قيل « الاثنان فما فوقهما جماعة » لكن لما كان ذلك اشتراكاً في مجرد الصلاة : حصل باثنين . أحدهما : إمام والآخر مأموم . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث وصاحبه رضى الله عنهما « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا . وليؤتمكما أكبركما » وكانا متقاربين في القراءة .

وأما في الأمور العادية ، ففي السنن : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل لثلاثة يكونون في سفر إلا أتمروا عليهم أحدهم » .

الأمر بالمعروف من لوازم بنى آدم

وإذا كان الأمر والنهى من لوازم وجود بنى آدم . فمن لم يأمر بالمعروف ، الذى أمر الله به ورسوله . وينهى عن المنكر ، الذى نهى الله عنه ورسوله . ويؤمر بالمعروف الذى أمر الله به ورسوله . وينهى عن المنكر الذى نهى الله عنه ورسوله . وإلا فلا بد أن يأمر وينهى ، ويؤمر وينهى : إما بما يضاد ذلك . وإما بما يشترك فيه الحق الذى أنزله الله بالباطل الذى لم ينزله الله . وإذا اتخذ ذلك

دينًا : كان دينًا مبتدعًا ضالًا باطلا . وهذا كما أن كل بشر فإنه حى متحرك بإرادته ، هام حارث . فمن لم تكن نيته وعمله عملاً صالحاً لوجه الله . وإلا كان عمله عملاً فاسداً ، أو لغير وجه الله . وهو الباطل . كما قال تعالى (٩٢ : ٤) إن سعيكم لَشَتَّى) .

وهذه الأعمال كلها باطلة من جنس أعمال الكفار (٤٧ : ١) الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ، أضل أعمالهم) وقال تعالى (٣٩ : ٢٤) والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً . ووجد الله عنده فوفاه حسابه . والله سريع الحساب) وقال (٢٥ : ٢٣) وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوا) .

وقد أمر الله تعالى في كتابه بطاعته وطاعة رسوله ، وطاعة أولى الأمر من المؤمنين . كما قال تعالى (٤ : ٥٩) يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلاً) .

و « أولو الأمر » أصحاب الأمر وذووه . وهم الذين يأمرون الناس وينهونهم . وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة ، وأهل العلم والكلام .

فلهذا كان « أولو الأمر » صنفين : العلماء ، والأمراء . فإذا صلحوا : صلح ، الناس . وإذا فسدوا : فسد الناس . كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه للأخمية لما سأله « ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح ؟ قال : ما استقامت لكم أئمتكم » ويدخل فيهم : الملوك والمشايخ ، وأهل الديوان . وكل من كان متبوعاً : فهو من أولى الأمر .

وعلى كل واحد من هؤلاء : أن يأمر بما أمر الله به ، وينهى عما نهى الله عنه . وعلى كل واحد من عليه طاعته : أن يطيعه في طاعة الله ، ولا يطيعه في معصية الله . كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه - حين تولى أمر المسلمين وخطبهم - فقال

فى خطبته « أيتها الناس ، القوى فيكم : الضعيف عندى . حتى آخذ منه الحق .
والضعيف فيكم : القوى عندى ، حتى آخذله الحق . أطيعونى ما أظمت الله
ورسوله . فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » .

فصل

كل الحسنات لابد فيها من الإخلاص والموافقة للشريعة

وإذا كانت جميع الحسنات ، لابد فيها من شيئين : أن يراد بها وجه الله ،
وأن تكون موافقة للشريعة . فهذا فى الأقوال والأفعال . فى السكلم الطيب ، والعمل
الصالح . فى الأمور العلمية ، والأمور العملية العبادية . ولهذا ثبت فى الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن أول ثلاثة تُسَجَر بهم جهنم : رجل تَعَلَّمَ العلم
وعلمه . وقرأ القرآن وأقرأه ، ليقول الناس : هو عالم وقارىء . ورجل قاتل وجاهد ،
ليقول الناس : هو شجاع وجرىء . ورجل تصدق وأعطى ، ليقول الناس : هو
جواد وسخى » فإن هؤلاء الثلاثة ، الذين يريدون الرياء والسمعة : هم بإزاء الثلاثة
الذين بعد النبيين : من الصديقين ، والشهداء ، والصالحين .

فإن من تعلم العلم - الذى بعث الله به رسله - وعلمه لوجه الله : كان صديقاً .
ومن قاتل لتكون كلمة الله هى العليا وقتل : كان شهيداً .
ومن تصدق يبتغى بذلك وجه الله : كان صالحاً .

ولهذا يسأل المفرط فى ماله الرجعة وقت الموت . كما قال ابن عباس رضى الله
عنهما « من أعطى مالا فلم يحجب منه ، ولم يُزَكَّ : سأل الرجعة وقت الموت . وقرأ
قوله تعالى (٦٣ : ١٠) وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى أحدكم الموت .
فيقول : رب ، لولا أخرتنى إلى أجل قريب ، فأصَّدق وأكُن من الصالحين) .
فهذه الأمور العلمية الكلامية : يحتاج أن يكون ما يخبر به - عن الله ، واليوم
الآخر . وما كان ويكون - حقاً صواباً ، وما يأمر به ، وما ينهى عنه ، كما جاءت به
الرسل عن الله .

فهذا هو الصواب الموافق للسنة والشريعة ، المتبع لكتاب الله وسنة رسوله .
كما أن العبادات التي تتعبد بها : إذا كانت مما شرعه الله ، وأمر الله به ورسوله :
كانت حقاً صواباً ، موافقاً لما بعث الله به رسله . وما لم يكن كذلك من القسمين :
كان من الباطل والبدع المضلة والجهل ، وإن كان يسميه من يسميه : علوماً
ومعقولات ، وعبادات ، ومجاهدات ، وأذواقاً ، ومقامات .

ويحتاج أيضاً : أن يؤمر بذلك لأمر الله ، ويُنهى عنه لنهى الله . ويخبر بما
أخبر الله به . لأنه حق وإيمان وهدى ، كما أخبرت به الرسل . كما تحتاج العبادة
إلى أن يقصد بها وجه الله .

فإذا قيل ذلك لاتباع الهوى والحمية ، أو لإظهار العلم والفضيلة ، أو لطلب
السمعة والرياء : كان بمنزلة المقاتل شجاعة وحمية ورياء .

وكثير من أهل العلم والعبادة : ما يقولون ويفعلون خلاف الحق

ومن هنا يتبين لك ما وقع فيه كثير من أهل العلم والمقال ، وأهل العبادة
والحال . فكثيراً ما يقول هؤلاء من الأقوال ما هو خلاف الكتاب والسنة .
أو ما يتضمن خلاف السنة ووقاتها . وكثيراً ما يتعبد هؤلاء بعبادات لم يأمر الله بها .
بل قد نهى عنها . أو ما يتضمن مشروعاً ومحظوراً . وكثيراً ما يقاتل هؤلاء قتالاً
مخالفاً للقتال المأمور به . أو متضمناً للمأمور به ومحظور .

ثم كل من الأقسام الثلاثة - المأمور ، والمحظور ، والمشتمل على الأمرين - :
قد يكون لصاحبه نية حسنة . وقد يكون متبعاً لهواه . وقد يجتمع له هذا وهذا .
فهذه تسعة أقسام في هذه الأمور . وفي الأموال المنفقة عليها من الأموال
السلطانية : النفي وغيره . والأموال الموقوفة ، والأموال الموصى بها ، والمنذورة .
وأنواع العطايا ، والصدقات ، والصلوات .

وهذا كله من لبس الحق بالباطل . وخلط عمل صالح وآخر سيء .
والسبب : من ذلك قد يكون صاحبه مخطئاً ، أو ناسياً : مغفور له ، كالجهل

المخطئ، الذى له أجر ، وخطؤه مغفور له . وقد يكون صغيراً مُكفراً باجتناب الكبائر . وقد يكون مغفوراً بتوبة ، أو بحسنات تمحو السيئات . أو مكفراً بمصائب الدنيا . ونحو ذلك .

ألا إن دين الله الذى أنزل به كتبه ، وبعث به رسله ، ماتقدم : من إرادة الله وحده بالعمل الصالح .

الإسلام الذى لا يقبل الله من أحد غيره

وهذا هو الإسلام العام الذى لا يقبل الله من أحد غيره . قال تعالى (٣ : ٨٥) ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه . وهو فى الآخرة من الخاسرين) وقال تعالى (٣ : ١٨ ، ١٩) شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم . إن الدين عند الله الإسلام) و « الإسلام » يجمع معنيين . أحدهما : الاستسلام والانقياد ، فلا يكون متكبراً .

والثانى : الإخلاص من قوله تعالى (٣٩ : ٢٩) ورجلاً سَلماً لرجل) فلا يكون مشتركاً ، وهو أن يسلم العبد لله رب العالمين . كما قال تعالى (٢ : ١٣٢ ، ١٣٣) ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه . ولقد اصطفيناه فى الدنيا . وإنه فى الآخرة لمن الصالحين . إذ قال له ربه : أسلم . قال : أسلمت لرب العالمين . ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب : يا بني إن الله اصطفى لكم الدين . فلا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون) وقال تعالى (٦ : ١٦١ ، ١٦٢) قل : إني هداى ربي إلى صراط مستقيم . ديناً قِيَمًا ملة إبراهيم حنيفاً . وما كان من المشركين . قل : إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين . لا شريك له . وبذلك أمرت . وأنا أول المسلمين) .

و « الإسلام » يستعمل لازماً معدى بحرف اللام ، مثلما ذكر فى هذه الآيات . ومثل قوله تعالى (٣٩ : ٥٤) وأنبيوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن

يأتيكم العذاب ، ثم لاتنصرون) ومثل قوله تعالى (٧ : ٤٤) قالت : رب إني ظلمت نفسي . وأسألت مع سليمان لله رب العالمين) ومثل قوله تعالى (٣ : ٨٣) أفغير دين الله يبغون ؟ وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرها . وإليه يرجعون) ومثل قوله تعالى (٦ : ٧١ ، ٧٢) قل أندعوا من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ، ونزد على أعقابنا ، بعد إزهدانا الله ؟ كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران . له أصحاب يدعونه إلى الهدى : اثبتنا . قل إن هدى الله هو الهدى . وأمرنا لنسلم لرب العالمين . وأن أقيموا الصلاة واتقوه) .

ويستعمل متعدياً مقروناً بالإحسان . كقوله تعالى (٢ : ١١١ ، ١١٢) وقالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، أو نصارى . تلك أمانيتهم . قل : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين . بلى . من أسلم وجهه لله وهو محسن . فله أجره عند ربه ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقوله تعالى (٤ : ١٢٥) ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، واتخذ الله إبراهيم خليلاً) فقد أنكر الله أن يكون دين أحسن من هذا الدين . وهو إسلام الوجه لله مع الإحسان . وأخبر : أن كل من أسلم وجهه لله وهو محسن : فله أجره عند ربه . ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

أثبت هذه الكلمة الجامعة ، والقضية العامة ، رداً لمزاعم من زعم : أنه لا يدخل الجنة إلا متهود أو منتصر .

إسلام الوجه والإحسان هما الأصلان

وهذان الوصفان - وهما إسلام الوجه لله ، والإحسان - هما الأصلان المتقدمان وهما كون العمل خالصاً لله صواباً ، موافقاً للسنة والشرعية .

وذلك : أن إسلام الوجه لله هو متضمن القصد والنية لله . كما قال بعضهم : أسْتَغْفِرُ الله ذَنْباً ، لستُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ وقد استعمل هنا أربعة ألفاظ : إسلام الوجه ، وإقامة الوجه ، كقوله تعالى

(٧ : ٢٩ وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقوله تعالى (٣٠ : ٣٠ فأقم وجهك للدين حنيفا . فطرة الله التي فطر الناس عليها) .

وتوجيه الوجه : كقول الخليل عليه السلام (٦ : ٧٩ إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا ، وما أنا من المشركين) .

وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعاء الاستفتاح في صلاته من الليل « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين الخ » وفي الصحيحين عن البراء بن عازب رضى الله عنهما . أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه أن يقول إذا أوى إلى فراشه « اللهم أسلمت نفسي إليك . ووجهت وجهي إليك - الحديث » .

معنى « الوجه » و « التوجه »

فالوجه : يتناول التوجه والتوجه إليه . ويتناول التوجه نحوه . كما يقال : أى وجه تريد ؟ أى : أى وجه وناحية تقصد ؟ .

وذلك أنهما متلازمان . فحيث توجه الإنسان : توجه وجهه ، ووجهه مستلزم لتوجهه . وهذا في باطنه وظاهره جميعاً . فهى أربعة أمور . والباطن : هو الأصل . والظاهر : هو الكمال والشعار . فإذا توجه قلبه إلى شىء : تبعه وجهه الظاهر . فإذا كان العبد قصده ومراده وتوجهه إلى الله : فهذا صلاح إرادته وقصده . فإذا كان مع ذلك محسناً ، فقد اجتمع له : أن يكون عمله صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً . وهو قول عمر رضى الله عنه « اللهم اجعل عملى كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » .

العمل الصالح

والعمل الصالح : هو الإحسان ، وهو فعل الحسنات . وهو ما أمر الله به . والذي أمر الله به : هو الذى شرعه الله . وهو الموافق لسنة الله وسنة رسوله .

فقد أخبر الله تعالى : أن من أخلص قصده لله ، وكان محسناً في عمله : فإنه مستحق للثواب ، سالم من العقاب .

ولهذا كان أئمة السلف - رحمهم الله - يجمعون هذين الأصلين ، كقول الفضيل بن عياض في قوله تعالى (ليلوكم أيكم أحسن عملاً ؟) قال : أخلصه وأصوبه . ف قيل : يا أبا علي ، ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إن العمل إذا كان صواباً ، ولم يكن خالصاً : لم يقبل . وإذا كان خالصاً ، ولم يكن صواباً : لم يقبل . حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص : أن يكون لله . والصواب : أن يكون على السنة .

وقد روى ابن شاهين واللائلكايني ، عن سعيد بن جبير . قال « لا يقبل قول إلا بعمل . ولا يقبل قول وعمل : إلا بنية . ولا يقبل قول وعمل ونية : إلا بموافقة السنة » . « وروى عن الحسن البصري مثله . ولفظه « لا يصلح » مكان « لا يقبل » .

الرد على المرجئة

وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافياً . فأخبر أنه لا بد من قول وعمل . إذ الإيمان : قول وعمل . لا بد من هذين ، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع . وبيننا أن مجرد تصديق القلب ونطق اللسان ، مع البغض لله ولشرائعه والاستكبار على الله وعلى شرائعه : لا يكون إيماناً باتفاق المؤمنين . حتى يقرن بالتصديق عمل صالح .

وأصل العمل : عمل القلب . وهو الحب ، والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار . ثم قالوا « لا يقبل قول وعمل : إلا بنية » وهذا ظاهر . فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصاً لله تعالى : لم يقبله الله .

ثم قالوا « ولا يقبل قول وعمل ونية : إلا بموافقة السنة » وهي الشريعة . وهي ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم . لأن القول والعمل والنية الذي

لا يكون مسنوناً مشروعاً قد أمر الله به : يكون بدعة « وكل بدعة ضلالة » ليس
مما يحبه الله فلا يقبله الله . ولا يصلح . مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب ؛
ولفظ « السنة » في كلام السلف : يتناول السنة في العبادات ، وفي الاعتقادات .
وإن كان كثير ممن صنف في السنة : يقصدون الكلام في الاعتقادات . وهذا
كقول ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وأبي الدرداء ، رضى الله عنهم « اقتصاد في
سنة ، خير من اجتهد في بدعة » وأمثال ذلك .
والله سبحانه وتعالى أعلم . وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد
ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

رسالة في حروف القرآن وأصواتنا به

وما وقع في ذلك من النزاع

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

٦٦١ - ٧٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه رسالة في حروف القرآن وأصوات القارئ وما وقع في ذلك من النزاع ،
وبيان الحق وما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

لشيخ الإسلام والمسلمين ، عمدة المفتين ، وإمام المحققين بحر العلوم ، الصدر
الكامل . ناصر السنة ، وقامع البدعة . أبي العباس أحمد بن تيمية ، الحراني
الحنبلي السلفي ، قدس الله روحه .

سئل الشيخ - رحمه الله - عن رجلين تباحثا .
فقال أحدهما : القرآن حرف وصوت . وقال الآخر : ليس هو بحرف
ولا صوت .

وقال أحدهما النقط التي في المصحف والشكل من القرآن . وقال الآخر :
ليس ذلك من القرآن . فما الصواب في ذلك ؟
فأجاب رضي الله عنه :
الحمد لله رب العالمين .

هذه المسألة : يتنازع فيها كثير من الناس . ويخلطون الحق بالباطل .
فالذي قال « إن القرآن حرف وصوت » إن أراد بذلك : أن هذا القرآن
الذي يقرؤه المسلمون : هو كلام الله الذي نزل به الروح الأمين على قلب محمد
خاتم النبيين والمرسلين . وأن جبريل سمعه من الله ، والنبي صلى الله عليه وسلم سمعه
من جبريل . والمسلمون : سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم . كما قال تعالى
(١٦ : ١٠٢ قل نزله روح القدس من ربك بالحق) وقال تعالى (٦ : ١١٤) والذين
آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق) فقد أصاب في ذلك . فإن
هذا مذهب سلف الأمة وأئمتها رحمهم الله . والدلائل على ذلك كثيرة من
الكتاب والسنة والإجماع .

ومن قال « إن القرآن العربي لم يتكلم الله به . وإنما هو كلام جبريل ، أو كلام محمد ، عبَّر به عن المعنى القائم بذات الله » كما يقول ذلك ابن كُلاب والأشعري ومن وافقهما : فهو قول باطل من وجوه كثيرة .

فإن هؤلاء يقولون : إن كلام الله معنى واحد قائم بالذات . وإن معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحد . وأنه لا يتعدد ، ولا يتبعض . وإنه إن عبر عنه بالعربية : كان قرآنا . وبالبرانية : كان توراة . وبالسريانية : كان إنجيلا . فيجعلون معنى آية الكرسي ، وآية الدين ، و (قل هو الله أحد) و (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) والتوراة والإنجيل ، وغيرهما : معنًى واحداً .

وهذا قول فاسد بالعقل والشرع . وهو قول أحدثه ابن كلاب ، لم يسبقه إليه غيره من السلف .

وإن أراد القائل « بالحرف والصوت » أن الأصوات المسموعة من القراء . والمداد الذى فى المصاحف قديم أزلى : فقد أخطأ وابتدع . وقال ما يخالف العقل والشرع . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « زينوا القرآن بأصواتكم » فبين أن الصوت صوت القارئ . والكلام كلام الباري . كما قال تعالى (٩ : ٦) وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) .

والقرآن الذى يقرؤه المسلمون : كلام الله . لا كلام غيره . كما ذكر الله ذلك . وفى السنن : عن جابر بن عبد الله ، أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعرض نفسه على الناس بالموسم . فيقول : ألا رجل يحملنى إلى قومه لأبلغ كلام ربى . فإن قریشاً قد منعونى أن أبلغ كلام ربى » وقالوا لأبى بكر الصديق - لما قرأ عليهم (آلم . غلبت الروم) - أهذا كلامك ، أم كلام صاحبك ؟ فقال « ليس بكلامى ولا كلام صاحبى ، ولكنه كلام الله تعالى » .

والناس إذا بلغوا كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله « إنما الأعمال بالنيات » يعلمون : أن الحديث الذى يبلغون هو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والسامعون يعلمون أن الحديث الذى يسمعون : كلام النبي صلى الله عليه وسلم .
تكلم به بصوته وبحروفه ومعانيه . والحديث : إنما بلغه عنه بصوت نفسه ، لا بصوت
النبي صلى الله عليه وسلم .

فالتقرآن : أولى أن يكون كلام الله ، إذا بلغه الرسول عنه ، وقرأه الناس
بأصواتهم . والله تكلم بالتقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه . ونادى موسى
بصوت نفسه . كما ثبت بالكتاب والسنة ، وإجماع السلف .

وصوت العبد : ليس هو صوت الرب ، ولا مثل صوته . فإن الله ليس كمثله
شئ ، لا فى ذاته ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله .

وقد نص أئمة الإسلام - أحمد ومن قبله من الأئمة رحمهم الله - على مانطق
به الكتاب والسنة . من أن الله ينادى بصوت ، وأن القرآن كلامه تكلم بحروف
وصوت ، ليس منه شئ كلاماً لغيره ، لا جبريل ، ولا غيره . وأن العباد يقرءونه
بأصوات أنفسهم وأفعالهم . فالصوت المسموع من العبد : صوت القارئ .
والكلام : كلام الباري .

وكثير من الخائضين فى هذه المسألة : لا يميز بين صوت العبد وصوت الرب .
بل يجعل هذا هو هذا ، فينفيهما جميعاً ، ويثبتهما جميعاً . فإذا نفى الحرف والصوت :
نفى أن يكون القرآن العربى كلام الله . وأن يكون الله منادياً لعباده بصوته الذى
ليس كصوت العبد . وأن يكون القرآن الذى يقرؤه المسلمون : هو كلام الله . كما
نفى أن يكون صوت العبد صفة لله ، ثم جعل كلام الله المتنوع شيئاً واحداً . لا فرق
بين القديم والحادث .

وهو مصيب فى هذا الفرق ، دون ذاك الثانى الذى فيه نوع من الإلحاد
والتعطيل . حيث جعل الكلام المتنوع شيئاً واحداً ، لا حقيقة له عند التحقيق .
وإذا جعل صوت الرب هو صوت العبد ، أو سكت عن التمييز بينهما - مع قوله :
إن الحروف متعاقبة فى الوجود ، مقترنة فى الذات ، قديمة أزلية الأعيان . فجعل

عين صفة الرب تحمل في العبد ، أو تتحد بصفته - فقد قال بنوع من الحلول والاتحاد يفضى إلى نوع من التعطيل .

وقد علم أن نفى الفرق والمباينة بين الخالق وصفاته ، والمخلوق وصفاته : خطأ وضلال ، لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة وأئمتها . بل هم متفقون على التمييز بين صوت الرب ، وصوت العبد . ومتفقون : أن الله تكلم بالقرآن الذى أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، حروفه ومعانيه . وأنه ينادى عباده بصوته . ومتفقون على أن الأصوات المسموعة من القراء : هى أصوات العباد ، وعلى أنه ليس شئ من أصوات العباد ، ولا مداد المصاحف : قديما . بل القرآن مكتوب فى مصاحف المسلمين ، مقروء بالسنتهم ، محفوظ بقلوبهم . وهو كله كلام الله . والصحابة كتبوا المصاحف ، كما كتبوها ، بغير شكل ولا نقط ، لأنهم كانوا عرباً لا يلحنون . ثم لما حدث اللحن : نقط الناس المصاحف وشكلوها . فإن كتبت بغير شكل ولا نقط : جاز . وإن كتبت بنقط وشكل : جاز ولم يكره . فى أظهر قول العلماء ، وإحدى الروایتين عن أحمد . وحكم النقط والشكل : حكم الحروف . فإن الشكل يبين إعراب القرآن ، كما يبين النقط الحروف .

والمداد الذى تكتب به الحروف ، ويكتب به الشكل والنقط : مخلوق . وكلام الله العربى الذى أنزله ، وكتب فى المصاحف بالشكل والنقط ، وبغير شكل ونقط : ليس بمخلوق . وحكم الإعراب حكم الحروف ، لكن الإعراب لا يستقل بنفسه ، بل هو تابع للحروف المنقوطة . والشكل والنقط لا يستقل بنفسه ، بل هو تابع للحروف المرسومة . فلهذا لا يحتاج لتجريدما وإفرادهما بالكلام ، بل القرآن الذى يقرؤه المسلمون : هو كلام الله ، معانيه وحروفه ، وإعرابه .

والله تكلم بالقرآن العربى الذى أنزله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم . والناس يقرءونه بأفعالهم وأصواتهم . والمكتوب فى مصاحف المسلمين هو كلام الله . وهو القرآن العربى الذى أنزله على نبيه ، سواء كتب بشكل ونقط ، أو بغير

شكل ونقط . والمداد الذى كتب به القرآن ليس بقديم ، بل هو مخلوق . والقرآن الذى كتب فى المصحف بالمداد : هو كلام الله ، منزل غير مخلوق . والمصاحف يجب احترامها باتفاق المسلمين . لأن كلام الله مكتوب فيها ، واحترام النقط والشكل - إذا كتب المصحف مشكلاً منقوطاً - كاحترام الحروف . باتفاق علماء المسلمين ، كما أن حرمة إعراب القرآن كحرمة حروفه المنقوطة باتفاق المسلمين . ولهذا قال أبو بكر وعمر « حفظ إعراب القرآن : أحب إلينا من حفظ بعض حروفه » . والله تسكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه ، فجميعه كلام الله . فلا يقال : بعضه كلام الله ، وبعضه ليس بكلام الله .

وهو سبحانه قد نادى موسى بصوت سمعه موسى . فإنه سبحانه قد أخبر : أنه نادى موسى فى غير موضع من القرآن . كما قال تعالى (٧٩ : ١٥ ، ١٦ هل أتاك حديث موسى . إذ ناداه ربه بالوادى المقدس طوى) .

والنداء لا يكون إلا صوتاً ، باتفاق أهل اللغة . وقد قال تعالى (٤ : ١٦٣ ، ١٦٤ إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده . وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط ، وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان . وآتيناه داود زبوراً . ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل . ورسلاً لم نقصصهم عليك . وكلم الله موسى تكليماً) .

فقد فرق الله بين إيحائه إلى النبيين . وبين تكليمه لموسى . فمن قال : إن موسى لم يسمع صوتاً ، بل ألهم معناه : لم يفرق بين موسى وغيره . وقد قل الله تعالى (٢ : ٢٥٣ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض . منهم من كلم الله . ورفع بعضهم درجات) وقال تعالى (٤٢ : ٥١ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسولاً . فيوحى بإذنه ما يشاء) .

فقد فرق بين الإيحاء والتكليم من وراء حجاب . كما كلم الله موسى . فمن سوى بين هذا وهذا : كان ضالاً .

وقد قال الإمام أحمد وغيره : لم يزل الله متكلمًا إذا شاء . وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، يتكلم بشيء بعد شيء ، كما قال تعالى (٢٠ : ١١) فلما أتاه نودى ياموسى فناداه حين أتى الشجرة ، ولم يناده قبل ذلك . وقد قال تعالى (٧ : ٢٢) فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سواتهما . وطفقا يخضفان عليهما من ورق الجنة ، وناداهما ربهما : ألم أنهكما عن تلكما الشجرة ، وأقل لكم إن الشيطان لكما عدو مبين ؟) فهو سبحانه نادى آدم وزوجه حين أكلا من الشجرة ، ولم ينادهما قبل ذلك . وكذلك قال تعالى (٧ : ١١) ولقد خلقناكم ثم صورناكم ، ثم قلنا للملائكة : اسجدوا لآدم) فهو سبحانه قال للملائكة وأمرهم بالسجود بعد أن خلق آدم وصوّره ، ولم يأمرهم قبل ذلك . وكذا قوله (٣ : ٥٩) إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم . خلقه من تراب . ثم قال له : كن فيكون) فأخبر : أنه قال له « كن فيكون » بعد أن خلقه من تراب .

ومثل هذا الخبر فى القرآن كثير ، يخبر تعالى : أنه تكلم فى وقت معين ، ونادى فى وقت معين .

وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه لما خرج إلى الصفا . قرأ قوله تعالى (٢ : ١٥٨) إن الصفا والمروة من شعائر الله) ثم قال : نبأ بما بدأ الله به » فأخبر : أن الله بدأ بالصفا قبل المروة .

والسلف اتفقوا على أن كلام الله منزل . غير مخلوق . منه بدأ وإليه يعود ، فظن بعض الناس : أن مرادهم أنه قديم العين .

ثم قالت طائفة : هو معنى واحد ، وهو الأمر بكل مأمور ، والنهى عن كل منهى ، والخبر بكل مخبر . إن عبر عنه بالعربية : كان قرآنًا . وإن عبر عنه بالعبرانية : كان تورا . وإن عبر عنه بالسريانية : كان إنجيلًا .

وهذا القول مخالف للشرع والعقل .

وقالت طائفة : هو حروف وأصوات قديمة الأعيان ، لازمة لذات الله . لم تزل

لازمة لذاته ، وأن الباء والسين والميم ، موجودة مقترنة بعضها ببعض معاً ، أزلاً وأبداً ، لم تزل ولا تزال . لم يسبق منها شيء شيئاً . وهذا أيضاً مخالف للشرع ، والعقل .

وقالت طائفة : إن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وإنه في الأزل كان متكلاً بالنداء الذي سمعه موسى عليه السلام . وإنما تجدد استماع موسى ، لا أنه ناداه حين أتى الوادى المقدس ، بل ناداه قبل ذلك بما لا يتناهى ، ولكن موسى عليه السلام تلك الساعة سمع النداء .

وهؤلاء وافقوا الذين قالوا : إن القرآن مخلوق في أصل قولهم . فإن أصل قولهم : إن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية . فلا يقوم به كلام ولا فعل ، باختياره ومشئته .

وقالوا : هذه حوادث . والرب تعالى لا تقوم به الحوادث . فخالفوا صحيح المنقول ، وصريح المعقول . واعتقدوا : أنهم بهذا يردون على الفلاسفة ، ويثبتون حدوث العالم .

وأخطأوا في ذلك . فلا الإسلام نصرُوا ، ولا الفلاسفة كسروا . وادعوا : أن الرب لم يكن قادراً في الأزل على كلام يتكلم به ، ولا فعل يفعله ، وأنه صار قادراً بعد أن لم يكن قادراً ، بغير أمر حدث . أو يغيرون العبارة ، فيقولون : لم يزل قادراً ، لكن يقولون : إن المقدور كان ممتنعاً ، وإن الفعل صار ممكناً له ، بعد أن كان ممتنعاً عليه ، من غير تجدد شيء .

وقد يعبرون عن ذلك ، بأن يقولوا : كان قادراً في الأزل على ما يمكن فيما لا يزال ، لا على ما لا يمكن في الأزل .

فيجمعون بين النقيضين حيث يثبتونه قادراً في حال كون المقدور عليه ممتنعاً عندهم . ولم يفرقوا بين نوع الكلام والفعل ، وبين عينه ، كما لم يفرق الفلاسفة

بين هذا وهذا. بل الفلاسفة ادعوا: أن مفعوله المعين قديم بقدمه. فضلوا في ذلك ،
وخالفوا صريح العقول ، وصحيح المنقول .

فإن الأدلة لا تدل على قدم شيء بعينه من العالم ، بل تدل على أن ماسوى الله
مخلوق حادث ، بعد أن لم يكن . إذ الله تعالى فاعل بقدرته ومشيتته . كما تدل على
ذلك الدلائل القطعية .

والفاعل بمشيئته : لا يكون شيء من مفعوله لازماً له بصريح العقل واتفاق
عامة العقلاء ، بل وكل فاعل لا يكون شيء من مفعوله لازماً لذاته . ولا يتصور
مقارنة مفعوله المعين له ، ولو قدر أنه فاعل بغير إرادة . فكيف بالفاعل بالإرادة ؟ .
وما يذكر بأن للعلول يقارن علته : فإنما يصح فيما كان من العلل يجرى
مجرى الشروط . فإن الشرط لا يجب أن يتقدم على المشروط . بل قد يقارنه ، كما
تقارن الحياة العلم . وأما ما كان فاعلاً - سواء سمي علة ، أو لم يسم علة - فلا بد
أن يتقدم على الفعل المعين . والفاعل المعين لا يجوز أن يقارنه شيء من مفعولاته ،
ولا يعرف العقلاء فاعلاً قط يلزمه مفعول معين . وقول القائل : حركت يدي ،
فتحرك الخاتم : هو من باب الشروط ، لا من باب الفاعلية .

ولأنه لو كان العالم قديماً ، لكان فاعله موجباً بذاته في الأزل . ولم يتأخر
عنه موجب ومقتضاه . ولو كان كذلك لم يحدث شيء من الحوادث ، وهذا
خلاف المشاهد .

فقد ثبت أن الله سبحانه لم يزل قادراً على الكلام والفعل ، بل لم يزل متكلماً
إذا شاء ، فاعلاً ما يشاء ، ولم يزل موصوفاً بصفات الكمال ، منعوتاً بنعوت الجلال
والإكرام .

والعالم فيه من الإحكام والإتقان : ما يدل على علم الرب . وفيه من الاختصاص :
ما يدل على مشيئته . وفيه من الإحسان : ما يدل على رحمته . وفيه من العواقب
الحيدة : ما يدل على حكمته . وفيه من الحوادث : ما يدل على قدرة الرب تعالى ، مع

أن الرب مستحق لصفات الكمال لذاته . فإنه مستحق لكل كمال ممكن للوجود لانقص فيه . منزّه عن كل نقص .

وهو سبحانه ليس له كُفٌّ في أى صفة من صفاته ، ولا فى أى أمر من أموره . فهو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل ، منزّه فيها عن التشبيه والتمثيل . ومنزّه عن النقائص مطلقا . فإن وصفه بالنقائص من أعظم الأباطيل . وكاله من لوازم ذاته المقدسة ، لا يستفيد من غيره . بل هو المنعم على خلقه بالخلق والإنشاء . وما جعله فيهم من صفات الأحياء . وخالق صفات الكمال أحق بها من لا كُفٌّ له فيها .

وأصل اضطراب الناس فى مسألة كلام الله : أن الجهمية والمعتزلة لما ناظرت الفلاسفة فى مسألة حدوث العالم ، اعتقدوا أن مايقوم به من الصفات والأفعال المتعاقبة : لا يكون إلا حادثا ، بناء على أن مالا يتناهى لا يمكن وجوده . والتزموا أن الرب كان فى الأزل غير قادر على الفعل والكلام ، بل كان ذلك ممتنعا عليه وكان معطلا عن ذلك .

وقد يعبرون عن ذلك : بأنه كان قادراً فى الأزل على الفعل فيما لايزال ، مع امتناع الفعل عليه فى الأزل . فيجمعون بين النقيضين . حيث يصفونه بالقدرة فى حال امتناع المقدور لذاته ، إذ كان الفعل يستلزم أن يكون له أول . والأزل لا أول له . والجمع بين إثبات الأولية ونفيها : جمع بين النقيضين . ولم يهتدوا إلى الفرق بين ما يستلزم الأولية والحدوث . وهو الفعل المعين والمفعول المعين . وبين مالا يستلزم ذلك . وهو نوع الفعل والكلام . بل هذا يكون دائماً ، وإن كان كل من آحاده حادثا ، كما يكون دائماً فى المستقبل ، وإن كان كل من آحاده فانياً . بخلاف خالق يلزمه مخلوقه المعين دائماً . فإن هذا هو الباطل فى صريح العقل وصحيح النقل . ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار ذلك ، لم يناع فيه إلا شرذمة

من المتفلسفة . كابن سينا وأمثاله الذين زعموا : أن الممكن المفعول قد يكون قديماً واجب الوجود بغيره .

فخالفوا في ذلك جماهير العقلاء ، مع مخالفتهم لسلفهم : إرسطو وأتباعه ، فإنهم لم يكونوا يقولون ذلك ، وإن قالوا : بقدوم الأفلاك .

وإرسطو أول من قال : بقدومها من الفلاسفة المشائين ، بناء على إثبات علة غائية ، كحركة الفلك . يتحرك الفلك للتشبه بها . لم يثبتوا له فاعلاً مبدعاً ، ولم يثبتوا ممكناً قديماً واجباً بغيره ، وهم — وإن كانوا : أجهل بالله ، وأكفر من متأخريهم — فهم يسلمون لجمهور العقلاء : أن ما كان ممكناً بذاته ، فلا يكون إلا محدثاً مسبوقاً بالعدم . فاحتاجوا أن يقولوا : كلامه مخلوق ، منفصل عنه .

وطائفة وافقتهم على امتناع وجود ما لا نهاية له . لكن قالوا : تقوم به الأمور الاختيارية . فقالوا : إنه في الأزل لم يكن متكلاً . بل ولا كان الكلام مقدوراً له ، ثم صار متكلاً بلا حدوث حادث بكلام يقوم به . وهو قول الهاشمية ، والكرامية وغيرهم .

وطائفة قالت : إذا كان القرآن غير مخلوق ، فلا يكون إلا قديماً العين لازماً لذات الرب ، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته .

ثم منهم من قال : هو معنى واحد قديم . فجعل آية الكرسي وآية الدين ، وسائر آيات القرآن ، والتوراة والإنجيل ، وكل كلام يتكلم الله به : معنى واحداً لا يتعدد ولا يتبعض .

ومنهم من قال : إنه حروف وأصوات مقترنة لازمة للذات ، وهؤلاء أيضاً وافقوا الجهمية والمعتزلة في أصل قولهم : إنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشيئته وقدرته . وأنه لا تقوم به الأمور الاختيارية . وأنه لم يستَوِ على عرشه ، بعد أن خلق السموات والأرض . ولا يأتي يوم القيامة ، ولم يناد موسى حين ناداه . ولا تغضبه المعاصي ، ولا ترضيه الطاعات ، ولا تفرحه توبة التائبين .

وقالوا فى قوله (١٠٥:٩) وقل : اعملوا . فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) ونحو ذلك : أنه لا يراها إذا وجدت . بل إما أنه لم يزل رائيها لها . وإما أنه لم يتجدد له شيء موجود ، بل تعلق معدوم . إلى أمثال هذه المقالات التى خالفوا فيها نصوص الكتاب والسنة ، مع مخالفة صريح العقل .
والذى ألجأهم إلى ذلك : موافقتهم للجهمية ، على أصل قولهم : فى أنه سبحانه لا يقدر فى الأزل على الفعل والكلام . وخالفوا السلف والأئمة فى قولهم : لم يزل الله متكلماً إذا شاء .

ثم افترقوا أحزاباً أربعة - كما تقدم - : الخلقية ، والحدوثية ، والاتحادية ، والاقترانية . وشر من هؤلاء : الصابئة والفلاسفة ، الذين يقولون : إن الله لم يتكلم ، لا بكلام قائم بذاته ، ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته . لا قديم النوع ، ولا قديم العين ، ولا حادث ولا مخلوق . بل كلامه عندهم ما يفيض على نفوس الأنبياء . ويقولون : إنه كلم موسى من سماء عقله .

وقد يقولون : إنه تعالى يعلم الكلليات دون الجزئيات . فإنه إنما يعلمها على وجه كلى . ويقولون ، مع ذلك : إنه يعلم نفسه ، ويعلم ما يفعله . وقولهم : يعلم نفسه ومفعولاته حق . كما قال تعالى (٦٧ : ١٤) ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ؟) لكن قولهم - مع ذلك - إنه لا يعلم الأعيان المعينة جهل وتناقض . فإن نفسه المقدسة معينة والأفلاك معينة ، وكل موجود معين . فإن لم يعلم المعينات : لم يعلم شيئاً من الموجودات . إذ الكلليات إنما تكون كلييات فى الأذهان ، لافى الأعيان . فمن لم يعلم إلا الكلليات ، لم يعلم شيئاً من الموجودات . تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وهم إنما ألجأهم إلى هذا الإلحاد : فرارهم من تجديد الأحوال للبارى تعالى . مع أن هؤلاء يقولون : إن الحوادث تقوم بالقديم ، وإن الحوادث لا أول لها . لكن نفوا ذلك عن البارى ، لاعتقادهم : أنه لا صفة له . بل هو وجود مطلق .

وقالوا : إن العلم نفس عين العالم ، والقدرة نفس عين القادر . والعلم والعالم شيء واحد . والمريد والإرادة شيء واحد . فجعلوا هذه الصفة هي الأخرى ، وجعلوا الصفات هي الموصوف .

ومنهم من يقول : بل العلم كل العلوم ، كما يقوله الطومى صاحب « شرح الإشارات » فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه ، وما يصدر عن نفسه . وابن سينا أقرب إلى الصواب . لكنه تناقض مع ذلك حيث نفى قيام الصفات به . وجعل الصفة عين الموصوف ، وكل صفة هي عين الأخرى .

ولهذا كان هؤلاء أوغل - في الاتحاد والإلحاد - ممن يقول : معاني الكلام شيء واحد . لكنهم ألزموا قولهم لأوثك ، فقالوا : إذا جاز أن تكون المعاني المتعددة شيئاً واحداً : جاز أن يكون العلم هو القدرة ، والقدرة هي الإرادة . فاعترف حذاق أوثك : بأن هذا الإلزام لا جواب عنه .

ثم قالوا : وإذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى : جاز أن تكون الصفة هي الموصوف . فجاء ابن عربي الحاتمي ، وابن سبعين ، والقونوي ، ونحوهم من الملاحدة . فقالوا : إذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى ، والصفة هي الموصوف : جاز أن يكون الموجود الواجب القديم الخالق هو الموجود الممكن المحدث المخلوق . فقالوا : إن وجود كل مخلوق : هو عين وجود الخالق . وقالوا : الوجود واحد ، ولم يفرقوا بين الواحد بالنوع ، والواحد بالعين . كما لم يفرق أوثك بين الكلام الواحد بالعين ، والكلام الواحد بالنوع .

وكان منتهى أمر أهل الإلحاد في الكلام : إلى هذا التعطيل والكفر والاتحاد الذي قال به أهل الوحدة والحلول والاتحاد في الخالق والمخلوقات . كما أن الذين لم يفرقوا بين نوع الكلام وعينه . وقالوا : هو يتكلم بحرف وصوت قديم . قالوا - أولاً - إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا تسبق الباء السين . بل لما نادى موسى فقال (٢٠ : ١٤) إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني (٢٨ : ٣٠) إني أنا الله رب

العالمين) كانت الهمزة والنون وما بينهما موجوداً في الأزل ، يقارن بعضها بعضاً .
لم تزل ولا تزال لازمة لذات الله .

ثم قال فريق منهم : إن ذلك القديم هو نفس الأصوات المسموعة من
القرآن . وقال بعضهم : بل المسموع صوتان : قديم ، ومحدث . وقال بعضهم :
أشكال المداد قديمة أزلية . وقال بعضهم : محل المداد قديم أزلي .

وحكى عن بعضهم أنه قال : المداد قديم أزلي .
وأكثرهم يتكلمون بلفظ القديم ولا يفهمون معناه .

بل منهم من يظن : أنه قديم في علمه .

ومنهم من يظن : أن معناه متقدم على غيره .

ومنهم من يظن : أن معنى اللفظ غير مخلوق .

ومنهم من لا يميز بين ما يقول . فصار هؤلاء حلولية اتحادية في الصفات .

ومنهم من يقول بالحللول والاتحاد في الذات والصفات . وكان منتهى أمر

هؤلاء وهؤلاء إلى التعطيل .

والصواب في هذا الباب وغيره — مذهب سلف الأمة وأئمتها — : أنه سبحانه

لم يزل متكلماً إذا شاء ، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته . وأن كلماته لا نهاية لها . وأنه

نادى موسى بصوت سمعه موسى ، وإنما ناداه حين أتى . لم يناده قبل ذلك ، وأن

صوت الرب لا يماثل أصوات العباد . كما أن علمه لا يماثل علمهم ، وقدرته لا تماثل

قدرتهم ، وأنه سبحانه بائن عن مخلوقاته بذاته وصفاته . ليس في مخلوقاته شيء من

ذاته وصفاته القائمة بذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته . وأن أقوال أهل

التعطيل والاتحاد ، الذين عطلوا الذات ، أو الصفات ، أو الكلام ، أو الأفعال :

باطلة ، وأقوال أهل الحللول — الذين يقولون بالحللول في الذات أو الصفات —

باطلة . وهذه الأمور مبسوسة في غير هذا الموضع وقد بسطناها في الواجب الكبير

والله أعلم بالصواب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة : ما يقول السادة العلماء الجهابذة أئمة الدين . رضى الله عنهم أجمعين .
فيمن يقول : الكلام غير المتكلم . والقول غير القائل . والقرآن ، والمقروء
والقارىء ، كل واحد منها له معنى ؟

بينوا لنا ذلك بياناً شافياً ليصل إلى ذهن الحاذق والبلید ، أثابكم الله بمنه .
الجواب : صورة ، ما أجاب الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، شيخ الإسلام
أبى العباس ، تقي الدين أحمد بن تيمية الحرانى الحنبلى ، رضى الله عنه .
الحمد لله رب العالمين .

من قال : إن الكلام غير المتكلم ، والقول غير القائل وأراد : أنه مبين له ،
ومنفصل عنه : فهذا خطأ وضلال . وهو قول من يقول : إن القرآن مخلوق . فإنهم
يزعمون : أن الله لا تقوم به صفة من الصفات ، لا القرآن ولا غيره . ويوهمون
الناس بقولهم : إن العلم غير العالم ، والقدرة غير القادر ، والكلام غير المتكلم . ثم
يقولون : وما كان غير الله : فهو مخلوق . وهذا تلييس منهم . فإن لفظ « الغير »
يراد به ما يجوز مباينته للآخر ومفارقته له .

وعلى هذا فلا يجوز أن يقال : علم الله غيره . ولا كلامه غيره . ولا يقال : إن
الواحد من العشرة غيرها ، وأمثال ذلك . وقد يقال بلفظ « الغير » ما ليس هو الآخر
وعلى هذا ، فتكون الصفة غير الموصوف . لكن على هذا المعنى : لا يكون
ما هو غير ذات الله الموصوفة بصفاته مخلوقاً . لأن صفاته ليست هى الذات . لكن
هى قائمة بالذات . والله سبحانه وتعالى هو الذات المقدسة ، الموصوفة بصفات كما
له . وليس الاسم أسماً لذات لا صفات لها . بل يتمتع وجود ذات لا صفات لها .
والصواب فى مثل هذا ، أن يقال : الكلام صفة المتكلم ، والقول صفة القائل .
وكلام الله ليس مبايناً له ، بل أسمعه لجبريل . ونزل به على محمد صلى الله عليه وسلم
كما قال تعالى (٦ : ١١٤) والذين آتيناهم الكتاب يعطون أنه منزل من ربك بالحق

ولا يجوز أن يقال : إن كلام الله فارق ذاته ، وانتقل إلى غيره . بل يقال كما قال السلف : إن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . فقولهم « منه بدأ » رد على من قال : إنه مخلوق في بعض الأجسام . ومن ذلك المخلوق ابتداء . فبينوا أن الله هو المتكلم به . منه بدأ . لا من بعض المخلوقات . وقولهم « إليه يعود » فلا يبقى في الصدور منه آية ، ولا في المصاحف حرف .

وأما القرآن : فهو كلام الله . فمن قال : إن القرآن الذي هو كلام الله غير الله : فخطؤه وتليسه خطأ من قال : إن الكلام غير المتكلم . وكذلك من قال : إن الله له مقروء غير القرآن الذي تكلم به : فخطؤه ظاهر . وكذلك من قال : إن القرآن الذي يقرؤه المسلمون : غير القرآن المقروء الذي يقرؤه المسلمون ، فقد أخطأ . وإن أراد بالقرآن : مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنا ، وقال : أردت أن القرآن غير المقروء .

فلفظ « القراءة » مجمل : قد يراد بالقراء القرآن ، وقد يراد بالقراءة المصدر . فمن جمل « القراء » التي هي المصدر . قال : القارئ غير المقروء ، كما يجمل المتكلم الذي فعله غير الكلام الذي هو يقول له وأراد بالغير أنه ليس هو إياه ، فقد صدق . فإن الكلام الذي يتكلم به الإنسان يتضمن فعلا ، كالحركة . ويتضمن مايقترن بالفعل من الحروف والمعاني . ولهذا يجمل القول قسيما للفعل تارة ، وقسيما منه أخرى .

فالأول ، كما يقال : الإيمان قول وعمل . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به » ومنه قوله تعالى (١٠ : ٣٥) إليه بصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه) وقوله تعالى (١٠ : ٦١) وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل)

وأما ذلك فيما يفرق فيه بين « القول ، والعمل » وأما دخول القول في العمل

ففى مثل قوله تعالى (١٥ : ٩٢ ، ٩٣ فلنألنهم أجمعين عما كانوا يعملون) وقد فسروه بقول « لا إله إلا الله » .

ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أى الأعمال أفضل ؟ قال : الإيمان بالله » مع قوله صلى الله عليه وسلم « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها : قول لا إله إلا الله . وأدناها : إمطة الأذى عن الطريق » .

ونظائر ذلك متعددة . وقد تنوزع فيمن حلف ليعمل عملا ، إذا قال قولاً كالقراءة ونحوها . هل يحنث ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره .
بناء على هذا : فهذه الألفاظ التى فيها إجمال واشتباه ، إذا فصلت معانيها وإلا وقع فيها نزاع واضطراب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحمد لله وحده وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله إمام المهتدين ، والقدوة الحسنة للمؤمنين ، وعلى آله أجمعين . وأسأل الله أن يجعلنى من آلِهِ وحزبه المفلحين فى الدنيا والآخرة .

وكان الفراغ من طبع وتصحيح هذا المجموع المشتتل على :

شذرات البلاتين ، من طيبات كلمات سلفنا الصالحين

رضى الله عنهم أجمعين وحشرنا فى زمريهم تحت لواء خاتم المرسلين وإمام المحسنين المتقين .

وذلك بمطبعة السنة المحمدية فى النصف من شهر شوال سنة ١٣٧٥ هجرية . الموافق ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٥٦ ميلادية . والله المستعان على كل خير . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين .

وكتبه فقير عفو الله ومغفرته

فهرس كتاب شذرات البلاتين

١	الرسالة التدمرية
٨٣	الفتوى الحموية الكبرى
١٦٥	يريد الله ليظهركم (تفسير آية الوضوء)
١٨٨	مس المرأة لا ينقض الوضوء
١٨٩	التيمن يرفع الحدث الأكبر
١٩٠	الاستنجاء بالماء ليس بواجب
١٩١	الترتيب في الوضوء
٢٠٥	الحسنة والسيئة
٢٤٣	في منشأ السيئات
٢٤٤	الغفلة والجهالة والشهوة: أصل كل شر
٢٤٨	أصل السعادة
٢٤٩	الحركة والارادة من لوازم النفس
٢٥٤	أفضل النعم
٢٥٦	القرآن كله تذكير بآيات الله
٢٥٦	الفرق بين الحمد والشكر
٢٦٣	ما في قوله «في نفسك» من الفوائد
٢٦٥	لتركبن سنن من قبلكم
٢٦٥	اعظم السيئات
٢٦٦	حب النفس للريشه والعلو
٢٦٧	عمل بني اسرائيل كعمل فرعون
٢٦٨	معنى «الامة»
٢٦٩	المتبع للرسول يدعو الى ما يدعون اليه

٢٧٠	المؤمن لا يرى له فضلاً على احد
٢٧٢	إخلاص الدين لله يحفظ من تسلط الشيطان
٢٧٣	الشر ليس الى الله
٢٧٤	الذنب يحدثه العبد
٢٧٨	السيئة خبيثة مذمومة
٢٨٢	ابتداء ظهور بدع المعتزلة والجهمية
٢٨٢	ذبح الجعد بن درهم
٢٨٣	ابتداء المحنة
٢٨٣	مروجو الفتنة بخلق القرآن
٢٨٤	ما وافق فيه الأشعري جهماً
٢٨٥	الهروي لا يثبت حكمة ولا سبياً
٢٨٦	الاشعري اعقل من الصوفية
٢٨٦	ما يلزم على مذهب الصوفية في الفناء
٢٨٧	أهل وحدة الوجود
٢٨٧	الحكمة في الأفعال
٢٨٨	قول الهروي: إن في الأمر الشرعي تليساً
٢٨٨	في كلام الشاذلي ما يستلزم تعطيل الأمر
٢٨٨	دعوى الصوفية أن الله يعطي الكفرة والفجرة كرامات
٢٨٩	المتبعون كما تتلو الشياطين من الكفر
٢٩٠	الفتنة بما يقع من الشعوذات
٢٩٠	مضاهاة الروم والفرس
٢٩١	أصل الشر عبادة النفس
٢٩١	أصل الشرك في بني آدم
٢٩٢	وليّ الصوفية له صفات الرب سبحانه
٢٩٣	دعوى سهل التستري
٢٩٣	من دعا من الانبياء فلم يستجب له
٢٩٤	الاعتداء في الدعاء
٢٩٥	في الشكر والتوحيد والتوكل والاستغفار
٢٩٧	أهل الصبر والشكر

٢٩٨ تفسير آية «وكأين من نبي - الخ»
٣٠٠ جمع النبي ﷺ كل أمور التوحيد في دعائه
٣٠١ معنى «لا مانع لما أعطيت»
٣٠٢ توحيد الألوهية
٣٠٢ توحيد الربوبية
٣٠٣ رد شفاعة المشركين بأوليائهم
٣٠٣ بحث في حقيقة «الشفاعة»
٣٠٤ قبول شفاعة الشفيع
٣٠٥ معنى «إذن الله»
٣٠٦ الشفاعة التامة المقبولة
٣٠٧ مقصود الشفاعة
٣٠٨ الشفاعة المنفية
٣١٣ لا يملك أحد من الخلق من دون الله شفاعة ولا غيرها
٣١٨ تحقيق معنى «من دونه»
٣١٩ لا يملك أحد من دون الله الشفاعة
٣٢٠ معنى قوله في وصف القرآن «متشابهاً، ومثاني»
٣٢١ لا يملك أحد من الخلق الشفاعة ألبتة
٣٢٣ من تشفع بغير الله
٣٢٤ عبادة المشركين للموتى
٣٢٤ ضلال الناس في أنواع الشفاعة
٣٢٥ الشفاعة سبب من أسباب الرحمة
٣٢٦ ما كان يقول ﷺ في الرفع من الركوع
٣٢٧ في الحمد رأس الشكر والاستغفار
٣٢٨ فضائل وأدعية
٣٢٩ ما تقتضيه «لا إله إلا الله»
٣٣٣ الطلاق الثلاث وما يترتب عليه
٣٤٢ حكمة قصر الطلاق على ثلاث
٣٤٤ هل الخلع فسخ أو طلاق
٣٥١ شرع الاسلام في الفرق بين الطلاق الحلال والحرام

٣٥٦ الخلع فسخ لا طلاق
٣٦٧ الطلاق مما يبغضه الله
٣٦٩ الطلاق الحرم لا يلزم
٣٧٣ كل بشر يؤخذ من قوله إلا رسول الله
٣٧٤ خطأ المجتهد لا يوجب ذمه
٣٧٥ الطلاق المحرم لا يقع
٣٧٧ اجتهاد الصحابة ومخالفة بعضهم بعضاً
٣٧٨ الأشهاد على الرحمة، لا على الطلاق
٣٧٩ من يتقي الله في الطلاق
٣٨٠ لم يكن نكاح تحليل في الصدر الأول
٣٨٠ الحلف بالطلاق وبالنذر، وإيمان البيعة
٣٨١ نكاح التحليل
٣٨٢ المحدثات أوقعت الناس في الحرام
٣٨٣ ما أحدث من الحيل كان سبباً في الطعن
٣٨٤ الأيمان المحدثه، والتحليل: من الخبائث والآصار
٣٨٥ اجتهاد العلماء ورثة الأنبياء
٣٨٩ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٩٥ الأمر بالمعروف لا يكون إلا بالمعروف
٣٩٦ من هم الأمرون بالمعروف !!!
٣٩٧ لزوم السنة والجماعة
٣٩٧ الاعتبار بالمصالح والمفاسد
٣٩٨ هدى رسول الله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٩٩ الموالاته والمعاداة القلبية
٣٩٩ حقيقة الهوى
٤٠١ الأخلاص واتباع السنة شرط قبول العمل
٤٠٢ التوحيد الذي بعث الله به رسله
٤٠٣ العلم والفقه شرط في الأمر الناهي
٤٠٣ الصراط المستقيم في الأمر بالمعروف
٤٠٤ لا ينبغي ترك الأمر بالمعروف لصعوبته

٤٠٨	اسباب الفتن
٤١٠	الذنوب ثلاثة أقسام
٤١٠	إنما تستقيم امور الناس بالعدل
٤١١	طبيعة النفس حب العلو
٤١٤	دواعي الخير والشر
٤١٥	مقابلة السيئات بالحسنات
٤١٥	الصبر على الأذى
٤١٧	الحاجة الى السماحة والصبر
٤١٨	البخل وأنواعه
٤١٩	بحث في الجبن
٤٢٠	الصبر صبران
٤٢٢	ما يدعو الى تعدي الحدود
٤٢٤	المحمود من الحمية والشجاعة
٤٢٥	ما يحتاج اليه المؤمن
٤٢٨	الأمر والنهي في كل شيء
٤٢٨	الأمر بالمعروف من لوازم بني آدم
٤٣٠	كل الحسنات لا بد فيها من الأخلاص
٤٣٢	الاسلام الذي لا يقبل الله من أحد غيره
٤٣٣	اسلام الوجه والأحسان هما الاصلان
٤٣٤	معنى «الوجه» و «التوجه»
٤٣٤	العمل الصالح
٤٣٥	الرد على المرجئة
٤٣٧	رسالة حروف القرآن وأصواتنا به

